مكتبة
t.me/soramnqraa

نعوم تشومسكي

عن السّلطة والأيديولوجيا

ترجمة: د. مدى شريقي

صفحة

On Power and Ideology

by Noam Chomsky

مكتبة
t.me/soramnqraa

عن السلطة والأيديولوجيا

نعوم تشومسكي

ترجمة: د. مدى شريقي

صفحة ٧

صفحة ٧

كتاب
عن السلطة والأيديولوجيا
المؤلّف
نعوم تشومسكي

الطّبعة الأولى:2024
التّرقيم الدّوليّ
7-91-8387-603-978
رقم الإيداع
14677/1445

© 1987 by Noam Chomsky

حقوق التّرجمة العربيّة محفوظة
© صفحة سبعة للنّشر والتّوزيع
E-mail: admin@page-7.com
Website: www.page-7.com
Tel.: (00966)583210696
العنوان: الجبيل، شارع مشهور
المملكة العربية السعودية

مكتبة
t.me/soramnqraa

جميع آراء المؤلف الواردة في هذا العمل وخلافه تعبر عنه وحده وليست مسؤولية دار النشر أو أي جهة أخرى متصلة بها من الجهات والهيئات الثقافية التنظيمية أو المانحة وغيرها.

تستطيع شراء هذا الكتاب من متجر صفحة سبعة
www.page-7.com

الفهرس

مقدّمة طبعة عام 2015 5

المقدّمة 21

المحاضرة الأولى : الإطار العام للنّظام 27

المحاضرة الثانية : احتواء العدوان الداخلي 75

المحاضرة الثالثة : منطقتنا الصغيرة ها هنا 137

المحاضرة الرابعة : سياسات الأمن القومي 213

المحاضرة الخامسة : المشهد المحلّي 261

ملاحظات ببليوغرافية 309

مقدّمة طبعة عام 2015

ترتكز فصول هذا الكتاب إلى محاضرات أُلقيت في ماناغوا عام 1986، في أوج حرب ريغان Reagan الإرهابيّة على نيكاراغوا. وتزامنت المحاضرات تقريبًا مع قرار محكمة العدل الدوليّة إدانةَ الولايات المتحدّة بـ«الاستخدام غير المشروع للعنف» – والذي يُعرَف أيضًا باسم الإرهاب الدولي – ومطالبتها بوقف الجرائم ودفع تعويضات كبيرة. وأعرب محرِّرو صحيفة نيويورك تايمز حينها عن رفضٍ متغطرسٍ للمحكمة التي رأوا فيها «منبرًا معاديًا»، إذ أثار استياءهم أن تجرؤ على إدانة جرائم الولايات المتحدة. وكان كلٌّ من معمّر القذافي وأنور خوجة قد انضمّا إلى الولايات المتحدة في تحدّي المحكمة الدولية لعدة سنوات، لكنّ ليبيا وألبانيا عادتا وامتثلتا لقرارات المحكمة، تاركتين الولايات المتحدة في عزلتها الكبيرة التي تحتلّها بكثيرٍ من الاستعلاء في العديد من القضايا الدوليّة.

عمد المستشار القانوني بوزارة الخارجية أبراهام سوفاير Abram Sofaer إلى إيضاح المشكلة الرئيسية التي تواجه الولايات المتّحدة في العالم؛ فلاحظ أنّ الأغلبيّة العالميّة كثيرًا ما «تعارض الولايات المتّحدة بشأن القضايا الدولية المهمّة»، ولذا فإنّ «علينا أن نحتفظ

لأنفسنا بسُلطة تحديد» ماهية الشؤون التي تندرج «جوهريًّا ضمن الولاية القضائية المحليّة للولايات المتّحدة، وعلى النحو الذي ترتئيه الولايات المتّحدة»؛ وهو ما أخذ في حالة نيكاراغوا شكل إرهابٍ دوليّ يهدف إلى معاقبة البلد الذي كنت أحاضر فيه وتدميره – أو يهدف، وفق ترجمة أورويليّة[1] متعارفٍ عليها، لأن يجلب إليه نعمة الحريّة والديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، فسّر المراسل الثقافي لصحيفة نيويورك تايمز ريتشارد بيرنشتاين Richard Bernstein، في مقالة له نشرها في مجّلة التايمز، غيابَ الاتّساق في هذا العالم باعتباره نتاج العديد من الأمراض النفسية والاجتماعية. وحمّلت مقالتُه بناءً على ذلك عنوان: «الأمم المتّحدة ضدّ الولايات المتّحدة» The U.N. versus the U.S.، وليس: «الولايات المتحدة ضدّ الأمم المتّحدة».

وتستمرّ الحالات المرَضيّة في العالم، ففي شهر ديسمبر من عام 2013، أوردت هيئة الإذاعة البريطانية BBC نتائجَ استطلاع دوليّ أجرته مؤسّسة غالوب[2] Gallup poll يُظهِر إجماعًا وبفارق ساحق على اعتبار الولايات المتّحدة أكبر تهديد للسلام العالمي، ولم يدانيها في هذه النتيجة أحد قط. ولحسن الحظ، فقد أبقت الصحافة الحرة الجمهور الأمريكي بمنأى عن هذا البرهان الإضافي على

(1) نسبة إلى الروائي البريطاني الشهير جورج أورويل George Orwell (1903 – 1950). (م)

(2) مؤسسة معنية بالتحليلات والاستشارات تأسست عام 1935 في واشنطن بالولايات المتحدة، واشتهرت بما تجريه من استطلاعات في مختلف أنحاء العالم. (م)

في زمن إلقائي هذه المحاضرات في شهر مارس من عام 1986، كانت حرب ريغان الإرهابية تتسبب بخسائر فادحة من نواحٍ عدّة. لعلّ أقلها حدّةً هي حالات الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي التي أدّت إلى توقّف المحاضرات باستمرار لحين التمكّن من إعادة تشغيل النظام الصوتي، وهذه بالطّبع هي الأدنى من بين الخسائر. والحال فإنّ مسؤولي الإدارة كانوا قد أقرّوا سرًّا بأن الغرض من الهجمات الإرهابية هو «إضعاف الساندينيين[3] Sandinistas بإرغامِهم على توجيه مواردهم الشحيحة نحو الحرب وبعيدًا عن البرامج الاجتماعيّة» (45)، وهي حقيقة لم تستدعِ سوى القليل من التعقيب عليها في الغرب المتحضِّر.

وكانت تلك سياسةٌ وجيهةٌ بحق، ذلك أنها استهدفت بكلّ عقلانية التهديدَ الذي تمثّله نيكاراغوا بالفعل، وهو «تهديدُ القدوة الحسنة» threat of a good example بتعبير نستعيره من عنوان دراسة أجرتها منظّمة أوكسفام[4] Oxfam للتنمية، ورد فيها أنّ من بين الدول الست والسبعين التي نشَطت المنظمة فيها، مثّلت نيكاراغوا حالة «استثنائيّة» لناحية الالتزام الحكومي «بتحسين ظروف الناس وتشجيع مشاركتهم الفاعلة في عملية التنمية».

---

(3) الساندينيون أو الساندنيستاس هم أعضاء الجبهة الساندينية للتحرير الوطني، وهي عبارة عن حزب اشتراكي ديمقراطي في نيكاراغوا نشط ضدّ احتلال الولايات المتّحدة للبلاد في الثلاثينيات من القرن العشرين. (م)

(4) اتحاد دولي للمنظمات الخيرية، أنشئ عام 1942 بأكسفورد، ويهدف إلى التخفيف من حدّة الفقر في العالم. (م)

وحظيت تقديرات أوكسفام بتأكيد كلّ من البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. أما العلامة الأخرى الدّالة على إجرام الساندينيين فتمثّلت في قبولهم الجهود الدبلوماسية التي بادرت بها كوستاريكا، في حين سعت الولايات المتحدة جاهدةً للتهرب منها، ومدّعية في الوقت نفسه أنّ نيكاراغوا هي المسؤولة عن إعاقتها. أمّا ما يمكن عدّه جريمتهم القصوى بحق، فهي إجراؤهم انتخابات حرة في عام 1984، خضعت لمراقبة دقيقة وحُكِم بأنها حرّة ونزيهة بالرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الولايات المتحدة لزعزعتها (f83.) – مجرّد انتخابات جرت في مكان من هذا العالم، لكن من دون أن تخضع لمنظومة الولايات المتحدة العقائدية المتصلّبة، والتي ما تزال سائدة حتى يومنا هذا.

ووفق المصطلحات التي يستخدمها المخطِّطون الأمريكيون، تعاد صياغة مقولة «تهديد القدوة الحسنة» فيُعبَّر عنها بمثالٍ عن تفاحة فاسدة قادرة على إفساد محتوى وعاء كامل، أو فيروس قادر على نشر العدوى، وبه تتساقط قطع الدومينو. وفي رواية أخرى نجدها صراحةً في الوثائق الدّاخلية، يناقَش هذا الخطر من منطلق أنّ التنمية المستقلّة الناجحة في بلدٍ فقيرٍ خاضعٍ لسيطرة الولايات المتّحدة قد تُلهم آخرين ممن يواجهون مشكلات مماثلة باتّباع المسارِ ذاته، ما يفضي إلى تآكل نظام الهيمنة الإمبريالية برمّته. وسنناقش في ما يأتي كيف تشكّل هذه الفكرة ثيمة رئيسة في تاريخ الحرب الباردة Cold War، وإن جرت توريتها بحكايات خيالية عن الدفاع ضدّ

أعداءٍ ذوي قوّة هائلة، كما في حالة نيكاراغوا. وفي زمن إلقائي هذه المحاضرات، أعلن الرئيس ريغان حالة الطوارئ الوطنية بسبب التهديد الخطير على الأمن القومي للولايات المتحدة، الذي تشكّله حكومة نيكاراغوا بجيوشها المتأهّبة التي باتت على مسافة مسير يومين من مدينة هارلينجن بولاية تكساس. لكنّ قائدنا، وقد تهيأ بوقفةٍ أشبه بوضعية الممثل جون واين John Wayne في أفلامه البطوليّة، بدا على أهبة الاستعداد لمواجهة العدوّ المخيف الذي أوشك أن يتغلّب علينا.

وبدوره وفيما هو يخاطب القوات الأمريكية في آسيا، أعرب رجل الشعب المؤتَمن الرئيس ليندون جونسون Lyndon Johnson ببلاغةٍ عن مخاوفه؛ إذ أبلغ الجنودَ بنبرة يشوبها الأسى بأنهم يحملون على عاتقهم مهمّة حمايتنا من مليارات البشر في العالم، أولئك الذين يفوقوننا عددًا بكثير، ولو أمكن لهم لانقضّوا علينا وأخذوا كلّ ما لدينا (41)؛ ومن هنا وجوب أن نوقفهم في فيتنام ما دامت فرصنا في النجاة ما تزال قائمة.

والحال فإن جذور مثل هذه المخاوف تضرب عميقًا في الثقافة الأمريكية، فنجدها تظهر في إعلان الاستقلال حيث أعرب جيفرسون Jefferson عن أسفه لمصير المستعمِرين الأبرياء الذين أخضِعوا لسياسات جورج ملك إنكلترا King George of England الخبيثة، إذ عمِل هذا الأخير على «إثارة التمرّدات الداخلية بيننا، وسعى إلى إحضار سكّان حدودنا إلينا، أولئك

الهنود الهمج عديمو الرحمة، والذين تقوم قواعد الحرب عندَهم على تدمير عشوائي يطال الجميع دون تفريق حسب العمر أو الجنس أو الظروف»؛ وهي كلمات تتكرّر رسميًّا في كلّ ذكرى للرابع من يوليو. تبعت ذلك ضروبُ مخاوفَ شتّى من أولئك الأعداء الرهيبين والشيطانيين، فلا عجب إذًا أن تستمر النّفوس الشجاعة حتى يومنا هذا بتأبُّط سلاحها فيما هي تجازف بالعبور نحو متجرٍ في زاوية الشارع، لاحتساء فنجان من القهوة!

وبصرف النظر عن الخطاب الملتهب والمثير للشفقة، فقد كان تهديدُ القدوة الحسنة في الخارج حقيقةً واقعة – ناهيك عن التهديد المتأتّي عن مقاومة المضطَهدين في الداخل؛ الأمر الذي يسهم إلى حدّ كبير في تفسير سياسات الولايات المتّحدة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وعدّة سياسات أخرى غيرها في الأنظمة الإمبرياليّة السابقة، أو حتى ضمن النطاقات الأصغر التي كانت تُخاض في السابق لسيطرة القوى العظمى الأدنى، السالِفة في العالم.

حاولتُ في أوّل محاضرتين أن أوجِز بأفضل ما أستطيع النقاطَ التي أرى فيها المبادئ الرئيسية الموجِّهة للقرارات السياساتية، أي «التزامَ الدولة بخدمة السلطة الخاصة في الساحتين المحليّة والدولية، والتزام المؤسسات الأيديولوجية بالحدّ من الفهم الشعبي للواقع الاجتماعي»، والسياسات «الراسخة الجذور في البنية المؤسسية للمجتمع، والمقاوِمة بشدّة للتغيير» (126). أما في المحاضرة الثالثة فقد عملت على تطبيق مبادئ الإدارة العالمية

global management على أمريكا الوسطى. وأخيرًا توجّهتُ في المحاضرتين الأخيرتين إلى الولايات المتحدة ذاتها، إلى سياسة الأمن القومي خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى المشهد المحليّ، منشغلًا على وجه الخصوص بـ«الشكل المحدود جدًّا للديمقراطية» القائم في ظلّ الديمقراطية الرأسمالية.

أعتقد أنّ نتائج أوّل محاضرتين تأكدت بالفعل عبر الأحداث الواقعة منذ ذلك الحين. ولعلّ تأثير انهيار الاتحاد السوفييتي يقدم مثالًا مفيدًا هنا بوجه خاص، إذ يزيح الذريعة الرئيسية التي قامت عليها سياسات السنوات السابقة، والقائلة بالدفاع عن جميع القيم المتحضّرة ضدّ مكائد «دولة العبودية» في الكرملين، والتي قام «تصميمُها الرئيس» و«مقصدُها الراسخ» على حيازة «سلطةٍ مطلقة على بقية العالَم»، وتدمير «بنية المجتمع» في كلّ مكان – وفقًا للمصطلحات الواردة في أهداف وبرامج الولايات المتحدة للأمن القومي المقدّمة سرًّا إلى مجلس الأمن القومي رقم 68 لعام 1950 (NSC-68)، وهي إحدى أكثر الوثائق الدولية تأثيرًا في وضع سياسات حقبة ما بعد الحرب. وبعد مضيّ سنوات قليلة على هذه المحاضرات، انتهت الحرب الباردة بانهيار العدوّ العالمي، وهنا يطرح سؤالٌ جليٌّ نفسَه على كلّ من يرغب في فهم حقبة الحرب الباردة: ما الذي حدث عندما تفكّكت دولة العبودية؟

جوابُ هذا السؤال صريحٌ ومباشر: لم يتغيّر شيء يُذكَر، باستثناء استمرارية اتّباع السياسات السابقة بمزيد من الشدّة. ولنتأمّل هنا

في مثال حلف الناتو، فقد أنشئ هذا الحلف وفقًا لمبدأ تأسيسه، لحماية أوروبا الغربية (والعالَم) من جحافل الروس. ثمّ ما الذي حدث بعدها حين اختفت جحافل الروس؟ الجواب هو أنّ حلف الناتو توسّع شرقًا في انتهاكٍ للاتفاقيات الشفهية المبرمة مع ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev، ليصل حتّى الحدود الروسية على نحو بات يثير اليوم تهديدًا جديًّا بالمواجهة. كما تغيّر الدّور الرسمي لحلف الناتو بدوره، فصارت من صلاحياته السيطرة على نظام الطاقة العالمي والممرات البحرية وخطوط الأنابيب، وهو يعمل في الواقع كقوّة تدخّل تديرها الولايات المتّحدة.

بعد سقوط جدار برلين بوقت قصير، غزت الولايات المتّحدة دولةَ بنما بغرض اختطاف بلطجيّ صغير هو مانويل نورييغا Manuel Noriega، كان قد فقد حظوته حين بدأ في تحدّي أوامر الولايات المتحدة. قصفت القوات الأمريكية مناطقَ سكنيّة فقيرة، ما أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص الذين قدِّرت أعدادهم بالآلاف تبعًا لمنظمات حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى. وأخيرًا ألقت القوات الأمريكية القبض على نورييغا إثر هجوم فظّ على سفارة الفاتيكان التي التجأ إليها، فنُقِل إلى الولايات المتحدة حيث حوكِم وأدين بالمجمل عن جرائم لطالما أثنت الولايات المتحدة عليها حين ارتكابِها وقبضِ أجورها من رواتب وكالة الاستخبارات الأمريكية. لم تكن هذه الواقعة المخزية جديدة بوجه خاص، باستثناء ما يتعلّق بذريعتها: إذ لم يعد هنالك روس، فبتنا

نحمي أنفسنا من مهرّبي المخدرات ذوي الأصول الإسبانية. ثمَّ إن ذرائعَ أخرى طوِّرت لاحقًا، تبعًا لما تقتضيه الظروف.

مع زوال دولة العبودية، أصدرت إدارة بوش الأول Bush I استراتيجيةً جديدةً للأمن القومي والميزانية العسكرية. وقام جوهر رسالتها على بقاء الأمور على حالها تقريبًا، لكن مع وجود ذرائع جديدة. فالمؤسسة العسكرية الضخمة ما تزال ضرورية بداعي «التطوّر التكنولوجي» لسلطات العالم الثالث. ومن الضروري أيضًا الحفاظ على «القاعدة الصناعية الدفاعية»، وهذا تعبير ملطّف نوعًا ما يشير إلى صناعة التكنولوجيا الفائقة التي تحظى بدعم كبير من طرف نظام البنتاغون في اقتصاد السوق الحرة لدينا. كما ينبغي أن نحتفظ بقوّات التدخل السريع المعنيّة بمنطقة الشرق الأوسط الحيوية، ولم يعد ممكنًا إلقاء التهديدات التي واجهتنا هناك «على عاتق الكرملين»، خلافًا لما جرت عليه العادة على امتداد عقود من الادّعاءات التي تخلّينا عنها اليوم، والتي ارتكزت على أنّ التهديد الرئيس الذي يواجهنا لطالما تمثَّل في «النزعة القومية الراديكالية».

كذلك كان لا بدّ من إعادة النظر في استراتيجية الأسلحة النووية، وتمثّلت المشكلة الرئيسة في تحديد «أساسيات الرّدع لما بعد الحرب الباردة» The Essentials of Post-Cold War Deterrence – وهو عنوان دراسة رفِعت عنها السرية جزئيًّا وصدرت عام 1995 عن القيادة الاستراتيجية (STRATCOM) للرئيس كلينتون Clinton، والمسؤولة عن الأسلحة النووية.

وتوصّلت الدراسة إلى أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، «يظهر أنّ الأسلحة النووية تتّجه لأن تكون حجر الزاوية الذي يرتكز إليه الردع الاستراتيجي للولايات المتّحدة في المستقبل المنظور». يجب إذًا أن نحتفظ بحق «المبادرة باستخدام» الأسلحة النووية، حتى لو كانت ضد دول غير نووية، وأن نبيّن بوضوح أن أفعالنا قد تكون «إما استجابةً أو استباقًا». ويجب أن تبقى الأسلحة النووية متاحة بسهولة دائمًا، لأنها «تهيمن بظلالها الثقيلة على أيّ أزمة أو صراع»، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار بيّنة. كما ينبغي ألّا «نقدِّم أنفسنا بوصفنا عقلانيين تمامًا أو هادئين... وأن نُضمِّن في مشروع شخصيّتنا الوطنية الصورةَ التي تُظهِر أنّ الولايات المتحدة قد تصبح غير عقلانية وانتقامية إذا ما تعرَّضت مصالحُها الحيوية للهجوم». ومن «المفيد» بالنسبة إلى موقفنا الاستراتيجي «أن يبدو خروج بعض أجزاء أجهزة صنع القرار عن نطاق السيطرة أمرًا ممكنًا»، ليكون بمنزلة تهديد دائم بهجوم نووي – في إعادة إحياءٍ لـ«نظرية الرجل المجنون» المنسوبة إلى ريتشارد نيكسون Richard Nixon.

ومضت إدارة كلينتون قدمًا في عرض مبادئها الجيوستراتيجية، والتي تؤكّد على حريّة الولايات المتّحدة في اللجوء إلى «الاستخدام الأحادي الجانب للقوّة العسكريّة» إذا ما ارتأت وجود ضرورة لذلك، بغرض ضمان «الوصول بغير عوائق إلى الأسواق الرئيسية وإمدادات الطاقة والموارد الاستراتيجية». وبعد ذلك ببضع

سنوات، وضِعت نسخة أقلّ توسعيّةً من هذه الاستراتيجية موضعَ التنفيذ، وذلك من خلال تطبيق مبدأ الحرب الاستباقية الذي جاء به بوش الثاني Bush II في الغزو الأمريكي البريطاني للعراق؛ والذي يجسِّد أسوأ جريمة دولة في الألفية الجديدة، خلّفت عواقب لا تقتصر اليوم على تمزيق العراق وحده إربًا، بل ومعه المنطقة بأكملها.

أتيحت كذلك معلومات إضافية – بما في ذلك أثناء السنوات التي سبقت هذه المحاضرات مباشرةً – تبيِّن خطر الأسلحة النووية الداهم، والقائم حتى عندما تكون فكرة استخدامها غيرَ مطروحة. وقدّرت دراسة نُشرت في «نشرة علماء الذرّة» Bulletin of Atomic Scientists في شهر نوفمبر من عام 2014 وتناولت الفترة الواقعة بين عامَي 1977 و1983، أعداد «الإنذارات الكاذبة التي بالإمكان التوجُّس من كونها هجمات نووية» بنحو 43 إلى 255 سنويًّا؛ مفترضةً أنّ شيئًا لم يتغيّر بحقّ منذ ذلك الحين. وخلُصت الدراسة إلى أنّ «الحرب النووية هي أشبه بالبجعة السوداء»[5] التي تستحيل علينا رؤيتها إلا في تلك اللحظة الخاطفة التي تقتلنا فيها، ونحن وحدنا من نتحمّل مسؤولية وعواقب التأخّر في القضاء على مخاطرها. ها قد حانت هنا والآن لحظة

(5) الفكرة مرتبطة بما يعرف بـ"نظرية البجعة السوداء" Black swan theory التي تقوم على أنّه وباعتبار أنّ البجع أبيض في العموم، فإنّ رؤية بجعة سوداء هو أمر نادر ومفاجئ؛ فالأحداث التي توصف بالبجعة السوداء هي إذًا تلك الأحداث المفاجئة البالغة الشدة والتأثير والتي يصعب التنبؤ بها. (م)

مواجهة التهديد، لأننا هنا والآن ما نزال على قيد الحياة.

على امتداد السنوات التي شهدت هذه الإنذارات الكاذبة التهديدية، أطلقت إدارة ريغان عمليات لاستكشاف الدفاعات الجوية والبحرية الروسية، رافقَتها محاكاة لهجمات وحتى لإطلاق أسلحة نووية على نطاق واسع، إلى جانب إنذار نووي رفيع المستوى موجّه بشكل مقصود بحيث يتمكّن الروس من رصده. اتُّخِذت هذه الإجراءات في لحظة زمنية شديدة التوتّر، إذ نُشِرت صواريخ بيرشينغ – 2 Pershing II الاستراتيجية في أوروبا، على مسافةٍ زمنية لا تتعدّى خمس إلى عشر دقائق طيران عن موسكو، وأعلَن ريغان عن برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense Initiative – SDI (المعروفة باسم حرب النجوم Star Wars)، والتي يمكن فهمها من مختلف الجوانب باعتبارها استراتيجيةً فعّالة لتسديد الضربة الأولى. أسفر كلّ هذا في عام 1983 عن مخاوف من اندلاع حرب كبرى. وتكشف معطيات الأرشيف الصادرة حديثًا أنّ الخطر كان أشدّ في الواقع مما افترضه المحللون سابقًا. كما خلُصت دراسة تفصيلية حديثة تستند إلى سجلّاتٍ استخباراتية روسيّة وأمريكيّة موسّعة، إلى أنّ «موجبات المخاوف من الحرب كانت واقعيّة تمامًا»، وأنّ الاستخبارات الأمريكية لربّما لم تقدّر المخاوف الروسية حقّ قدرها واستهانت بخطر ضربة نووية وقائية روسية.

وفي شهر سبتمبر من عام 2013، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية

BBC أنّ أنظمة الإنذار المبكّر الروسية التقطت في تلك الفترة الحرجة ضربة صاروخية قادمة من الولايات المتحدة، كان من شأنها أن استثارت أشدّ حالات التأهّب. والحال فقد كان بروتوكول الردّ الروسي يقتضي في هذه الحالة الرد تلقائيًّا بهجوم نووي، لكنّ الضابط المناوب حينها، ستانيسلاف بيتروف Stanislav Petrov، قرّر عصيان الأوامر وعدم إبلاغ رؤسائه بالتحذيرات. وبفضل تقاعسه عن أداء الواجب، ها نحن ذا ما نزال أحياء لنتفكّر في شأن هذه البجعة السوداء التي نفضِّل ألّا نراها. وتكشف دراسات أخرى عن مجموعة صادمة من قصص النجاة بأعجوبة، حتى وإن نحّينا جانبًا «اللحظة الأخطر في التاريخ» خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962.

لكنّ في هذه المحاضرات فجوة كبيرة تتعلَّق بتهديد آخر ينذر بمخاطر أشدّ وطأة، وكان يتقدَّم بهوادة ولم يُقدَّر حقّ قدره في ذلك الحين، وهو الكارثة البيئية. لا يمكن لعاقِل في وقتنا الحاضر أنّ يشكّك في حقيقة أننا نسير نحو مصير قاتم سيحلّ في مستقبل ليس بالبعيد، ما لم يشهد المسارُ الذي نتّبعه تحوّلًا جذريًّا.

وفي غضون ذلك، تسبّبت الهجمة النيوليبرالية على السكان والتي اشتدّت في عهد ريغان، بخسائر متزايدة؛ لا سيّما بعد تلاشي فقاعة الإسكان في عام 2008 والانهيار المالي الذي أعقب ذلك وشكَّل أسوأ ضربة للاقتصاد الدولي منذ الكساد الكبير the Great Depression.

كذلك يمضي قدُمًا التدهورُ المرافِق الذي تشهده الديمقراطية الفاعلة. إذ تُظهِر الدراسات الحديثة في العلوم السياسية الأكاديمية أن غالبيةً عُظمى من السكان، ممن يقعون عند النهاية الأدنى لمقياس الدخل، محرومون فعليًّا من حقّ التصويت؛ إذ لا يمكن تلمُّس أي أثر محسوس لتفضيلاتهم في السياسات. وفي المقابل تزداد فاعلية التأثير في هذه الأخيرة شيئًا فشيئًا مع ازدياد الثروة وصولًا إلى أقصى القمة التي لا تتعدى نسبتها جزءًا من الواحد في المئة، وتتحدّد السياسات من خلالها إلى حدّ بعيد. تبقى الديمقراطية الشكلية قائمةً إذًا، لكن في إطار نظام لعلّ من الأنسب تسميته بالـ«بلوتوقراطية» plutocracy، أو حكم الأثرياء.

ويبدو أنّ الكثير من السكان يدركون إلى حدّ ما هذه الاتجاهات التي تمضي قدمًا بالتوازي مع الازدياد الهائل في مستوى اللامساواة الاقتصادية. ولقد أظهر عالما السياسة والتر دين بيرنهام Walter Dean Burnham وتوماس فيرغسون Thomas Ferguson في دراسة متأنّية لانتخابات عام 2014 أنّ انخفاض المشاركة في التصويت وصل إلى حدودِ المستويات المسجَّلة مطلع القرن التاسع عشر، حين كان التصويت يقتصر على الملّاكين الذكور ذوي البشرة البيضاء. وكتبا في هذا الصدد: «بات الكثيرون على قناعة تامّة بأن السياسات تخضع لتحكّم عدد قليل من كبار الرأسماليين [و] يتوق هؤلاء إلى تهيئة إجراءات فاعلة لقلب مسار التدهور الاقتصادي طويل الأجل واللامساواة الاقتصادية الجامحة»، بيد أنّ «أيًّا من

الأحزاب الأمريكية الرئيسة التي تحرّكها الأموال لن يقدّم لهم تغييراتٍ بالحجم المطلوب».

تُختَتم المحاضرات بملاحظة أنّ المؤسسات ليست ثابتة، وأنّ التاريخ ليس في نهايته، وأنّ المستقبل يطرح أمامنا «الكثير من التهديدات القاسية، ومعها الكثير من الإمكانات الواعدة».

وتظلّ هذه الملاحظات اليوم صحيحة ومهمّة للغاية، لا بوصفها موضوعًا للتأمّل فحسب، بل بكونها حافزًا للفعل كذلك.

مكتبة
t.me/soramnqraa

المقدّمة

في الأسبوع الأول من شهر مارس عام 1986، حظيتُ بفرصة زيارة ماناغوا وإلقاء محاضرات في جامعة أمريكا الوسطى (UCA) بدعوة من رئيسها سيزار جيريز César Jerez S.J، وتحت رعاية مركز الأبحاث CIDCA الذي يديره غاليو غورديان Galio Gurdián. وتألفت تلك المحاضرات من سلسلة صباحية مخصّصة لمشكلات اللغة والمعرفة، وسلسلة أخرى تُقدَّم في وقت متأخر من بعد الظهيرة، وتنشغل بالقضايا السياسية المعاصرة. أما المشاركون فكانوا مجموعةً واسعة من الأشخاص من الوسط الأكاديمي وأوساط أخرى في نيكاراغوا، بجانب زائرين من جامعات كوستاريكا وبعض الأجانب الزائرين للبلاد أو العاملين فيها. ألقيتُ المحاضرات بالإنكليزية، وعمل كلٌّ من دانيلو سالامانكا Danilo Salamanca وماريا إستير زامورا María-Esther Zamora على ترجمتها بحِرفية عالية لجمهور المستمعين باللغة الإسبانية، إلى جانب قيامهما بترجمة المناقشة العامة. بُثَّت

الجلسات إذاعيًّا (وعلمتُ لاحقًا أنّها التُقطت على الموجة القصيرة في الولايات المتحدة)، كما نُسِخت أيضًا على أشرطة تسجيل ومعها المناقشات اللاحقة عليها؛ غير أنّ العديد من تعليقات الحاضرين الرصينة والمفيدة لم تُلتَقط بوضوح على شريط التسجيل، ما حال دون ظهورها هنا.

تتكوّن الفصول التالية من نسخٍ مطوّلة إلى حدّ ما من محاضرات ما بعد الظهيرة التي تناولت قضايا سياسيّةً معاصرة، مع نسخة منقّحة من نصوص المناقشات. أما المحاضرات الصباحية ومناقشاتها فسيُخصص لها مجلّد منفصل تتولّى نشره منشورات MIT Press بكامبريدج، تحت عنوان «اللغة ومشكلات المعرفة» Language and Problems of Knowledge. وفي محاولة مني لإعادة بناء المناقشات المأخوذة من التسجيلات، قمت بإضافة بعض المادة المفقودة من شريط التسجيل في بضعة أماكن، كما عملت أحيانًا على نقل المناقشة من مكان إلى آخر بما يجعلها تتناسب بشكل أفضل مع المحاضرات المُحرّرة. وفي ما يتعلّق بمحاضرات الظهيرة بوجه خاص، لجأتُ إلى حذف كمية لا بأس بها من المادة التي وجدتُ أنّ بإمكاني إدماجها ضمن نصّ المحاضرات، سيّما تلك التي جاءت استجابةً لاستفسارات الجمهور ومداخلاته. وعليه فإنّ هذه المداخلات لا تظهر ضمن العمل إلّا على هيئة مقتطفات، ويرجع الأمر في جزء منه إلى إجراء التحرير هذا، كما يرجع في جزء آخر إلى الصعوبات التقنية التي واجهت تسجيل

أصوات المتحدثين من بين الجمهور الكبير العدد والمنتشر على اتساع القاعة، وفي سياق نقاش ثنائي اللغة فوق ذلك. وهو نقاش سار بيسر ملحوظ بفضل جهود المترجمين والمساعي الحميدة التي بذلها المشاركون. وبذلك فإنّ النصوص المنشورة لا تقدِّم سوى إلماعات محدودةً جدًّا عن الطبيعة المحفِّزة التي وسمت تعليقات وتساؤلات فترات المناقشات الحيوية والمفتوحة، والتي اتّصفت بالإيجاز الشديد بسبب القيود التي يفرضها الوقت المتاح.

أودّ أن أعبّر عن شكري الخاص لدانيلو سالامانكا وماريا إستير زامورا، لا لدقّتهما البالغة في تولّي مهمة الترجمة الصعبة والمجهدة في كلا الاتجاهين فحسب، ولكن لما قدّماه أيضًا من مساعدة في إعداد المحاضرات. كما كان من دواعي سروري أن توافق كلاريبل أليغريا Claribel Alegría على تولّي مهمة ترجمة كلا المجلَّدَين إلى اللغة الإسبانية من أجل الطبعة النيكاراغوية – بما في ذلك النص الإنكليزي ونصوص المناقشة. أما النسخة الإنكليزية الظاهرة هنا فقد أعِدّت للنشر بعد بضعة أشهر، وخضعت بالتالي لتحريرٍ إضافي إلى جانب تضمينها بعض الملاحظات الببليوغرافيّة الإضافية في النهاية.

كذلك أرغب في التعبير عن شكري – وهنا أتحدّث أيضًا باسم زوجتي كارول Carol التي رافقتني في هذه الزيارة – لكلّ من سيزار جيريز وغاليو غورديان ودانيلو سالامانكا وماريا إستير زامورا وكلاريبل أليغرا، والعديد من الأشخاص الآخرين الذين لم

يدّخروا وقتًا وجهدًا لتصير زيارتنا هذه مناسَبةً متميّزة لا تُنسى. وإننا لنقدِّر أعظم تقديرٍ ما حظينا به من كرم ضيافةٍ ورعايةِ العديد من الأصدقاء من مختلف فئات المجتمع وقطاعاته، ممّن التقيناهم في ماناغوا وحظينا بفرصة خوض نقاشات مفيدة جدًّا معهم، لا بل وقمنا ببعض الرحلات والزيارات غير الرسمية إلى منازلهم، وهي زيارات تخلّلت برنامج اللقاءات والمحاضرات الشاقّ والممتع في آن. وأتوجّه بالشكر كذلك إلى العديد من الأشخاص الذين لا أعرف أسماءهم أو لا أتذكّرها: راهبات أخويّة أسونسيون Asunción اللواتي استقبلننا في التعاونيّة الزراعية التي نظّمنها في تجمّع فلاحي فقير قرب ليون Léon؛ والمشاركون في اللقاءات العامة وغيرها من المناقشات؛ وغيرهم الكثير. ولعلّني لا أنسى أن أتوقّف بوجه خاص عند الفرصة التي حظيت بها للقاء العديد من الأشخاص ممن ينتمون إلى تلك الجماعة الرائعة من الأفراد المنفيين الفارّين من حجرات الرّعب التي أنشأتها الولايات المتحدة في المنطقة، وقد هربوا إلى مكان يكونون فيه بمنأى من إرهاب الدولة لكي يتمكنوا من العيش ببعضِ كرامةٍ وأمل – على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها سيّدة النصف الغربيّ من الكرة الأرضيّة لوَقفِ تهديدهم الخطير لـ«النظام» و«الاستقرار».

توقّعت مسبقًا أن تكون نيكاراغوا مختلفة تمامًا عن الصورة التي تنقلها عنها وسائل الإعلام الأمريكية، بيد أنني سُرِرتُ بحقّ باكتشاف حجم الفجوة بين هذه الصورة والواقع، وهي تجربة

أتشاركها مع العديد من الزوار الآخرين، بمن فيهم أشخاص عاشوا على امتداد فترات زمنية طويلة في عدّة مناطق من البلاد. والحقيقة أنّه لمن المستحيل أن يتطرّق زائر نزيه من الولايات المتحدة إلى هذه المسألة من دون ألمٍ وأسفٍ شديدين وشعور عميق بالعار؛ العارُ لعدم قدرتنا على حملِ غيرنا من المواطنين الأمريكيين على فهم معنى وحقيقة تصريح سيمون بوليفار Simón Bolivar العائد إلى أكثر من مئة وخمسين سنة مضت، والقائل بأنّ «من المقدّر على الولايات المتّحدة في ما يبدو أن تجتاح وتعذِّب القارّةَ باسم الحريّة»؛ والعارُ لعدم قدرتنا على وضع حدّ للتنكيل بنيكاراغوا، وهو فعلٌ لم يقتصر على نيكاراغوا وحدها، واعتبرته بلادُنا رسالتَها التاريخية لأكثر من قرن، وما تزال تواصل استكمال هذه الرسالة بتفانٍ متجدّد اليوم.

المحاضرة الأولى

الإطار العام للنّظام

سأنشغل في هذه المحاضرات بسياسات الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى في المرحلة المعاصرة، غير أنني أرغب في طرح هذه المسألة في سياقٍ أكثر اتّساعًا. ليس ما تقوم به الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى اليوم بجديد على الإطلاق، كما أنه لا يقتصر على أمريكا اللاتينية. وإننا لنخدع أنفسنا إن نحن نظرنا إلى هذه القضايا من منظورٍ ضيّق للغاية، مثلما تفعلُ عادة الصحافةُ والعديد من الأوساط العلمية بالولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم.

وإذا ما عمدنا إلى إجراء مسح نستطلع به الوقائع التاريخية، سنتوصّل إلى أنه بالرغم من وجود بعض التباينات في سياسات الولايات المتحدة، إلا أنّ سمة الاستمرارية في هذه السياسات تظلّ هي الأبرز؛ الأمر الذي يشكّل انعكاسًا للأحكام التكتيكية وتقديرات الجدوى التنفيذية. والحال فإنّ السمات الدؤوبة والثابتة إلى حدّ كبير التي تتصف بها السياسات الخارجية للولايات المتحدة تضرب جذورها عميقًا في المؤسسات الأمريكية وفي توزّع السلطة في مجتمع الولايات المتحدة المحليّ. وإنّ من شأن هذه العوامل أن

تحدِّد إطارًا محدودًا لتشكيل السياسات، لا يُسمَح بتجاوزه إلا في حدود ضيقة.

يرتكز كلّ من التخطيط والفعل على مبادئ وتحليلات جيوسياسية، غالبًا ما تنصّ عليها الوثائق الداخلية بوضوح كبير وتكشِف عنها الوقائع التاريخية بجلاء تام. وإذا ما استطعنا استيعاب هذه المبادئ، سنتوصّل إلى فهمٍ ما تفعله الولايات المتحدة في العالَم بأفضل ما يمكن. كما أننا سنتمكن من استيعاب جزءٍ كبير من التاريخ المعاصر، بالنظر إلى سلطة الولايات المتحدة وما تمتلكه من تأثير كبير. فضلًا عن أنّ سياسات الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى تقع في نصابها الصحيح تمامًا إذ تتوافق مع الأنماط التاريخية التي لا تتغيّر إلا لمامًا بتأثيرٍ من العلاقة الثابتة نسبيًّا بين المصالح والسلطة، والتي عنها تنشأ هذه الأنماط.

أودّ في أوّل محاضرتين أن أتطرق إلى هذه الأسئلة بصورة عامة إلى حدّ ما، قبل أن أنتقل إلى الانشغال بأمريكا الوسطى في المحاضرة الثالثة. أما في المحاضرة الرابعة فأسعى إلى تحويل بؤرة النقاش المركزية، فأتناول سياسات الأمن القومي للولايات المتحدة وسباق التسلّح والعوامل القائمة في الساحة الدولية، والتي يمكن لها أن تنهي التاريخ بحق قبل أن تتاح لنا فرصة معالجة المشكلات العاجلة التي تهمنا بفاعلية. وأنهي في المحاضرة الأخيرة بدراسةٍ للمجتمع المحليّ الأمريكي، أستعلم فيها عن الكيفية التي تصاغ بها السياسات الخارجية وسياسات الأمن القومي، مستقصيًا

إمكانيات إدخال تعديلات عليها، وهذه مسألة بالغة الأهمية. والحال فإنّ مصير أمريكا الوسطى، لا بل ومصير استمرارية وجود المجتمع البشري على سطح الكوكب، إنما يتوقّف إلى حدّ كبير على الإجابة عن هذه الأسئلة.

لننتقل الآن إلى استعراض بعض الأنماط الدائمة التي تسود سياسات الولايات المتحدة الخارجية، وسنبدأ أولًا بعرض المبادئ العامة التي سأعمل لاحقًا على إيضاحها بأمثلة ملموسة متنوعة.

أول هذه المبادئ هو أن السياسات الخارجية للولايات المتحدة مصمّمة بحيث تولّد نظامًا عالميًّا يتيح ازدهار عالم الأعمال القائم في الولايات المتحدة، وتحفظ بقاء هذا النظام. فالنظام العالمي هو إذًا عالَم من «المجتمعات المنفتحة» open societies، ويُقصَد بذلك أن تكون هذه المجتمعات مُنفتحةً على الاستثمار المُربِح، وعلى التوسّع في أسواق التصدير ونقل رؤوس الأموال، وعلى استغلال المصادر المادية والبشرية من جانب الشركات الأمريكية وفروعها المحليّة. والواقع أنّ «المجتمعات المنفتحة» هي بالمعنى الدقيق للكلمة مجتمعاتٌ منفتحةٌ على الاختراق الاقتصادي والسيطرة السياسية للولايات المتحدة.

ومن المستحسن أن تتمتّع هذه «المجتمعات المنفتحة» بصيغة ديمقراطية برلمانية، وإن يكن هذا الاعتبار ثانويًّا تمامًا. إذ ما من تسامح مع الأشكال البرلمانية، مثلما سنرى لاحقًا، ما لم تكن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، ومعها القوى

القسرية coercive forces للدولة، في قبضة جماعات بالإمكان الوثوق عمومًا في أنها ستعمل لصالح متطلّبات أولئك الذين يمتلكون المجتمع الأمريكي ويديرونه. فإذا ما تمّ استيفاء هذا الشرط، تصير الأشكال البرلمانية في بعض الدول العميلة أداة مفيدة من شأنها أن تضمن هيمنةَ عناصر الأقلية التي تعطيها النخب الأمريكية أفضليةً، وتُمكِّن القيادة السياسية الأمريكية من تعبئة سكّانها أنفسهم لدعم المغامرات الخارجية المستترة تحت قناع خطابة مثاليّة («الدفاع عن الديمقراطية»)، والتي تُنفَّذ في الواقع لغايات مغايرة تمامًا. والحال فإنّ مصطلح «الديمقراطية» في الخطاب الأمريكي، إنما يشير في استخدامه الفعلي إلى نظامٍ للحكم تسيطر فيه على الدولة عناصرُ النخبة المتمركزة في مجتمع الأعمال، وذلك بحكم هيمنتها على المجتمع الخاص؛ فيما يراقب السكان بصمت. وبفهمها على هذا النحو، تكون الديمقراطية نظامًا يقوم على قرارات النخبة ومصادقة الجمهور، كحاله في الولايات المتحدة نفسها. وفي المقابل، يعدّ الانخراط الشعبي في صياغة السياسات العامة تهديدًا خطيرًا، فهو ليس خطوةً باتجاه الديمقراطية، بل إنه بالأحرى «أزمة في الديمقراطية» ينبغي التغلّب عليها. والواقع أنّ المشكلة تبرز للعيان بالفعل في الولايات المتّحدة والبلدان التابعة لها، وجرى التعامل معها باعتماد تدابير تختلف تبعًا لاختلاف المجموعة السكانية المُستَهدفة، وتبدأ من حملات العلاقات العامة لتصل إلى تدخّل فرق الموت. وسنعرض أمثلة لذلك في ما يأتي.

وبتعبير فظّ لكنه دقيق، فإنّ كلّ هذا يعني بالنسبة إلى معظم العالم الثالث أنّ الانشغال الرئيس للسياسات الخارجية الأمريكية إنما هو ضمان حرية السّلب والاستغلال.

كنت قد أطلقتُ على هذه الحرية في موضع آخر اسم «الحريّة الخامسة» the fifth freedom، وهي تلك الحرية التي لم يعلِن عنها الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt في سياق صياغته الحريات الأربع الشهيرة التي طُرِحت إبّان الحرب العالمية الثانية بوصفها الغايات التي يرمي إليها الحلفاء الغربيون، أي حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من العوز والتحرر من الخوف. ويكشف تاريخ أمريكا الوسطى والكاريبي – ومناطق عديدة أخرى – عن الكيفية التي ينبغي أن تُفهَم بها هذه الكلمات المنتقاة الراقية، أي بوصفها أداةً لكسب الدعم الشعبي لحملاتٍ عسكريّةٍ دفاعًا عن الحرية الخامسة، الحريةِ الوحيدة المهمة بحق.

ويرى المخططون الأمريكيون، وهم لا يجانبون الصواب في ذلك، أنّ العالَم مليء بأناس معادين للحرية الخامسة وساعين إلى عرقلة الممارسة الحرّة لحقّنا الجوهري في السّلب والاستغلال. ونجد بين أخطر الدول وأكثرها تهديدًا على امتداد تاريخ الولايات المتحدة، كلًّا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، إلى جانب قوىً اقتصادية أخرى تنتمي إلى ما بات يعرف اليوم باسم «العالَم الأوّل» the First World. والواقع أن توسّع الولايات المتّحدة وتدخّلها في النصف الغربي من الكرة الأرضية إنما جاء منذ بداياته مدفوعًا

بقلق بشأن العديد من هؤلاء الأعداء. وينطبق الأمر نفسه على غزو الفلبين مطلع القرن العشرين، والذي أسفر عن مقتل مئات آلاف الفلبينيين، ومواجهة العديد من القادة العسكريين الأمريكيين محاكمات عسكرية بفعل ممارسة فظائعَ وحشيّة (تلقّوا بنتيجتها أحكامًا تافهة)؛ إذ كانت تلك عمليّة جرى تنفيذها لضمان حصول الولايات المتحدة على موضع الأفضلية في إطار التنافس للسيطرة على ثروات آسيا وأسواقها. ولقد تكتّمت خطابات الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson الشهيرة التي ازدهرت خلال الحرب العالمية الأولى على التدابير التي أزاحت الولايات المتحدة بموجبها بريطانيا من أمريكا الوسطى، وبها سيطرت على الموارد النفطية في غواتيمالا، على سبيل المثال. والحال فإنّ الولايات المتحدة استغلت المتاعب التي كانت بريطانيا تعاني منها إبان الحرب العالمية الثانية لتوسيع نفوذها وسيطرتها في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط، على حساب النفوذ البريطاني.

لطالما كانت الولايات المتحدة «مناهضةً للإمبريالية»، بمعنى أنها عارضت أنظمة الحظوة الإمبريالية التي أنشأتها بريطانيا والقوى الأضعف وسَعَت إلى تفكيكها. والواقع أن المعنى الذي تحمله صفة «مناهضة الإمبريالية» هذه لا يكاد ينطوي على أيّ غموض في نظر ضحاياها في العالم الثالث، أو في نظر القوى الإمبريالية المتنافِسة التي أزاحتها هذه العمليات.

ومع اندلاع الصراعات حول هذه القضية داخل التحالف

الغربي خلال الحرب العالمية الثانية، لاحظ المكتب الاستعماري البريطاني British Colonial Office أنّ «الأمريكيين على أتمّ الاستعداد لجعل البلدان التابعة لهم مستقلّةً» سياسيًّا، مع بقائها مرتبطة بهم اقتصاديًّا؛ من دون أن يروا في ذلك أيّ تناقض، فيما تعملُ «الإمبريالية الأمريكية» على محاولة «إقصائنا» [أي إقصاء البريطانيين] عن العديد من أرجاء العالَم، بالاستناد إلى ما تمتلكه من قوّة اقتصادية وعسكرية ساحقة، تتيحها لها نظُم الوصاية trusteeship schemes وأجهزة أخرى تهدف إلى ضمان سيطرة الولايات المتحدة. وبيّن المخطِّطون الأمريكيون أنّ هذه الإجراءات مشروعة تمامًا: فمع أنها تفضي إلى تفكيك أنظمة إمبريالية أخرى، إلّا أنّ «هذه الاحتياطات» التي اتُّخِذت لصالح الولايات المتحدة «قامت لأجل مصلحة الأمن العالمي لا لأجل أمننا نحن... ذلك أنّ ما كان حسنًا بالنسبة إلينا، كان حسنًا كذلك للعالم»؛ وفق الشرح الذي قدّمه آبي فورتاس Abe Fortas في إطار مناقشة داخلية للحكومة الأمريكية. ولعلّ من نافلة القول إنّ مثل هذه الأفكار المثالية قلّما أثارت إعجاب الأوروبيين الذين أزيحوا عن مواقعهم بفعل توسّع النظام الأمريكي الاستعماري الجديد neo-colonial، ومنهم مثلًا ونستون تشرشل Winston Churchill الذي «اعتبر نظُم أمناء الوصاية الأمريكيين بمنزلة غطاء تستتر خلفَه مخططات لضمّ الأراضي annexationist plans» (وفق ما يلاحظه وليم روجر لويس Wm. Roger Louis في الدراسة العلمية الأهم التي تناولت هذه العمليات، مشيرًا هنا إلى منطقة

المحيط الهادئ). كذلك في منطقة الشرق الأوسط الحيوية، جاءت المصالح الأمريكية لتزيح المنافسَين البريطاني والفرنسي أثناء الحرب وبعدها من خلال توليفة من التدابير الاقتصادية والخداع القانوني، وبالاستناد أساسًا إلى حقائق القوّة.

وعُرِضت في شهر مايو من عام 1945 رؤيةٌ واضحة عن تصوّرات الولايات المتحدة بشأن أمريكا اللاتينية، قدّمها وزير الحرب هنري ستيمسون Henry Stimson المعروف لدى النيكاراغويين بالدور الذي اضطلع به في الغزو البحري أواخر عشرينيات القرن العشرين، والذي أسّس لحُكم الحرس الوطني وديكتاتوريّة سوموزا Somoza. ففي سياق مناقشة سريّة تناولت الحاجة إلى القضاء على كافة الأنظمة الإقليمية التي تهيمن عليها قوىً أخرى، بريطانية على وجه الخصوص، مع الحفاظ على نظامنا الإقليمي في أمريكا اللاتينية وتوسيع نطاقه، شرح ستيمسون الأمر قائلًا: «لا أعتقد أنّنا نبالغ في مطالبنا إن نحن أردنا أن نحظى بمنطقتنا الصغيرة ها هنا [أي في أمريكا اللاتينية] التي لم تزعج أحدًا يومًا قط».

وبالمثل، حذّر هنري كيسنجر Henry Kissinger في خطابه عن «عام أوروبا»[6] Year of Europe سنة 1973 من أنّ حلف

(6) بعد الخطوات المهمة المتعلقة بتأمين تسوية سلمية في فيتنام، حوّلت إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون اهتمامها نحو بكين وموسكو عام 1972، ثم نحو أوروبا بحلول عام 1973 الذي أعلنه نيكسون "عام أوروبا" في إشارة إلى التركيز على العلاقات عبر الأطلسي. وأطلِق "عام أوروبا" علنًا بوصفه مبادرة سياسية عبر خطاب كيسنجر إلى وكالة أسوشيتد برس في نيويورك عام 1973. (م)

الأطلسي بات معرّضًا للخطر لأن أوروبا قد تطوّر كتلة تجارية تضمّ شمال إفريقيا والشرق الأوسط من شأنها أن تضع حواجز أمام نفاذ الولايات المتحدة؛ وبذلك يكون الحلف قد فشِل في فهم أنّ دور الدول الأوروبية هو تتبّع «مصالحها الإقليمية» ضمن «الإطار العام للنظام» الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. قد تحظى الولايات المتحدة هنا وهناك بـ«مناطق صغيرة» تهيمن عليها، لكن هذا لا ينطبق على منافسيها. وبصورة أعمّ فإنّ الولايات المتحدة تدعم «نفاذًا مفتوحًا» open access للجميع، ما دامت سلطتُها الاقتصادية طاغيةً (مع وجود قوة عسكرية مستترة لكنها حاضرة في متناول اليد في حال لم تسر الأمور على ما يرام) بحيث تكون الشركات الأمريكية في موضع ملائم يخوّلها الفوزَ بالمنافسة. وكانت بريطانيا قد دعمت «التجارة الحرّة» خلال فترة هيمنتها، وفق منطق التفكير ذاته.

عبّرت مذكّرة لوزارة الخارجية صادرة في أبريل من عام 1944 تتناول النفط كأحد الموارد الرئيسية، وتحمل عنوان «سياسات الولايات المتحدة النفطية»، بأفضل ما يكون التعبير عن تصوّر الولايات المتحدة لمفهوم «النفاذ المفتوح». وأوضحت المذكّرة وجوب تأمين نفاذ متكافئ للشركات الأمريكية في كلّ مكان، لكن ليس للآخرين. والحال فقد هيمنَت الولايات المتحدة على إنتاج النصف الغربيّ من الكرة الأرضية (إذ كانت أمريكا الشمالية المصدِّر الرئيس للنفط حتى عام 1968)، ووجَب الحفاظ على

موضِع الهيمنة هذا فيما تتوسّع الحيازات الأمريكية في أماكن أخرى. وأكّدت هذه الوثيقة على أنّ سياسات الولايات المتحدة «ستنطوي على العمل للحفاظ على مركز التحكم المطلَق الجاري اكتسابه في الوقت الراهن، وبالتالي على الحماية اليقِظة للامتيازات التي بين يديّ الولايات المتحدة، بجانب التأكيد على مبدأ الباب المفتوح Open Door principle القائم على تكافؤ الفرص بين شركات الولايات المتحدة في مناطق جديدة». وهذا توصيف معقول تمامًا لمبدأ «الباب المفتوح» الشهير.

وكما ذكرتُ سابقًا فإنّ «مركز التّحكم المطلَق الجاري اكتسابه في الوقت الراهن» في أمريكا الوسطى، والآخذ في التوسّع بسرعة أيضًا في الشرق الأوسط، لم يكن مرتكزًا إلى السلطة الاقتصادية والعسكرية الطاغية للولايات المتحدة فحسب، بل استند أيضًا إلى تدخُّل الدولة الفعّال على حساب المنافسين من أمثال بريطانيا. لكن بمجرّد تحقُّق الوصول التّام إلى «مركز التحكم المطلَق»، يصير من الواجب الدفاع عن «المنافسة الحرة»، «في كلّ مكان».

عادَت القوى الفاشية بعضها بعضًا في حالات معيّنة، وأقامت صداقات في ما بينها في حالات أخرى، وذلك تبعًا لما تؤديه من أدور تتعلّق بالحرية الخامسة. هكذا أضحت الفاشية اليابانية في آسيا عدوًّا خلال ثلاثينيات القرن العشرين، لأنها استجابت لإقصائها الفعلي من طرف الأنظمة الإمبريالية (البريطانية والهولندية والأمريكية)، بأن أنشأت «نطاق ازدهار مشترك» co-prosperity

sphere في شرق آسيا يتّسم بمحدودية نفاذ الولايات المتحدة فيه. أما ديكتاتورية ماركوس Marcos شبه الفاشية التي جرى تنصيبها في الفلبين عام 1972 بدعم من الولايات المتحدة، وبقيت كذلك لحين تعذُّر الإبقاء على ماركوس، فقد كانت في المقابل صديقةً لأنها دافعت بقوّة عن الحرية الخامسة، وحالت دون إجراءات لربما أوصلت الفلبين إلى السيطرة على أراضيها ومواردها في ظل ديمقراطية رأسمالية.

لكنّ يظلّ السكان الأصليُّون هم العدو الأكبر بكلّ الأحوال، ذلك أنّ بهم دائمًا ميلًا مؤسفًا للاستسلام لأفكار غريبة وغير مقبولة بشأن استخدام مواردهم لتحقيق غاياتهم الخاصة. ولذا ينبغي تلقينهم بانتظام دروسًا في الطاعة، بغية إحباط أيّ مخططات شريرة من هذا النوع. هكذا نشأت في جنوب شرق آسيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حركات وطنية لم تستطع أن تستوعب المفاهيم التي وضعها مخططو وزارة الخارجية الذين أوضحوا في وثائق داخلية أنّ على المنطقة «أن تؤدي وظيفتها الكبرى بوصفها مصدرًا للمواد الخام وسوقًا لليابان وأوروبا الغربية». أما الخطة الأشمل فتمثّلت في إعادة بناء شرق آسيا وأوروبا الغربية على هيئة تجمّعات إقليمية يهيمن عليها «القائدان الطبيعيّان لها»، أي اليابان وألمانيا، ضمن نطاق منظومة النظام العالمي الكلية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. والحال فقد شكّلت الجهود المبذولة لترويض أعداء «الاستقرار» و«النظام» في الهند الصينية، ممن رفضوا

«الوظيفةَ» المنوطة بهم؛ ثيمة رئيسية لتاريخ ما بعد الحرب.

ويفشلُ آخرون كذلك في فهم وظيفتهم في إطار النظام العالمي، ما يستدعي تأديبَهم كما يجب. وتوصِّف مصطلحات اللاهوت السياسي للولايات المتحدة هؤلاء باعتبارهم «شيوعيين»، وهذا مفهوم واسع النطاق لا يرتبط بالمذاهب الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية إلا لمامًا، لكنه في المقابل يتعلّق إلى حدّ كبير بالفهم الصحيح لواجبات الفرد ووظيفته في النظام العالمي. ولقد قام فريق دراسيّ مرموق من مؤسسة وودرو ويلسون Woodrow Wilson Foundation ومجلس التخطيط الوطني National Planning Association في عام 1955 بتقديم شرحٍ صريحٍ ووافٍ لمعنى مصطلح «الشيوعيّة»، كالتالي: لاحظت الدراسةُ أنّ التهديدَ الأكبر الذي تجسِّده «الشيوعية» إنما يتمثّل في التحوّل الاقتصادي للقوى الشيوعية «على نحو يحدّ من رغبتها في أن تشكّل رديفًا للاقتصادات الصناعية في الغرب، كما يحدّ من قدرتها على القيام بذلك» – وفي هذا السياق، تقع «الرأسمالية اليابانية» ضمن هذا «الغرب»؛ ومعلومٌ أنّ المطلوب هو أن تظلّ هذه الاقتصادات الرأسمالية الصناعية واقعةً ضمن «الإطار العام للنظام» الذي تديره الولايات المتحدة، على حدّ تعبير كيسنجر. والحال فإنّ هذا تعريفٌ جيّد لمفهوم «الشيوعية» وفق استخدامه الفعليّ في الخطاب السياسيّ الأمريكي، فـ«الشيوعيون» هم باختصار أولئك الذين يحاولون توظيفَ مواردهم لأغراضهم الخاصة وبما من شأنه أن يتعارض مع

الحق في السّلب والاستغلال الذي يشكّل العقيدة الجوهرية للسياسات الخارجية. وبطبيعة الحال، فإنّ الولايات المتّحدة «مناهضة للشيوعية» دائمًا، في حين أنها لا تكون مناهضة للفاشيّة إلّا على نحو انتقائي.

يقوم المبدأ الأول في السياسات الخارجية الأمريكية إذًا على ضمان بيئة عالميّة مواتية لصناعةٍ وتجارة وأعمال زراعية وتمويل، تتّخذ من الولايات المتّحدة مقرًّا لها. أما انشغالها الرئيس في العالم الثالث Third World فيتمثّل في الدفاع عن الحرية الخامسة ضدّ أعداء شتّى وعلى رأسهم السكان الأصليون. كذلك يهدُف ما يُعرَف بـ«سياسات الأمن القومي» national security policy إلى تحقيق الغايات ذاتها. وسأعود لاحقًا في المحاضرة الرابعة إلى مسألة ماهية سياسات الأمن القومي هذه، أما في الوقت الحاضر، فسأكتفي بذكر ما لا يندرج ضمنها: ليس أمنَ الولايات المتحدة وحلفائها موضوع انشغال رئيس لهذه السياسات، باستثناء ما يتعلّق منه بضمان أمن الحرية الخامسة.

ويتّصل بالمبدأ الأول للسياسات الخارجية الأمريكية مبدأٌ جوهريٌّ ثانٍ يقوم على ضرورة بناء منظومة أيديولوجية تضمن بقاء السكان في حالة من السلبية والجهل واللامبالاة، وعلى ضرورة ألّا تكون هذه القضايا مفهومةً في أوساط الطبقات المتعلّمة والمؤثّرة والناشطة سياسيًّا في الولايات المتحدة، لا بل وفي العالَم ككل. ولنتذكر هنا أنّ عناصر الأقليّة هذه يجب، وفق المعنى الإجرائيّ

لكلمة «ديمقراطية»، أن تهيمن على «العملية الديمقراطية» – أي النظام السياسي، والإعلام، والنظام التربوي – وهو ما تفعله بالفعل؛ وذلك بغية توظيفها في خدمة مصالح أولئك الذين يمتلكون المجتمع الأمريكي ويديرونه، ومصالح الجماعات صاحبة الامتياز بشكل عام. وكلّ تهديد يتعرّض له نظام النخبة هذا هو تهديد للـ«ديمقراطية» في حّد ذاتها، وينبغي إذًا التغلُّب عليه، ولو بالقوة إن اقتضت الضرورة.

ونجد ما يدعم بشدّة هذين المبدأين في السجلّ الوثائقي للتخطيط والمناقشات، وهو سجلّ يسهُل الاطلاع عليه في الولايات المتحدة، ويمثّل هيئة منفتحةً جدًّا وفق المعايير العالمية. والأهم من ذلك أننا نجد أيضًا ما يدعمها بقوّة في تطور الوقائع التاريخية.

وتجدر الإشارة قبل المضيّ قدمًا إلى أنّ ما من شيء في هذا السجلّ يقتصر على الولايات المتحدة وحدها. لننظر إلى حالة بريطانيا العظمى التي قادت الثورة الصناعية بمجرّد أن انتهت فعليًّا من تدمير الصناعة المنزلية cottage industry الهندية، وتجاوزت في أفعالها حدودَ أعمال القرنصة بكثير (وهذه الأخيرة تمثّل مشروعًا رئيسيًّا من مشاريع المستعمرين البريطانيين في أمريكا أيضًا) لتصل إلى حدّ تمكّنت معه من استغلال موارد الهند وجزر الهند الغربية وغيرها من المناطق، وتوظيفها لغايتها الخاصة. ومع تحوّلها في القرن التاسع عشر لتصير القوة المهيمنة عالميًّا، اكتشفت بريطانيا فضائل

التجارة الحرة، وحافظت على ولائها لهذه المبادئ السامية ما دامت في وضع يسمح لها أن تحقّق أداءً جيّدًا في إطار المنافسة. لكن هذا كلّه لم يعد ممكنًا مع الوصول إلى عشرينيات القرن العشرين، فانتقلت بريطانيا حينها إلى إغلاق الإمبراطورية في وجه الاختراق الحر من طرف الغير، ولا سيّما اليابان التي حُظِر عليها إقامة علاقات تجارية حرّة مع النظام الإمبراطوري البريطاني من خلال اتخاذ قرار فرض رسوم جمركية مرتفعة عليها في مؤتمر أوتاوا Ottawa conference لعام 1932، وكانت هذه إحدى الخطوات التي أدّت إلى وقوع الحرب العالمية الثانية. وطوال هذه الفترة، تحمّل البريطانيون بكثير من الهيبة «عبء الرجل الأبيض» the White Man's Burden، تمامًا مثلما اضطلع الفرنسيون بمهمتهم المبهرة، «مهمة نشر المدنية»، بكل ما انطوت عليه من سلب واستعباد وتدمير، وما خلّفته وراءها من بؤس ومجاعة. من جانبها لجأت الولايات المتحدة على امتداد تاريخها إلى التدابير الحمائية وتدخّل الدولة في الاقتصاد المحلي والدولي، لكنها كحال بريطانيا، أشادت بمبادئ التجارة الحرة والباب المفتوح Open Door في الأحوال التي تبيّن فيها أنّ هذه المبادئ تخدم مصالح الأنشطة التجارية التي تتحكّم في سياسة الدولة. ولَكَم يظهر ولاؤها للحرية والديمقراطية جليًّا للجميع في أمريكا الوسطى وأماكن أخرى؛ لكنّ هذه مسألة سنعود إلى تناولها لاحقًا.

أمّا بالنسبة إلى قوى المرتبة الثانية العظمى المعاصرة، فقد تبنّت

نظام سيطرة محليّة مختلفًا تمامًا، ولعبت بذلك دورًا مغايرًا على الصعيد العالمي. لا تُعدّ هذه الدول عاملًا رئيسيًّا في استغلال العالم الثالث وسرقته، لكنّ نخب البيروقراطية العسكرية الحاكمة فيها تسيطر على الإمبراطورية الداخلية والدول التابعة لها باستخدام التهديد والعنف، وترسل جيوشَها لمهاجمة الدول المجاورة حين ترى ضرورةً لذلك، وتتعايش بكل سرور مع أسوأ الوحوش على الساحة الدولية ومن أمثلتها الأرجنتين تحت حكم جنرالات النازية الجديدة، والذين كان الاتحاد السوفييتي أحد كبار شركائهم التجاريين.

في العموم وعلى مرّ التاريخ، تقدِّم لنا قوّة دولةٍ ما مقياسًا مقبولًا يعكس عنفها الخارجيّ ودرجة النفاق التي تسم منظومتها العقائدية، ويمكن الوثوق به لإعطاء صورة عن سلطة الدولة من حيث النبالة غير المسبوقة، والتفاني الملهِم في خدمة القيم الأخلاقية العليا. وتَعتبر المنظومة الأيديولوجية أنَّهُ من المقبول، لا بل ومن الجدير بالتقدير، تسجيل «أخطاء» و«إخفاقات» في مسار السعي لتحقيق هذه الأهداف النبيلة؛ لكن من غير المقبول في المقابل الكشف عن أنماطها الدائمة وإرجاع هذه «الأخطاء الفادحة» إلى تخطيطٍ واعٍ يكمن بانتظامٍ وراءها، أو إلى جذورها الكامنة في نمط الامتياز والهيمنة في المجتمع المحلي.

بالانطلاق من مجمل هذه الملاحظات العامة، دعونا ننشغل الآن بالموضوع المطروح، ولنأخذ في الاعتبار أولًا السياسة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيّما في ما يتعلّق بالعالم الثالث؛ ثم ننتقل لاحقًا إلى سياسة الأمن القومي والمشهد المحليّ.

كانت للولايات المتحدة منذ بواكير أيامها تطلّعات إمبريالية واسعة النطاق. وفي عام 1754 عرّف بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin، أحد أبرز الناطقين باسم قيم التنوير، «أبَ الأمة» التي ينتمي إليها، بأنه الرجل الذي «يزيح السكان الأصليين ليفسح المجال أمام شعبه». وبالفعل، فقد أزيح السكان الأصليون منذ بدايات الاستيطان الاستعماري وحتى القرن التاسع عشر، أو أبيدوا بالمذابح وتدمير المحاصيل والسرقة والغش أو الطرد، وكانت دوافع سامية هي المحرّك وراء كلّ هذا دائمًا، وحدث كلّ هذا دائمًا دفاعًا عن النفس. وفي عام 1831، وصف ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville «موكب الحضارة المنتصرة المارّ عبرَ الصحراء»، «في قلب الشتاء» حين «كان البرد قارصًا على نحو استثنائي»، وعبَر نحو «ثلاثة أو أربعة آلاف جندي يقودون أمامَهم الأعراق المترحّلة من سكان أستراليا الأصليين aborigines»، وفيهم «الجرحى والمرضى، ومواليد جددٌ، وكبار سنٍّ ينازعون الموت»، في «مشهد مهيب» لن يمّحي من ذاكرته أبدًا. ولقد أُعجِب بوجه خاص بالطريقة التي تمكّن معها الروّاد من حرمان الهنود من حقوقهم وإبادتهم «بكياسة فريدة وهدوء، وبصورة قانونيةٍ وخيّرةٍ محبّةٍ للبشر، بغير إراقة دماء أو انتهاكٍ لأيّ مبدأ أخلاقي عظيم في نظر العالم»؛ ولاحظَ أن من المستحيل أن نجد تدميرًا لشعبٍ

«يحدث بهذه الصورة من احترام القوانين الإنسانية».

قبل ذلك بنصف قرن من الزمن، وفي وثيقة الاتهام لإعلان الاستقلال Declaration of Independence، اتّهم الآباء المؤسسون Founding Fathers ملكَ إنكلترا بالتحريض ضدّ المستعمَرات التي تعاني من «الهنود الهمج عديمي الرحمة، والذين تقوم قواعد الحرب عندهم على تدمير عشوائي يطال الجميع دون تفريق حسب العمر أو الجنس أو الظروف». وكانوا يشيرون بهذا إلى ردّة فعل السكان الأصليين على هجمات الإبادة الجماعية التي شنها ضدّهم البيوريتانيون الطهرانيون saintly Puritans وغيرهم من برابرة الأوروبيين عديمي الرحمة، الذين علّموا الهنود أنّ الحرب على الطراز الأوروبي هي منهجُ إبادةٍ جماعية للنساء والأطفال؛ وهو درسٌ سرعان ما لقّنه جورج واشنطن George Washington للإيروكواس[7] Iroquois حين أرسَل قواته لتدمير مجتمعهم وحضارتهم التي كانت متقدمة جدًّا وفقًا لمعايير ذلك العصر، في عام 1779. قلّما سُجِّل نفاق وجبن أخلاقي على هذه الدرجة من الوضوح، وحظي بهذا القدر من التبجيل على امتداد قرون عدة. والواقع أنّ الأمر استلزم انتظار حلول ستينيات القرن العشرين، حين أسهمت الحركات الشعبية في الولايات المتحدة في إحداث نهوض كبير في السويّة الأخلاقية والثقافية للبلاد – وكان هذا السبب الرئيس الذي جعلها عُرضة للإهانة

(7) رابطة من خمس قبائل هندية أمريكية من مجموعات السكان الأصليين بأمريكا، اتحدت معًا في القرن الثاني عشر. (م)

والاحتقار من طرف الطبقات المتعلِّمة؛ ليصير ممكنًا مواجهة هذا التاريخ بقدرٍ من الصدقيّة والنزاهة.

وفي عام 1786، وصف توماس جيفرسون Thomas Jefferson «كونفدراليّتنا» بأنها «العشّ الذي بالانطلاق منه ستصير كلّ أمريكا، بشمالها وجنوبها، مأهولةً بالسكان». كما اعتبرَ بأنه لأمرٌ حسنٌ كذلك أن تكون القارّة في أيدي العرش الإسباني لحين «تقدِّم سكاننا إلى الحدّ الذي يمكّنهم من انتزاعها منه قطعةً وراء قطعة». وفي أثناء عمل جون كوينسي آدمز John Quincy Adams على صياغة الفكر الذي أفضى إلى عقيدة مونرو Monroe Doctrine، وصف «الدومينيون[8] الحقيقي الذي لنا» بأنه «قارة أمريكا الشمالية»، موضِّحًا أن هذا هو قانون الطبيعة the law of nature. والحال فإنَ لقانون الطبيعة تطبيقات واسعة النطاق، أعاد آدمز استدعاءها من جديد في إشارته إلى محاولة الصين العبثية منعَ واردات الأفيون من الهند، والتي كان من شأنها أن أفضت إلى اشتعال حروب الأفيون Opium Wars، إذ لجأت بريطانيا إلى العنف للتغلّب على مقاومة الصين المبادئَ النبيلة للتجارة الحرّة، وهي مقاومة كانت لتؤدي إلى استبعاد بريطانيا من السوق الصينية عبر حظر الصادرات الرئيسية التي يمكن لها أن تقدّمها للصين. وأوضح آدمز إذًا أنّ جهود الصين الرامية إلى حظر استيراد الأفيون تتعارض مع قانون الطبيعة، وأنّ سياسة الاستبعاد exclusion

---

(8) Dominion تعبير يشير إلى كل دولة مستقلة من دول الكومنولث البريطاني والتي كانت يومًا تتبع سيادته، وهو يعبّر هنا عن مناطق الهيمنة. (م)

policy الصينية تشكّل «اعتداءً هائلًا على حقوق الطبيعة البشرية، وعلى المبادئ الأولى لحقوق الأمم». إنها سياسة غير أخلاقية، لأنها تنتهك المبدأ المسيحيّ القائل «أحبّ قريبك»، وتتعارض كذلك مع التجارة. ومن جانبه وصف المجلس الأمريكي لمفوّضي البعثات الخارجية American Board of Missions حروبَ الأفيون بأنها «ليست تمامًا شأنًا يتعلّق بالأفيون أو شأنًا إنكليزيًّا، بل جاءت نتيجة تخطيط عظيم من العناية الإلهية لتوظيف مكر الإنسان في خدمة غاياتها الرحيمة في الصين، عبر اختراق جدار الاستبعاد الذي شيّدته، وتحقيق اتصال مباشر أكبر للإمبراطورية مع الأمم الغربية والمسيحية». ولحسن الحظ، لطالما اصطفّ الربّ إلى جانب الامتيازات التجارية، ويا له من حظّ عظيمٍ لأمة متشبّعة بعمق بالقيم الدينية، كمثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالانتقال إلى أزمنة أحدث، حدّد وودرو ويلسون Woodrow Wilson «واجبَنا الفريد» بأنه يقوم على تعليم الشعوب المستَعمرة «النظام وضبط النفس» و«تدريبات القانون والطاعة» – ما يعني عمليًّا إطاعة حقّنا في نهبها واستغلالها. وفي ورقة خاصة، شرح دور سلطة الدولة في هذا المسعى قائلًا:

وبما أنّ التجارة تتجاهل الحدود الوطنية، ويصرّ المُصنِّع على أن يكون العالَمَ سوقًا، ينبغي إذًا أن تتبَعه في ذلك رايةُ أمته، وأن تُحطَّمَ أبواب الأمم التي تُغلق في وجهه. كما يجب على وزراء الدولة حماية الامتيازات التي تحصّل المموّلون عليها، حتى وإن تمّ ذلك بانتهاك

سيادة الدول غير الراغبة فيها. يجب الحصول على المستعمرات أو تأسيسها، لئلّا نغفل عن أيّ ركن نافع في هذا العالم أو نتركه دون استخدام.

تُعبِّر هذه الكلمات السريّة، التي نستخدمها نحن بالطبع لا الشعوب المستعمَرة، عن المعنى الحقيقي للمُثُل الويلسونية المتعلّقة بالحرية وتقرير المصير التي لطالما أشاد بها المثقفون الغربيون.

ومع وصوله إلى سدّة الرئاسة بعد ذلك ببضع سنوات، أضحى ويلسون في وضع يتيح له تنفيذ مبدئه في تقرير المصير، وهو ما فعله بغزوه المكسيك وجزيرة هيسبانيولا (التي تضم هايتي وجمهورية الدومينيكان)، حيث عاث محاربوه قتلًا وتدميرًا، وأعادوا إحياء العبودية الفعلية، وهدموا النظام السياسي، ووضعوا البلدان بإحكام في قبضة المستثمرين الأمريكيين. وشرح وزير خارجيته روبرت لانسينغ Robert Lansing معنى عقيدة مونرو في مذكّرة اعتقد ويلسون أن «ليس من الحكمة» إصدارها علنًا، بالرغم من أنه وجد حجّتها «دامغة»:

في دفاعها عن عقيدة مونرو، تأخذ الولايات المتحدة في الاعتبار مصالحها الخاصة. فسلامة الولايات المتحدة هي أمرٌ واقعٌ لا غاية مرجوّة. ومع ما قد يبدو في هذا القول من أنانية صرف، فإنّ مؤسِّس العقيدة ما كان ليحمل دوافع أسمى وأكثر سخاءً من ذلك في إعلانه لها.

وتابع لانسينغ أنّ المشكلة الكبرى إنما تتمثّل في إقصاء السيطرة

الأوروبية عن «الأراضي الأمريكية ومؤسساتها من خلال الوسائل المالية وغيرها من الوسائل». والواقع أنّ ممارسات ويلسون جاءت على توافق مع هذا المبدأ، ومن أمثلتها إقصاء بريطانيا عن امتيازات النفط الأمريكية كما ذكرتُ سابقًا. أما التغيير الرئيسي بعد الحرب العالمية الثانية فقام على وجود الولايات المتحدة آنذاك في موضع يسمح لها بتطبيق هذه المبادئ على نطاق أوسع؛ وبطبيعة الحال، ما عاد الهون Huns (كما كان عليه الحال في هيسبانيولا وفق العقيدة الرسمية) أو البريطانيون يمثّلون إمبراطورية الشر التي ترنو الولايات المتحدة إلى حماية نفسها منها؛ ذلك أنّ العدو الحقيقي يظلّ بالطبع هو ذاته دائمًا، إنه السكان الأصليون، العاجزون دائمًا وأبدًا عن فهم أنّ «وظيفتهم» بحق، هي خدمة احتياجات أصحاب الامتياز.

ويزخر السجلّ الوثائقي بكنوز وافرة ذات طبيعة مشابهة، لكن بدلًا من تقديم المزيد من المراجعات لها، دعونا ننتقل مباشرة إلى الحقبة الراهنة، وإلى النظام العالمي الذي أسّسته الحرب العالمية الثانية.

خرجت الولايات المتحدة من هذه الحرب وقد احتلّت موضع هيمنة عالميًّا قلّ نظيره في التاريخ. إذ دُمِّر منافسوها الصناعيون أو أضعِفوا بشدّة، في حين تضاعف إنتاجها الصناعي أربع مرات تقريبًا في غضون سنوات الحرب؛ لا بل وكانت الولايات المتّحدة قد أصبحت القوة الصناعية الرائدة في العالم وبفارق كبير عن كلّ

ما عداها قبل ذلك بزمن طويل. امتلكت الولايات المتحدة حرفيًّا نحو نصف الثروة العالمية مع انتهاء الحرب؛ كما حظيَت بالهيمنة المطلقة على مستوى القوة العسكرية. ولم تواجه أيّ أعداء في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وفرضت سيطرتها على المحيطَين، وعلى مساحات شاسعة في ما وراءهما. ويكاد ينتفي وجود أمة تمتّعت يومًا بهذا القدر من السُّلطة والحصانة ضدّ أي تهديد.

وفهمت مجموعات النخبة التي تسيطر على الدولة هذا الوضع جيّدًا وعزمت على إبقائه على هذا النحو، مع وجود تنوّع في الآراء حول آليات ذلك بطبيعة الحال. فعلى الجانب المتشدّد، نجد وثائق كمثل مذكّرة مجلس الأمن القومي رقم 68 لعام 1950 (NSC-68) التي كتبها بول نيتز Paul Nitze قبل الحرب الكوريّة مباشرةً، وجرى تبنّيها بعد ذلك بفترة وجيزة باعتبارها سياسةً للدولة؛ وهي إحدى الوثائق الحاسمة في التاريخ الحديث. دعا مجلس الأمن القومي رقم 68 إلى استراتيجية دحرٍ rollback strategy تهدف إلى «تسريع تدهور النظام السوفييتي» باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل السرية، وغيرها من الوسائل التي من شأنها تمكين الولايات المتحدة من «التفاوض على تسوية مع الاتحاد السوفييتي (أو الدولة أو مجموعة الدول اللاحقة عليه)». وقامت تلك الوسائل السرية على إرسال الإمدادات والعناصر إلى الجيوش المقاتِلة داخل الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، والتي كانت قد

حظيت بتشجيع هتلر؛ ووضع أجهزة التجسس في ألمانيا الغربية تحت سيطرة رينهارد غيلين Reinhard Gehlen الذي كان يترأس المخابرات العسكرية النازية على الجبهة الشرقية؛ وتجنيد مجرمي الحرب النازيين لدعم المشروع العام لما بعد الحرب في تدمير المقاومة الفاشية، وهو فعلٌ غالبًا ما يصبُّ في مصلحة المتعاونين من النازيين واليابانيين؛ وإلى ما هنالك.

أمّا على المقلب الآخر فنجد الحمائم، ومنهم مثلًا جورج كينان George Kennan الذي ترأس هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية حتى عام 1950، ثمّ أُقيل ليحلّ نيتز محلّه. وهؤلاء يُنظَر إليهم باعتبارهم لا يمتلكون ما يكفي من الخشونة للتعامل مع هذا العالم القاسي. ونجد تعبيرًا موجزًا عن آراء كينان في دراسة تخطيط السياسات (PPS) بتاريخ 23 فبراير من عام 1948:

نحوز نحو 50 في المئة من ثروة العالَم، وما لا يزيد عن 6.3 في المئة من سكانه فقط... لا بدّ أن نكون والحال كذلك موضع حسد واستياء. وتقوم مهمّتنا الحقيقية في المرحلة المقبلة على ابتكار نمط من العلاقات التي من شأنها أن تتيح لنا الاحتفاظ بوضع التفاوت هذا، من دون المساس قطعيًّا بأمننا القومي. وسيتعيّن علينا لأجل القيام بذلك الاستغناء عن كلّ المشاعر وأحلام اليقظة؛ وتركيز اهتمامنا في كلّ مكان على أهدافنا الوطنية المباشرة. وينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأننا قادرون اليوم على تحمّل ترف الإيثار والإحسان إلى العالم... وأن نكفّ عن الكلام عن أهداف غامضة

وغير حقيقية – حين يخصّ الأمر الشرق الأقصى – كمثل حقوق الإنسان، ورفع مستويات المعيشة، وإرساء الديمقراطية democratization. لن يتأخر اليوم الذي سيتعيّن علينا فيه التعامل مع مفاهيم القوة المباشرة، وكلما كنّا أقل اصطدامًا بالشعارات المثالية المعرقِلة، سارت الأمور بنا على نحو أفضل.

هذه بالطبع وثيقة بالغة السريّة، ذلك أنّ تهدئة الجمهور عمومًا، والنخب المثقفة على وجه الخصوص، تستلزم ولا بدّ إطلاق «الشعارات المثالية» باستمرار، وبما يتوافق مع مبادئ المنظومة الأيديولوجية الذي مررتُ على ذكرها سابقًا ونجدها بيِّنةً في وسائل الإعلام وصُحُف الرأي والنصوص الدراسية ونتاجات المثقّفين في العموم؛ وعلى نطاق واسع جدًّا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الموادّ من هذا النوع تُستثنى عمومًا من الدراسات والمذكّرات، ونلحظ على وجه الخصوص تجاهلًا متعمّدًا لمفاهيم كينان كما توضِّحها وثائق التخطيط السرية، لا في مذكّراته فحسب، بل وفي المجموعة الواسعة من الدراسات التي تتخذ من كينان و«سياسة الاحتواء» containment policy موضوعًا لها. وفي ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، تُجمع الأدبيات على القول بافتقار كينان إلى الرؤية الجيوسياسية، ما خلا بعض الشعارات المثالية الملتبسة؛ معرِضة بذلك عن أيّ إشارة إلى الرؤية الجيوسياسية البيّنة تمامًا لدى هذه الشخصية المؤثّرة.

والحال فإنّ هذه وصفاتٌ خاصة تُعنى بمنطقة الشرق الأقصى،

بيد أنّ الولايات المتحدة هي قوّة عالمية، وبذا فإنّ المبادئ ذاتها تنطبق على أماكن أخرى من العالم كما أوضح كينان وآخرون غيره. ولقد بيّن كينان في سياق مؤتمر صحفيّ لسفراء أمريكا اللاتينية عام 1950 أنّ الانشغال الجوهريّ للسياسة الخارجية الأمريكية ينبغي أن يقوم على «حماية موادّنا الخام» – والمقصود بذلك في الواقع وعلى نطاق أوسع الموارد المادية والبشرية التي هي «ملكنا» بقوة القانون. ولكي نحمي مواردنا، يجب علينا مقاتلةُ بِدعة خطيرة آخذة في الانتشار عبر أمريكا اللاتينية كما لاحظَت المخابرات الأمريكية، وهي حالة «القبول على نطاق واسع بفكرة أنّ الحكومة تتحمّل المسؤولية المباشرة عن رفاه الشعب»، أي ما يُطلَق عليه في اللاهوت السياسي الأمريكي تسمية «الشيوعية»، مهما تكن الالتزامات السياسية لمناصريها.

ومضى كينان قدُمًا في شرحه الوسائلَ الواجب استخدامُها في مواجهة أعدائنا الذين يقعون فريسة هذه البِدعة التي تتهدّد مواردنا في أراضيهم:

قد تكون الاستجابة النهائية غير سارّة، لكن... علينا ألّا نتردد إزاء قمع الشرطة الذي تمارسه الحكومة المحلية. وليس هذا عيبًا ما دام الشيوعيون خونة بالأساس... ومن الأفضل أن يشغل سدّة السلطة نظام قوي وليس حكومة ليبرالية، إن كانت هذه الأخيرة متسامحة مع الشيوعيين ومتساهلة نحوهم ومخترقَةً من طرفهم.

هنا يجب أن نفهم مصطلح «الشيوعية» وفق المعنى المعتاد في

اللاهوت الأمريكي، والذي ناقشناه سابقًا.

ووفقًا لـ جون لوفتوس John Loftus الذي تولّى التحقيقَ في هذه القضايا لصالح وزارة العدل الأمريكية، فإنّ العمليات السريّة في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، والتي أتيتُ على ذكرها في ما سبق، كانت تُدار من مكتب جورج كينان في وزارة الخارجية.

والواقع أنّ التعليقات التي اقتبستها أعلاه والتي تتناول «وظيفة» جنوب شرق آسيا مُستمّدةٌ بدورها من هيئة تخطيط السياسات Policy Planning Staff التابعة لكينان، والتي كان لها تأثير كبير في تحديد معالم عالَم ما بعد الحرب، بما في ذلك التدابير المتّخذة أواخر الأربعينيات لبناء أنظمة إقليمية تحت رعاية الولايات المتّحدة في آسيا وأوروبا، تتمحور حول «قادتها الطبيعيين»، أي اليابان وألمانيا. وبخصوص حالة اليابان، فقد كان كينان وفريقه قد أدّوا دورًا فعالًا في صياغة «المسار العكسي» reverse course لعام 1947 الذي أجهز على الخطوات التي اتّخذها الجنرال دوغلاس ماكارثر Douglas McArthur في مسعاه إلى إقامة الديمقراطية في اليابان. ذلك أنّ «المسار العكسي» أفضى إلى كبح العمالة اليابانية وإعادة تأسيس «الديمقراطية» بأفضل ما تعنيه هذه الكلمة، أي: السيطرة الصارمة لمصالح عالم الأعمال في اليابان المحافِظة والتي ستصبح، كما هو متوقّع، رائدًا إقليميًّا ضمن إطار نظام عالمي أوسع تهيمن عليه الولايات المتّحدة. وفي ذلك الحين، بدت فكرة أن تتحول اليابان إلى منافسٍ جدّي غريبةً للغاية حدّ عدم أخذها في الاعتبار

أساسًا. وحتى أواخر ستينيات القرن العشرين، بقيت إدارة كينيدي منشغلةً بإيجاد السبل الكفيلة بضمان قدرة اليابان على البقاء، والتي رسّختها في نهاية المطاف حرب فيتنام. فمع كلّ التكلفة التي حمّلتها هذه الحرب للولايات المتّحدة، كانت مفيدة جدًّا في المقابل للاقتصاد الياباني، تمامًا كحال الحرب الكوريّة.

أما في أوروبا فقد كان البرنامج الموازي هو خطة مارشال Marshall Plan التي مثّلت في جزءٍ منها برنامجًا لترويج الصادرات الصناعية الأمريكية، وفي جزئها الآخر برنامجًا لتعزيز الانتعاش الاقتصادي ضمن نظام إقليمي خاضع للمصالح الأمريكية العالمية. وتجسّدت إحدى الانشغالات الرئيسة في القضاء على خطر أشكال التنمية السياسية الوطنية، والتي لربما أدّت إلى شكل ما من أشكال الرأسمالية الوطنية، لا بل وأسوأ من ذلك، لربما أعطت الحركات الاشتراكية الجماهيرية التي كانت تحظى بمكانة كبيرة بحكم دورها المركزي في المقاومة المناهِضة للفاشية، زخمَ تأثيرٍ مفرط.

الواقع أنّ وجهتي نظر نيتز وكينان تُرسِّمان بشكل جيّد نطاق الآراء بين المخطِّطين. ولا يتّسع المجال هنا لمراجعة السجل الوثائقي، بيد أنه يقع إلى حدّ بعيد ضمن هذا النطاق، وإن أمكن أن نصادف فيه أحيانًا بعض الاستحقاقات. ولقد لاحظت إحدى الدراسات المهمة الصادرة في شهر أبريل من عام 1947 أنّه من الضرورة بمكان الحدّ من المساعدات الأمريكية بحيث تقتصر على

«البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية الأساسية للولايات المتّحدة...، باستثناء تلك الحالات النادرة التي تمثّل فرصة تتيح للولايات المتحدة الحصول على استحسان عالمي من خلال عملٍ مدهش في إنسانيّته» (Joint Chiefs of Staff 1769/1)، وفي هذه الحالة، سيعود هذا العمل بكلّ الفائدة على مفوّضي الحكومة. ووفقًا لهذه الاستحقاقات، على سبيل المثال، أقرّ وزير الخارجية دين أتشيسون Dean Acheson ومعه أعضاء مؤثرون في مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1950، أنه في حال تفشّي مجاعة في البر الصيني الرئيس، يجب أن تقدِّم الولايات المتّحدة القليل من المساعدات الغذائية – «ليس بما يكفي للتخفيف من حدّة المجاعة، لكن بحدود كافية لتحقيق مكاسب الحرب النفسية»، وفق توثيق ستيفن شالوم Stephen Shalom في إطار دراسة مهمة عن الاستعمار الجديد.

وكما ذكرت سابقًا، فإن مثل هذا الموقف لا يقتصر بالطبع على الولايات المتحدة ولم يكن وليدَ مرحلة ما بعد الحرب، بالرغم من أنّ نطاق تطبيق المبادئ التوجيهية الخارجية الأمريكية امتدّ إلى جميع أنحاء العالم تمشّيًا مع التوسّع الهائل في سلطة الولايات المتحدة.

لم يأت هذا العرض البيّن الذي قدّمه كينان لأهداف السياسة الأمريكية من فراغ، بل جاء انعكاسًا لتحليل جيوسياسي أوسع نطاقًا كانت جماعات النخبة قد طوّرته إبّان الحرب. وعملت فرق الدراسة التابعة لمجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations (وهذا الأخير هو قناة رئيسية يمرّ من خلالها تأثير عالم

الأعمال إلى السياسة الخارجية) ومعها الفِرق التابعة لوزارة الخارجية على صياغة مفهوم ما أسمتها «المنطقة الكبرى» Grand Area، وهي منطقة ينبغي إخضاعها لاحتياجات الاقتصاد الأمريكي، ويفترَض بها أن تشمل في حدّها الأدنى النصف الغربي من الكرة الأرضية، والشرق الأقصى، والإمبراطورية البريطانية السابقة. وكان من المقرّر توسيعها لتصير ما أمكن نظامًا عالميًّا يضمّ بكل تأكيد أوروبا الغربية، بجانب أنّ مخزون الطاقة الذي لا يُضاهى في الشرق الأوسط سينتقل عندها إلى أيدي الأمريكيين. والحال فقد استُبعِد هذا السجلّ الوثائقي للتخطيطِ رفيعِ المستوى بدوره من الصورة المجمّلة التي تُعرَض عن التاريخ. وتشرح هذه المفاهيم الجيوسياسية قدرًا لا بأس به مما كان يجري في العالم؛ ومن هنا تتأتّى ضرورة فهمها منذ البداية، وإلا سيبدو ما يحدث وكأنه سلسلة من الأخطاء العشوائية والالتباسات والتناقضات التي يمكن إرجاعها إلى إخفاقات القيادة السياسية؛ مع أنّ هذه القيادة عمومًا ناجحة ببراعة في تأدية المهام المنوطة بها، بالرغم من بعض الإخفاقات العرضيّة التي لا مفرّ منها في عالم معقّد.

وفي سياق تحليل علميّ جوهري للسياسة الأمنية الأمريكية مرتكزٍ جزئيًّا إلى وثائق أصدِرت مؤخّرًا، لاحظ ميلفين ليفلر Melvyn Leffler أنه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، انطوى المفهوم الأمريكي للأمن القومي... على نطاقِ نفوذٍ استراتيجي داخل النصف الغربي من الكرة الأرضية [استُبعِد منه الآخرون،

ولا سيّما الأوروبيين؛ وقام «النفوذ الاستراتيجي» على سيطرة اقتصادية]، وعلى الهيمنة على المحيطَين الأطلسي والهادئ، كما قام على نظام واسع النطاق من المقرّات النائية بغية توسيع الحدود الاستراتيجية وإبراز القوة الأمريكية؛ بجانب نظام آخر موسّع يخصّ حقوق المرور transit rights لتسهيل تحويل القواعد الجويّة التجارية إلى الاستخدام العسكري والوصول إلى الموارد والأسواق في معظم أنحاء أوراسيا Eurasia وبالتالي حرمان أي عدوّ محتمل منها، والحفاظ على التفوق النووي. ويعلّق ليفلر موضّحًا أنّ «هذا المفهوم الاستراتيجي يُسهم في شرح ديناميكيات الحرب الباردة بعد عام 1948». كانت تلك رؤية توسّعية تتّسق تمامًا مع حجم القوة الهائلة التي تمتّعت بها الولايات المتّحدة في ذلك الحين.

وشهدت السنوات اللاحقة محاولات تطوير متكررة لوجهات النظر التي كان قد عبّر عنها أوائل مخططي ما بعد الحرب في ما يتّصل بمناطق بعينها. فبالنسبة إلى حالة غواتيمالا، وبعد الإطاحة الناجحة بالديمقراطية الغواتيمالية في عام 1954، أوضح مجلس الأمن القومي National Security Council الأهدافَ المركزية للولايات المتحدة في سياق مذكّرته البالغة السرية، رقم 5432 بتاريخ 18 أغسطس من عام 1954، تحت عنوان «سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية». والحال فإنّ هذه المذكّرة جاءت لتحلّ محل مذكّرة سابقة رقم 5419/1، بعنوان «السياسات الأمريكية في حالة العدوان الغواتيمالي بأمريكا

اللاتينية». والآن وقد تمكّن العدوان الأمريكي من القضاء على خطر الديمقراطية الرأسماليّة الغواتيماليّة المستقلّة، ما عاد ضروريًّا التفكير في سبُل الردّ على التهديد الخطير بالعدوان الغواتيمالي، والذي كان العالَمَ يرتعد أمامه رعبًا. تتجلّى هنا الأداة التقليدية القائمة على اتّهام الطرف المُستَهدف بالعدوان بارتكاب الجريمة المخطّط لها مسبقًا، وبذا يتعيّن علينا المهاجمة دفاعًا عن النفس، تمامًا كما فعل هتلر عندما اتهم تشيكوسلوفاكيا وبولندا بالتخطيط لاعتداء ضدّ ألمانيا بالتنسيق مع القوى العظمى المحيطة بألمانيا المُسالِمة.

ومع الاستبعاد التدريجي لخطر تهديد العدوان الغواتيمالي، بات بإمكان الولايات المتحدة الانشغال مجدّدًا بضمان «المزيد من الاستقرار والتنمية الاقتصادية»، وأهم من ذلك «تشجيع مناخ ملائم للاستثمار الخاص». كذلك تعترف الوثيقة بكل بساطة «بالحقّ السيادي لدول أمريكا اللاتينية في اتخاذ تدابير اقتصادية من هذا النوع، ما دامت ترى فيها أفضل ما يلائم ظروفها الخاصة»، لكن يظلّ من واجب الولايات المتّحدة «تشجيعها على تأسيس اقتصاداتها على نظام المشاريع الخاصة وما يرتبط به من وجوب خلق مناخ سياسيّ واقتصادي يفضي إلى الاستثمار الخاص لرأس المال المحليّ والأجنبي على حدٍّ سواء»، من خلال وسائل تشرع في تطويرها لهذا الغرض، بما في ذلك كفالة «فرص الكسب، وإعادة عائد معقول إلى الوطن في حال تعلّق الأمر برأس المال الأجنبي».

وكان الهدف المعلَن دائمًا هو تعزيز التنمية الاقتصادية الموجّهة للتصدير، مع إحكام الشركات الأمريكية قبضتها عليها بقوة. وغنيّ عن القول إنه في حال تردّدت الدول «ذات السيادة» في أمريكا اللاتينية في قبول نصيحة الولايات المتحدة، فقد تكون الحاجة قائمة لاتخاذ تدابير «تشجيعية»، تمامًا مثلما تبيّن للتو في حالة غواتيمالا.

يظهر الانشغال الرئيس للولايات المتحدة جليًّا في الكلمات الافتتاحية للوثيقة:

يُسجَّل في أمريكا اللاتينية اتجاه نحو الأنظمة القومية، تتعهّده إلى حدّ كبير المناشدات الموجّهة إلى جماهير السكان. وتوجد في الوقت نفسه مطالبات شعبية متزايدة بالتحسين الفوري لمستويات المعيشة المنخفضة التي تكابدها الجماهير، وبنتيجة ذلك تتعرض معظم حكومات أمريكا اللاتينية إلى ضغوطات سياسية داخليّة متصاعِدة من أجل زيادة الإنتاج وتنويع اقتصاداتها [كذا في الأصل].

واضحٌ أنّ هذا لن يحدث أبدًا. وسيكون على الولايات المتحدة بالنتيجة، فيما هي تُقدِّم اعترافًا رمزيًّا بـ«أهمية تحسين ظروف عامّة السكان»؛ أن تتبنّى «نهجًا واقعيًّا وبنّاءً» يُدرك «ضرورة وقف انجراف المنطقة صوب الأنظمة الراديكالية والقومية». وتتابع المذكّرة موضِّحة أنّ «العداء التاريخي للولايات المتحدة والانحيازات ضدّها، واستغلال كلّ ذلك من طرف الشيوعيين،

هو ما يحفّز نمو النزعة القومية». ومن هنا تتأتّى أهمية الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة، بغية الحيلولة دون «التدخل والتخريب الشيوعي» واستغلاله مثل هذه «التحيّزات». ومن المسلّم به بطبيعة الحال، أكان في أوساط الصحافة أم معظم الدراسات والأبحاث، أنّ المواقف الانتقادية تجاه الأخ الأكبر[9] Big Brother لا يمكن لها إلّا أن تكون «تحيّزات»، وبما أنّ أولئك الذين يستغلّون مثل هكذا تحيزات هم «شيوعيّون» بالتعريف (أيًّا تكن التزاماتهم الاجتماعية والسياسية)، فما من ضرورة إذًا لتقديم المزيد من الشواهد لتدعيم المخاوف بشأن «تدخل وتخريب شيوعيّ».

وتتابع المذكّرة مؤكّدة الحاجةَ إلى «تضامن عالميّ لدعم سياساتنا في النصف الغربي من الكرة الأرضية»؛ «للحدّ من خطر شيوعيّي الداخل أو غيرهم من المخرّبين المناهضين للولايات المتحدة، والقضاء عليهم» (أشدّد هنا على ضرورة الانتباه إلى بدء إدراج لمسة واقعية طفيفة في هذه المرحلة)؛ «ولتأمين الإنتاج الكافي في أمريكا اللاتينية من المواد الخام اللازمة لأمن الولايات المتحدة، وضمان وصول الولايات المتحدة إليها» (وهذه تضمّ فئة واسعة، كما يظهر في السجلّ)؛ «وكذلك وضعُ معيار موحّد للتنظيم والتدريب والعقيدة والعتاد العسكريّ وفق الأسس الأمريكية». وهذا القول الأخير بالغ الأهمية، على اعتبار أنّ وقف الاتجاه الخطير نحو النزعة

(9) شخصية خيالية لحاكم دكتاتوري غامض في رواية "1984" الشهيرة للروائي البريطاني جورج أورويل George Orwell، وتستخدم مرادفًا للتعسف في استعمال السلطة. (م)

القومية، المترافق بقلقٍ بشأن السكان المحليين، سيجعل من الضرورة بمكان الاستفادة من القوى العسكرية المحلية، مثل الحرس الوطني الذي تأسس بعد تدخّل مشاة البحرية الأمريكية في جمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا وأماكن أخرى غيرها – أو الاستخدام المباشر للقوّة الأمريكية عند عدم كفاية وسائل «التشجيع» المحلية هذه.

ولنلاحظ هنا أنّ التشديد على «العمل الفردي والجماعي ضد الشيوعيين أو غيرهم من المخرّبين المناهضين للولايات المتحدة، أو التدخل في أي دولة أمريكية» إنما يستبق «مبدأ بريجنيف» Brezhnev Doctrine الذي أعلنه الزعيم السوفييتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev عام 1968 في ما يخصّ أوروبا الشرقية؛ وهو مبدأ لقي إدانة شديدة بوصفه برهانًا قاطعًا على خُبث إمبراطورية الشر ومدى تهديدها للحضارة. وقبيل الهجوم على غواتيمالا عام 1954 بالانطلاق من نيكاراغوا وهندوراس (بما في ذلك قصف القوات الجوية الأمريكية للعاصمة)، عمدت الولايات المتحدة إلى الضغط على وزراء الخارجية بدول أمريكا اللاتينية بغية «التوصّل إلى أعلى درجة ممكنة من الاتفاق بين الجمهوريات الأمريكية بشأن تحديد سياسة واضحة لا لبس فيها ضدّ تدخّل الشيوعية الدولية في هذا النصف من الكرة الأرضية، ومن أجل إدراك التهديد المستمرّ الذي تشكّله هذه الأخيرة على سلامها وأمنها، وإعلان عزمها على اتخاذ تدابير فعّالة على المستويين

الفردي والجمعي لمحاربتها»؛ نقرأ كلّ هذا في نشرة وزارة الخارجية بتاريخ 26 أبريل من عام 1954. وتتابع النشرة فتدوّن ما أورده اتفاق مؤتمر البلدان الأمريكية Inter-American Conference من أنّ «هيمنة الحركة الشيوعية الدولية على أيٍّ من المؤسسات السياسية لأيّ دولة أمريكية أو سيطرتها عليها، من شأنه أن يشكّل توسُّعًا للنظام سياسي الخاص بسلطة من خارج القارّة باتجاه هذا الجزء من العالم، ويُمثِّل بالتالي تهديدًا لسيادة الدول الأمريكية واستقلالها السياسي، مما يُعرِّض السلام الأمريكي للخطر...». وعمد ليبراليّو كينيدي وجونسون إلى توسيع هذا المبدأ من خلال ربطه بكلّ من كوبا وجمهورية الدومينيكان، الأمر الذي كان من شأنه التأسيس للمبدأ القائل بأنّ السيادة في النصف الغربي من الكرة الأرضية تتعيّن بالمبادئ الأيديولوجية التي تحدّدها قواه العظمى؛ وتُعدّ الحكومات التي تنحرف عن هذه المبادئ مذنبةً بارتكاب «عدوان»، وقد تقوم الولايات المتحدة بغزوها أو الإطاحة بها «دفاعًا عن النفس». وكما أوضح الرئيس ليندون جونسون حين أرسل مشاة البحرية الأمريكية إلى جمهورية الدومينيكان: «إنّ الأمم الأمريكية لا تستطيع، ولا ينبغي لها، ولن تسمح بإقامة حكومة شيوعية أخرى في النصف الغربي من الكرة الأرضية» (2 مايو 1965)؛ وكانت «الحكومة الشيوعية» المعنيّة هنا هي الحكومة الدستورية برئاسة الرئيس المنتخب خوان بوش Juan Bosch، وهو ديمقراطيٌّ على طراز كينيدي أثار استقلالَه حنقَ الولايات المتحدة. ويقوم كلّ هذا على أنّ الافتراض القائل

بأنّ «الأيديولوجيات الغريبة» غير مقبولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وأنّ من حقّ الولايات المتحدة بوصفها حارسًا للفضيلة أن «تحميه» منها بالتدمير أو القوّة المُطلقة.

ويشرع مجلس الأمن في جلسته رقم 5432 في تحديد الخطوات اللازمة لإدماج القوات المسلّحة الأمريكية اللاتينية ضمن نظام «التشجيع» الأمريكي في نصف الكرة الغربي: «زيادة حصص الكوادر الأمريكية اللاتينية المؤهَّلة للتدرّب في مدارس القوات المسلّحة الأمريكية ومراكز التدريب» بما في ذلك الأكاديميات العسكرية؛ و«تعزيز العلاقات الوثيقة بين عناصر الجيوش الأمريكية اللاتينية والأمريكية بغية رفع سوية فهم الجيش الأمريكي اللاتيني للأهداف الأمريكية والإعداد لأجلها، وإدراك أنّ المؤسسات العسكرية في معظم دول أمريكا اللاتينية تؤدي دورًا فاعلًا في الحكومة»؛ و«السعي إلى وضع معايير عسكرية موحّدة وفق الأطُر العامة التي تُرسِّمها الولايات المتحدة من أجل تنظيم القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية وتدريبها وإعدادها عقائديًّا وتجهيزها بالمعدّات، ما يسهم في مواجهة مساعي إنشاء بعثات عسكرية أوروبية في أمريكا اللاتينية» ويضمن استخدام المعدّات الأمريكية. ولنلاحِظ أنّ هذه التحرّكات لإدماج جيوش أمريكا اللاتينية فعليًّا داخل هيكل القيادة العسكرية الأمريكية، هي جهود موجّهة ضدّ أعدائنا التاريخيين في أمريكا اللاتينية، أي أوروبا، والسكان الأصليين.

وسأعود في المحاضرة الثالثة إلى بعض الطرائق التي اعتُمِدت لتطوير هذه الأفكار وطُبِّقت في أمريكا اللاتينية، لا سيّما القرار المصيري الذي اتّخذه ليبيراليو إدارة كينيدي بتحويل مهمة الجيوش في أمريكا اللاتينية من «الدفاع في النصف الغربي من الكرة الأرضية» إلى «الأمن الداخلي». تلتقط دراسة سريّة أجرتها وزارة الدفاع التي ترأسها روبرت ماكنمارا Robert McNamara (11 يونيو 1965) مجمل الموضوعات التي قمنا باستعراضها للتوّ بعدما اتُّخِذت هذه الخطوات بالفعل. وتشير هذه المذكّرة المعنونة «دراسة لسياسات الولايات المتحدة تجاه القوات العسكرية الأمريكية اللاتينية» Study of U.S. Policy Toward Latin American Military Forces إلى أنّ «سياسات الولايات المتحدة تجاه جيوش أمريكا اللاتينية كانت فعّالة بشكل عام في تحقيق الأهداف التي وضِعت لأجلها...» لا سيّما التأسيس لنفوذ عسكري أمريكي مهيمن و«تحسين قدرات الأمن الداخلي». وتوضّح الدراسة أنّ «الدور الرئيس لهذه القوات العسكرية هو حماية سيادة دولها»، لكنّ لهذا الالتزام معنى خاصًّا في «البيئة الثقافية لأمريكا اللاتينية»، ألا وهو أن على القوات المسلّحة في أمريكا اللاتينية، «من أجل حماية سيادة دولها»، أن تكون مستعدة للعمل على «إقالة القادة الحكوميين من مناصبهم ما إن يبدو سلوكَهم في نظر القوات المسلّحة ضارًّا برفاه البلاد». ومع رسوخ سيطرة الولايات المتحدة، وتمكُّن القوات العسكرية لأمريكا اللاتينية من «فهم الأهداف الأمريكية والتوجه نحوه تحقيقها»، نستطيع أن نكون على يقين من أنّ

«قرارات القوات المسلحة» في مسار سعيها إلى تحقيق «دورها الرئيسيّ» المتمثّل في ضمان عمل «الديمقراطية» ضمن الحدود التي يفرضها حاكِم نصف الكرة الأرضية، ستعكس تمامًا تفضيلات الأخ الأكبر.

وتحدّد الدراسة كذلك جذور المصالح السياسية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، باستخدام مصطلحات تقليدية:

أقدمُها هي المصلحة العسكرية التي تنبع من القرب الجغرافي لأمريكا اللاتينية من الولايات المتحدة القاريّة، ومن أهمية قناة بنما بوصفها طريق مرور رئيسيًّا، ومن المواد الخام الاستراتيجية التي يمكن أن توفّرها المنطقة، لا سيما خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية. أما الأحدث والأمتن من بين هذه المصالح فيكمن في الجذور الاقتصادية التي يقوم جوهرها على ما يعادل تسعة مليارات من الدولارات من الاستثمارات الأمريكية الخاصة في المنطقة، وما يرتبط بها من أنّ قيمة التجارة الأمريكية مع أمريكا اللاتينية تبلغ سبعة مليارات من الدولارات سنويًّا.

ومن ثمّ فإنّ الأولوية هي «حماية الاستثمار والتجارة الأمريكيّين وتعزيزهما» إلى جانب «تعزيز العمل الدبلوماسي المتضافر، ودعم مواقف الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة»، وتحسين «المساهمة العسكرية في الأمن الداخلي». مع العلم أنّ تناول المهام يتمّ بشيء من التفصيل لكل بلد على حدةٍ.

ونجد على امتداد هذه الوثيقة تأكيدًا على مخاطر «النزعة القومية»

و«النزعة الحيادية» القادرتين على «إعطاء زخم جديد للعداء المتفشي»، بما في ذلك «رفض المشورة الأمريكية» والمساس بالمصالح الاقتصادية الأمريكية. وكأيّ ماركسيين ملتزمين، يشعر المخططون بالقلق على نحو خاص من أنّ «يؤدي الغليان المعاصر الذي تعيشه أمريكا اللاتينية إلى صراع ثوريّ على السلطة بين المجموعات الرئيسية التي تشكّل البنية الطبقية الحالية». وينبغي على النخب الأمريكية بطبيعة الحال أن تأخذ موضعها الصحيح الذي يسمح لها بحسم نتيجة هذا الصراع الطبقي. ومن هنا تتأتّى ضرورة ضمان السيطرة على قوى الأمن الداخلي التي «قد تكون في المجمل أقلّ معاداةً للولايات المتحدة من أي جماعة سياسية أخرى في أمريكا اللاتينية» بنتيجة فاعلية سياسات ضمان «النفوذ المهيمن» للولايات المتحدة على «الجماعات السياسية». وتؤكّد الوثيقة على امتدادها على تمكين هذه القوى من حفظ «النظام» بما يتوافق مع السياسة التي استُهلّت في الفترة 1961-1962، حين «بدأت الولايات المتحدة تقديم المعدّات والتدريب بشكلٍ موجّه تحديدًا لتحقيق هدف الأمن الداخلي»، وهنا يكمن الإسهام الجوهري لليبرالية كينيدي في أمريكا اللاتينية. وتقف في وجه كلّ هذا بعضُ العوائق، كمثل الحقيقة المؤسفة المتمثّلة في أنّ الأنظمة القانونية في بلدان أمريكا اللاتينية «تُلزِم المحاكم بتحرير السجناء بما في ذلك عتاة رجال العصابات، بصرف النظر عن ظروف القبض عليهم، ما لم تتوافر شهاداتٌ لشهود رأوا بأمّ أعينهم ارتكابَ المتهم الجريمة المنسوبة إليه»؛ وكذلك «إحجام الحكومات عن التأسيس لتدابير ثنائية

الطّرف أو متعددة الأطراف للسيطرة على المسافرين» على النحو الذي تحقَّقَ في الولايات المتحدة عبر التشريعات التي تمنع «المخرّبين» من دخول أرض الأحرار the Land of the Free. بيد أنّ بالإمكان التغلّب على هذه «المعوّقات»، وهو ما تمّ بالفعل، باللجوء إلى أساليب كمثل «الاختفاء القسري» أو التعذيب، أو المذابح واسعة النطاق تحت رعاية الولايات المتحدة. وكما رأينا سابقًا، فقد لاحظ وزير الخارجية «الحمامة» جورج كينان في وقت سابق أنّ «علينا ألّا نتردد إزاء قمع الشرطة الذي تمارسه الحكومة المحلية» وأنّه «من الأفضل أن يشغل سدّة السلطة نظام قوي وليس حكومة ليبرالية، إن كانت هذه الأخيرة متسامحةً مع الشيوعيين ومتساهلةً نحوهم ومخترقَةً من طرفهم».

كان على المخططين، وقد كرّسوا أنفسهم لضمان بقاء المنطقة في قبضة الهيمنة الأمريكية لأوسع مدى ممكن، أن يأخذوا في الاعتبار لا فرص الاستغلال الحالية فحسب، بل والفرص الممكنة مستقبلًا أيضًا؛ بما في ذلك إمكان الإمداد بالعمالة الرخيصة للتجميع والتصنيع. وتتوافر وثائق غنية ذات طبيعة مماثلة تتعلّق بجنوب شرقي آسيا، وقد ناقشتها في موضع آخر. والحال فإنّ لا شيء يثير الاستغراب قط في مجمل هذه المفاهيم الكبرى، ولا في حقيقة أنها صيغت – سرًّا بوجه عام، وعلنًا في بعض الأحيان القليلة – لا بل وطُبِّقت فوق ذلك، في إطار ممارسة تتّصف بالانتظام والاستمرارية.

أودّ الانتقال الآن إلى التساؤل عما عناه كلّ هذا للعالَم منذ الحرب العالمية الثانية، ولنتناول هنا عددًا من عناصر النظام العالمي الذي نشأ في ذلك الحين.

ولنبدأ أولًا بالعالَم الثالث الذي كان من المقرّر إدماجه في المنطقة الكبرى Grand Area بما يفسح المجال أمام أقاليمه المتنوعة لأن «تؤدّي وظائفها». وسوف أعرض بعضًا من المشكلات الكثيرة التي نشأت أثناء تنفيذ هذه المهمة. والحال فإننا نجد عرضًا تقريبيًّا لهذه المشكلات في الدراسة التي قدّمتها روث سيفارد Ruth Sivard عام 1983 بإشراف معهد النظام العالمي Institute of World Order ومؤسسة روكفيلر Rockefeller Foundation ومؤسسات مرموقة مماثِلة؛ وتناولت الصراعات العسكرية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية. إذ قدّرت هذه الدراسة أنّ عدد مجمل الصراعات الرئيسيّة بلغ 125 صراعًا وقع 95 في المئة منها في العالم الثالث، وشاركت فيها في معظم الحالات قوىً أجنبية إذ شكّلت «القوى الغربية 79 في المئة من التدخلات، في مقابل 6 في المئة من التدخلات الشيوعية»، ونجمت عنها خسائر هائلة. ففي الهند الصينية وحدها قُتِل ما يقارب أربعة ملايين شخص خلال حروب العدوان الفرنسية والأمريكية، في حين انتهت ثلاث دول إلى خراب[10]. وفي أفغانستان تراوحُ تقديرات أعداد القتلى نتيجة

(10) تتّسم تقديرات أعداد الضحايا في بلدان العالم الثالث بأنها تقريبية جدًّا دائمًا، وينبغي أن نأخذ هذه المسألة في الحسبان لدى التعامل مع مثل هكذا تقديرات نجدها في الأدبيات الصحفية والعلمية. كما يُسجَّل ميل قوي قمت بتوثيقه في موضع آخر،

العدوان السوفييتي بين نصف المليون والمليون، فضلًا عن حدوث تدمير واسع النطاق. وشهدت إندونيسيا ذبح ما يراوح بين نصف المليون والمليون من الأشخاص في غضون أربعة أشهر، وهم في معظمهم من الفلاحين المُعدَمين؛ جاء ذلك لاحقًا على الانقلاب العسكري الذي دعمته الولايات المتحدة (أو أنها أوعزت به) في عام 1965، وهي العملية التي أشاد بها الرأي الغربي (بما في ذلك الليبرالي) وجرى تقديمها بوصفها مبرّرًا للحرب الأمريكية في الهند الصينية، وأمّنت «درعًا» لتشجيع الجنرالات الإندونيسيين على تنفيذ هذه المهمة الحتمية المتمثّلة في تطهيرِ مجتمعهم من العناصر الخطرة وفتحِه أمام السرقة الغربية مع تدمير الحزب الشيوعي ذي القاعدة الجماهيرية. ومنذ عام 1975، قُتِل ما يقارب مئتي ألف شخص في تيمور الشرقية أثناء الغزو الإندونيسي الذي نُفِّذ بدعم عسكري ودبلوماسي حاسم من طرف الولايات المتحدة وحلفائها؛ وهي مذبحة لعلّها تسجِّل رقمًا قياسيًّا في عدد القتلى بين السكان من بين مجمل مذابح ما بعد الحرب. وفي أمريكا الوسطى قُتِل ما يناهز مئتي ألف شخص منذ عام 1978 وقد تعرّض العديد منهم لتعذيب بشع وتشويه على أيدي الحكومات العميلة للولايات المتحدة، وبدعم تامٍّ من هذه الأخيرة وحلفائها. وليست هذه سوى بضعة أمثلة فحسب، إذ كثيرًا ما أوشكت صراعات العالم الثالث

للمبالغة في جرائم العدوّ في مقابل التقليل من شأن جرائم الدولة المعنية أو عملائها. ما أورده هنا هي التقديرات الأكثر موثوقية من بين تلك التي تمكّنت من العثور عليها. ويمكن الاطلاع على مصادرها في قائمة المراجع.

أن تستدعي مواجهةً بين القوى العظمى، لا سيّما في الشرق الأوسط. والحقيقة أنّ خطر مثل هكذا مواجهة واقعي للغاية ومستمر، وسنناقشه بالمزيد من التفصيل في المحاضرة الرابعة.

بيد أنّ هذه التقديرات لا تفي النتائج المُدمِّرة لتدخّل الولايات المتحدة في العالَم الثالث حقّها، وإن نحن أردنا أن نضع تقديرًا مقبولًا لجرائم نظام بول بوت Pol Pot، سيكون علينا أن نأخذ في الاعتبار لا القتل الفعليّ فحسب، بل ومعه أثر السياسات القاسية والوحشية المفضية إلى الوفاة بفعل سوء التغذية، وشروط الحياة والعمل، ونقص المرافق الصحية، وما إلى ذلك. لا توجد محاولات تقديرٍ مماثلة لمعرفة تأثير سياسات الولايات المتحدة في العالم الثالث، ولن أحاول هنا التكهّن بحجم هذه الفظائع الأكبر بكثير. والحال فإننا نلحظ غالبًا في المناطق الخاضعة لنفوذ أمريكيٍّ مهيمن كحال أمريكا اللاتينية، تسجيلَ نموّ إحصائي في سياق ما يسمّى بـ«المعجزات الاقتصادية» فيما يتضوّر معظم السكان جوعًا بفعل تخصيص الأراضي الزراعية للصادرات لصالح الأعمال الزراعية الأمريكية والنخب المحلية. والولايات المتحدة هي أكبر مستورد للأغذية في العالَم، وتأتي وارداتها في المقام الأول من العالم الثالث الذي تذهب صادراته الغذائية الضخمة أساسًا إلى المجتمعات الصناعية المتقدّمة أو إلى مشاريع كمثل إنتاج لحوم البقر لتصديرها إلى أسواق الولايات المتحدة، فتحلّ محلّ زراعة الكفاف subsistence agriculture المحلية. ولقد أعطى برنامج كينيدي

«التحالف من اجل التقدّم» Alliance for Progress زخمًا كبيرًا لهذه التطورات المدمِّرة – أو بالأحرى التطورات الإجرامية، إن نحن أردنا توخّي النزاهة في التسمية – وهو موضوع سأعود إلى مناقشته في المحاضرة الثالثة، إلى جانب مناقشة العلاقة بين هذه النماذج التنموية ودول الإرهاب والتعذيب التي تقترن بها عادةً.

لنحوّل الآن انتباهنا إلى أوروبا، وإلى البرامج الأولى التالية على الحرب، والهادفة إلى تعزيز المنطقة الكبرى.

في أوروبا، فرض الاتحاد السوفييتي سيطرته على البلدان التابعة بُعيد الحرب العالمية الثانية، فيما عملت الولايات المتحدة على إدماج أوروبا الغربية والجنوبية في المنطقة الكبرى. والحال فقد أثارت أوروبا العديد من المشكلات بالنسبة إلى المخططين الأمريكيين، لكنّ العدوان السوفييتي ظلّ احتمالًا مستبعدًا بنظرهم خلافًا لما كانت تدّعيه البروباغندا في ذلك الحين، وما تزال تفعل حتى الآن. ففي أواخر الأربعينيات، لم تكن الاستخبارات الأمريكية تأخذ إمكانية العدوان السوفييتي هذه على محمل الجدّ، إذ قدّرت أنّ الاتحاد السوفييتي سوف يستغرق نحو خمس عشرة سنة للتغلّب على خسائر الحرب لناحية القوى العاملة والصناعة، وأنه لن يصل إلى مستويات ما قبل الحرب العالمية الثانية للولايات المتحدة إلّا بانقضاء مدة خمس عشرة إلى عشرين سنة، حتى وإن بذل في سبيل ذلك «جهودًا جبّارة». وتشير دراسة الباحث الأمريكي مايكل إيفانغليستا Michael Evangelista، وهي حاليًا الأكثر تفصيلًا

من بين الدراسات التي تناولت الجيش السوفييتي في فترة ما بعد الحرب، أنّ القوات الغربية كانت تضاهي قوات الاتحاد السوفييتي في أوروبا عدديًّا على الأقل، هذا إن نحن نحّينا جانبًا تماسكها ومعنوياتها، ومستواها الفني الأعلى، وقاعدتها الاقتصادية الأكثر تقدّمًا، وحقيقة انخراط القوى السوفييتية في إعادة إعمار مناطق واسعة دمّرها الهجوم النازي الذي صبّ جام غضبه في المقام الأول على الجبهة الشرقية.

والواقع أنّ المخططين الغربيين كانوا قلقين بالفعل بشأن «خسارة أوروبا»، ولكن ليس لصالح الغزو العسكري السوفييتي؛ فمنبع قلقهم كان بالأحرى، وكما حذّرت وكالة الاستخبارات الأمريكية في عام 1947، من أن «الخطر الأعظم الذي يتهدد الولايات المتحدة هو احتمال انهيار الاقتصاد في أوروبا الغربية، وما سيترتّب عليه من وصول العناصر الشيوعية إلى السلطة». وبالمثل فقد حذّر دين آتشيسون، فيما كان يحاول بنجاحٍ حشدَ دعم الكونغرس للتدخّل في اليونان بموجب مبدأ ترومان، من أنه «وكما تكون تفاحةٌ واحدة فاسدة في وعاء قادرةً على إفساد محتواه بالكامل، كذلك سينتقل فساد اليونان بالعدوى إلى إيران»، وقد «يحمل العدوى» إلى آسيا الصغرى ومصر وإفريقيا، وكذلك إلى إيطاليا وفرنسا الـ«مهدّدتين» من طرف أحزاب شيوعية كبيرة. ها نحن إذًا نعود إلى الصورة المهمة التي تشكّل علامة فارقة، وإلى معناها؛ ونرى من جديد هنا أنّ السياسات الديمقراطية هي التي

شكّلت منبع الخطر في أوروبا في ذلك الحين، وهذه قضية خطيرة على نحو خاص بفعل القيمة الاعتبارية التي للمقاومة المناهِضة للنازية، والتي استلهمت في معظمها رؤية ديمقراطية راديكالية، وضمّت عناصر اشتراكية وشيوعية مهمة.

وصاغ رئيس وزراء جنوب إفريقيا جان كريستيان سميتس Jan Christiaan Smuts الذي كان أحد أكثر مستشاري ونستون موضعًا للثقة، موضوعَ القلق الأساس؛ وكان قد حذّر تشرشل عام 1943 بشأن جنوب أوروبا معتبرًا أنه «مع إطلاق العنان للسياسة بين تلك الشعوب، قد نواجه موجة من الفوضى وانتشارًا للشيوعية بالجملة في جميع تلك الأجزاء من أوروبا». ولم يكن من الوارد التسامح مع ما يسمّى «الشيوعية» ولا مع الاشتراكية، أو الديمقراطية الراديكالية أو الرأسمالية الوطنية التي قد تتّخذ مسارًا مستقلًّا. تلك كانت التهديدات الواجب مواجهتها، لا العدوان السوفييتي.

سأتناول في المحاضرة التالية الآليات التي اعتُمِدت في معالجة هذه التهديدات، وسأنتقل إلى جوانب أخرى من النظام العالمي الذي أُنشئ بعد الحرب العالمية الثانية.

مكتبة
t.me/soramnqraa

المحاضرة الثانية

احتواء العدوان الداخلي

قدّمتُ في المحاضرة السابقة مراجعة لبعض السجلات الوثائقية للتخطيط رفيع المستوى في الولايات المتحدة. ونستطيع بالاستناد إليها أن نلاحظ وجود طيفٍ من الآراء، لكنه ليس واسع النطاق. وتتمحور الخلافات داخل هذا الطيف حول القضايا التكتيكية، أي حول أفضل السُّبل الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف. أما الأهداف في حدّ ذاتها فتُقبَل في المقابل من دون كثير تساؤل أو حاجة إلى النقاش، بالنظر إلى أنها مشتركة على أوسع نطاق بين أوساط جماعات النخب التي تؤدّي دورًا فاعلًا في النظام السياسي وتشكِّل عماد السلطة التنفيذية في الحكومة وتؤمِّن الإطار الذي يقع خارج النطاق الحكومي والقادر على تعيين الشروط التي من خلالها تصاغ سياسة الدولة وتُنفَّذ.

ويقوم الانشغال الأهم في ما يتعلَّق بالعالم الثالث على الدفاع عن حقّ النهب والاستغلال، وحماية المواد الخام التي «لنا». وبصورة أعمّ، فإن موضوع الاهتمام الرئيسي هو الحفاظ على خضوع المنطقة الكبرى لاحتياجات النخب الأمريكية، وضمان اقتصار القوى

الأخرى على تأمين «مصالحها الإقليمية» ضمن «الإطار العام للنظام» الذي تُقرّه الولايات المتحدة وتسيطر عليه. وعلى حدّ تعبير جورج كينان، زعيم الحمائم وأحد أوائل المخططين لمرحلة ما بعد الحرب، يتعيّن علينا أن نضع جانبًا «الأهداف المُبهمة... وغير الواقعية كمثل حقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة وإرساء الديمقراطية»، وأن نكون على استعداد لاستخدام العنف إن اقتضت الضرورة بغية التوصّل إلى تحقيق أهدافنا من دون «أن تقف الشعارات المثالية حائلًا دونها».

عدوّنا الرئيسيُّ إذًا هم السكان المحليون الذين يحاولون سرقة مواردنا التي صادَف أنها موجودة في بلدانهم، والمنشغلون بأهداف مُبهمة ومثالية كمثل حقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة وإرساء الديمقراطية؛ والذين، في خضمّ تخلّفهم وحماقتهم، يجدون صعوبةً في فهم أنّ «وظيفتهم» تتلخّص في «أن يكونوا مكمّلًا للاقتصادات الصناعية في الغرب» (بما في ذلك اليابان) وأن يعملوا على تلبية احتياجات الفئات صاحبة الامتياز المهيمنة على هذه المجتمعات. ولعلّ الخطر الأهمّ الذي يشكّله هؤلاء الأعداء من السكان المحليين، ما لم نقم بإيقافهم في الوقت المناسب، إنما يتمثّل في قدرتهم على نشر فيروس الاستقلال والحرية والاهتمام برفاه البشر ليصيبَ بالتالي مناطقَ أخرى. ينبغي علينا إذًا الحيلولة دونَهم وتحويل مجتمعاتهم إلى تفاحٍ فاسد قد ينقل العدوى فيصيب الوعاء ككل، ويهدّد بالتالي استقرارَ المنطقة الكبرى. وعلى حدّ تعبير

مخططين آخرين، يتعيّن على الولايات المتحدة «منع انتشار الفساد»، ويجب عليها الحيلولة دون ما يُسمى أحيانًا – بناءً على افتراضات متنوعة تحدّد ما هو صائب وعادل – «تهديدَ القدوة الحسنة». إن خطر فساد التفاحة وانتقال العدوى هو خطر جدّي تمامًا، ويستلزم بالتالي اتخاذ تدابير جادّة، بل واعتماد العنف إن اقتضت الضرورة، شريطة تقديمه دائمًا بوصفه دفاعًا بأسلوبٍ كلاسيكيّ عن القيم العليا. مكتبة سُر مَن قرأ

ونجد تعبيرًا جليًّا عن نهج التفكير القائم في الوثائق والدراسات التخطيطية العالية السرّية، وكذلك في بعض التصريحات العامة أحيانًا؛ لكنه يغيب في المقابل عن التحليلات السياسية، وعن الصحافة ومعظم البحوث والدراسات، وهو غياب يتوافق تمامًا مع ثاني المبادئ الرئيسية للسياسات والقائل بأنّ على المنظومة الأيديولوجية أيضًا أن تؤدي «وظيفتها» في تحقيق السويّة المطلوبة من الجهل واللامبالاة في أوساط عامة الناس ولدى النخب النّشطة سياسيًّا؛ لكن بالطبع مع استثناء أولئك المنخرطين لا في السيطرة الأيديولوجية فحسب، بل وفي التخطيط الجادّ وتنفيذ السياسات أيضًا.

ثمّ بدأتُ بعدها بمناقشة النظام العالمي الذي تطور منذ الحرب العالمية الثانية، مع التركيز على الدور الأمريكي، وهو ما سأفعله أيضًا على امتداد هذه المحاضرات. وكنت قد أنهيت المحاضرة السالفة ببضع ملاحظات عن العالم الثالث وأوروبا ما بعد الحرب

العالمية الثانية والمشكلات التي فرضَتها على تخطيط المنطقة الكبرى، وهي مشكلات ليست ذات صلة بخطر العدوان السوفييتي، بل بخطر الانهيار الاقتصادي والسياسات الديمقراطية التي من شأنها أن تفضي إلى أشكال من التنمية الاجتماعية والاقتصادية تقع خارج نطاق إطار النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

وللتغلب على هذه التهديدات، نفّذت الولايات المتحدة خطة مارشال وبرامج أخرى مشابهة أسهمت كما ذكرنا سابقًا في تقديم دعمٍ بالغ الأهمية لمصدِّري المواد الخام والسلع المصنَّعة في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى اعتُمد تنفيذ برنامج ذي مدىً عالمي يهدف إلى تدمير المقاومة المناهِضة للفاشية وما يرتبط بها من تنظيمات شعبيّة ويصبّ في الوقت نفسه في صالح الفاشيين أو المتعاونين معهم، وهو برنامج يستهدف بالطبع مواجهة التهديدات المتأتية عن الديمقراطية بالطريقة المألوفة المعتادة؛ وكانت هذه ثيمة رئيسية في التاريخ المبكر لما بعد الحرب.

وبدأ التأسيس لهذا النمط في أولى المناطق التي تحرَّرت، أي في شمال إفريقيا حيث سلّم الرئيس روزفلت السلطةَ إلى الأدميرال جان دارلان Admiral Jean Darlan، أحد كبار المتعاونين مع النازيين وواضِع قوانين نظام فيشي المعادية للسامية. ومع تقدّم القوات الأمريكية عبر إيطاليا، عملت على استعادة البنية الأساسية للنظام الفاشي بالتزامن مع تفريق المقاومة التي استبسلت في قتالٍ شجاع ضدّ ست فرق نازية. وفي اليونان، دخلت القوات البريطانية

بعد انسحاب النازيين، وفرضت نظامًا عنيفًا وفاسدًا أثار مقاومةً متجددة عجزت بريطانيا عن احتوائها إبان مرحلة تراجعها التالية على الحرب. ثم جاءت الولايات المتحدة لتحلّ محلّ بريطانيا، ودخلت بذريعة خطاب مبدأ ترومان القائل بالدفاع عن «الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات إخضاعها من طرف أقليّات مسلحة أو ضغوط خارجية». وفي غضون ذلك، علّق المستشار الرئاسي كلارك كليفورد Clark Clifford سرًّا وبابتهاج، قائلًا إنّ هذا المبدأ سيكون بمنزلة «انطلاقة البدء في حملةٍ يدرك الناس من خلالها أنّ الحرب لم تنته بأيّ حال من الأحوال»؛ والحال فإنّ هذا المبدأ أسهم بالفعل في التأسيس لحقبة جديدة في النزعة العسكرية militarism المحلية وفي التدخلات الخارجية في سياق المواجهة المرتبطة بالحرب الباردة، ولم تكن اليونان بالفعل سوى هدفٍ أوّل فحسب. هناك، شنّت الولايات المتحدة حربًا قاتلة لمكافحة التمرد، اكتملت بالتعذيب والنفي السياسي لعشرات الآلاف، وبمعسكرات إعادة التأهيل reeducation camps، وتدمير النقابات وكلّ حضور لسياسات مستقلة؛ فضلًا عن ترسانة أخرى متكاملة من الوسائل التي أعيد استخدامها لاحقًا في ممارسات مماثلة بمختلف أنحاء العالَم. أفضى كلّ ذلك إلى إحكام قبضة المستثمرين الأمريكيين ونخب الأعمال المحليين على المجتمع برمّته، فيما اضطر الكثير من السكان إلى الهجرة للحصول على ما يسدّ الرمق. ومن جديد، كان المتعاونون مع النازية من بين المستفيدين، في حين تمثّل أبرز الضحايا في العمال والفلاحين المنتمين إلى المقاومة المناهِضة للنازية بقيادة

الشيوعيين.

واتُّخِذت عملية مكافحة التمرد الناجحة في اليونان أنموذجًا اعتُمِد لدى تصعيد حرب الولايات المتحدة ضدّ فيتنام الجنوبية أوائل الستينيات وفق ما أعلنه أدلاي ستيفنسون Adlai Stevenson في الأمم المتحدة عام 1964، إذ أوضح أنّ الولايات المتحدة كانت منخرطةً هناك بغية الدفاع ضدّ «العدوان الداخلي». ما يعني أنّ الولايات المتحدة كانت تتولّى الدفاع عن فيتنام الجنوبية ضدّ «العدوان الداخلي» الآتي من سكّانها أنفسهم؛ وهنا يكمن جوهر خطاب مبدأ ترومان. كذلك فقد استدعى مستشار ريغان لأمريكا الوسطى روجر فونتين Roger Fontaine النموذجَ اليوناني، فيما كانت إدارة ريغان تستعد لتصعيد «دفاع» كارتر عن السلفادور ضدّ «العدوان الداخلي» هناك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لستيفنسون، بوصفه متحدّثًا بارزًا عن القيم المستنيرة وشخصيةً رائدة في الليبرالية الحديثة، سمعةً لا تشوبها شائبة ولا يعكّرها خطاب كهذا. فالمبدأ القائل بأن الولايات المتحدة انخرطت في الدفاع عن هذه الدولة أو تلك ضد «العدوان الداخلي» يحظى بقبول تام في أوساط الطبقات المتعلمة بالولايات المتحدة، كحاله في أوروبا عمومًا؛ وهو ما يعكس برؤية دقيقة حقيقةَ السوية الأخلاقية والفكرية لما يجري تمريره بوصفه خطابًا حضاريًّا.

سأعود إلى مبدأ ترومان بعد قليل، لكن ينبغي التوقف أولًا

للتأكيد على أن النمط الذي وصّفناه للتو كان بالفعل منتشرًا على مستوى العالَم. ففي كوريا، أطاحت القوات الأمريكية بالحكومة الشعبية المحلية وبدأت حملة قمع وحشية مستعينةً بالشرطة اليابانية والمتعاونين معها. فقُتل نحو مئة ألف شخص قبل انطلاقة ما يُطلِق عليه الغرب تسمية «الحرب الكوريّة»، بما في ذلك نحو ثلاثين إلى أربعين ألفًا قتلوا في قمع تمرّد الفلاحين في جزيرة جيجو Cheju island. وجرى الأمر على نحو مماثل في الفلبين، إذ سُحِقت المقاومة الفلاحية المناهِضة لليابان في حرب طويلة ومريرة لمكافحة التمرد، أعيد على إثرها المتعاونون مع اليابانيين إلى سدّة السلطة.

وفي تايلند، دعمت الولايات المتحدة بقوّة سلسلةً من الانقلابات العسكرية التي أفضت أخيرًا إلى تنصيب فيبون سونغكرام Phibun Songkhram، فكان بذلك «أوّل ديكتاتور مؤيِّدٍ للمحور يستعيد السلطة بعد الحرب»، على حدّ تعبير المتخصص السابق في الشؤون التايلندية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فرانك دارلينغ Frank Darling، في دراسة له تناولت الولايات المتحدة وتايلند. أطاح انقلاب مدعوم من طرف الولايات المتحدة بزعيم الحركة التايلندية الحرة التي تعاونت مع الولايات المتحدة إبان الحرب، والذي كان في حينه أبرز شخصية ديمقراطية ليبرالية في تايلند؛ وانتهى به الأمر مقيمًا في الصين الشيوعية. وفي عام 1954، وفي إطار التخطيط السرّي لتقويض اتفاقيات جنيف التي أسست لأطر السلام في الهند الصينية، اقترحَ

مجلس الأمن القومي ترسيخ تايلند «بوصفها نقطة محورية للعمليات السرّية والنفسية الأمريكية في جنوب شرق آسيا». ولقد تحقّق هذا الهدف بالفعل، وأصبحت تايلند في وقت لاحق قاعدةً للهجمات الأمريكية في الهند الصينية، ومعقلًا للعالم الحرّ عامرًا باستعباد الأطفال، وباستغلالٍ مروّع للنساء، وفسادٍ هائل معمّم، ومجاعة وبؤس، وأرباح وفيرة للمستثمرين الغربيين وعملائهم التايلنديين. ومع انتهاء الحرب في الهند الصينية، واصلت الولايات المتحدة دعمَ القوة العسكرية التايلندية الوحشية في دفاعها الناجح ضدّ المكوّنات الديمقراطية، تمامًا مثلما فعلت في الفلبين في الفترة ذاتها.

وفي الهند الصينية، دعمت الولايات المتحدة الجهودَ الفرنسية في مسعاها للـ«دفاع» عن مستعمراتها السابقة ضد «العدوان الداخلي» للحركة القومية الفيتنامية، والتي كانت هي أيضًا قد تعاونت مع الولايات المتحدة خلال الحرب.

وبالانتقال إلى أمريكا اللاتينية، نجد أنّ الانقلاب الفاشي في كولومبيا الذي استلهَم فرانكو إسبانيا، لم يُثِر أيّ قلقٍ، حاله في ذلك كحال الانقلاب العسكري في فنزويلا، أو استعادة السلطة من طرف أحد المعجبين بالفاشية في بنما. في المقابل، أثارت أوّل حكومة ديمقراطية في تاريخ غواتيمالا صاغت نفسها على غرار «الاتفاق

الجديد»[11] New Deal الذي طرحه روزفلت، عداءً مريرًا بالولايات المتحدة، ووجّهت إليها وكالة الاستخبارات الأمريكية ضربة حادّة كان من شأنها أن حوّلت غواتيمالا إلى جحيمٍ على الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة. وأُبقيت على هذا الحال منذ ذلك الحين بفضل تدخّل الولايات المتحدة ودعمها، لا سيّما إبان حكم كارتر وجونسون. واستمرّت فصول الحكاية على امتداد رئاسة كارتر، إذ وخلافًا للمزاعم الشائعة، استمرّ تدفّق المساعدات العسكرية الأمريكية الرسمية إلى سلسلة من المجموعات الغواتيمالية من أتباع هيملر[12] من دون أيّ انقطاع وبالزخم المعتاد، فضلًا عن إرسال المساعدات عبر قنوات أخرى بما في ذلك الأنظمة العميلة للولايات المتحدة. ثمّ ما لبث أن صار دعمُ الإبادةِ الجماعية الوشيكة مصدرَ غبطة إيجابية في عهد ريغان.

قام نمطُ مرحلة ما بعد الحرب، المعمّم والواسع الانتشار، على تهميش المقاومة المناهِضة للفاشية أو تدميرها إذا ما اقتضت الضرورة، لصالح المتعاطفين مع الفاشية أو المتعاونين معها غالبًا. لكنّ التاريخ المُجمَّل، وكما هو متوقّع، لا ينشغل بتخصيص فصول منه لعرض هذه الحملة العالمية، مع أنّ بإمكان المرء اكتشاف

(11) الاتفاق الجديد أو الصفقة الجديدة (نيو ديل) هي مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أُطلِقت في الولايات المتحدة بين عامَي 1933 و1936، وجاءت استجابةً للفساد الكبير وتركزت على ما تُطلق عليه تسمية الألِفات الثلاثة: الإغاثة للعاطلين والفقراء، وإنعاش الاقتصاد، وإصلاح النظام المالي. (م)

(12) إشارةً إلى هاينرش هيملر Heinrich Himmler (1900-1954)، قائد القوات الخاصة النازية وأحد أقوى الرجال في ألمانيا النازية. (م)

تفاصيلها في الدراسات المتخصصة التي تتناول هذا البلد أو ذاك. وحين تُسجَّل ملاحظات من هذا النوع بخصوص بلد ما، توصَف السياسة المتعلقة بها عمومًا بأنها كانت خطأً نجم إما عن جهل القيادة الأمريكية ذات النوايا الحسنة أو سذاجتها، أو عن الارتباك في فترة ما بعد الحرب.

وقام أحد جوانب مشروع ما بعد الحرب هذا على تجنيد مجرمي حرب نازيين من أمثال رينهارد غيهلن Reinhard Gehlen الذي كان قد ترأس المخابرات العسكرية النازية على الجبهة الشمالية، ثمّ أوكِلت إليه المهمةُ ذاتها في ظلّ دولة ألمانيا الغربية الجديدة، بإشراف مباشر من وكالة الاستخبارات الأمريكية؛ أو كلاوس باربي Klaus Barbie المسؤول عن العديد من الجرائم في فرنسا، والذي عُيِّن رسميًّا مسؤولًا عن التجسس على الفرنسيين لصالح الاستخبارات الأمريكية. ولقد عمد المسؤول الأعلى عن باربي، الكولونيل يوجين كولب Eugene Kolb، إلى شرح أسباب اختياره بصورة مقنعة، مشيرًا إلى أنّ «مهاراته مطلوبة بشدّة»؛ و«على حدّ علمنا، فإنّ أنشطته كانت موجّهة ضدّ الحزب الشيوعي الفرنسي والمقاومة الفرنسية السرية، تمامًا مثلما انشغلنا نحن في فترة ما بعد الحرب بالحزب الشيوعيّ الألماني وبالأنشطة المعادية للسياسات الأمريكية في ألمانيا». والواقع أنّ تعليق كولب صائب تمامًا، ذلك أنّ الولايات المتحدة تابَعت بالفعل من حيث توقف النازيون، وبذا فقد كان من الطبيعي تمامًا أن تستعين بأشخاص متخصصين في النشاط

المناهِض للمقاومة.

ثمّ وفي وقت لاحق، وحين أضحت حمايتُهم من الانتقام في أوروبا أمرًا مستحيلًا، نُقِل العديد من هؤلاء الأفراد النافعين إلى الولايات المتحدة أو أمريكا اللاتينية بمساعدة الفاتيكان والكهنة الفاشيين. وانخرط الكثيرون من بينهم منذ ذلك الحين في الإرهاب والانقلابات وتجارة المخدرات والسلاح وتدريب أجهزة الأمن الوطنية المدعومة من طرف الولايات المتحدة على أساليب التعذيب التي ابتكرها الغستابو Gestapo، وإلى ما هنالك. كما وجد بعض تلامذتهم طريقَهم إلى أمريكا الوسطى، فأقاموا بذلك رابطًا مباشرًا بين معسكرات الموت وفرق الموت من خلال التحالف بين الولايات المتحدة وقوات الأمن الخاصة النازية SS، بُعَيد الحرب.

وكما ذكرتُ سابقًا، فقد كان المنطق الكامن وراء هذه الأنشطة في أساسه هو ذاك الذي وضعَه دين أتشيسون الذي ما لبث أن أصبح لاحقًا وزيرًا للخارجية، في معرض دفاعه أمام الكونغرس عن مبدأ ترومان. ويجدر بنا التوقّف بنظرة فاحصة عند مساهمته وما انطوت عليه من مفاهيم عامة، بالنظر إلى أهميتها المحورية في التخطيط لسياسة الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالَم بوصفها نتيجة طبيعية للمبدأ الجوهريّ في الدفاع عن الحرية الخامسة. وكان السياق القائم، وفق توصيف أتشيسون نفسه في مذكّراته، هو الصعوبة التي واجهت الإدارة في التغلّب على معارضة الكونغرس الانخراطَ في مغامرات عسكرية جديدة عام 1947، وهي معارضة

عكست المزاج العام في حينه. ويصف أتشيسون نجاحه في التغلب على هذا التردد بكلمات تستحقّ أن تُقتَبس كاملةً:

قلتُ إنّ الضغط السوفييتي خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية على المضائق وإيران وشمال اليونان، أوصل منطقة البلقان إلى النقطة التي قد يتسبّب معها الاختراقُ السوفييتي المرجّح بقوة في فتح ثلاث قارّات أمام التغلغل السوفييتي. وكحال التفّاح في وعاء فاسد، تنقلُ إليه العدوى تفاحةٌ واحدة فسدت؛ كذلك سيصيب فسادُ اليونان إيرانَ وكلَّ ما يقع شرقًا. كما أنه قد ينقل العدوى كذلك إلى إفريقيا عبر آسيا الصغرى ومصر، وإلى أوروبا عبر إيطاليا وفرنسا المهدَّدتين مسبقًا من طرف أقوى الأحزاب الشيوعية المحليّة في أوروبا الغربية.

وفضلًا عن القلق بشأن «تهديد» السياسات الديمقراطية في أوروبا، تستحقّ نقطتان أخريان مرتبطتان بملاحظات أتشيسون اهتمامًا خاصًا، وهما أولًا: استحضار التهديد الروسي؛ وثانيًا: نظرية التفاحة الفاسدة. وسوف نناقشهما على التوالي.

يذكر أتشيسون أمثلة ثلاثة عن «اختراق سوفييتي مرجّح بقوّة» تشمل مضيق الدردنيل وإيران واليونان، وهو على دراية تامّة بأنّها جميعًا أمثلة مضلِّلة، ويُدرِك بالتأكيد أنّ جهود الاتحاد السوفييتي للمشاركة في إدارة المضيق قد رُفِضت بالفعل، وأنه وافق على ترك السيطرة على منفذه الوحيد إلى المياه الدافئة في أيدي الغرب بالكامل. ويصعب أيضًا أن نتصوّر أنه لم يكن على دراية بحقيقة أن

الاتحاد السوفييتي كان قبل ذلك بفترة طويلة قد أوقف جهودَه الساعية للحصول على حصّة من استثمار النفط الإيراني على حدوده، تاركًا هذه الثروات بالكامل في أيدي الغرب. أمّا في ما يخص اليونان، فيصعُب تصوّر أنّ استخبارات وزارة الخارجية لم تتوصّل إلى معرفة أنّ ستالين كان يحثّ على ضبط النفس مع المتمردين اليونانيين (اعترافًا منه بوقوع اليونان في دائرة نفوذ الولايات المتحدة، وبكونها في الأساس جزءًا من منطقة الشرق الأوسط التي تهيمن عليها الولايات المتحدة)؛ تمامًا مثلما يدري أتشيسون بكلّ تأكيد أنّ ستالين كان يصدر تعليماته إلى الأحزاب الشيوعية في الغرب لكي تنضمّ إلى إعادة بناء الرأسمالية.

ويفخر أتشيسون أيّما فخرٍ بممارسة الخداع الناجحة هذه، وهو فخر يستحقّ منا وقفة ذلك أنه لا يقلّ أهمية عن حقيقة انشغاله بمخاطر السياسات الديمقراطية في الغرب. وكما ذكرت في المحاضرة الأولى، فإنّ مخاوف مماثلة كانت قد دفعت بالولايات المتحدة بتحريض من كينان وآخرين غيره، إلى التراجع عن خطواتها الأولى الساعية إلى إرساء الديمقراطية في اليابان، والتوجه نحو وضع البلاد بكل حزم تحت سيطرة مجال الأعمال المحافظ، على نحو يؤمَل ألّا رجعة فيه؛ بجانب إضعاف العمالة بشكل خطير مع قلة الفرص المتاحة للمشاركة الشعبية الجادة في السياسة.

وكان نجاح أتشيسون في هذا الخداع بمنزلة درس مهم للمعنيّين بالبروباغندا ما لبث أن أعيد تطبيقه مرات عدّة منذ ذلك الحين،

ففي كل مرة تحتاج الولايات المتحدة إلى حشد الدعم للتدخل والعدوان، ليس عليها بأكثر من الصراخ بأن الروس قادمون؛ ومهما تكن الوقائع الفعلية، لا بدّ لهذا الصراخ من أن يحقّق النتائج المرجوّة. ولقد نجح هذا التكتيك دون كلل حتى ستينيات القرن العشرين، حين أسهمت الحركات الشعبية إلى إدخال بعض التحسينات على السويّة الفكرية والأخلاقية للمجتمع الأمريكي. مع ذلك يبقى هذا التكتيك فعّالًا للغاية، بالرغم مما طرأ عليه من تراجع طفيف.

وترك نجاح أتشيسون آثارًا أخرى في صُنّاع السياسات: فإذا ما اعتقدنا بضرورة مهاجمة دولة ما، سيكون من المفيد جدًّا أن نتمكن من تصويرها باعتبارها عميلة للسوفييت لتدعيم صراخنا المحذِّر من أنّ الروس بدأوا الزحف من جديد. وسيكون من المفيد أيضًا في هذا السياق، دفعُ الجهة المُستَهدفة بالاعتداء نحو أحضان الاتحاد السوفييتي عن طريق الحصار والتهديد والتخريب وغيرها من التدابير، بما فيها الضغط على الحلفاء وعلى الوكالات الدولية لسحب المساعدة؛ كلّ ذلك بغرض توفير الأساس العقائدي للعدوان المخطّط له. وإذا ما أمكن تحقيق الهدف، فإنه سيؤمّن تبريرًا رجعيَّ الأثر للأعمال العدائية التي نُفِّذت بغية تحقيقه، مع الافتراض بطبيعة الحال أنّ بالإمكان الاعتماد على وسائل الإعلام والنخب المثقّفة المهذارة لتأدية الدور المنوط بها في هذه التمثيلية – وهو افتراضٌ له ما يبرره. أمّا في حال لم يتحقق الهدف، سيظلّ

بالإمكان، بالاستعانة بالتواطؤ الإعلامي اللازم، إعلانَ النتيجة المرجوّة بوصفها حقيقة. وهذا درس نجد له تطبيقًا متكرّرًا، أكان في أثناء الإطاحة الناجحة بالديمقراطية الرأسمالية بغواتيمالا عام 1954، أو في حالة كوبا، أو في ما يخص نيكاراغوا اليوم، من بين أمثلةٍ أخرى عديدة.

ويعبِّر نُقّاد سياسات الولايات المتحدة من الليبراليين المتعامين عمدًا عن دوافعها البيّنة وسجلّها التاريخي الزاخر، عن أسفهم لحقيقة أنّ الحصار الأمريكي سوف يجبر نيكاراغوا على الاعتماد على الكتلة السوفييتية؛ وهم بقراءتهم هذه يفشلون في فهم أنّ هذه هي غاية الحصار على وجه التحديد، كما في العديد من الحالات السابقة، للأسباب التي ذكرتُها للتوّ. ويمكن جزئيًّا تفسير هذا العجز المذهل عن إدراك الأحداث الجارية أمام أعينهم بحقيقة أنّ المنتقدين الذين هم جزء من الإجماع الأيديولوجي السائد يأخذون على محمل الجدّ الادّعاء القائل بأنّ نيكاراغوا تمثّل «تهديدًا أمنيًّا» للولايات المتحدة. بيد أنّ إدارة ريغان، وبناءً على هذا الافتراض، ترتكب ولا بدّ خطأً أحمق يتعذّر تفسيره حين تعمل بما تتّخذه من تدابير عدائيّة على زيادة اعتمادية نيكاراغوا على الاتحاد السوفييتي، وبما تمارسه من ضغوط على حلفاء الولايات المتحدة. وليس لأيّ شخص عاقل أن يجد صعوبة في تمييز الدافع الحقيقي الكامن وراء هذا النوع من الجهود المستمرّة والمألوفة تمامًا، والتي أوضحناها قبل قليل.

ولعلنا نستطيع أن نلحظ في هذا السياق أنّ في الادعاء بإمكان أن تشكّل نيكاراغوا خطرًا على الولايات المتحدة ما يجعل هتلر يبدو عاقلًا، إن نحن قارنّا الأمر بهذياناته عن تشيكوسلوفاكيا بوصفها «خنجرًا مصوّبًا نحو قلب ألمانيا»، وعن خطر «عدوانية» البولنديين على ألمانيا. فلو حدث أن حذّر الاتحاد السوفييتي مثلًا من خطر الدنمارك أو لكسمبورغ على الأمن السوفييتي، والحاجة بالتالي إلى «احتواء» هكذا تهديد خطير، أو ربما حتى إعلان حالة الطوارئ في مواجهة هذا الخطر الجسيم؛ سيستثير كلّ هذا غضبًا مُحقًّا في أوساط الرأي الغربي. لكن حين تردّد وسائل الإعلام الكبرى والكونغرس الليبرالي في الولايات المتحدة، بالاستنادِ إلى تحذيرات الإدارة الأمريكية المنذِرة بالخطر، الكلامَ على ضرورة «احتواء» نيكاراغوا؛ يهزّ هؤلاء المفكّرون رؤوسَهم معلنين موافقتهم الحكيمة، أو يكتفون بتوجيه انتقادات طفيفة تفيد بوجود بعض المغالاة في التعبير عن هذا التهديد. وحين أعلن رونالد ريغان «حالة الطوارئ الوطنية» في شهر مايو من عام 1985 للتعامل مع «التهديد غير العادي والاستثنائي الذي يتعرض له الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة» والقادم من طرف «سياسات حكومة نيكاراغوا وأفعالها»، لم يأتِ ردّ الكونغرس ووسائل الإعلام الأمريكية – والأوروبية في قسم كبير منها – على هيئة استخفاف وسخرية، بل جاء ثناءً على هذه الخطوات المبدئية والحنكة السياسية. ويعطينا كلّ هذا مزيدًا من المؤشرات على مستوى الثقافة الفكرية الغربية.

هذا في ما يخصّ النقطة الأولى، أي نجاح أتشيسون في استحضار التهديد الروسي التضليلي الذي ليس من المستغرب أنه أصبح في المراحل اللاحقة بمنزلة ردّ فعلٍ آلي عمليًّا. لننتقل الآن إلى النقطة الثانية المتعلّقة بنظرية التفاحة الفاسدة التي عبّر عنها أتشيستون بكلّ أناقة، فأصبحت بدورها دعامة محورية يرتكز إليها المخططون الذين ما انفكّوا يعبّرون عن قلقهم من أن تشكّل بعض الدول أو الحركات السياسية أو القيادات «مثالًا ناقلًا للمرض» يمكن له أن «ينقل العدوى» وفق مصطلحات كيسنجر التي تحيل على مثال أللينديAllende في الاشتراكية الديمقراطية، إذ كان يُخشى من أن «ينقل العدوى» لا إلى أمريكا اللاتينية فحسب، بل وإلى جنوب أوروبا أيضًا. أو أنّ «فساد العفن سوف ينتشر» إلى جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، ولربما يجتاح اليابان أيضًا، وفق ما عبّر عنه المخططون الأمريكيون من مخاوف بشأن الحركة الوطنية الفيتنامية التي يقودها الشيوعيون.

إنّ الاسم التقليدي لنظرية التفاحة الفاسدة هو «نظرية الدومينو» the domino theory، ولها شكلان مختلفان: الشكل الأول وهو المعتَمد عادة في تخويف السكان المحليين، يقول إنّ «هو شي منه» Ho Chi Minh (أو أيًّا يكن المذنب في اللحظة المعنيّة) سوف يصعد في زورق، فيغزو إندونيسيا، ثمّ يحلّ في سان فرانسيسكو، ويغتصب جدّتك. ومع أننا قد نجد صعوبة في تصديق أنّ روايات كهذه كانت تصدر عن لسان القادة السياسيين

بجدية بالفعل، لكنّ الأمر واردٌ مع ذلك، إذ قد يصدّق قادةٌ من نوعية رونالد ريغان ما يقولون. وقد ينطبق الأمر كذلك على بعض الشخصيات السياسية الأخرى الأكثر جديّةً كمثل ليندون جونسون الذي لربما كان أكثر الرؤساء ليبراليّةً في تاريخ الولايات المتحدة و«رجلَ الشعب» في مناحيَ عدّة، لكنه كان بلا شك صادقًا تمامًا حين حذّر في عام 1948 بأنّ الولايات المتحدة، ما لم تحافظ على تفوّقها العسكري الساحق، ستصير «عملاقًا مقيّدًا ومخنوقًا، وفريسة عاجزة وسهلة أمام أيّ قزم أصفر لا يحمل سوى سكّين جيب»؛ أو حين قال في خطاب له ألقاه بألاسكا عام 1966 في ذروة العدوان الأمريكي على فيتنام، بأننا إن كنّا سنتلقّى ولا بدّ مجيء أيٍّ من المعتدين أو الأعداء إلينا، فإنني سأحبّذ أن يحدث عدوانهم في موضع يبعد من هنا عشرة آلاف ميل، بدلًا من أن يقع في إنكوريج[13]؛ في إشارة منه إلى «العدوان الداخلي» الذي يشنه الفيتناميون على القوات الأمريكية في فيتنام:

يوجد في العالم ثلاثة مليارات شخص [يتابع جونسون] وليس لدينا منهم سوى مئتي مليون. نحن إذًا مغلوبون عدديًّا بخمسة عشر فردًا إلى واحد. فإذا ما كانت الغلبة للأقوى، فإنهم سيجتاحون الولايات المتحدة ويأخذون ما لدينا، ذلك أنّ لدينا ما يريدون.

ومع ما قد يبدو من غرابة الأمر وصعوبة تصديقه، تتّصف هذه

(13) Anchorage، مدينة في ألاسكا. (م)

المشاعر بأنها متشارَكة على نطاق واسع في الأوساط الأشدّ ثراءً وحظوةً في العالم. ولسنا في حاجة هنا للتوقّف عند الآليات النفسية التي تحكم الأمر؛ ذلك أنّ ما يعنينا هو أنّ هذا واقع قائم، وهو واقع يتيح استثارة الكثير من السكان بسهولة بالغة عبر خطاب شوفينيّ يلامس المخاوف المتجذّرة بعمق.

وفي المقابل، ترفض العقول الأكثر عقلانية هذه النسخة من نظرية الدومينو، لا بل نجد هذه الأخيرة عرضةً للسخرية في كلّ مرة تفشل معها بعض برامج التدخل والعدوان. غير أنّ السجلّات الوثائقية الداخلية تكشف مع ذلك عن أنّ المخططين لم يشكّكوا يومًا قطّ بنظرية الدومينو في حدّ ذاتها، كما لا نجد أيّ طرحٍ لتشكيك جديّ بنظرية التفاحة الفاسدة وبمخاوف أن يكون «الفيروس» مُعديًا. ما يمكن تأكيده على أيّ حال هو أنّ كيسنجر لم يكن يعتقد بحقّ أنّ أللينديي سوف يغزو إيطاليا، وكذلك لم يكن لدى المخططين الأمريكيين توقّع حقيقي بأن «هو شي منه» سوف يغزو اليابان فيكون غزوه هذا هو الـ«سوبر دومينو». فما هي إذًا الآليات التي ستحكم «انتشار فساد العفَن»؟

لا توجد سوى إجابة واحدة معقولة عن هذا السؤال، ومفادها أنّ العفن الذي يقلق المخططين هو التهديد المتأتي من تنمية اجتماعية واقتصادية ناجحة تقع خارج نطاق سيطرة الولايات المتحدة، تنميةٍ من النوع الذي قد يترك أثرًا بنّاءً في أوساط الفقراء والمضطهدين في أماكن أخرى. وبذا فإنّ «الفيروس» الذي من شأنه

أن ينشر العدوى هو في الحقيقة «أثر المحاكاة» demonstration effect، فهذا قادرٌ بالفعل على التسبّب في «انتشار فساد العفن» باعتبار أنّ الآخرين سيسعون إلى محاكاة ما يشاهدون من نجاحات؛ إنه «تهديدُ القدوة الحسنة».

كثيرًا ما انشغل المخططون الأمريكيون خلال خمسينيات القرن العشرين بإمكانية نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فيتنام الشمالية والصين، وكذلك في فيتنام الجنوبية في ظلّ الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام NLF؛ في حالة نجاح «العدوان الداخلي». وقد يؤدي هذا إلى قيام جهود في أماكن أخرى من العالم تسعى إلى محاكاة إنجازاتهم، وبذا لا تستمر منطقة جنوب شرق آسيا في «تأدية وظيفتها» بوصفها تابعًا لليابان والغرب، يخدم احتياجاتهم لا مصالحَه الشخصية. وكانت هنالك مخاوف من أن تتمكّن اليابان، بما هي قوّة صناعية معتمدة على الأسواق والموارد العالمية، من «التكيف» مع نظام جديد ناشئ في آسيا، فتصير بالتالي بمنزلة معقل صناعي محوري لمنطقةٍ لا تتمتّع الولايات المتحدة بامتياز الوصول إليها. ذلك أنّ الولايات المتحدة خاضت الحرب العالمية الثانية في منطقة المحيط الهادئ بغرض منع اليابان من إنشاء «فضاءِ رفاه مشترك» من هذا القبيل، وما كانت لتستسلم لخسارة مكاسب الحرب العالمية الثانية في أوائل فترة ما بعد الحرب. وبذا فقد التزم صُنّاع القرار بالولايات المتحدة ضمانَ عدم انتشار عفن التفاحة الفاسدة، وفي هذا السياق أيضًا، بلغت فيتنام من الأهمية حدًّا يفوق

بكثير ثِقلها الفعليّ الضئيل في النظام العالمي.

كذلك أوصى المخططون الأمريكيون في خمسينيات القرن العشرين بضرورة اتخاذ تدابير لعرقلة التنمية الاقتصادية في الصين وفيتنام الشمالية، وهو مقترح ملفِت في بطشه. ولقد خاضوا حربًا شرسة لضمان ألّا تتسبب النجاحات في الهند الصينية في «نقل العدوى إلى المنطقة ككل» – ونجحت حربهم هذه في تحقيق مقاصدها الرئيسة، لكنّ هذه مسألة سأعود إليها لاحقًا.

وبالمثل، استشعر كيسنجر قلقًا واضحًا من أن تُرسِل اشتراكية أللينديي الديمقراطية «رسالةً خاطئة» إلى الناخبين في الديمقراطيات الأوروبية، لذا وجَب منع «الفيروس» من «نشر العدوى» بأسلوب معروفٍ تمامًا. وينطبق الأمر ذاته على جهود آريفالو وأربينز Arévalo and Arbenz الرامية إلى تأسيس رأسمالية ديمقراطية مستقلّة تهدف إلى تلبية احتياجات السكان المحليين في غواتيمالا. كذلك حذّرت وكالة الاستخبارات الأمريكية عام 1964 من أنّ كوبا «باتت محطّ أنظار أمم أخرى في هذا العالم، وأيّ مظاهر نجاح فيها ستترك أثرًا واسع النطاق في الاتجاه الدولاني statist بأماكن أخرى من المنطقة»؛ الأمر الذي من شأنه تعريض الحرية الخامسة للخطر. لذا كان من الضروري الاستمرار في الحرب الإرهابية التي شنّها كينيدي ضد كوبا بعد فشل غزو خليج الخنازير Bay of Pigs، مع الاحتفاظ بموقف عدائي يهدف إلى ضمان بقاء كوبا تابعًا للاتحاد السوفييتي، ويكفل

عدم تحقيقها أيّ «مظاهر نجاح».

ينطبق كلّ ما سبق وإلى حدّ بعيد على حالات أخرى عديدة، بما فيها حالة نيكاراغوا اليوم. إذ أدّت النجاحات المبكرة التي حقّقها الساندينيون إلى إثارة المخاوف بحق، لا بل إنها أوجدت بالفعل حالة من الهستيريا في أوساط النخب الأمريكية؛ وهو ما يعكسه إمكان أن تعلِن الحكومةُ «حالة الطوارئ الوطنية» في مواجهة هذا التهديد الخطير للولايات المتحدة، من دون أن يثير إعلانها هذا سخريةَ أصحاب الرأي الرصين، لا بل وأن يأتي هذا الإعلان بدعم صريح منهم فوق ذلك. فإذا ما تمكّن الفلاحون المتضورون جوعًا حدّ الموت في هندوراس من النظر عبر الحدود ورؤية مستوصفات صحية وإصلاحٍ للأراضي وبرامج لمكافحة الأمية وتحسينٍ يطال زراعة الكفاف وما إلى ذلك، في بلد ليس ميسورًا بأكثر من بلدهم؛ فقد ينتشر عفن الفساد. لا بل إنه قد يمتد إلى مناطق أبعد بعدُ، وقد يطال الولايات المتحدة نفسها فيبدأ أولئك الذين يعانون من سوء التغذية أو المشردون في شوارع أغنى دولة في العالم بطرح بعض الأسئلة. وعليه فإنّ من الضروري إتلاف التفاحة الفاسدة قبل انتشار التعفّن في الوعاء كلّه. والحال فقد أثار نموّ المنظمات الشعبية في السلفادور خلال سبعينيات القرن العشرين المخاوفَ ذاتها، إذ شكّلت مصدر تهديد باعتبارها قد تقود إلى إرساء ديمقراطية حقيقية موجّهة لتلبية الاحتياجات المحلية، وفي هذا هجوم على الحرية الخامسة غيرُ مقبول بتاتًا. وليست هذه

الأمثلة سوى غيض من فيض، إذ يوجد غيرها الكثير.

ويتجلّى فهم المخطّطين لهذه القضايا بوضوح شديد، لا من خلال استحضارهم المستمر لنظرية التفاحة الفاسدة ولجوئهم بشكل منتظم إلى العنف وغيره من التدابير الهادفة إلى تجنّب انتشار العفن فحسب، بل أيضًا من خلال الطريقة الخادعة المعتمَدة في تقديم بروباغندا الدولة. ولعل أحد أحدث النصوص المستخلَصة من جهود وزارة الخارجية لإثبات عدوانية نيكاراغوا، هو النصّ الذي يحمل عنوان «ثورة ما وراء حدودنا» Revolution Beyond Our Borders، والذي نُشِر في سبتمبر 1985 في ردّ صريح على إجراءات محكمة العدل الدولية بعد رفض الولايات المتحدة القبول بالوسائل القانونية لتسوية صراعات أمريكا الوسطى التي أحدثتها بنفسها. ويُزعَم أنّ هذا العنوان مأخوذ عن خطاب ألقاه توماس بورخيه Tomás Borge، وتظهر على الغلاف ترجمة خاطئة لمقطع من هذا الخطاب الذي يرجع إلى عام 1981. يقول بورخيه في النصّ الأصلي إنّ «هذه الثورة تتخطّى الحدود الوطنية»، معبِّرًا بوضوح عن أنه يقصد بذلك التخطي الأيديولوجي، ويضيف: «لا يعني هذا بأننا نُصدِّر ثورتنا، بل يكفينا – والواقع أننا غير قادرين على فعل أكثر من ذلك – أن نُصدِّر مثالَنا... ونعلم تمام العلم أنّ شعوب هذه البلدان الأخرى هي المعنية بالقيام بثوراتها». هذا هو التصريح الذي شوّهه نظام التضليل الأمريكي – بما في ذلك الإعلام كما سنرى لاحقًا – واستغلّه بوصفه برهانًا على أن

نيكاراغوا تتباهى بالفعل بمخطّط «عدوانها».

نجد هنا مثالًا واضحًا على التنقّل بين بديلَي نظرية الدومينو، فالقلق الحقيقي الذي تشعر به النخب صاحبة الامتيازات إزاء «أثر محاكاة» التنمية الناجحة ما يلبث أن يتحول، بالنسبة إلى الجمهور، إلى قلق مزعوم من أن تقع الولايات المتحدة من جديد تحت رحمة أقزام صُفر بسكاكين جيب، سيقهرون كلّ ما في طريقهم، وينتهي بهم الأمر إلى سرقة ما نملك، في حين يعجز «العملاق المقيّد والمخنوق» عن منع هذا العدوان. يظهر الخداع صريحًا ومفتعلًا للغاية ما يجعل منه بالتأكيد مثالًا على التلاعب الواعي لمروّجي البروباغندا عديمي الضمير الذين يتمتّعون بحماية تحول دون فضحهم في وسائل الإعلام الكبرى، وهو واقع سيستتبع ولا بد عواقب أخرى عديدة.

ويجب أن أضيف هنا أنّ هذا النوع من الخداع شائع جدًّا، بما في ذلك ضمن إطار ما يسمّى «الدراسات العلمية» وكنت قد وثّقت في موضع آخر حقيقة ما قام به كلّ من الحكومة والمحلّلين الأمريكيين الموقّرين، إبان سنوات فيتنام من تحريف لمحتويات «الوثائق المستولى عليها»، بنفس الطريقة تمامًا. ثمّ استمرارهم في القيام بذلك حتى بعد انكشاف الخداع، مع العلم أنّ هذا الانكشاف الذي حدث خارج سياق الاتجاه السائد، سيظل غير ذي أهميّة في نظر الطبقات المتعلمة التي يتوجّه إليها (نجد بالنسبة إلى هذه الحالة الأخيرة كيف يُبرِّر مؤرِّخ جامعة ماساتشوستس

غونتر ليوي Guenter Lewy في «دراسة علمية» حظيت بتقدير كبير، «دفاعَ» الولايات المتحدة عن فيتنام الجنوبية).

وفي حالة نيكاراغوا، صرّح المسؤولون الأمريكيون صراحةً أنهم وبرغم شكوكهم في قدرة الكونترا[14] contras على عزل الحكومة الحالية، إلا أنهم «راضون برؤية هذه المعارَضة تضعف الساندينيين بإرغامهم على تحويل مواردهم الشحيحة نحو الحرب وبعيدًا عن البرامج الاجتماعية» (على حدّ تعبير جوليا بريستون Julia Preston مراسلة صحيفة بوسطن غلوب، نقلًا عن «مسؤولين في الإدارة»). تلا ذلك وكما جرَت العادة، استغلالُ المعاناة والفوضى الاقتصادية الناجمة عن هجمات الجيوش العميلة للولايات المتحدة في تبرير العدوان باعتباره نتاجًا لـ «إخفاقات الثورة»؛ بجانب قيام وسائل الإعلام بترديد ما يقوله خط التوجه الحكومي مرارًا وتكرارًا، وهنا أيضًا كالمعتاد. ثمّ تأتي ذروة استعراض الجُبن الأخلاقي لتبرز في الادعاء القائل بأنّ الساندينيين يرحبون بالفعل بهجمات الكونترا التي تؤمّن لهم الذريعة لإخفاء إخفاقاتهم وقمعهم، وهذه في الواقع لازمة متكررة يشيع استحضارها في أوساط النقاد الليبراليين بإدارة ريغان.

وإنه لمن المثير للاهتمام ملاحظة كيفَ أنّ التصريحات المتهكّمة والمفزِعة الواردة على لسان مسؤولي الإدارة، كتلك التي اقتبستها

(14) جماعات متمردة يمينية مدعومة من الولايات المتحدة نشطت بين عام 1979 وأوائل تسعينيات القرن العشرين معارضةً الاشتراكية الساندينية في نيكاراغوا. (م)

جوليا بريستون وما يشابهها، تُنقل برفق ولا تثير أي تعليق، وسرعان ما تُنسى. وفي الأوساط الغربية المثقّفة، يُعدّ من بين صلاحيات الولايات المتحدة استخدام العنف بغية الحيلولة دون قيام تدابير إصلاحية يعود نفعها على الفقراء والمحرومين، وبذا فإنّ التصريح عن مثل هكذا نوايا لا يثير أيّ اهتمام أو انشغال خاص. لن تسمح الولايات المتحدة بقيام برامج بنّاءة في نطاق سيطرتها، لذا سيتعيّن عليها أن تتأكّد من تدمير أي برامج من هذا النوع في أماكن أخرى، بغية تقويض «تهديد القدوة الحسنة».

استُخدِمت هذه العبارة الأخيرة عنوانًا لكتيِّب عن نيكاراغوا أصدرته منظمة أوكسفام الخيرية للتنمية Oxfam، وورد فيه أنه «ومن خلال تجربة أوكسفام بالعمل في ستٍّ وسبعين دولة، مثّلت نيكاراغوا حالة استثنائيّة لناحية الالتزام الحكومي... بتحسين ظروف الناس وتشجيع مشاركتهم الفاعلة في عملية التنمية»، وقدّمت المنظمة العديد من الأمثلة على ذلك. والواقع أنّ اختيار عنوان الكتيّب كان موفّقًا، ذلك أنّ هذه السمات المميزة للثورة الساندينية هي التي أسرَت القشعريرة في أبدان المخططين الأمريكيين، ومعهم النخب صاحبة الامتياز في أماكن أخرى أيضًا. ويصعب على أيّ إنسان عاقل أن يأخذ على محمل الجدّ مخاوفَهم المزعومة بشأن القمع في نيكاراغوا وعديد الجرائم الحقيقية أو الملفّقة التي ارتكبها الساندينيون؛ وحتى لو سلّمنا بالقبول ببعض المصداقية في ما يخصّ أقسى الاتهامات الموجّهة إلى هؤلاء، ستظلّ

القيادة الساندينية أقرب إلى القدسيّة حتمًا إن نحن قارنّاها بأفراد العصابات الذين دعمتهم الولايات المتحدة في جميع أنحاء أمريكا الوسطى وخارجها، ناهيك عن واشنطن نفسها. والجريمة الحقيقية الوحيدة التي ارتكبها الساندينيون هي بالذات تلك التي حدّدها تقرير منظمة أوكسفام وتأكّدت من مصادر أخرى عديدة بما فيها منظمات الإقراض الدولية؛ إنها جريمة تهديد القدوة الحسنة، تلك القادرة على «نقل العدوى» إلى المنطقة ككل، بل وخارجها.

وتشرح نظرية التفاحة الفاسدة سمة أخرى حصيفة ومثيرة للفضول في السياسة الخارجية الأمريكية، يعبِّر عنها ذاك القلق العميق الذي تثيره أي تطورات تشهدها أصغر البلدان وأكثرها هامشيّةً، كمثل لاوس وغرينادا على سبيل المثال. فخلال ستينيات القرن العشرين، تعرّض شمال لاوس إلى أعنف قصف في التاريخ حتى حينه (وإن تجاوزه في الشدة قصفُ كمبوديا بعد فترة وجيزة)، وهو ما يُسمّى «القصف السرّي» secret bombing؛ ونحن هنا أمام مصطلح تقني آخر يشير إلى قصف تَعرفُ به وسائل الإعلام لكنّها تتكتّم عليه خدمةً لمصالح الدولة، ثمّ يُستَخدم لاحقًا بوصفه دليلًا على خداع الحكومة ما إن تتبدّى ضرورة إزاحة قائد سياسي ما، قام بارتكاب خطأ لا يُغتفر بمهاجمته أعداءَ محليين أشدّاء، وهم أشخاص قادرون تمامًا على الدفاع عن أنفسهم (مهزلة ووترغيت Watergate farce التي سأعود إليها في المحاضرة الخامسة). وكما اعترفت الإدارة الأمريكية في جلسات الاستماع بالكونغرس، لم

يكن القصف مرتبطًا بحرب فيتنام بل موجّهًا بالأحرى نحو مقاتلي حركة الباثيت لاوPathet Lao الذين كانوا يحاولون تنفيذ إصلاحات اجتماعية معتدلة وإدخال حسّ الهوية الوطنية إلى القرى المتناثرة شمال لاوس، حيث لم تكن سوى قلّة من الأفراد تعرف أصلًا أنها في لاوس. أو لننظر في حالة غرينادا، وهي بقعة صغيرة في منطقة الكاريبي لا أهمية لها بالنسبة إلى الولايات المتحدة. هناك أثارت حكومة موريس بيشوب Maurice Bishop على الفور عداء الولايات المتحدة وغضبها، بما ينطوي عليه من تدابير اقتصادية ومناورات عسكرية تهديدية؛ وصولًا في النهاية إلى الغزو المباشر، بعد تصدّع النظام.

ما الذي يجعل مثل هذه الدول الصغيرة والهامشية تثير قلقًا حادًّا، بل وما يقارب الهستيريا، في أوساط المخططين الأمريكيين؟ لا يتعلّق الأمر بمواردها الضعيفة بكل تأكيد. ومع معرفتنا بأنّ شخصيات عسكرية وسياسية أمريكية كانت قد ناقشت بالفعل التهديد العسكري الذي تشكّله غرينادا، ينبغي علينا افتراض أنّ هذا الهذيان – لأنه هذيانٌ بحقّ – كان بكلّ بساطة غطاءً تستتر وراءه أمور أخرى. وتقدِّم نظرية التفاحة الفاسدة، في شكلها الداخليّ وليس العام، تفسيرًا لهذا السلوك الذي يبدو للناظر غير عقلاني البتة؛ فضمن منظور هذه النظرية، تصير الهستيريا منطقيةً تمامًا. ذلك أنه إذا ما أمكن لدولة صغيرة وفقيرة وضئيلة الموارد أن تبدأ بفعل شيء ما لأجل سكانها، فقد يدفع ذلك بآخرين إلى

التساؤل: «لم لا نفعل نحن؟». وكلما كان البلد أضعف وأقلّ أهمية ومحدود الموارد والمصادر، ازداد تهديدُ القدوة الحسنة. وقد ينتشر بذلك فساد العفن فيهدّد المناطق التي تهمّ بحقّ حكام جزء كبير من العالم.

أشرنا سابقًا إلى أنّ نظرية التفاحة الفاسدة تنبع من المبدأ الرئيس الذي تقوم عليه السياسات، وهو مبدأ الدفاع عن الحرية الخامسة. وهي تأخذ بطبيعة الحال صورتين مختلفتين، الصورة العامة المصمّمة لتخويف السكان بشكل عام، والصورة الداخلية التي توجّه التخطيط باستمرار. وهذه الازدواجية النمطية هي نتاج المبدأ الثاني الذي تقوم عليه السياسات، أي الحاجة إلى جهل الجمهور وامتثاله. واضحٌ أنّ من غير الممكن إعلام الجمهور بالدوافع الحقيقية الكامنة وراء السياسات، وتقع على عاتق الطبقات المتعلّمة مهمة تؤدّيها بالفعل بكل دأب ونجاح، ألا وهي مهمة حماية عامة الناس من أيّ فهم لمثل هذه القضايا الحساسة. كما تجدر الإشارة إلى أنهم يحمون أنفسهم كذلك من أيّ فهم خاطئ للواقع، وهو ما تقوم به القيادة السياسية أيضًا إلى حدّ ما، أو الأقل ذكاءً في أوساطها على الأقل. وفي العموم أكان في الحياة العامة أو الشخصية، ليس أسهل من أن يخدع المرء نفسَه في شأن دوافع أفعاله، فيضفي معانيَ إيجابية على أفعالٍ اتُّخذت لغايات مختلفة تمامًا. هكذا يصير واردًا تمامًا أنّ يكون هتلر اعتقدَ بحقّ أنّه كان يدافع عن ألمانيا ضدّ «عدوان» البولنديين ويستأصل «سرطان» اليهود؛

وكذلك لربما يعتقد جورج شولتز George Shultz بالفعل أنه يدافع عن الولايات المتحدة ضدّ «عدوان» غرينادا ويستأصل «سرطان» الساندينية، مثلما يعلن عادةً هو ومسؤولون آخرون في الإدارة. والحال فإننا لن نلقى أيّ صعوبة في كشف الدوافع والخطط الحقيقية في الحالة الأولى، بالرغم من ادعاءات المثقفين الألمان المحنّكين – لأنفسهم وللآخرين – بأنهم كانوا عاجزين عن الوصول إلى مثل هذا الكشف خلال سنوات هتلر. كذلك يُفترض أنّ أولئك القادرين على انتشال أنفسهم من النظام العقائدي الغربي، لن يواجهوا صعوبة تُذكر في الكشف عن الدوافع الحقيقية في الحالة الثانية، وفي حالات أخرى كثيرة مثلها.

ولعلّني أذكر من جديد هنا أنّ الصيغ المختلفة من نظرية التفاحة الفاسدة لا تقدّم جديدًا إلّا لمامًا. ففي مطلع القرن التاسع عشر، تحدّث رجال الدولة الأوروبيون المحافظون (مترنيخ Metternich، والقيصر ودبلوماسيّوه) بعبارات مماثلة عن «العقائد الضارة بالجمهورويّة republicanism وبالحكم الذاتي الشعبي»، وهي «عقائد شريرة وأمثلة مؤذية» قد تنتقل من الولايات المتحدة «إلى أمريكا كلّها»، بل وإلى أوروبا كذلك؛ مما يقوّض النظام الأخلاقيّ والسياسي المحافظ الذي شكّلَ أساس الحضارة. وليس مفاجئًا أن يحذو الورثة المعاصرون لدور القيصر أو مترنيخ حذوهما فيسيرون على المنوال ذاته، بما في ذلك استخدام خطاب مماثل وادّعاءات أخلاقية مماثلة يأخذونها على محمل الجدّ، تمامًا كما يفعل

المثقفون الملتزمون بشكل عام في وسائل الإعلام وصحف الرأي والدراسات العلمية المرموقة.

ناقشتُ حتى الآن العديد من العناصر المرتبطة بالنظام الدولي الذي نشأ عن حطام الحرب العالمية الثانية، وما زلت أركِّز إلى حدّ كبير على الدور الأمريكي المهيمن، من خلال عرض بعض الأثمان التي دُفِعت بنتيجة تدخّل القوى العظمى، الغربية في المقام الأول، في العالم الثالث؛ وقضية إدماج أوروبا الغربية والجنوبية ضمن المنطقة الكبرى فيما كانت أوروبا الشرقية خاضعة للسلطة السوفييتية؛ وحملة ما بعد الحرب الساعية إلى تدمير المقاومة المناهِضة للفاشية؛ ونظرية التفاحة الفاسدة وتطبيقاتها. ولننتقل الآن إلى بعض الملاحظات حول ما يُنظَر إليه عادةً بوصفه السمة المركزية للنظام العالمي الحديث، أي التنافس بين القوى العظمى، أو الحرب الباردة.

في أوائل فترة ما بعد الحرب، كانت الولايات المتحدة تأمل إدماج الاتحاد السوفييتي في المنطقة الكبرى، ومثّل هذا الهدف الدافعَ وراء «استراتيجية الدّحر» roll-back strategy التي اعتمدها مجلس الأمن القومي رقم 68 (NSC-68). لكن سرعان ما تبيّن أنّ هذا الأمر ميؤوس منه، واستقرّت القوى العظمى في شكلٍ من التعايش المتقلقل الذي نُطلِق عليه تسمية الحرب الباردة. ويمكن إيضاح المعنى الحقيقي للحرب الباردة من خلال إلقاء نظرة على أحداثها النمطية: دبابات سوفييتية في برلين الشرقية عام

1953، وفي بودابست عام 1956، وفي براغ عام 1968، وغزو أفغانستان؛ وتدخّل أمريكي في اليونان وإيران وغواتيمالا والهند الصينية وكوبا وجمهورية الدومينيكان وتشيلي والسلفادور ونيكاراغوا، وعدد آخر من الأمثلة بما فيها عدوان تشنّه الدول العميلة المدعومة من الولايات المتحدة، مثلما حدث في تيمور الشرقية ولبنان على سبيل المثال لا الحصر. وفي كلّ واحدة من هذه الحالات حين تلجأ القوى العظمى إلى التخريب والعدوان، يجري تقديم هذا الفعل إلى السكان المحليين والحلفاء بوصفه «دفاعًا عن النفس»، إنه دفاعٌ ضدّ العدو فائق القوّة أو عملائه. وعلى أرض الواقع، تُتّخذ إجراءات لضمان السيطرة على مجال نفوذ معين، يشتمل في حالة الولايات المتحدة على معظم العالم.

توضّح الأحداث الفعلية للحرب البارد أنّها في حقيقتها نظامٌ للإدارة العالمية المشتركة، وهو نظامٌ ينطوي بالنسبة إلى القوى العظمى على جدوى وظيفيةٍ معينة، وفي هذا أحد أسباب استمراريته. يجري التدخل والتخريب لصالح جماعات النخبة، أو ما يُطلَق عليه في اللاهوت السياسي تسمية «المصلحة الوطنية» التي تعني المصلحةَ الخاصة بالجماعات التي تتمتع بسلطة محلية كافية لصياغة شؤون الدولة. لكنّ ممارسات عنف الدولة هذه غالبًا ما تكون مكلفة جدًّا لعامة السكان من الناحيتين المادية والمعنوية — ولا ينبغي الانتقاص من أهمية هذه الأخيرة مثلما يحدث عادةً، إذ يسود استعراضٌ لحنكة مزعومة لا تعدو كونها في حقيقتها مجرّد

تعبير عن ازدراء النخب المغرورة للناس العاديين، وهو ازدراء لا مبرر له بقدر ما هو جاهل. كذلك تُنفَّذ السياسات المحلية لصالح النُّخب المهيمنة، لكنها غالبًا ما تكون مكلفةً جدًّا بالنسبة إلى عامة السكان، كحال عسكرة المجتمع على سبيل المثال. وبغية تعبئة السكان والحلفاء المتمردين لدعم البرامج المحلية المكلِفة والمغامرات الخارجية، لا بدّ من استدعاء خوفٍ من شيطان أكبر[15] ما، بتبنّي إسهام آية الله الخميني المفيد هذا في الخطاب السياسي. وتؤمِّن الحرب الباردة وسيلة مفيدة من أجل هذا الغرض.

ومن الضروري بطبيعة الحال تحاشي المواجهة المباشرة مع الشيطان الأكبر نفسه لأنّ خطورتها شديدة جدًّا؛ وبالتالي يُفضّل مواجهة القوى الضعيفة المغلوبة على أمرها، والمصنّفة باعتبارها ممثلًا له. والواقع أنّ إدارة ريغان استخدمت ليبيا مرارًا لهذا الغرض، فرتّبت فيها أمر حدوث مواجهات منتظمة تناسب الاحتياجات المحليّة، كالحاجة مثلًا إلى الحصول على دعم لقوات التدخل السريع أو للمساعدات المقدّمة إلى الكونترا. فالنظام تحفّه المخاطر وقد ينهار عاجلًا أم آجلًا، ما يهدد بوقوع حرب عالمية مُهلكة، وهو أمر أوشك على الحدوث بالفعل غير مرّة وسيحدث مرّة أخرى. بيد أنّ مثل هكذا اعتبارات بعيدة المدى لا تدخل حقيقةً في التخطيط، وهذه مسألة سأعود إلى دراستها بمزيد من

(15) Great Satan هو تعبير سياسي استخدمه مؤيدو الخميني أثناء الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، في إشارة إلى الولايات المتحدة، ثم المملكة المتحدة. (م)

التفصيل في المحاضرة الرابعة.

يتّسم هذا الاستعراض الموجز للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب بأنه جزئي، وهو بالتالي مضلّل إلى حدّ ما. فأنا مثلًا لم أورِد، من بين موضوعات عديدة أخرى، أي شيءٍ عن سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط الحيويّة في فهم العالم الحاليّ، أو عن الصراعات الناشئة بين الدول الرأسمالية الصناعية بعضها البعض. وقبل أن أنتقل إلى الحديث عن أمريكا الوسطى في المحاضرة التالية، سأختتم هذا العرض العام ببضع ملاحظات تخصّ انخراط الولايات المتحدة في الهند الصينية، بما هو حدث كبير في التاريخ الحديث يمكن أن نتعلّم منه الكثير عن تخطيط السياسات الأمريكية وتبعاتها الكبرى في أمريكا الوسطى اليوم. ولدينا بخصوص هذه الحالة سجلاّت وثائقية ثريّة جدًّا وتكشف عن الكثير، بالرغم من تجاهلها بشكل عام في المناقشة العامة الموسّعة عن الموضوع (أو لعلّنا نقول بدّقة أكبر، لذلك يجري تجاهلها في هذه المناقشة العامة).

وبحلول عام 1948، أدركت الولايات المتحدة أنّ تحالف الفِت منه[16] Viet Minh بقيادة «هو شي منه» هو في الحقيقة حركة تحرير وطنية فيتنامية يصعب التوصّل إلى أي حلّ من دون إدماجها فيه. لكنها بالرغم من ذلك ألزمت نفسَها هذا الهدف على وجه

(16) يُعرف أيضًا باسم تحالف تحرير فيتنام، وتولّى سدة حكم فيتنام الشمالية طيلة سنوات حرب فيتنام. (م)

التحديد، ودعمت الجهود الفرنسية الرامية إلى استعادة مستعمرتها السابقة؛ وكنت قد ناقشت الأسباب الفعلية لهذا القرار والتي تنبع من نظرية التفاحة الفاسدة والانشغال بضرورة أن يقوم جنوب شرق آسيا بـ«تأدية وظيفته» في إطار النظام العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة.

لكن المسألة لا يمكن أن تُعرض على الملأ بهذه الصيغة بطبيعة الحال، وبذا فما إن التزمت الولايات المتحدة بدعم الهجوم الفرنسي حتى أصبح حقيقةً لازمةً القولُ إنّ فرنسا كانت تدافع عن الهند الصينية ضدّ «العدوان الداخلي» لتحالف فِت منه، وأنّ «هو» Ho لم يكن أكثر من مجرّد دمية بين يدي موسكو (أو الصين، لا فرق، فكلاهما ينفع هنا). وكُلِّفت الولايات المتحدة مهمةَ إظهار هذه الحقيقة اللازمة، وبذلت جهودًا نبيلة في سبيل ذلك. لكنها فشلت، إذ ذكرت التقارير الاستخباراتية أنها كشفت عن وجود أدلة على «مؤامرة يديرها الكرملين»... في جميع البلدان تقريبًا باستثناء فيتنام. وانقلبت المهمة عندها إلى محاولة توظيف هذا الكشف الاستخباراتي في خدمة التوصل إلى الاستنتاج المطلوب. ولم تكنّ هذه خطوة معقدة بل اتّسمت ببساطة نسبية، إذ خلص المسؤولون الأمريكيون إلى أن «بالإمكان الافتراض» بأنّ «موسكو أحسّت بأنّ «هو» ومساعديه حصّلوا ما يكفي من التدريب والخبرة، وأنهم موالون بما يكفي ليكونوا أهلًا للثقة في تحديد سياساتهم اليومية من دون إشراف». وهكذا صار في عدم اتصال «هو» مع أسياده في

الكرملين إثباتٌ على أنه عبد مخلص لموسكو، تمامًا مثلما هو مرجوّ.

من بين أكثر ما كشفت عنه أوراق البنتاغون Pentagon Papers إثارةً للدهشة أنه وفي مراجعةٍ للاستخبارات الأمريكية تغطي خمسًا وعشرين سنة، لم يجد محللو البنتاغون سوى ورقة واحدة فقط أعدّها خبراء وطرحت تساؤلات في شأن احتمالية أن يكون مسعى هانوي موجّهًا نحو تحقيق مصالحها الخاصة وليس من أجل التصرف كعميل للـ«مؤامرة التي يديرها الكرملين». وحتى الاستخبارات الأمريكية التي تتلقّى أجورَها لقاء عملها في الكشف عن الحقائق وعدم الهذيان في شأن الخطط السوفييتية لغزو العالَم، لم تتمكن من الإفلات من قبضة نظام البروباغندا؛ وهذه حقيقة تكشف الكثير. ومهما يكن رأي المرء في «هو شي منه» ورفاقه، تبدو بيّنةً تمامًا لأيّ عقل راجح حقيقةُ أنّ مساعيهم كانت موجّهة نحو تحقيق المصالح الوطنية الفيتنامية وفق تصوّرهم عنها، وليس نحو مجرّد اتّباع الأوامر السوفييتية. لكنّ هذه الحقيقة كانت تتجاوز حدود فهم الاستخبارات الأمريكية، ما يعكس بشكل لافت المناخ الثقافي السائد.

تُظهِر هذه السجلّات بأوضح ما يكون إحدى السمات الرئيسة للسياسات الخارجية الأمريكية؛ إذ لا تصير حركةٌ شعبيةٌ أو دولة ما عدوًّا لأنّ موسكو تسيطر عليها، بل ما يحدث بالأحرى هو أنه بالنظر إلى كونها عدوًّا ينبغي تقويضه وتدميره (لأسباب أخرى مغايرة تمامًا) يصير لزامًا عدّها خاضعة لسيطرة موسكو مهما تكن

الحقائق، لكي يكون الهجوم الأمريكي عليها عادلًا وضروريًّا. أمّا «الأسباب الأخرى» فهي تلك التي ناقشناها مسبقًا. والواقع أنّ الولايات المتحدة قد تنجح بالفعل في الدّفع بالعدو إلى أحضان الرّوس بتأثير أعمالها العدوانية، وهي نتيجة مرحّب بها إلى أبعد حد. أما إن هي فشلت في ذلك، فسوف تتظاهر بالأمر مرتكزةً في ذلك إلى وسائل الإعلام التي ستتولّى مهمة المضيّ قدُمًا في نشره، وهو ما ينطبق على حالة غواتيمالا في عام 1954 على سبيل المثال. وبطبيعة الحال لا يمكن التعبير صراحةً عن أيٍّ من هذا كله ضمن المنظومة العقائدية، ولا نجد له بالفعل أيّ أثر صريح فيها.

سعت الولايات المتحدة بين عامَي 1950 و1954 لفرض حكم فرنسيّ على الهند الصينيّة، لكنها فشلت في ذلك. وانسحبت فرنسا في عام 1954، ثمّ أرست اتفاقيات جنيف أسسًا للسلام. بيد أنّ الولايات المتحدة سرعان ما كرّست نفسها لتقويض هذه الأسس، ونجحت في ذلك. وبفضل التخريب الأمريكي والهيمنة على النظام العالمي، صار خطّ ترسيم الحدود الموقت عند خط العرض 17 «حدودًا دوليّة» – بالرغم من عدم قبول النظام العميل الذي فرضته الولايات المتحدة في الجنوب بالأمر، إذ اعتبر نفسه حاكمًا على فيتنام ككل وحمل اسم حكومة فيتنام GVN، وثُبِّت هذا الادّعاء فعليًّا في مادة دستورية غير قابلة للتعديل، وضِعت تحت رعاية الولايات المتحدة.

أما في جنوب فيتنام فقد فرضت الولايات المتحدة نظامًا إرهابيًّا

على شاكلة النموذج المألوف في أمريكا اللاتينية، وقامت هذه الدولة العميلة بين عامَي 1954 و1960 بتقتيل ما يقارب خمسة وسبعين ألفًا من الأشخاص. وكان من شأن إرهابها وقمعها أن أدّى إلى إثارة مقاومة متجددة – أطلِقت عليها بطبيعة الحال تسمية «العدوان الشيوعي»، أو «العدوان الداخلي» على حدّ تعبير أدلاي ستيفنسون Adlai Stevenson – وعند هذا الحدّ انهار النظام فعليًّا واضطرّت الولايات المتحدة إلى التدخل بشكل مباشر. هكذا بدأت الولايات المتحدة في عام 1962 قصفًا مكثّفًا وتدميريًّا لفيتنام الجنوبيّة في محاولةٍ منها لسَوق عدّة ملايين من الأشخاص نحو معسكرات اعتقال يحاصَرون داخلها محاطين بالأسلاك الشائكة لأجل «حمايتهم» من المتمرّدين الفيتناميين الجنوبيين (الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام NLF، والتي تسمّى بالمصطلحات الأمريكية «فيت كونغ» Viet Cong) المدعومين عن طيب خاطر من طرف الولايات المتحدة، وفق ما أقرّت به صراحةً. وعلى امتداد الأعوام القليلة التالية، سعت الولايات المتحدة بشدّة إلى عرقلة أيّ تسوية سياسية، بما في ذلك إمكانية تحييد فيتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا المُدرَجة ضمن مقترحات الجبهة الوطنية للتحرير. وفي مواجهة عجزها عن إيجاد عملاء ملائِمين، عمدت الولايات المتحدة إلى استبدال الحكومات واحدةً تلو الأخرى إلى أن قررت في عام 1964 تصعيد الهجمة ضدّ فيتنام الجنوبية من خلال غزو برّي مباشر مصحوب بقصف فيتنام الشمالية، وهو مخطّط بدأ تنفيذه أوائل عام 1965. وطوال هذه

الفترة، لم يُكشف قطّ عن أي وجود لجنود نظاميين من فيتنام الشمالية في فيتنام الجنوبية، بالرغم من امتلاكهم كلّ الحقّ في هكذا تواجد بعد تقويض الولايات المتحدة لاتفاقيات جنيف والأهوال التي بدأت في الجنوب. وبحلول شهر أبريل من عام 1965 واجتياح الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية بشكل مباشر، بلغت الوفيات هناك على الأرجح ما يُقارب مئتي ألف. وفي حين أنّ قصف فيتنام الشرقية هو الذي اجتذب الاهتمام الدولي، فإنّ هجمات الولايات المتحدة الرئيسية بما فيها عمليات القصف، وجِّهت ضدّ فيتنام الجنوبية. ومن جديد هنا، تنعكس هيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي في حقيقة أنّ التاريخ المدوَّن لا يسجِّل أي معلومات عن هذا الهجوم الأمريكي ضدّ فيتنام الجنوبية (أما التاريخ المُجمّل فيقتصر على الحديث عن «دفاع» الولايات المتحدة عن فيتنام الجنوبية الذي لم يكن حكيمًا تمامًا وفق تأكيدات الحمائم الرسميّة في وقت لاحق)، فهو هجوم لم يُعتَرف به بوصفه كذلك ولم تدِنه الأمم المتحدة.

تستحق هذه الحقائق دراسة جادّة من طرف المهتمين بالثقافة الفكرية الغربية وهيمنة سلطة الولايات المتحدة في النظام العالمي. وواضحٌ أنّ الهجوم على فيتنام الجنوبية الذي بدأ منذ عام 1962، ما لبث أن تصاعد واتّسع نطاقه عام 1965، تمامًا كحال الغزو السوفييتي لفيتنام عام 1979. علاوة على أنّ فيتنام الجنوبية كانت الهدف الرئيسي للهجوم الأمريكي. وفي كلتا الحالتين ادّعى

المعتدون أنهم جاؤوا «بدعوةٍ» من الحكومة الشرعية، وأنهم يدافعون عنها ضدّ «قطّاع الطرق» و«الإرهابيين» المدعومين من الخارج. والحال فإنّ ادعاءات السوفييت بشأن حدودهم لا تقلّ مصداقية في هذا الصدد عن ادعاءات الأمريكيين بشأن عدوانهم القائم على بعد عشرة آلاف ميل من أراضيهم؛ وأقصد هنا أن المصداقية تعادل الصفر في الحالتين. ومع ذلك لا تعترف الولايات المتحدة والغرب، لا بل والعالم في معظمه، بوجود حدث بحجم هجوم الولايات المتحدة على فيتنام الجنوبية؛ لكنّ قلّةً في المقابل هي تلك التي لا تعرف أنّ الاتحاد السوفييتي قام بغزو أفغانستان، ونجد بالفعل إدانات مستمرة لهذا الغزو لا تقتصر على الدول الغربية وحدها، بل تشمل أيضًا الأمم المتحدة. ويذكر الناشطون في أوساط حركة السلام أيضًا أنه كان من المستحيل تقريبًا مناقشة عمليات الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية بأمانة، أي بوصفها اعتداءً ضدّ الجنوب تحت غطاء حكومة هزليّة أُسِّست (واستُبدِلت بانتظام لحين التوصل إلى مقوّمات الجاهزية التامة) بغية إضفاء الشرعية على العدوان. ولا نجد توثيقًا لحادثة اعتداء الولايات المتحدة على فيتنام الجنوبية لا في الإعلام ولا في الدراسات العلمية السائدة، فضلًا عن أنّ إنكار هذه الحقيقة الصريحة يمتدّ ليشمل معظم أنحاء العالم؛ وهذه جميعها حقائق لافتة ومفيدة جدًّا. هذا وتجدر ملاحظة أنّ التحدث عن هذه الأحداث صراحةً وعلى الملأ بات اليوم أسهل إلى حدّ ما، وإن بقي هذا الطرح نادرًا في الأوساط المتعلّمة؛ وفي هذا دلالة على تسجيل تصاعد في سويّة الحنكة

والفهم في أوساط العامّة من الناس خلال السنوات التي زُعِم فيها زورًا بقيام «صحوة محافِظة»، وهذه مسألة سأعود إليها في المحاضرة الأخيرة.

ومنذ عام 1965 وسّعت الولايات المتحدة حربها ضدّ فيتنام الجنوبية، فأرسلت جيشًا غازيًا بلغ عديده أكثر من نصف مليون رجل بحلول عام 1968. كما عملت على تسريع الهجوم ضد النصف الشمالي من الدولة المقسّمة بفعل فاعل، وبدأت قصفها الدموي على لاوس، ووسّعت نطاق انتهاكاتها للحياد الكمبودي، ثمّ بدأت أخيرًا «قصفًا سريًّا» آخر في عام 1969 غزت بعده كمبوديا بشكل مباشر في عام 1970 بعد انقلاب عسكري مدعوم من الولايات المتحدة. وأعقبت ذلك حرب أهلية وقصف على نطاق غير معقول، أسفر عن مقتل مئات الألوف وتدمير البلاد فعليًّا.

بدأت في هذه الأثناء تتطورُ داخليًّا حركة شعبية ضد الحروب في الهند الصينيّة، وبلغت أبعادًا كبيرة بحلول عام 1967. وكان الإنجاز الأهمّ لحركة السلام هو الحيلولة دون نجاح الحكومة في القيام بتعبئة وطنية واسعة النطاق، واضطرت إلى خوض «حرب قوّة أو رفاه»[17] مع تمويلٍ للعجز، ما ألحق الضرر بالاقتصاد

(17) guns-and-butter war ، التعبير بترجمته الحرفية يعني حرب أسلحة وزبدة. والفكرة تقوم على الانقسام الصريح بين الأسلحة التي ترمز إلى القوة والحماية والعنف، والزبدة التي تمثل التغذية والراحة والرفاه. والواقع أنّ المجتمعات كثيرًا ما تواجه في سياساتها معضلةً في ما يتعلّق بأولويات وآليات تنظيم وتخصيص الموارد

الأمريكي ووضع الأسس التي قامت عليها الأزمة في السنوات التالية. وتراجعت بنتيجة ذلك قوّة الولايات المتحدة مقارنةً بخصمَيها الحقيقيين، أوروبا واليابان، وأضحت هذه الأخيرة منافسًا خطيرًا بفضل تكاليف حرب فيتنام التي أضرّت بالولايات المتحدة وكانت في المقابل مفيدةً جدًّا لليابان التي حققت ثراءً عبر مشاركتها في تدمير الهند الصينية، تمامًا كما فعلت كندا وحلفاء آخرون للولايات المتحدة. وفي شهر يناير من عام 1968، تسبب هجوم تيت Tet offensive في إحداث حالة ذعر حقيقي بواشنطن، ودفع بنخب رجال الأعمال الأمريكيين إلى الاستنتاج بضرورة تصفية الاستثمار. أرسِل وفد من «الحكماء» من ممثّلي الشركات وعالم الأعمال إلى واشنطن لإبلاغ ليندون جونسون بأنّه هُزِم وانقضى الأمر، وأنّ على الحكومة أن تتجه إلى «الفَتمنة» Vietnamization، ما يعني انسحاب القوات العسكرية الأمريكية، وتعزيز حرب أكثر ضراوة في مجال رأس المال.

دامت الحرب لسنوات سبعٍ أخرى، وبلغت ذروة وحشيّتها بفيتنام الجنوبية في مرحلة «ما بعد تيت» Post-Tet عامَي 1969 – 1970 إبان «حملة التهدئة المُعجَّلة»، وهي عبارة عن عملية قتل جماعي لا تعدو مجزرة ماي لاي My Lai massacre كونها مجرّد هامش ثانويٍّ فيها وضئيلِ الأهمية في سياقها. ثم في شهر يناير من عام 1973 اضطُّرت الولايات المتحدة إلى التوقيع على معاهدة

لصالح الدفاع والقوة (الأسلحة) أو لصالح الرفاه (الزبدة)، وتزداد هذه المعضلة تعقيدًا في أوقات الحروب أو الأزمات الاقتصادية. (م)

سلام سبق أن رفضتها في شهر نوفمبر السابق، أما ما حدث بعد ذلك فكان بمنزلة تكرار فعليّ لعام 1954، ومن الضروري أن يدرك جوهرَه بعناية تامّة أولئك الذين يخوضون أيّ مفاوضات تكون الولايات المتحدة طرفًا فيها. ففي اليوم المحدّد لتوقيع معاهدة باريس Paris Treaty صرّحت واشنطن علانيةً بأنها سترفض كلّ عنصرٍ رئيسيٍّ من عناصر المعاهدة التي وقّعت عليها بالفعل. وكانت المادة الأساسية في اتفاقيات باريس قد ذكرت أنّ في فيتنام الجنوبية «حزبين» نظيرين ومتكافئين (حكومة فيتنام GVN المدعومة من الولايات المتحدة، والحكومة الثورية الموقّتة PRG – الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام سابقًا)؛ وكان على هذين الحزبين التوصّل إلى اتفاق من دون تدخّل أي سلطة أجنبية (أي الولايات المتحدة)، ثم التحرك نحو التسوية والاندماج مع النصف الشمالي من البلاد، وهنا أيضًا من دون تدخّل الولايات المتحدة. ووقّعت واشنطن الاتفاقية، لكنها أعلنت أنه في حال انتهاكها ستواصل الولايات المتحدة دعم حكومة فيتنام GVN باعتبارها «الحكومة الشرعية الوحيدة في فيتنام الجنوبية»، «مع بقاء بنيتها الدستورية وقيادتها سليمة من دون تغيير». والحال فإن تعبير «البنية الدستورية» هذا أضفى صبغة لاشرعية على ثاني الحزبين النّظيرين والمتكافئين في الجنوب، وأبطَل صراحةً موادّ المعاهدة التي أرست أسس المصالحة والتسوية السلمية. وأعلنت الولايات المتحدة أنّ كلّ عنصر رئيسيٍّ آخر من المعاهدة سيكون عُرضة للنقض على نحو مماثل.

وفي إطار خضوع ممارساتها بوضوح لسلطة الدولة، تبنّت وسائل الإعلام نسخة واشنطن من اتفاقيات باريس بوصفها النسخة التنفيذية، ما جعل الأمور تبدو وكأنّ الحكومة الثورية الموقتة PRG ومعها فيتنام الشمالية هما اللتان تنتهكان المعاهدة، ويمكن بالتالي إدانتهما باعتبارهما معتديين بلا ضمير؛ فضلًا عن ضمان استمرارية انتهاك الولايات المتحدة للمعاهدة في واقع الأمر. وهذا ما حدث على وجه التحديد، وكانت قد تنبأت به تمامًا مجموعة صغيرة من معارضي النظام في الولايات المتحدة في أوساط المثقّفين من أصحاب البيان الذين استُبعِدوا بعناية من أي منتدى يمكّنهم من الوصول إلى جمهور كبير. وتحرّكت الولايات المتحدة وحكومة فيتنام GVN على الفور لتوسيع نطاق سيطرتهما على فيتنام الجنوبية في انتهاك صريح للقصاصة الورقية التي وقّعتا عليها في باريس. وحين صدر ردّ الفعل الحتمي عن الحكومة الثورية الموقتة ومعها فيتنام الشمالية، أدين بشدّة بوصفه مثالًا آخر على «العدوان الشيوعي» غير المبرّر، وهو ما نجده اليوم في السجلّات التي تتبنى العقيدة الرسمية. وتغيب الرواية الحقيقية عن التاريخ المُجمَّل، مع أنّ بوسع المرء الوصول إلى الحقائق في الأدبيات المعارِضة المُهمّشة، والتي يسهل بالتالي تجاهلها.

تتّصف دروس عامَي 1954 و1973 بأنها واضحة إلى أبعد حدّ، وسيكون من شأن تجاهل ضحايا العنف الأمريكي لهذه الدروس أن يعرّضهم لاحقًا للخطر.

ومع أنّ تكتيك الحكومة الأمريكية نجح ببراعة في الولايات المتّحدة وفي الغرب عمومًا، إلا أنه فشل في فيتنام؛ وبالرغم من الدعم العسكري الأمريكي الهائل، انهارت حكومة فيتنام. وبحلول شهر أبريل من عام 1975، كانت الأنظمة العميلة للولايات المتحدة قد هُزِمت، وأضحى معظم الهند الصينية أو ما تبقّى منها تحت السيطرة الفعلية لفيتنام الشمالية، بالنظر إلى عجز حركات المقاومة عمومًا – ونقصد بوجه خاص الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام NLF – باستثناء كمبوديا، عن النجاة من الهجوم الأمريكي الوحشي، وهو ما توقّعه تمامًا معارِضون مهمّشون قبل ذلك بسنوات. وبطبيعة الحال سرعان ما وظّفت تبعاتُ العدوان الأمريكي المتوقّعةُ هذه (والتي أمكن التنبؤ بها بالفعل) ذريعةً لتبرير الاعتداء الذي كان قد أوجَدَ هذه الظروف، وهو فعلٌ من المتوقّع تمامًا صدوره عن وسط فكريّ خاضع للضوابط كما ينبغي.

ولنلاحظ أنّ كلّ هذا حدث فيما كانت وسائل الإعلام قد وصلت ذروة انشقاقها، مفاخِرةً بـ«استقلالها» عن الدولة عبر كشفها فضيحةَ ووترغيت وعبر الجدل الدائر فيها حول فيتنام. والجدير بالذكر أنّ هذين المثالين اللذين يساقان باستمرار بوصفهما دليلًا على شجاعة وسائل الإعلام واستقلالها – أي فيتنام ووترغيت – إنما يقدّمان في الواقع دليلًا دراماتيكيًّا على تبعيتها لسلطة الدولة، بجانب الطبقات المتعلّمة بشكل عام.

وفي عملية إعادة بناء التاريخ التي أضحت منذ ذلك الحين عقيدة معتمَدة، يجري تصوير الأمر على أنّ وسائل الإعلام تبنّت «موقف خصومة» تجاه الدولة خلال تلك الفترة، ولعلّه وصل حدّ تقويض المؤسسات الديمقراطية. ولا تقتصر هذه المزاعم على اليمين فحسب، بل تمتد إلى الرأي الليبرالي. نجد هذا الاتهام قائمًا على سبيل المثال في دراسة مهمة بعنوان «أزمة الديمقراطية» The Crisis of Democracy نشرتها اللجنة الثلاثية Trilateral Commission وهي جماعة نخبة تتبنى عمومًا قناعات ليبرالية (الجماعة التي دعمت جيمي كارتر وشغلت تقريبًا كلّ المناصب التنفيذية العليا خلال إدارته)، ونظّمها ديفيد روكفلر David Rockefeller في عام 1973 مع ممثّلين عن المراكز الثلاثة للديمقراطية الرأسمالية الصناعية، وهي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وكانت «أزمة الرأسمالية» التي يستنكرها هؤلاء قد نشأت خلال ستينيات القرن العشرين، حين بدأت تدخل إلى الساحة السياسية عناصرُ من السكان عُرِف عنها عادةً سلبيّتها ولامبالاتها، فتتهدّد بدخولها هذا ما يُعرف في الغرب بمسمّى «الديمقراطية»، أي حُكم النخب ذات الامتياز من دون منازع. وتؤكّد دراسة اللجنة أنّ «موقف الخصومة» المزعوم لوسائل الإعلام تجاه الدولة هو في الواقع أحد أخطر سمات «أزمة الديمقراطية»، وهو خطر لا بدّ من التغلب عليه. والواقع أنّ الطبيعة الحقّة لـ«انشقاق وسائل الإعلام» هذا إنما تتجلّى في الحكاية اللافتة لمعاهدة سلام باريس، بجانب الكثير غيرها؛ كما أنّ بوسع المرء أن يستفيد هنا أيضًا من

معطيات الأدبيات المعارِضة المهمَّشة. وإن تكن «أزمة الديمقراطية» قد بدت واقعيةً تمامًا في أوساط عموم الناس، ولم نشهد تجاوزًا لها بعدُ بالرغم من الجهود المتفانية التي بُذِلت لتحقيق هذه الغاية خلال سنوات ما بعد فيتنام.

من الشائع القبول بأنّ الولايات المتحدة خسرت الحرب في حين خرجت فيتنام الشمالية منتصرةً منها، وتعتبر هذه النتيجة حقيقةً مُسلّمًا بها في تيار الرأي السائد في الولايات المتحدة وأوروبا. غير أنّ هذه الخلاصة غير صحيحة، ومن الضروري فهم سبب ذلك. حقّقت الولايات المتحدة نصرًا جزئيًّا في الهند الصينية ولكنّها تعرّضت لهزيمة كبيرة في الوطن الأم حيث كانت الآثار الداخلية للحرب كبيرة جدًّا، ما أدّى إلى تسريع نمو الحركات الشعبية التي غيّرت المناخ الثقافي جذريًّا وعلى نطاق واسع، وهدّدت لفترة من الزمن هيمنةَ النخب على النظام السياسي؛ الأمر الذي أدى إلى «أزمة الديمقراطية». بيد أن الكثير من السكان – بالرغم من عدم انتمائهم إلى النخب المتعلمة ما خلا بعض الاستثناءات النادرة – أصيبوا بداء مخيف يسمّى «متلازمة فيتنام» ما يزال قائمًا حتى اليوم وآملُ أنه عضال لا شفاء منه، وأقصد به معارضة المذابح وامتلاك حسّ تعاون وتعاطف تجاه الضحايا. وهذه قضية مهمة سوف أعود إليها في المحاضرة الأخيرة. والحال فإنّ معظم التاريخ السياسي لسنوات السبعينيات كان بمنزلة هجوم مضاد شنّته النخب للتغلب على «أزمة الديمقراطية» و«متلازمة فيتنام».

لكن ماذا عن الهند الصينية نفسها؟ هنا كان للولايات المتحدة هدف أقصى وهدف أدنى. وتمثّل الهدف الأقصى في تحويل فيتنام إلى جنة دنيوية أخرى مثل تشيلي وغواتيمالا والفلبين. أما الهدف الأدنى فتلخّص في الحيلولة دون انتشار فساد العفن، مع ما قد يتركه من آثار كبرى تمتدّ وصولًا إلى اليابان مثلما أوضحتُ سابقًا. والواقع أنّ الولايات المتحدة فشلت في تحقيق هدفها الأقصى، إذ لم ينجح إدماج فيتنام في النظام العالمي الأمريكي. لكن بالرغم من الخطابات المبالغ فيها التي أطلقها أيزنهاور وآخرون عن المطاط والقصدير والأرز في الهند الصينية، ومن الحديث لاحقًا عن النفط؛ لم تكن مسألة توسيع نطاق الحرية الخامسة لتشمل الهند الصينية، على هذا القدر من الأهمية في حدّ ذاتها. بل قام الانشغال الرئيس على ضرورة استئصال «السرطان» وفق التعبير الشهير الذي ورد على لسان جورج شولتز George Shultz، وعلى ضرورة قتل «الفيروس» ومنعه من أن «يصيب بالعدوى» مناطق أبعد. وتحقّق هذا الهدف بالفعل إذ دُمِّرت الهند الصينية إلى حدّ كبير، لكن الأهم من ذلك كان قضاء الإرهاب الأمريكي فعليًّا على الحركة الشعبية في فيتنام الجنوبية. ستكون الهند الصينية محظوظة لمجرّد بقائها في قيد الحياة، فضلًا عن أنّ السياسات الأمريكية لفترة ما بعد الحرب صمِّمت لزيادة المعاناة والقمع هناك – بما في ذلك رفض الالتزام بالتعويضات الموعودة، ووضع عوائق أمام وصول المساعدات وحركة التجارة، ودعم بول بوت[18] Pol Pot، وإجراءات مماثلة

(18) زعيم الحركة الشيوعية الكمبودية المعروفة باسم "الخمير الحمر"، تولّى رئاسة

معروفة بما فيه الكفاية هنا في ماناغوا. وتكشف وحشية إجراءات ما بعد الحرب عن الأهمية المنوطة بضمان عدم إمكان التعافي من الدمار الذي خلّفه الهجوم الأمريكي. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أنّ الحكومة الأمريكية حاولت أن تحول دون إرسال الهند مئة جاموس (وهو ما يعني مصدر سماد ومكافِئًا للجرارات بالنسبة إلى مجتمع فلاحّي متخلف) لتجديد القطعان التي دمّرها العدوان الأمريكي؛ لا بل إنها حاولت منع وصول شحنة أقلام رصاص إلى كمبوديا بعدما أطاحت فيتنام بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية Democratic Kampuchea government، وهي حكومة تدعمها الآن الولايات المتحدة لأنها تمثّل «استمرارية» لنظام بول بوت، وفق ما أوضحته وزارة الخارجية. هنالك إذًا أهمية قصوى بأن نضمن عدم حدوث انتعاش لفترة مقبلة طويلة، لا بل وطويلة جدًّا؛ وأن تظل الأراضي المدمَّرة راسخةً ضمن الكتلة السوفييتية لتبرير المزيد من الأعمال العدائية.

وفي الوقت نفسه عزّزت الولايات المتحدة ما أطلِقت عليه تسمية «خط الدفاع الثاني». وجاء الهجوم على الفيروس في مسارَين، إذ كان من الضروري تدميره في مصدره، و«تطعيم» المنطقة وقائيًّا لتجنّب حدوث «إصابة» جديدة تنشر «العدوى» إلى مناطق أبعد. وعملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم لأنظمة قاتلة وقمعية في إندونيسيا عام 1965، والفلبين عام 1972،

الوزراء بين عامَي 1976 و1979 واشتهر بسياساته القمعية. (م)

وتايلند خلال السبعينيات؛ بغية ضمان عدم اختراق «خط الدفاع الثاني». وكما أشرت سابقًا فقد أشاد الغرب، بما في ذلك الرأي الليبرالي، بانقلاب سوهارتو Suharto العسكري بإندونيسيا عام 1965 بما صاحبه من عواقب دموية وذبحٍ لمئات الآلاف من الفلاحين غير المالكين للأراضي؛ واعتُمِد مبرّرًا لـ«الدفاع» عن فيتنام الجنوبية التي منحت الجنرالات الإندونيسيين «درعًا» شجّعهم على الاحتماء وراءه فيما هم يعملون على تطهير مجتمعِهم من الحزب الشيوعي ذي القاعدة الشعبية الواسعة، وفتحِه أمام النهب الغربي الذي لا يعوقه شيء سوى جشع الجنرالات وأتباعهم.

لا وجود لـ«تهديد القدوة الحسنة» في الهند الصينية والمناطق المحيطة بها، أما المناطق المهمة بحق فقد كانت مدمجة بقوة داخل نطاق المنطقة الكبرى. وتتعلق المشكلات الحالية بالمنافسات القائمة بين الرأسمالية الصناعية في دول العالم الأول First World أكثر من ارتباطها بتهديد «انتقال العدوى» الذي قد يؤدي إلى قيام تنمية مستقلّة موجهة لتلبية الاحتياجات المحلية. ويعدّ كل هذا نجاحًا كبيرًا للحملة الأمريكية في الهند الصينية، وهي حقيقةٌ لطالما أدركَتها على الأقل أوساطُ التجارة والأعمال، ومنذ زمن طويل.

من جانبه ينظر النظام العقائدي إلى الحرب بوصفها هزيمةً للولايات المتحدة. ففي نظر أولئك الذين يحملون طموحًا لا حدود له، يكون الفشل في بلوغ الحدّ الأقصى من الأهداف بمنزلة

مأساة دائمًا. والواقع أنّ جماعات النخب عانت من هزيمة في الداخل مع انفجار «أزمة الديمقراطية» ونشأة «متلازمة فيتنام»، هذه حقيقة بالفعل، وهي حقيقة مهمة. والحال فإن قبول آخرين كذلك بهذه النتيجة قد يكون ناجمًا في جزء منه عن الهيمنة الملحوظة التي تحظى بها منظومة البروباغندا الأمريكية، وقد يكون في جزء آخر منه انعكاسًا لرغبة يمكن تفهّمها في تسجيل «انتصار» للاحتجاج الشعبي الذي عادةً ما كان ينهض على حساب أثمان شخصية كبيرة يدفعُها الشباب ممن قادوا الحركة المناهضة للحرب على نحو خاص. لكن ينبغي مع ذلك إزاحة الأوهام في شأن ما حدث بالفعل، فقد نجحت الحركات الشعبية بحقّ في تحقيق الكثير. نجت الهند الصينية على الأقل؛ ولم تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام الأسلحة النووية، وهو أمر كانت لتفعله لو بقي السكان مطيعين وهادئين، تمامًا كحالهم أثناء إرهاب النظام الذي فرضته الولايات المتحدة في الجنوب، أو عندما شنّ كينيدي الهجوم الأمريكي المباشر على الجنوب في عام 1962. لكنّ «الدرس المستفاد من فيتنام» الذي تعلّمناه بأشدّ صور الوحشيّة والسادية، هو أنّ أولئك الذين يدافعون عن استقلالهم عن «المنفِّذ العالمي»[19] Global Enforcer قد يدفعون أثمانًا مُفزِعة بحقّ. وهذا ما حدث أيضًا في أمريكا الوسطى حيث عايش آخرون كثرٌ هناك دروسًا مماثلة.

(19) مصطلح يُقصَد به من لديه السلطة والقوة لفرض القوانين واللوائح على نطاق عالمي. (م)

وسأتطرّق إلى هذا الموضوع في المحاضرة الثالثة.

المحاضرة الثانية: مناقشة بتاريخ 2 مارس 1986

سؤال: نحن نشعر من خلال أقوالك وكتاباتك أنك صديق لنا، لكنك في الوقت نفسه تتحدث عن إمبريالية أمريكا الشمالية وروسيا بصورة متماثلة تمامًا. وسؤالي هو كيف يمكن لك استخدام محاجّات يوظّفها رجعيون من أمثال أوكتافيو باث Octavio Paz وفارغاس يوسا Vargas Llosa وغيرهم.

جواب: لقد اتُّهمت بكل شيء، ومن بين ذلك أنني رجعيّ. وتبيّن لي من خلال تجربتي الشخصية استحالة أن تظهر كتاباتي في دولتين، إحداهما هي الولايات المتحدة في إطار التيار الرئيس السائد فيها ما خلا استثناءات قليلة، والثانية هي الاتحاد السوفييتي. شخصيًّا لا أود أن يقترن اسمي بأوكتافيو باث وفارغاس يوسا والبقية، وأعتقد أننا بحاجة لمحاولة فهم حقيقة العالم، وهي حقيقة عادةً ما تكون بغيضةً جدًّا.

والحال فإنّ وجود قوّتين عظميين هي إحدى حقائق هذا العالم، الأولى قوة هائلة صادَف أن تضغط بحذائها على رقبتك، والأخرى قوّة أصغر، صادف أنّ حذاءها يضغط على رقاب أناس آخرين. والواقع أنّ لكلتا هاتين القوتين العظميين شكلًا من أشكال

التعاون التكتيكي للسيطرة على أجزاء كبيرة من العالم.

أنا منشغل أساسًا بالإرهاب والعنف الذي تمارسه دولتي، وذلك لسببين. السبب الأول هو أنه يمثّل المكوِّن الأكبر في العنف الدولي؛ أما السبب الثاني والأهم بكثير، فهو بالتحديد أنني قادر على فعل شيء حياله. ولذلك فحتى لو كانت الولايات المتحدة مسؤولة عمّا لا يتعدى 2 في المئة من العنف في العالم بدلًا من غالبيته كما هو قائم بالفعل، فسأكون عندها مسؤولًا عن نسبة الـ2 في المئة هذه. وهذا حُكم أخلاقي بسيط يعني أنّ القيمة الأخلاقية لأفعال الفرد تتوقّف على عواقبها المتوقّعة والتي يمكن التنبؤ بها. من السهل إدانة الفظائع التي يرتكبها الآخرون، لكن فعل هذا لا يتعدى في قيمته الأخلاقية إدانة فظائع كانت قد ارتُكِبت في القرن الثامن عشر.

ومقصدي هنا هو أنّ الممارسات السياسية المفيدة والفاعلة هي تلك التي تترك آثارها في البشر، وهذه في الغالب ممارسات من النوع الذي لديكَ بصورة أو بأخرى قدرةُ التأثير فيه أو السيطرة عليه؛ وهي تعني بالنسبة إليّ الممارسات الأمريكية. لكنني منخرط كذلك في الاحتجاج على الإمبريالية السوفييتية، وشرح جذورها في المجتمع السوفييتي أيضًا. وأعتقد أنّ أي شخص في العالم الثالث سيرتكب خطأ فادحًا إن هو استسلم للأوهام في شأن هذه القضايا.

سؤال: (فراغ)... أكان ستالين Stalin معاديًا لماو Mao؟

جواب: كان ستالين في الحقيقة داعمًا لـ تشانغ كاي-شيك

Chiang Kai-Shek ضد الثورة الصينية، أما التحالف اللاحق والوجيز فقد جاء جزئيًّا نتيجةً لسياسات الولايات المتحدة. إذ كان على الولايات المتحدة أن تختار بين سياستين بعد عام 1949، إحداهما تقوم على تبني موقف متشدد وعدائي تجاه الصين ومحاولة سوقها إلى أحضان الاتحاد السوفييتي – وتلك كانت سياسة الصقور[20]. أما السياسة الأخرى التي يقترحها الحمائم فتقوم على محاولة الدخول في علاقة حركة تبادل تجارية مع الصين لاحتوائها تدريجًا ضمن المجال الأمريكي. وقدّم الحمائم محاجّة مفادها أنّ قوة الولايات المتحدة هائلة في حين أنّ الصين ضعيفة للغاية، فإذا ما دخلنا معها في علاقات سلميّة سيكون بمقدورنا إبطالُ الثورة الصينية وإدخال الصين في نطاق النظام الأمريكي. ومثّل كلٌّ واحد من هذين الموقفين جزءٌ كبير من عالم الأعمال الأمريكي، واستمرّ الجدل قائمًا في أوساط عالم الأعمال على امتداد الفترة الأولى من خمسينيات القرن العشرين.

ولنلاحظ أنّ لكلا اتجاهي السياسات هذين الأهداف ذاتها. وقام الهدف الرئيسي على ضمان إعادة إدماج الصين في المنطقة الكبرى. أما الفرق بينهما فهو يخصّ التدابير الواجب اتّباعها لتحقيق هذا الهدف. وبما أنّ الصقور فازوا في المناظرة، فقد انخرطت الولايات المتحدة حتى عام 1970 في سياسة شديدة

---

(20) policy of the hawks وتشير إلى القيادات السياسية والعسكرية المتشددة في قضايا الحرب والسلام، في مقابل سياسة الحمائم policy of doves الأكثر اعتدالًا. (م)

المعاداة للصين، وسعت جاهدةً لضمان خضوعها للاتحاد السوفييتي. وبدا العداء بين الصين وروسيا واضحًا تمامًا منذ عام 1960؛ ثم ما لبث أن تطور خلال سنوات الستينيات حتى كاد يقودهما إلى خوض غمار الحرب. وعلى امتداد تلك الفترة، تظاهر المخططون الأمريكيون أنّ كل ذلك لم يحدث قط، لا بل إنّ البعض من بينهم ادعوا بأنّ الأمر كلّه لا يعدو كونه ادعاءً يهدف إلى خداع الولايات المتحدة. الفكرة هنا هي أنّ الضرورة اقتضت أن تكون الصين تابعًا لروسيا وخاضعةً لها، بغية تبرير سياساتنا العدائية تجاه الصين، وبالتالي لم تكن للحقائق البادية بأتمّ الوضوح أي أهمية على الإطلاق.

وبحلول عام 1970، بدأ المخططون الأمريكيون يدركون عدم فاعليّة هذه السياسات، فعمد كلّ من نيكسون وكيسنجر إلى التحوّل باتجاه سياسات معاكسة تقوم بشكل رئيس على محاولة إدماج الصين في النظام الأمريكي عبر الدبلوماسية والتبادل والعلاقات التجارية وإلى ما هنالك؛ واستخدام الصين في سياق المواجهة الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي. والواقع أنّ هذه السياسة ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا؛ ولذلك تدعم الصين على سبيل المثال بول بوت Pol Pot الذي يهاجم كمبوديا بالانطلاق من قواعدَ عسكرية بتايلند، وهذا جزء من التحالف الأمريكي المصمّم لكي تعاني كمبوديا وفيتنام قدر الإمكان.

سؤال: كيف يمكن ألّا تضمّ النخب الثقافية في الولايات

المتحدة أشخاصًا متعاطفين مع الحركات الاحتجاجية، مع الأخذ في الاعتبار أنّ الجمهور في الولايات المتحدة على المستوى الشعبي هو ضحية البروباغندا الإعلامية والتضليل على شاشات التلفزة وما إلى ذلك؟ كيف يمكنك تفسير هذه الحقيقة؟

جواب: نحن مثقفون في المقام الأول، وكثيرًا ما يحب المثقفون اعتبار أنفسهم شديدي الذكاء والاستنارة. والمثقفون بالطبع هم الأشخاص الذين يكتبون التاريخ والسوسيولوجيا، فيقدِّمون عن العالَم صورةً تبدو فيها جموع الجماهير الغبيّة جاهلةً عديمة الفهم في حين تُظهِر المثقفين على أنهم أناس ممتازون وأذكياء وأخلاقيون وعندهم بعد نظر. والحال فإنّ الأشخاص الذين يتّسمون بما يكفي من الحنكة لتطبيق تحليلٍ للطبقات وإرجاع الأفعال إلى جذورها أكانت اقتصادية أم غيرها، يجب عليهم تطبيق هذا النمط من التحليل على المثقفين ومصالحهم أيضًا. وبذا سيكون علينا أن نتساءل عمّا إذا كان المثقفون بالفعل مستنيرين وأحرارًا وأخلاقيين وإلى ما هنالك، فيما جموع الجماهير فظيعة وجاهلة ولا تفقه شيئًا بحق.

أعتقد بأنّ الدرس الذي يعلّمنا إياه التاريخ يبيّن أنّ الحال ليس كذلك في أحيانٍ كثيرة. فعلى امتداد القرن الماضي بوجه خاص، والذي يمثِّل فترة تطورت خلالها الإنتلجنسيا لتأخذ شكل فئة متمايزة إلى هذا الحد أو ذاك، أخذت هذه النخب تنزع لأن تضع نفسها في موضع المدراء، إما مدراء في الصناعة أو في الدولة أو

مدراء أيديولوجيون. ذاك هو الاتجاه العام الذي ساد في أوساط الإنتلجنسيا، وتلك هي الغاية التي يأملون تحقيقها. وينطبق هذا كلّه بالمناسبة على المجتمعات الغربية الرأسمالية، وكذلك على المجتمعات المدعوّة بـ«الاشتراكية» (وهي ليست اشتراكيةً في رأيي) وعلى العالم الثالث. وينبغي علينا أن نتساءل هنا عن نوعية الصورة عن العالَم التي أوجدها هؤلاء المثقفون، ولماذا فعلوا ذلك. الواقع أننا نجد غالبًا أنّ المثقفين والطبقات المتعلمة هم الفئات الأكثر تلقينًا والأكثر جهلًا والأكثر غباءً من بين جموع السكان؛ ولهذا أسباب وجيهة جدًّا يمكن إيجازها في سببين رئيسيّين. أولهما أنهم عُرضة لوسائل البروباغندا الجماهيرية حالهم في ذلك كحال الأميين تمامًا. أما السبب الثاني الأكثر أهمية ودقة فهو أنهم هم من يدير الأيديولوجيا، وبذا سيكون لزامًا عليهم استدماج البروباغندا وتصديقها، وفكرة أنهم بطبيعة الحال قادة الجماهير لا تعدو كونها جزءًا من البروباغندا التي طوّروها بأنفسهم. وقد يكون هذا صحيحًا في بعض الأحيان، لكنه ليس كذلك غالبًا.

يُعدّ المجتمع الأمريكي من بين المجتمعات التي تشهد بكثافةٍ استطلاعات للرأي، ويعود ذلك إلى أن شركات الأعمال تحتاج لأن تمتلك فهمًا أفضل للمزاج الشعبي السائد، وهذا ما يتيح لنا الوصول إلى كمٍّ كبير من المعلومات حول المواقف الشعبية مقسّمةً حسب قطاعات السكان وما إلى هنالك. وفي كل عام يطرح استطلاع غالوب Gallup Poll، وهو أحد الاستطلاعات الكبرى،

السؤالَ الآتي على الناس: أتعتقد بأن حرب فيتنام كانت «خطأً» أم تعتقد أنها كانت «خاطئة في جوهرها وغير أخلاقية»؟ ويأتي الجواب في أوساط عامة الناس وبنسبة 70 في المئة قائلًا بأنها كانت «خاطئة في جوهرها وغير أخلاقية».

ومن بين المجموعات التي يطلقون عليها تسمية «قادة الرأي» وتضمّ أشخاصًا مثل رجال الدين، يعتقد نحو 40 في المئة بأنّ الحرب كانت «خاطئة في جوهرها وغير أخلاقية». أما في أوساط النخب الثقافية، فتُظهِر دراسات أخرى بأنّ الغالبية العظمى نظرت إليها بوصفها «خطأً» ليس إلا، وحدث ذلك على الدوام حتى في أعتى سنوات الحرب. وليست هذه النتيجة غير مألوفة قط.

ولعلّ حقيقة وجود المثقفين غالبًا في الواجهة من بين روّاد معارضة الحرب أدت إلى تضليلنا في هذا الشأن. إذ كانوا هم الذين يلقون الخطابات ويكتبون المقالات، لكنّ الحقيقة هي أنّ من فعل ذلك لا يتعدى كونه جزءًا صغيرًا من المثقفين، وكما يحدث عادة في معظم الحراكات الشعبية، لا يُعرَف الناشطون الشعبيون الفعليون لعموم الناس، لا بل ولا حتى التاريخُ يعرفهم.

أعتقد أنّ هذا هو الحال بشكل عام، وهذه حقيقة تُخلِّف آثارًا جمّة في السياسات الاجتماعية ومجالاتها المتعددة.

سؤال: في حدود نهاية عرضك هذا عرّجت على ذكر برنامج

هاملت الاستراتيجي بفيتنام[21] strategic hamlets in Vietnam وإن لم تستخدم هذا المصطلح بالتحديد. كما أنّ بحوزتي وثائق وقرأتُ مؤخّرًا عن إعادة التوطين لأغراض الدفاع في المناطق الجبلية بالبيرو والتي أدّت الغرض ذاته بالفعل، فضلًا عن أنني مررتُ الشهر الماضي بتجربة مثيرة للاهتمام بتواجدي في pueblo de desarrollo أو القرية النموذجية شمال غواتيمالا والتي تخدم أساسًا الغرض ذاته، أي امتصاص السكان من غير ملّاك الأراضي بغية إبعاد الدعم عن المتمرّدين واستبعاد أفراد من الممكن أن ينخرطوا في حركة التمرّد. وأودّ أن أعرف ما إذا كنت تمتلك أيّ معلومات عن التخطيط لمثل هذا النوع من الاستراتيجيات؛ أين نشأت، وهل نُفِّذت للأغراض ذاتها في مناطق أخرى من العالم؟

جواب: تعود هذه السياسة بصورة أو بأخرى إلى مراحل زمنية قديمة في التاريخ، إذ استخدم البريطانيون على سبيل المثال سياسات مشابهة في حرب البوير Boer war بجنوب إفريقيا مطلع القرن العشرين. أما النسخة الحديثة فقد طوّرها البريطانيون على نطاق واسع في شبه الجزيرة الماليزية في خمسينيات القرن العشرين لإخماد تمرّد الفلاحين هناك. ثمّ انتقلت الفكرة إلى فيتنام في

(21) يُسمّى أيضًا برنامج القرية الاستراتيجي، بدأ في عام 1961 إبان حرب فيتنام، وتولته الولايات المتحدة بالتعاون مع فيتنام الجنوبية بهدف إعادة توطين سكان المناطق الريفية في ما يشبه المستوطنات المحصنة وعزلهم بالتالي عن المتمرّدين الشيوعيين. (م)

الستينيات، والواقع أنّ هذا الانتقال حدث من خلال توظيف أفكار المستشارين البريطانيين ذاتهم.

والحال فإنني لم أستخدم المصطلح الرسمي «برنامج هاملت الاستراتيجي» بل فضّلت اعتماد تسمية «معسكرات الاعتقال» التي أجدها أكثر ملاءمةً لحالة فيتنام. ولقد قامت محاولةٌ للدفع بنحو سبعة ملايين شخص إلى معسكرات يطوَّقون داخلها بالأسلاك الشائكة، وتكون قوى الأمن قادرة على الدخول إليهم واختيار الخطرين من بينهم وقتلهم، وبذا تتمّ السيطرة على السكان بالقوة. على أيّ حال، لم ينجح الأمر في فيتنام، واشتكى المخططون له بأنهم لم يتمكّنوا قطّ من التخلص من المتمردين. وقال خبراء مكافحة التمردّ في إدارة كينيدي – من أمثال روجر هيلسمان Roger Hilsman – بأنّه لم يكن بمقدور الفلاحين في معسكرات الاعتقال امتلاك «الخيار الحرّ» لأنّه لم يُقضَ على جميع كوادر «فيت كونغ» Viet Cong. الأمر يُشبه إلى حدٍّ بعيد «الانتخابات الحرّة» في السلفادور، تبدأ أولًا بقتل المعارضة، ثمّ يكون لديك بعدها انتخابات حرة. الفكرة واحدة في كلتا الحالتين.

ولقد طوِّرت هذه الفكرة وخضعت للصقل والتنقيح تمامًا مثلما تقول، وجرت إحدى أكبر العمليات في غواتيمالا حيث أسهم فيها مستشارون من بلدان متنوعة؛ بعضهم في ما يبدو من الأرجنتين زمن حكم جنرالات النازية، والبعض الآخر من إسرائيل، ومن أماكن أخرى. وقامت عملية مكافحة التمرّد في جزء كبير منها على

التذبيح لا أكثر، وعلى نطاق واسع؛ واستُكملت بوضع السكان في معسكرات اعتقال تسمّى «القرى النموذجية». والحقيقة أنّ بوسعي سرد العديد من الأمثلة الأخرى التي تشهد تنفيذ الإجراءات ذاتها.

دعوني أذكر حالةً أخرى في موضع آخر من العالم. سبق أن ذكرت الحرب في تيمور، وكانت عبارةً عن غزو إندونيسيّ جرى بدعمٍ من الولايات المتحدة ووقعت ضحيّته «تفاحة فاسدة» متوقّعة أخرى هي عبارة عن بلدٍ صغير فقير كان قد حصل على استقلاله لدى انهيار الإمبراطورية البرتغالية، وبدأ تنفيذَ بعض الإصلاحات الاجتماعية والتنمية الوطنية المعتدلة. وعلى الفور تعرّض هذا البلد لهجوم إندونيسي غايةٍ في الوحشيّة بدعم من الولايات المتحدة، فقُتِل نحو ربع السكان في حين وضِع معظم من تبقّى في معسكرات إعادة توطين تتيح السيطرة عليهم. هذه سياسة طبيعية جدًّا بالنسبة إلى أيّ دولة معتدية، ولا شك في أنّ المعتدين يطوِّرون معرفتهم بآليات تطبيقها مرّة بعد مرّة. وبوسعنا أن نكون على يقين تامٍّ بأنها ستشكِّل أنموذجًا سيتكرر في المستقبل.

مكتبة
t.me/soramnqraa

المحاضرة الثالثة

منطقتنا الصغيرة ها هنا

لا شكّ في أنّ جلّ اهتمامكم موجّه اليوم نحو أمريكا الوسطى، ولاحظتُم أنني ناقشتُ مجموعةً واسعة من الموضوعات قبل الانتقال إلى هذا الموضوع الأخير؛ وغايتي من ذلك هي إيضاح أنّ ما تقوم به الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى هو بكلّ بساط تعبير أنموذجيٌّ عن السمات العامة والمستدامة في سياساتها الخارجية. ويسهُل فهم هذه السمات بدلالة بنية السلطة في الولايات المتحدة، إذ توجد شروحات لها في السجلّات السرية للتخطيط رفيع المستوى، لا بل وفي العديد من الخطابات العامة إذا ما عرفنا كيف نستخلصُ من بهرجها الخطابيّ محتواها الحقيقي. والأهم من ذلك هو أنّ هذه السمات تتجلّى بوضوح في الوقائع التاريخية، إذ عملت القيادة السياسية الأمريكية على اتّباع نصيحة الحمائم، فوضعت جانبًا الشعارات «الملتبسة» و«المثالية» كمثل «حقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة وإرساء الديمقراطية»، وانتقلت إلى تبنّي إجراءات قاسية عند الضرورة لتحقيق «أهدافها الوطنيّة المباشرة»، وعلى رأسها ضمان الحريّة الخامسة.

وليس بوسع المرء في رأيي أن يتوصّل إلى فهم ملائم لما يحصل هنا في أمريكا الوسطى بغير مقاربة هذه المسألة والتفكير فيها في إطار سياقها الأشمل هذا. ويجب أنّ نمتلك ما يكفي من الوضوح في هذا الشأن، وألّا نقع في خطأ افتراض أنّ التطورات الحالية تعكس تحوّلًا جذريًّا جديدًا في صياغة السياسات الأمريكية، أو أنها تعكس نوعًا من «الخطأ الفادح» أو «الانحراف» سيكون التغلّب عليه ممكنًا من خلال اختيار قيادة جديدة ضمن الطيف السياسي القائم الذي يتّسم في حقيقته بأنه ضيّق للغاية. مع أنني في الوقت نفسه لست أرغب في التقليل من شأن الفروقات التي قد تُسجَّل ضمن هذا الطيف السياسي العام بالرغم من كونها محدودة في حقيقتها؛ ذلك أنّ بإمكان التغيرات الطفيفة، حين يتعلّق الأمر بدولة على قدرٍ هائل من السلطة ومصادر العنف، أن تتجسّد بآثار متباينة جدًّا بالنسبة إلى الأشخاص الأضعف المتواجدين في مرمى الهجوم.

سأنتقل الآن إلى أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، وهي جزءٌ من «منطقتنا الصغيرة ها هنا التي لم يحدث يومًا أن أزعجت أحدًا قط» على حدّ تعبير وزير الحرب هنري ستيمسون Henry Stimson في عام 1944، وهو قول ورد عنه في إطار مناقشة سريّة في سياق شرحه الأسبابَ التي تضفي مشروعيّةً على مشروع الولايات المتحدة في حفظ نظامها الإقليمي وتوسيع نطاقه، فيما هي تشتغل في الوقت نفسه على تفكيك الأنظمة التي يهيمن عليها

المنافسون والأعداء. ولن أركّز أساسًا على تاريخ نيكاراغوا ومشكلاتها التي تعرفونها أكثر مني، بل على المنطقة في العموم.

خضعت هذه «المنطقة الصغيرة» لسلطة الولايات المتحدة الفعلية فترةً زمنية طويلة، وبذا فإننا نستطيع أن نستدلّ من تاريخها ووضعها الراهن على الكثير مما يخصّ الولايات المتحدة، فهي تقدِّم لنا صورة معبّرة وإن يكن تأمّلها ليس مُستحبًّا تمامًا. فمنطقة أمريكا الوسطى والكاريبي هي إحدى أسوأ غرف الرعب في العالم، حيث تتفشّى المجاعة وتنتشر ظروف العمل بالسخرة والتعذيب والمذابح على أيدي عملاء الولايات المتحدة. ولطالما استدعت الجهودُ المبذولة لأجل إحداث بعض التغيير البنّاء تدخّلًا تخريبيًّا أو عنفيًّا من طرف الولايات المتحدة. والواقع أنّ الصورة التي تمنحنا إياها حالة المنطقة تتيح استنارةً كبيرة، إذ بوسعها أن تعلِّمنا نحن الأمريكيون الشماليون الكثير عن أنفسنا وعن مؤسساتنا، إن كنا مهتمين بالفعل بأن نتعلّم – وهو ليس حالنا عمومًا بالطبع، لأنّ هذه الدروس ليست من النوع الذي يُريح المرءَ فهمُه.

قبل بضعة أسابيع، نشر مجلس شؤون نصف الكرة الغربي (COHA) ومقرّه واشنطن تقريره السنوي عن حقوق الإنسان لعام 1985. وصنّف هذا التقرير حكومتي كلّ من السلفادور وغواتيمالا بوصفهما الـ«أسوأ» في أمريكا اللاتينية باعتبارهما «الحكومتين الوحيدتين في نصف الكرة الغربيّ هذا، اللتين تمارسان الاختطاف والقتل والتعذيب ضدّ المعارضين السياسيين وعلى

أسس منتظمة ونطاق واسع». وكانت هذه هي سادس سنة على التوالي يُمنح فيها شرف هذا اللقب لهذين البلدين، إذ وصفهما المجلس الوارد أعلاه «بأسوأ منتهكي حقوق الإنسان في هذا النصف الغربي من العالم».

وخلال هذه السنوات الست، كانت هاتان الحكومتان مسؤولتين عن مقتل ما يقارب مئة وخمسين ألفًا من المدنيين، قُتِل العديد من بينهم تحت وطأة تعذيب بشع وتشويه، إلى جانب نزوح أكثر من مليونيّ لاجئ. استمرّ الرعب في غواتيمالا حاضرًا مع تنصيب فينيسيو سيريزو Vinicio Cerezo بحلول شهرِ يناير من عام 1986، إذ ازدادت وتيرة عمليات القتل على أيدي فرق الموت خلال الأسابيع القليلة الماضية في حين أوضح الرئيس المنتَخَب حديثًا أنه عاجز عن فعل أيّ شيء حيال ذلك، و«أننا بتنا الآن نتولّى إدارة حالة الإفلاس والبؤس» على حدّ تعبيره. ويستمرّ القتل كذلك في السلفادور، على الرغم من حدوث العديد من التغييرات مع تطور الوضع. وتشير تقارير جماعات حقوق الإنسان أنه ومنذ انتخاب الرئيس دوارتي Duarte في عام 1984، نُفِّذت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء بحقّ مدنيين من غير المقاتلين، وعمليات قتل فردي على طريقة فِرق الموت، و«اختفاءات قسريّة» و«احتجاز تعسّفي وتعذيب»، وقام كل هذا «على أساسٍ انتقائي يطال الأشخاص المشتبه بمعارضتهم الحكومة الحالية، أو بتعاطفهم مع معارضيها أكثر من سواهم» (Amnesty

International). وفي الشهر الماضي، أعربت منظّمة العفو الدولية مجدّدًا عن وجود «أدلّة مقنعة على أنّ عملاء الحكومة يقومون وبانتظام بتعذيب السجناء المحتجزين لديهم، ويؤدّون عمليات تفضي إلى «اختفاء» أفراد، ويرتكبون أعمالَ قتل سياسي بهدف القضاء على أيّ معارَضة للحكومة»... ومعظم الضحايا هم من المدنيين غير المقاتلين، بما في ذلك النساء والأطفال. وفي الأشهر الأخيرة، استهدفت القواتُ العمالَ اللاجئين والنقابيين والكوادر الجامعية والطلاب بالاعتقالات والتعذيب والقتل؛ وبالتزامن، تستمر حصيلة ضحايا الحرب الجوية والعمليات البرية القاتلة في الارتفاع.

وفي مجلّة ذا سبيكتاتور The Spectator البريطانية المحافِظة، يشرح المراسل أمبروز إيفانز-بريتشارد Ambrose Evans-Pritchard أسباب ما شهدته أنماط القتل والتعذيب في هذه الدولة العميلة من تغيير. فيتحدّث عن «تحسُّن» في السلفادور، إذ «انخفضت الأعداد، ويجري إسقاط الجثث سرًّا في الليل إلى أعماق بحيرة إيلوبانغو Ilopango وقلّما تُغسَل على الشاطئ لتذكير المستحمِّين هناك بأنّ القمع ما يزال قائمًا». ويرجع هذا «التحسّن» إلى واقع أنّ «الحرب ما عادت تستلزم» النهج السابق القائم على التذبيح العشوائي: «لقد قامت فرق الموت بواجبها على أتمّ وجه، إذ ضربت عنق النقابات والمنظمات الجماهيرية التي بدا أنها قادرة على البدء بإشعال عصيان مدنيّ مطلع الألفية». أما الآن، وباتّباعه

توجيهات مستشاريه العسكريين الأمريكيين، بات الجيش – وهو في الواقع جيشٌ للولايات المتحدة بالوكالة – يتبع التكتيك الكلاسيكي الذي نفّذته الولايات المتحدة في تدميرها الناجح للمقاومة الفيتنامية الجنوبية. ويقوم هذا التكتيك على طرد المدنيين من المناطق وترك المتمرّدين معزولين عن البنية الداعمة لهم، إذ كما كتب «ماو» Mao، ليس بوسع «الأسماك» (أي المقاتلين) البقاء في قيد الحياة من دون «البحر» (أي الناس). لذا كان لا بدّ من تجفيف البحر. هكذا يفرّ الفلّاحون من الهجمات الجوية التي تلقي عليهم قنابلَ تزن واحدتُها خمسمئة باوند، وقنابلَ انشطارية «تفجِّر الشظايا في كلّ حدبٍ وصوب»؛ وبعد ذلك «تمرّ القوات العسكرية عبر قراهم فتحرق المحاصيل وتقتل الماشية وتهدم المنازل وتحطِّم أنابيب المياه، لا بل وتزرع فخاخًا متفجِّرة في الأنقاض التي تخلّفها وراءها». ويتابع إيفانز-بريتشارد قائلًا «إنّ الجيش تعلّم حِيله في المدارس الأمريكية لمكافحة التمرد في بنما والولايات المتحدة. «لقد تعلّمنا منكم»، هذا ما قاله مرةً أحد أعضاء فرق الموت لمراسلٍ أمريكي: «منكم تعلّمنا أساليبَ كمثل نفخ مشعل اللِّحام تحت الإبطين أو إطلاق الرصاص على الخصيَتين». وكثيرًا ما يشدّد السجناء السياسيون على أنهم تعرّضوا للتعذيب على أيدي أجانب، بعضهم أرجنتينيّ، والبعض الآخر قد يكون أمريكيًّا».

سيجِد المراقِب اليقِظ أنّ أسوأ الفظائع ارتكِبت على الدوام بأيدي كتائب النخبة التي أنهت مؤخّرًا تدريباتها في الولايات

المتحدة. ويوضّح الضبّاط السلفادوريون ممّن يقرّون بمشاركتهم في عمليات القتل التي أدّتها فرق الموت أنّ خدمَتهم أنجِزت تحت سيطرة وكالة الاستخبارات الأمريكية، وأجريت الدورات التدريبية على التعذيب الفعّال بإشراف مدربين أمريكيين. بيد أنّ دلالات هذه الحقائق تغيب عن الملاحظة تمامًا في الغرب.

ويشير تقرير مجلس شؤون نصف الكرة الغربي (COHA) إلى وجود منظّمة أخرى نافست على لقب أسوأ منتهِك لحقوق الإنسان لعام 1985، وكانت كذلك ضمن المنافسة في الأعوام السابقة، وهي منظمة الكونترا contras التي تهاجم نيكاراغوا بالانطلاق من قواعدها في الهندوراس وكوستاريكا، وهي عبارة عن «جيش أمريكي بالوكالة» وفق ما يُقرّ به في الوثائق المحليّة حتى عتاةُ المتحمّسين له (بروس كاميرون Bruce Cameron وبن كيمبل Penn Kemble). وتشتمل إنجازاتها على مقتل وتعذيب وتشويه المئات، ما لم نقل الآلاف من المدنيين، من دون أيّ عمليات عسكرية أخرى ملحوظة. والواقع أنّ محدودية ما لديها من وسائل بجانب امتلاك السكان من المدنيين أسلحة للدفاع عن أنفسهم، هي أمور حالت دون مجاراة الكونترا لنظرائها في السلفادور وغواتيمالا. وعمد المحققون في مجال حقوق الإنسان إلى تجميع خلاصة وافية من الفظائع التي قد يحدث أحيانًا أن نشهد تناقلًا لمعلومات عنها في الولايات المتحدة حين يُسمَح في واشنطن بنشر دراسة ما من هذا النوع، ثمّ سرعان ما تُنسى، أو أنها قد تُرفَض

أحيانًا من طرف الشخصيات السياسية وكبار المثقفين الغربيين باعتبارها محض «بروباغندا»، وفق الأسلوب المألوف للمدافعين عن إرهاب الدولة. هذا ويبدو مراسلو وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى عاجزين على نحوٍ ما عن اكتشاف هذه الفظائع، بالرغم من أنّ الصحافة الأجنبية لا تواجه صعوباتٍ كبرى في اكتشافها، ومثلها في ذلك محققو جماعات حقوق الإنسان. ويعترف أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية سرًّا بأنّ الوزارة تعتمد سياسةَ «الجهل المتعمّد» بشأن هذه المسألة، وهي السياسة ذاتها التي تتّبعها وسائل الإعلام في الولايات المتحدة بشكل عام.

ولا تقتصر مآثر أبطال انتهاك حقوق الإنسان الثلاثة هؤلاء على القتل العاديّ، فالإحصاءات المجرّدة لا تنقل الصورة الحقيقية، تلك الصورة التي ترسمها في السلفادور الجماجمُ والهياكل العظمية المتجمّعة في «مكبّ الجثث» في إل بلايون El Playón، أو مشاهد النسوة المعلّقات من أقدامهنّ وقد قُطّعت أثداؤهنّ وسُلِخ جلد وجوههن ونزفنَ حتى الموت بعدما مرّ بهنّ الجيش؛ وتعكسها في نيكاراغوا رواية شاهد عيان نقلها كاهن من أمريكا الشمالية، وتحدثت عن فتاة تبلغ من العمر أربع عشرة سنة اغتصبها الكونترا، ثمّ ذبحوها وقطعوا رأسها ووضعوه على ساريةٍ بغية ترهيب الآخرين؛ على سبيل المثال لا الحصر. أما في غواتيمالا، فتهبنا روايات بعض الناجين من هجومٍ للجيش وقع في مقاطعة كيشي Quiché بضعَ لمحات عن الواقع. إذ دخل الجيش إحدى القرى

وجمَع السكان في مبنى محكمة المدينة، فقطَع رؤوس الرجال واغتصب النساء وقتل الأطفال بتهشيم رؤوسهم على صخرِ جدولِ ماءٍ مجاور. وهذه الفظائع الأخيرة بالذات، النمطية بمجملها، وقعت تحت حكم نظام الجنرال ريوس مونت Ríos Montt الرجل «المخلص تمامًا للديمقراطية» وفق توصيف الرئيس ريغان الذي أكّد للجمهور أنّ الرّجل اتُّهِم زورًا بالتواطؤ في ممارسة هذه الفظائع. وانضم إليه في هذا التأكيد كلّ من جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick وإليوت أبرامز Elliott Abrams وآخرين غيرهم من بين الأنصار المتحمّسين للتقتيل الجماعي والإرهاب الوحشيّ.

ويستحقّ هؤلاء الفائزون الثلاثة في مسابقة «أسوأ منتهكي حقوق الإنسان» أن يوضعوا موضع المقارنة مع بول بوت Pol Pot. وهذه حقيقيةٌ سيكون من شأنها أن تدهِش أبناء أمريكا الشمالية وقد حُجِبوا عن الحقائق. فضلًا عن أنّ هؤلاء الفائزين هم من الحلفاء المقرّبين للولايات المتحدة، في حالة السلفادور؛ لا بل إنهم محض وكلاء لأمريكا في حالة الكونترا، بالرغم من أنّ الضرورة استدعت في غواتيمالا استدعاءَ دولٍ مرتزقة mercenary states (كالأرجنتين تحت حكم جنرالات النازيين الجدد، وإسرائيل، وغيرها)، بعدما صعّب الكونغرس على حكومة الولايات المتحدة مهمّةَ المشاركة على أكمل وجه ومثلما كانت ترغب في ما يضاهي حرب إبادة جماعية. وبوسعنا أن نضيف إلى

هذه الحصيلة نحو خمسين ألف قتيلٍ قضوا على يد الحرس الوطني تحت حكم سوموزا Somoza في نوبة حنقه الأخيرة عامَي 1978 و1979. وبخلاف ما قد تزعم أكاذيب باطلةٌ عديدة، حظي سوموزا بدعم إدارة كارتر حتى النهاية اللعينة الدامية، أي إلى أن بات واضحًا أنّ من غير الممكن الاستمرار بالإبقاء عليه. وعند الوصول إلى هذه النقطة الأخيرة، سعَت الولايات المتحدة لأن تضمن بقاء الحرس الوطني سليمًا وفاعلًا في السلطة. وهي الاستراتيجية ذاتها التي اتّبعتها بنجاح مع انهيار ديكتاتورية روميرو Romero بالسلفادور خلال العام نفسه. وحين تبيّن فشل هذا التكتيك، سارعت الولايات المتحدة إلى البدء في إعادة تشكيل فلول الحرس الوطني بوصفه جيشًا بالوكالة في محميّات هندوراس وكوستاريكا، له هيئة قوّة «إرهابية» وفق تعبير «الموجز الاستخباراتي الأسبوعي» Weekly Intelligence Summary السريّ الصادر عن وكالة استخبارات الدفاع في البنتاغون (بتاريخ 16 يوليو 1982، وسُرِّبت في عام 1984).

ولم يكن التزام الولايات المتحدة عملياتها الإرهابيةَ في أمريكا الوسطى بالأمر الهيّن، إذ يُقدّر أن التكاليف قد بلغت في عام 1985 وحده ما يقارب عشرة مليارات من الدولارات، إن أُخِذت جميع العناصر في الاعتبار. وهي تكلفة تتجاوز قيمتها الميزانيات الوطنية لدول أمريكا الوسطى مجتمعةً.

ومن هذا التدوين نكتسب كذلك معرفةً عنّا نحن الأمريكيين

الشماليين – أو أننا كنّا لنفعل، لو كانت تهمّنا مثل هكذا معرفة. لكن دعونا نوقف الآن هذا التجوالَ في غرف الرعب، ولنعد إلى سؤالنا الحاسم: ما الذي يكمن بالضبط وراء هذه السياسات الممنهجة؟ والحال فإنني اقترحتُ إجابة عامّة عن هذا السؤال في أوّل محاضرتين، لكن دعونا نقارب المسألة الآن من مسارٍ مغاير يستقصي «التفسير الرسمي».

قدّم الرئيس جون كينيدي إجابةً عن هذا السؤال بقوله إنّ الولايات المتحدة ستفضّل على الدوام قيام «نظام ديمقراطيّ لائق»، لكن – ونحن هنا أمام الـ«لكن» المحورية بأل التعريف – إن كان ثمّة خطر كاسترو Castro، فسندعم حينها تروخيّو Trujillo على طول الخط. ويُختزَل السؤال عندها إلى الآتي: ما هو الـ«كاسترو» بالضبط؟ وسنستنتج أنّ الـ«كاسترو» ليس «شيوعيًّا» بالضرورة (أيًّا يكن المقصود بهذا المصطلح)، وليس «حليفًا لروسيا» كذلك؛ بل هو بالأحرى مصطلح يشتمل على فئة أكثر اتّساعًا بكثير.

سأعود قريبًا جدًّا لأتناول عن قرب هذه الموضوع البالغ الأهمية. أما المعنى الذي أراده كينيدي بإشارته إلى تروخيّو، فليس من الصعب فهمه. لقد كان تروخيّو ديكتاتور جمهوريّة الدومينيكان القاتل الوحشيّ، والذي نُصِّب بدعمٍ من الولايات المتحدة على مدارِ ثلاثين عامًا لاحقة، إلى أن انقلبت الولايات المتحدة ضدّه حين طالت سرقاتُه الشركات الأمريكية والنّخب المحليّة المرتبطة

بها، وبدأت استثماراته تتعارض مع العمليات الإرهابية الأمريكية في المنطقة.

تقدِّم لنا جمهورية الدومينيكان دراسة حالة توضِّح الكثير وتسهم في الإجابة عن سؤال: ما هو الـ«كاسترو» بالضبط؟

حدث أوّل إنزال لمشاة البحرية الأمريكية في جمهورية الدومينيكان في عام 1800. غير أنّ التدخلات الأمريكية الأكثر خطورةً وقعت في القرن العشرين، وبوجه خاص في عهد الرئيس وودرو ويلسون الذي كان النصيرَ الأعظم لمبدأ حقّ تقرير المصير فاحتفى به باجتياح جزيرة هيسبانيولا Hispaniola من بين عديد الممارسات الأخرى، كما أوضحتُ سابقًا. وقاتل محاربوه في جمهورية الدومينيكان لمدة ست سنوات تقريبًا بغية إخضاع «الداغو[22] اللعينين» (على حدّ وصف سلفه ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt). لكنّ هذه الحرب الشرسة لمكافحة التمرد اختفت من التاريخ الأمريكي، ولم تظهر دراسةٌ علمية جادّة تتناولُها إلّا بعد انقضائها بستين عامًا، وهي دراسة قدّمها بروس كالدر Bruce Calder عام 1984؛ وليس من قبيل المصادفة أنّ هذه كانت فترةَ قلقٍ متجدّد بشأن «منطقتنا الصغيرة ها هنا»، إذ بدا الوضع وكأنه أخذ يخرج عن السيطرة مع تزايد التهديد الذي يواجه الحرية الخامسة.

---

(22) Dagoes : هو لفظ ينطوي على إهانة عنصرية عرقية، استُخدِم للدلالة على الأشخاص المتحدّرين من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، من إيطاليين وإسبان وبرتغاليين ويونانيين وغيرهم. (م)

ويرى كالدر في التدخّل الأمريكي «سياسةً لا هي بالحكيمة ولا هي بالعادلة، وهي سياسة غير مُثمرة أساسًا لجميع الأطراف المعنيّة»؛ وقد جاءت عواقبها وخيمةً على السكان الأصليين، أمّا المنافع التي حقّقتها الشركات الأمريكية بفضلها فجاءت عفويًّا «لم تكن متعمّدة». ومهما يكن رأينا في هذا التفسير فإنّه يوصّف الحقائق بالفعل، وتبدو هذه الحقائق بعيدة كلّ البعد عن الحكايات المعتادة عن النزعة الأمريكيّة إلى الخير التي تطالعنا بها سجلّات التاريخ العامة والمجلّات المتخصّصة في العلوم السياسية. وجاء غزو ويلسون بهدف عرقلة الحكومة الدستورية وضمان السيطرة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية الكاملة على الدولة المارِقة. ويتابع كالدر مشيرًا إلى أنّ «جنود مشاة البحرية اتّصفوا غالبًا بالوحشية وفق المعايير الدومينيكية»، إذ قتّلوا وعذّبوا، ودمّروا القرى، وأنشأوا معسكرات اعتقال لتأمين قوة عمل رخيصة لمزارع السكّر؛ أي أنّهم مارسوا في العموم قمعًا وحشيًّا. وفي الحصيلة النهائيّة بات ربع الأراضي الزراعية في أيدي شركات السكّر المملوكة بأغلبية ساحقة للولايات المتحدة، في حين غرِق السكان في البؤس والفاقة.

وقامت مجمل هذه الممارسات بالطّبع في إطار «الدفاع عن النّفس» حصرًا. ولأنّ تلك الفترة لم تشهد وجود بلاشفةٍ يمكن اعتبارهم تهديدًا للأمن القومي، وجَب على الولايات المتحدة الانخراط رسميًّا في الدفاع عن النفس ضدّ الهون Huns. والحال

فإنّ هذا الموقف يقع في اتّساق تامٍّ مع تقليدٍ طويل الأمد، لعلّنا نستطيع تتبّعه في الماضي وصولًا إلى «الدفاع عن النفس» ضدّ «الهنود الهمج عديمي الرّحمة» كما وصفهم إعلان استقلال الولايات المتحدة. ونجد أيضًا تأريخًا لهذا «الدفاع عن النفس» ضدّ الإسبان والبريطانيين على امتداد القرن التاسع عشر، وهو دفاعٌ استلزم تذبيح السكان الأصليين وطردهم أثناء إخضاع الأراضي الوطنيّة؛ وكذلك ضدّ الهجوم المكسيكي (الذي انطلق في عمق المكسيك) وأفضى إلى ضمٍّ أكثر من ثلث مساحة المكسيك؛ وضدّ «قطّاع الطرق» الفلبينيين الذين «هاجموا سيادتنا» وفق التصريح الغاضب للرئيس ماكينلي McKinley؛ وضدّ «العدوان الداخلي» للفيتناميين الجنوبيين؛ وهلمّ جرًّا.

وفي عام 1919، ذهب الرئيس الدومينيكي هنريكيز Henriquez، وكان قد نُصِّب رئيسًا تحت حكم البحرية الأمريكية، إلى مؤتمر باريس للسلام المنعقد بفرساي للمطالبة بحق تقرير المصير الذي أعلن ويلسون تأييده له. لكنّ محاولته جاءت بلا طائل، لأن ويلسون نجح في أن يُقصي عن المداولات الجارية في «فرساي» أيّ تناولٍ للسيطرة الأمريكية في «منطقتنا الصغيرة ها هنا». ولم يكن هنريكيز وحده من تعلّم في هذا المحفل المعنى الحقيقيَّ لخطاب ويلسون الرفيع، إذ شاركه في ذلك أحد القوميين الفيتناميين الشباب حين حاولَ الاقتراب من ويلسون ليعرض عليه عريضةَ التماسٍ تطالب بتحقيق «التمثيل الدائم للناخبين من

السكان الأصليين في البرلمان الفرنسي، بغية إبقاء هذا الأخير على اطّلاع بتطلّعاتهم». بيدَ أنّ جنود المارينز القائمين على حماية ويلسون طردوه بعيدًا «كما لو كان حشرةً»، وفق ما سجّلته ملاحظات أحد المؤرِّخين – ولا شكّ في أنّ هذه الحادثة شكّلت محطّة مهمة ودرسًا تعلّمه هذا الرجل الذي سيُعرَف لاحقًا باسم «هو شي منه».

ترك الغزاة خلفهم إرثًا واحدًا هو الحرس الوطني الدومينيكي، وتلاه بفترة وجيزة قيام ديكتاتورية يتزعّمها قائده رفائيل تروخيّو Rafael Trujillo. وكان تروخيّو قد انضمّ إلى الحرس الوطني في عام 1919 ثمّ استولى على السلطة بانقلاب عسكري عام 1930. وسارت الأمور على خير ما يرام لنحو ثلاثين عامًا، إذ أشاد المسؤولون الأمريكيون بتروخيّو بوصفه قائدًا بعيد النظر، وجاء ذلك تاليًا على إنجازاتٍ عديدة منها مذبحةٌ أودت بحياة نحو عشرين ألف شخصٍ من الهايتيين في شهر واحد عام 1937، بجانب الممارسات الهمجية المنتظمة الواقعة على الدومينيكيين أنفسهم. لقد كان تروخيّو «مسؤولًا عن العمل العظيم الذي أفضى إلى التقدم المحرَز في الدومينيكان» وفق تصريحات إحدى الشخصيات البارزة التي أضحت لاحقًا سفير كينيدي إلى منظمة الجيش السريّ الفرنسية[23] OAS؛ وأضافت هذه الشخصية البارزة

(23) بالفرنسية: L'Organisation de l'Armés Secrète وهي منظمة إرهابية فرنسية أسّست عام 1961 وتضمّ الموالين لأطروحة "الجزائر الفرنسية". اعتمدت العمل المسلح والترهيب والتخريب والاغتيالات، واستهدفت بممارساتها الإرهابية أعدادًا كبيرة من الجزائريين من مختلف فئات المجتمع وشرائحه. (م)

أنّ تروخيّو «هو الذي حقق ذروة الربط تجاريًّا بين جمهورية الدومينيكان وبقية الدول الأمريكية»، ما أدّى تلقائيًّا إلى إثراء المستثمرين الأمريكيين في الوقت نفسه.

لكن وبحلول أواخر خمسينيّات القرن العشرين، أخذ فساد تروخيّو ينحو نحو بدء التعدي على الحرية الخامسة، إذ استولى على ما يقارب ثلاثة أرباع الاقتصاد ووظّفه لمصالحه الخاصة. فضلًا عن أنه أخذ يُبرِهن شيئًا فشيئًا عن كونه بات عائقًا في وجه جهود إدارَتي أيزنهاور وكينيدي لتجنيد دول أمريكا اللاتينية في حملاتها المعادية لكاسترو. وانتهى به الأمر أن اغتيل في عام 1962، ومن المرجّح أنّ الاغتيال حدث بتواطؤ مع وكالة الاستخبارات الأمريكية[24]. ثمّ أُجريت انتخابات ديمقراطية في عام 1962 وتولّى خوان بوش Juan Bosch الرئاسة على إثرها. كان الرجل كينيديًّا ليبراليًّا في الأساس، وشرعت إدارة كينيدي على الفور في تقويضه، فأوقِفت جميع المساعدات ما خلا تلك التي كان الالتزام بها قائمًا مسبقًا لصالح الطُّغمة الحاكمة المعنيّة بإدارة مجالات الأعمال، والتي استُبدِلت في الانتخابات الديمقراطية. وطالبت سفارة الولايات المتّحدة بعدم المساس بالهيكل العسكري لنظام تروخيّو – في حالة مشابهة لما حاول كارتر القيام به بعد سقوط سوموزا وتحقّق بالفعل

---

(24) يُنظَر:
Piero Gleijeses, *The Dominican Crisis* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1978)
الملحق 1، في تقييم الأدلّة.

في السلفادور بعد ذلك بعدة أشهر، وفي هذا دليل إضافيٌّ على أنّ ما من جديد في كلّ هذه الأحداث. ومنعت الولايات المتحدة إقالةَ الضباط السابقين من أتباع تروخيّو وحالت دون إصلاح المؤسسة العسكرية، وبالتالي ضمنت فعليًّا حدوث انقلاب عسكري، ما لم يتمكّن خوان بوش من تجنّبه عبر حشد الدعم الشعبي الكافي من خلال تبنّي إصلاحات اجتماعية بنّاءة. كذلك عملت إدارة كينيدي على إعاقة الإصلاح الزراعي وتنظيم العمل، معتمدةً في ذلك على مساعدة القيادات العمالية الأمريكية ذات السجلّ السيء في مجال الأنشطة المناهضة للعمال في معظم أنحاء العالم. واحتفظ الجيش الأمريكي باتصالاته المستمرة مع الضباط من أتباع تروخيّو؛ كما عبّر سفير كينيدي جون بارتلو مارتن John Bartlow Martin عن استياءٍ من شعوره بأنه بات يُعامَل باعتباره دخيلًا في حين كانت الحكومة السابقة تبدو له «وكأنها تشعر بأنه جزءٌ منها» وتتّبع ما يرِدها من تعليمات من السفارة. والحال فإنّ خوان بوش حارَب الفساد ودافع عن الحريات المدنية، وهو موقف عدّه ليبراليو كينيدي مشينًا بوجه خاص على اعتبار أنه انطوى على ضمان الحريات المدنية للـ«شيوعيين» و«الماركسيين»، وفي هذا إهانة لا تُحتمل للـ«ديمقراطية». كما أنه أنهى قمع الشرطة واتّخذ خطوات لتثقيف العمال والفلاحين عن المشاركة الديمقراطية، فخلق بذلك «أزمة ديمقراطية» من منظور الولايات المتحدة. وبدأ فوق ذلك عمليّة انتعاش اقتصادي موجّهة لتلبية الاحتياجات والانشغالات المحليّة. صار من نافلة القول إذًا إنّ علينا «أن ندعه يمضي»، وفق

تعبير السفير مارتن.

حدث الانقلاب العسكري الحتميّ في عام 1963، وسرعان ما اعترفت به الحكومة الأمريكية ومنحته دعمها الكامل. وأشاد اتحاد الكوناترال CONATRAL الذي تنظِّمه القيادات العمالية الأمريكية ويعمل بتمويل من الحكومة الأمريكية وبتنسيقٍ وثيق مع رأس المال الخاص، بما أسماه «اللفتة الوطنية» للقوات المسلحة بإطاحتها بخوان بوش. وكان هذا الاتحاد قد دعا في وقت سابق «القوات المسلّحة للدفاع عن البلاد ضدّ ما اعتبره تهديدًا شيوعيًّا»، وفق ما أشارت إليه جان نيبرز بلاك Jan Knippers Black في دراستها الحديثة التي تناولت جمهورية الدومينيكان.

ويلاحظ المؤرِّخ كول بلازيير Cole Blasier إثر مراجعته هذه الأحداث بأنّ «الولايات المتحدة فشلت في تحقيق هدفها في الإبقاء على خوان بوش الرئيس المنتخَب شعبيًّا في منصبه، وتحقيق انتقال هادئ إلى النظام الديمقراطي»؛ إذ كان «الهدف الأمريكي المعلَن القائل بتعزيز الديمقراطية خاضعًا للمصالح الأمريكية الراسخة على المستويين الخاص والعام»، لا سيّما «قلق المستثمرين والتجار الأمريكيين». ويتّسم هذا التعبير الأخير بدقّته التوصيفية، أما التعبير السابق فهو يعكس من جديد أسس المنظومة الأيديولوجية. ولم يكن «هدفُ الإبقاء على خوان بوش» حقيقيًّا بأكثر مما كان عليه، قبل ذلك بأربعين عامًا، هدفُ وودرو ويلسون القائل بالعمل على إرساء الديمقراطية وحق تقرير المصير في

جمهورية الدومينيكان.

نجم عن الإطاحة بحكومة خوان بوش الديمقراطية الليبرالية تدهورٌ في الاقتصاد، وعودةٌ إلى الفساد والقمع؛ لكنّ النتيجة الأهم تمثّلت في وضع حدٍّ لـ«أزمة الديمقراطية» والتهديدات التي تواجه الحرية الخامسة. أضحى كلّ شيء على خير ما يرام من جديد، ولم تُسجَّل أيّ اعتراضات على لسان حكّام النصف الغربي من الكرة الأرضية، كما أن الانشغال بما حدث في أماكن أخرى من العالم المتحضّر كان أقلّ من أن يُذكَر.

وخلاصة القول إنّ بوش كان واحدًا من أولئك الـ«كاسترو» الذين يتعيّن على الولايات المتحدة معارضَتَهم لصالح تروخيّو. فهو لم يكن «شيوعيًّا» بل ديمقراطيًّا ليبراليًّا ملتزمًا بالديمقراطية الرأسمالية الإصلاحية، وهي ديمقراطية هادفة تقوم على برامج أُعِدّت لخدمة الاحتياجات المحليّة. كان نظامه واحدًا من تلك «الأنظمة القومية» التي تخدم «المصلحة الوطنية» الخطأ؛ وتبعًا لذلك، رفضَه الأخ الأكبر.

وتستمر الحكاية، ففي عام 1965 حاول انقلاب دستوريّ إعادة خوان بوش، الرئيس المنتخب قانونيًّا، إلى منصبه. فأُرسِل ثلاثة وعشرون ألفًا من مقاتلي البحرية الأمريكية لمنع «تهديد» الاستقرار هذا تحت سلسلة من الذرائع التي تبلغ من السّخف حدًّا يجعلها لا تستحقّ حتى تعليقًا عليها. وحارب مشاة البحريّة ضد القوى الدستورية المدعومة شعبيًّا أولًا، ثمّ ما لبثوا أن وقفوا موقف

المراقِب السلبي حين بدأ الجيش الدومينيكي الذي أنقذوه بأنفسهم تذبيحَ المدنيين. وأوضحت الحكومة الأمريكية أن من شأن التدخُّل في هذه المرحلة أن ينتهك حياد الولايات المتحدة.

وجاءت العواقب هذه المرة أشدّ حدّةً، فرقُ موتٍ وتعذيب ومجاعة جماعية وهروبٌ لمئات الآلاف من الأشخاص نحو الولايات المتحدة – كل هذا منَح المستثمرين الأمريكيين فرصًا رائعة، إذ اشتروا معظم ما تبقّى من البلاد تحت رعاية شركة «الخليج والغرب» Gulf & Western، وهي شركة كبرى تتمتّع بنفوذ كبير في الحكومة الأمريكية وتتجاوز مبيعاتها السنوية الناتج القومي الإجمالي لجمهورية الدومينيكان. واستحوذت هذه الشركة على جزء كبير من الاقتصاد المحليّ والأراضي الزراعية، فأنتجت السكّر وغيره من المحاصيل بغرض التصدير بالتزامن مع انخفاض استهلاك الغذاء محليًّا. وكان إنتاج السكّر في ذلك الوقت مربحًا للغاية، ويرجع الفضل في ذلك إلى تدمير النقابات المستقلّة وتوافر أعداد كبيرة من الهايتيين المتضوِّرين جوعًا والذين عملوا فعليًّا كعبيد، أو استأجرتهم الديكتاتورية الهايتيّة لهذا الغرض، أو فرّوا من الفقر المدقع في وطنهم الأمّ.

بحلول عام 1970، بلغ معدّل الاغتيالات السياسية حدودًا تتجاوز ما سُجِّل تحت حكم تروخيّو. وسجّلت البلاد نموًّا اقتصاديًّا بالتزامن مع انخفاضٍ في الأجور استمر على امتداد السبعينيات، ورافقت ذلك حالة من «تهدئة» العمالة التي لم تتمكّن

قط من استعادة المكانة التي كانت قد بدأت تكتسبها أثناء سنوات خوان بوش وبقيت محدودة في فترة وجيزة. وأزيلت العوائق الدستورية التي تحول دون تملّك الأجانب للأراضي، وموّلت المساعداتُ الأمريكيةُ مشاريع البنية التحتية لصالح المستثمرين، الأمريكيين الشماليين خصوصًا.

ومع وقوع البلاد في حالة من الإحباط المطلق وخضوعها التام لسيطرة قوى الأمن والشركات الأمريكية، بدت الولايات المتحدة على استعداد للتسامح مع إجراء «انتخابات حرّة»، لا بل وحتى مع قبول أن يُنتخب الديمقراطيون الاشتراكيون، بعد انتفاء كل إمكان لتحقيق الإصلاح الاجتماعي أو بناء الديمقراطية. واستمرت الكارثة الاقتصادية. ففي عام 1985، حذّر المؤتمر الأسقفي الدومينيكي Dominican Bishops conference من «تفكّك أسس المجتمع الدومينيكي نتيجة الأزمة التي ابتُليَت بها البلاد لسنوات»، مع ما يُسجَّل من «فقرٍ لاإنساني ومجحفٍ» بحقّ جزء كبير من السكان الذين يعاني تسعة وتسعون في المئة من بينهم سوءَ التغذية تبعًا لتصريحات مسؤولي البنك المركزي. ويلاحظ الأساقفة أنّ «حالة التخلّف والفقر هذه ليست وليدة المصادفة»، بل هي «نتاج بنى اجتماعية-اقتصادية وسياسية بعينها»؛ وتحديدًا تلك التي أسّس لها التدخل الأمريكي المنتظم وحافظ على بقائها لضمان ألّا يتعرّض «الاستقرار» للتهديد. وبالوصول إلى أواخر سبعينيات القرن العشرين، بدأ الاقتصاد الزائف بالانهيار بنتيجة الأزمة

الاقتصادية العالَمية العامّة. واستجابت القيادة السياسية الديمقراطية الاجتماعية، وهي انعكاس باهتٌ لسنوات خوان بوش، بتوسيع نطاق البيروقراطية ورشوة المؤسسة العسكرية للحيلولة دون وقوع انقلاب عسكري. وبالتزامن مع ذلك عمدت إلى تقليص البرامج التي يمكن لها أن تعود بالنفع على الفقراء، والخدمات الاجتماعية التي تعاني الفاقة أساسًا. ومع تعزيز ارتفاع الأسعار وتراجع مستويات المعيشة في ظلّ الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي IMF ازداد التململ الشعبيّ الذي أسفر في العام 1984 عن مقتل مئة من المتظاهرين على أيدي نخبة قوات مكافحة التمرّد التي درّبتها الولايات المتحدة. وبعد ذلك بفترة وجيزة، خفّضت الولايات المتحدة حصّة السكر الآتية من الدومينيكان، وهو إجراء يمثّل ضربة إضافية لبلد بات يعتمد على السوق الأمريكية بعدما أجهِض فيه كلّ أملٍ بتحقيق تنمية مستقلّة.

ولن يكون في وسع أيّ حكومة، حتى ضمن أفضل السيناريوهات، أن تفعل الكثير في حالة الدومينيكان اليوم. ويلخّص جان بلاكJan Black الوضعَ بدقّة موضّحًا أنه إن سعت إحدى الحكومات إلى «تجاوز المعايير التي يضعها كلّ من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة وبعض أصحاب مصالح الأعمال والقوات المسلحة، في محاولةٍ منها للاستجابة إلى الاحتياجات الملحّة للأغلبية الفقيرة؛ فستواجه خطر الإطاحة بها». هذا هو الدرس الواضح المُستفاد من التاريخ في هذا الرُّكن من «منطقتنا

الصغيرة».

وترى الولايات المتحدة في هذا السجلّ المجيد نجاحًا عظيمًا، وبرهانًا على ما تحمله أمريكا من حُسن طويّة. وفي نصٍّ له بمجلة العلوم السياسيّة ربع السنوية Political Science Quarterly، يؤكّد عالِم السياسة الموقّر بجامعة هارفارد صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington بثقة أنه «لا يمكن لأيّ دومينيكيٍّ الشكّ في أنّ بلاده باتت في عام 1922 مكانًا أفضل بكثير للعيش، مقارنةً بما كانت عليه عام 1916» حين أنزل ويلسون مشاة البحرية فيها. ويتابع مشيرًا إلى أنّ الولايات المتحدة «تستحقّ نصيب الأسد من الفضل في هذا»، «برعايتها تطويرَ المؤسسات الديمقراطية في جمهورية الدومينيكان»؛ وفي هذا برهان رائع على أنّ «التأثير الإجمالي للسلطة الأمريكية في المجتمعات أفضى إلى تعزيز الحريّة والتعدّدية والديمقراطية». وقدّمت شخصيات بارزة أخرى إشادة مماثلة بهذه الممارسات الطويلة الأمد التي عبّر عنها المؤرّخ آرثر شليزنغر Arthur Schlesinger بوصفها «برنامجنا العام للنوايا الحسنة الدولية».

والواقع أنّ نظام التلقين system of indoctrination نجح بالفعل في تحقيق المعجزات إلى حدٍّ أنّ المراقبين الأمريكيين يصابون بالصدمة باستمرار إزاء مواقف السكان الأصليين الجَهَلة. وفي شهر نيسان/أبريل من عام 1981، قامت البحرية الأمريكية بإنزال جديد في إطار «زيارةٍ حسَنة النيّة» تهدف إلى إحياء ذكرى

إنزال مشاة البحرية في أبريل من عام 1965؛ فاندلعت بفعل ذلك موجة من المظاهرات رافقتها فظائع وتقتيل مارسه رجال الشرطة. وفي أثناء مؤتمر صحفيّ دعا إليه الأميرال الأمريكي الزائر لإعادة التأكيد على «الطبيعة الودية للزيارة» وعلى «التهديد المشترك» الذي يشكّله الاتحاد السوفييتي على كلّ من الولايات المتحدة وجمهورية الدومينيكان؛ لاحظت مراسلة صحيفة نيويورك تايمز بأنّ «أحد المراسلين الصحفيين الدومينيكيين ألمح إلى أنّ الاتحاد السوفييتي لم يقم يومًا بغزو جمهورية الدومينيكان قط، فيما فعلت الولايات المتحدة ذلك مرّتين». وأضافت المراسِلة بأن «قادة الدومينيكان والمسؤولين الأمريكيين فوجئوا» بحجم احتدام الغضب الذي استدعته هذه الزيارة – لكنها لم ترِد مطلقًا على ذِكر دور الولايات المتحدة في خلق ظروف الفقر والفاقة المروّعة التي اكتشفتها في الأحياء التي تغطّي جدرانها ملصقات تقول: «يا أيها اليانكيز، اخرجوا من هنا» – وهو ردّ فعل يصعب تفسيره بعد سنوات عديدة من تقديم أمريكا الرعايةَ والاهتمام لهذا البلد!

لكن من الوارد ألّا يكون التدخل الأمريكي في جمهورية الدومينيكان سوى انحراف، وخروجٍ عن مبادئ الولايات المتحدة وأعرافها في السلوك الدولي؛ وبذلك فهو لا يعطي مثالًا عادلًا بحقّ عن هذه المبادئ والأعراف. الواقع أنّ بوسعنا أن نتخلص سريعًا من هكذا قراءة بمراجعة سجلّ الولايات المتحدة في مواضع أخرى من «منطقتنا الصغيرة ها هنا والتي لم يحدث قط أن أزعجت

أحدًا». دعونا ننظر في بضعة أمثلة أخرى.

أرسل الرئيس ويلسون أيضًا قوات مشاة البحرية إلى هايتي، وتولّت هناك حملةً لمكافحة التمرد ضدّ «الزنوج» (وفق مصطلحات تلك المرحلة، بدءًا من أوساط كبار مسؤولي الحكومة ووصولًا إلى صغار الجّند في الميدان) تفوق في وحشيّتها ما شهدته جمهورية الدومينيكان المجاورة. فأعملت تقتيلًا وتدميرًا وأعادت التأسيس للعمل العبوديّ في سياق حربٍ مشبعة بعنصرية وحشية، كان من شأنها هنا أيضًا أن أوقعت البلاد في قبضة الحرس الوطني بعد احتلال عسكريّ دام عشرين عامًا، وأعقبته بدءًا خمسينيات القرن العشرين ديكتاتوريّة دوفالييه Duvalier. وقامت هذه الأخيرة على حكم «بابا دوك» Papa Doc ثم خلَفُه «بيبي دوك» Baby Doc الذي تولّى السلطة في عام 1971، وأُبقيَ على حكمها بقوّةِ وحدةٍ عسكرية خاصة تُعرف باسم «تونتون ماكوت» Tontons Macoute قد تصل أعداد ضحاياها من القتلى إلى مئة ألف شخص في ظل نظام حكم «بيبي دوك» وحده – على غرار ما فعلته قوات الأمن السلفادورية والغواتيمالية؛ وذلك وفق تقديرات رئيس المركز الهايتي لحقوق الإنسان Haitian Center for Human Rights في المنفى. وكان كلّ هذا معروفًا تمامًا بالتأكيد لدى حكومة الولايات المتحدة، كما توجد أسباب وجيهة تدفع إلى الاعتقاد بأنّ الولايات المتحدة قامت بتدريب هذه القوة التي عملت أيضًا باتصال وثيق مع شركات الأعمال الهايتية والأمريكية

لفرض شروط الشركة على العمال. وقامت البعثة العسكرية الأمريكية بتدريب خلفائها وتجهيزهم، وتولّت قوات الصاعقة العسكرية المسمّاة بـ«الفهود» الإرثَ الأمريكي في هذا المجال. والحال فإنّ المهمّة الحالية لهذه القوّات إنما تقوم على تعزيز «نهج دوفالييه Duvalierism من دون شخصه» بعد انهيار النظام المدعوم من الولايات المتحدة. ووفق تقديرات البنك الدولي، امتلكت 3800 عائلة ما يعادل 80 في المئة من الثروة الوطنية في هذا البلد الذي يضمّ نحو ستة ملايين نسمة؛ وعانى 87 في المئة من الأطفال سوءَ التغذية؛ وبلغت نسبة الأمية 82 في المئة؛ وسجّل الدخل السنوي للفرد لدى 60 في المئة من السكان قيمة تبلغ 60 دولارًا أو أقل. ويشكّل التعذيب وإرهاب الدولة والفقر المدقع وظروف الحياة الأقرب إلى العبودية معالِم شائعة جدًّا في هذا البلد. وبذا تعيش هايتي كارثةً على المستويين الإنساني والبيئي، وهي أفقر دولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ولربما تكون وصلت حدًّا ينعدم معه الأمل في التعافي.

ويُشاد بهذه المرحلة أيضًا بوصفها إشارةً على إحسان الولايات المتحدة العظيم. نقرأ في ما يكتبه المؤرخ الشهير ديفيد لاندز David Landes من جامعة هارفارد في سياق مناقشته تاريخ هايتي وحالتها المروّعة، قولَه: «إنّ الفترة الوحيدة التي شهدت هدوءًا نسبيًّا كانت خلال السنوات العشرين من الحضور الأمريكي»، إذ ساعدت مشاة البحرية في حفظ النظام وتحسين الاتصالات وتوفير

الاستقرار اللازم لإنجاح النظام السياسي وتسهيل التجارة مع الخارج. لكن، وكما حدث ويحدث غالبًا في أماكن أخرى من العالَم، لم يلقَ إحسان الولايات المتحدة التقدير اللازم، إذ يشير لاندز إلى أنّ «الاحتلال الخيِّر يولِّد هو أيضًا مقاومةً لا تأتي من طرف المستفيدين منه فحسب، بل ومن طرف الأعضاء الأكثر استنارَةً في المجتمع المهيمِن كذلك».

ويذهب هيوسن رايان Hewson Ryan، أستاذ الدبلوماسية العامة في كلية فليتشر الشهيرة للقانون والدبلوماسية بجامعة تافتس إلى أبعد من ذلك، فيكتُب قائلًا: «لم تحظَ سوى دول قليلة بفرصة كتلك التي حظيت بها هايتي في أن تكون هدفًا لمراحل مطوّلة من التوجيه والدعم حسَنِ النية». والحال فإنّ إلقاء نظرة فاحصة على براهين هذا الإحسان التي أوردها هذا المحلِّل المتميّز تتيح لنا معرفة وافية عن المنظومة الأيديولوجية العاليةِ الفاعلية بالولايات المتحدة.

يكتب رايان أنّ الكثير من نشاطنا الدبلوماسي في القرن التاسع عشر «كان موجّهًا لحماية سلامة أراضي [هايتي] من الغزوات الأوروبية، أو من محاولات سياسيّي هايتي تعريضَ أمتهم للخطر عن طريق بيع الأراضي أو التنازل عنها»، وهذا بالتأكيد مسعىً نبيل – أقدمت عليه الولايات المتحدة في وقتٍ لم تكن فيه قويّةً بما يكفي للسيطرة على المنطقة برمّتها، فاقتصر دورها على الحدّ من التوغّلات الأوروبية. لكنّ رايان لم يمضِ قدمًا ليناقش ما حدث حين تمكّنت

الولايات المتّحدة فعليًّا من إزاحة منافسيها الأوروبيين. والواقع أنّنا نتوصّل إلى إجابة عن ذلك بالاطلاع على ردّ فعل وزارة الخارجية على مسوّدة مُقتَرح دستور هايتي، والتي طُرِحت تحت سلطة احتلال مشاة البحرية عام 1916. إذ لاحظت الوزارة حينها بأنّ المسوّدة غير مناسبة لأنها تحتوي على بعض السمات «غير التقدميّة»، من بينها مثلًا فقرات تحظر نقل ملكية الأراضي الهايتية إلى الأجانب، والمقصود بالأجانب هنا المستثمرون الأمريكيون في المقام الأول. وبذلك كُتِب دستورٌ ثانٍ فرضه المحتلون، وفيه حُذفت مثل هذه الفقرات ذات السمات «غير التقدمية». ثمّ وفي وقتٍ لاحق، تباهى فرانكلين ديلانو روزفلت بكونه مؤلِّف دستور هايتي، ويا لعظمةِ هذه الجهود النبيلة المبذولة لحماية هايتي من منع بيع الأراضي للأجانب أو منحهم امتيازاتها!

ويخبرنا رايان أنّ هايتي كانت أثناء «احتلال» مشاة البحرية الأمريكية (ويضع الكلمة «احتلال» بين علامَتي اقتباس، ما ينطوي ضمنًا على فكرة أنّ من غير الصحيح توصيف مثل هذا الجهد الحميد المبذول هناك بمصطلحات من هذا النوع!) «تتلقّى مختلف أنواع المساعدة الفنية الحسنة الطويّة»، كتزويدها على سبيل المثال «بشبكة من الطرق السريعة الحديثة». فضلًا عن أنّ «الجانب السياسي الرسمي أُخِذ في الاعتبار بدوره»، وفق ملاحظات رايان، فلم يُغفِله المحسنون الساعون بكل إيثار إلى تلبية احتياجات هايتي. ويقدِّم شاهدًا على ذلك اعتزازَ روزفلت بـ«إنجازه الباهر»

المتمثّل في وضع مسوّدة «دستور هايتي الجديد»، متجاهلًا محتوى هذه الوثيقة والأبعاد الكامنة خلفها والتي أوردناها قبل قليل. ولا يبخل علينا البروفيسور رايان بالتفاصيل حين يتعلّق الأمر بالحديث عن «المساعدة الفنية حسنة الطويّة»، ومن أمثلتها استخدام السُّخرة في بناء الطّرق السريعة بأقل التكاليف الممكنة. وهو يُحجِم في المقابل عن أن ينقل إلى القارئ أيًّا من الحقائق عن عنصريّة المحتلّين الشّرسة ووحشيّتهم، وعن الآلاف الذين قُتِلوا أثناء القمع الوحشي للتمرد الهايتي، وما إلى ذلك. لا بل إنّ لديه من الصّفاقة ما يكفي لكي يصرّح، بكل جديّة وبلا أدنى تهكّم، بأنّ «من الممكن اعتبار أنّ بعض جذور سلالة دوفالييه نفسها... ترجع إلى التدخّل الخيِّر الذي قامت به الولايات المتحدة». والحال فإنّ هذه الأمثلة تبيِّن بجلاء ألّا حدود تقف في وجه قدرة المثقفين الغربيين المرموقين على تفسير الوحشية والفظائع والأهوال العنصرية باعتبارها تجسيدًا لأسمى القيم وأنبل النوايا.

ولم تبدُ هايتي جديرةً باهتمام يُذكَر من طرف الولايات المتحدة أو مجتمع الدول المتحضرة إلا منذ نحو بضعة أسابيع. ولا يرجع عدم الاهتمام هذا إلى أنّ ما من شيء كان يحدث هناك، فلا شكّ في أن أحداثًا وقعت وأثارت بعض الانشغال المتواضع في أوساط الإنسانويين الغربيين ممّن يشعرون بشديد الأسى إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الحقيقية أو المزعومة في نيكاراغوا (ما بعد سوموزا طبعًا)؛ وهذه الانتهاكات عينُها هي التي تحتلّ موضع الاهتمام

الأكبر في ما يخصّ «منطقتنا الصغيرة» في وسائل الإعلام الأمريكية، ناهيك عن إدارة ريغان التي انشغلت بانتهاكات حقوق الإنسان في نيكاراغوا بصورة تتجاوز انشغالها بمثل هكذا انتهاكات في أي بلد آخرَ في العالم؛ وهذا ما نجده واضحًا في التقرير القُطري عن ممارسات حقوق الإنسان Country Reports on Human Rights Practices لعام 1985، والصادر عن وزارة الخارجية (والواقع أنّ الانتهاكات فيه ملفّقة إلى حدٍّ كبير، وهو ما أوضحته منظمة Americas Watch في مراجعتها لهذه الوثيقة الدنيئة).

على سبيل المثال، في شهر يونيو من عام 1985 اعتمد المجلس التشريعي الهايتي بالإجماع قانونًا جديدًا يحكم الأحزاب السياسية. واشترط هذا القانون على كلّ حزب سياسي أن يعترف في نظامه الأساسي برئاسة جان كلود دوفالييه Jean-Claude Duvalier مدى الحياة بوصفه القاضيَ الأعلى الحاكم للأمة، كما حظَر أيّ حزبٍ على صلةٍ بأي دين (الأمر الذي ينطبق على الحزب الديمقراطي المسيحي)، وخوّلَ وزيرَ الداخلية والدفاع حقَّ تعطيل حقوق أيّ حزب سياسي من دون إبداء الأسباب. وحظي القانون بالمصادقة عليه بتصويت شعبي، وبلغت نسبة الموافقة 99.98 في المئة. لكنّ القانون الانتخابي الجديد لم يمرّ من دون أن تبدي الولايات المتحدة ردّ فعلٍ عليه، فأبلغ سفيرُ الولايات المتحدة أثناء حديث له في حفل استقبال بمناسبة الاحتفال السنوي بيوم استقلال الولايات المتحدة في الرابع من يوليو الضيوفَ المجتمعين

بأنّ القانون الجديد مثّل «خطوةً مُشجِّعة نحو الأمام»، ودعا إلى «الحوار» بما يتيح تأسيس أحزاب جديدة تتوافق معه. وواصلت الإدارة التأكيد أمام الكونغرس بأنّ «التطور الديمقراطي» يسير بتقدّم حثيث في هايتي، لكي يتسنّى بذلك استمرار تدفّق المساعدات العسكرية والاقتصادية دون انقطاع (لتصبّ بشكل رئيس في جيوب «بيبي دوك» وعائلته وأصدقائه). وفي شهر أكتوبر من عام 1985 أوردت إدارة ريغان مجدّدًا في تقاريرها أنّ حقوق الإنسان قد تحسّنت. والحال فإنّ المساعدات المُقدّمة إلى هايتي ازدادت بأكثر من الضعف خلال ثمانينيات القرن العشرين بما يتوافق مع المبدأ الرئيس للسياسات الأمريكية الذي أعلنته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب House Foreign Affairs Committe، والقائل بضرورة «الحفاظ على علاقات وديّة مع حكومة دوفالييه غير الشيوعية». كانت حكومة ريغان سعيدةً للغاية بالتطورات الحاصلة في هايتي، ويرجع ذلك بوجه خاص إلى أنها أتاحت لها التوصّل إلى اتفاق مع هايتي يسمح للولايات المتحدة بتوقيف مهاجري القوارب الذين يحاولون الفرار إلى الولايات المتحدة وإعادتهم أدراجهم، حتى وإن تطلّب الأمر استخدام القوة المسلحة. أُعيد بموجب هذا الاتفاق أكثر من 3000 شخص بحلول نهاية عام 1984، ولم تحظَ هذه التطورات باهتمام يُذكَر، كما هو عليه الحال دائمًا حين يسود النظام، وتتدفّق الأرباح.

وبحلول شهر ديسمبر، ظهرت دلائل تشير أنّ الأمور لم تكن على ما يرام. إذ تزايدت الاضطرابات والمظاهرات وحالات القتل على أيدي قوى الأمن. وأصبح من الواضح أنّ الديكتاتورية المدعومةَ أمريكيًّا باتت تواجه مشكلة كبيرة. وإليكم كيف وصفت صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal (بتاريخ 10 فبراير 1986) ما حدث بعد ذلك:

وقال مسؤول في الإدارة إنّ البيت الأبيض توصّل أواخرَ العام المنصرم، وفي أعقاب مظاهرات غير مسبوقة في ضخامتها، إلى أنّ النظام قد أخذ بالتفكك. وبعدما أجرى السيد دوفالييه تغييرات كبيرة في مجلس الوزراء في شهر ديسمبر الماضي، أدرك المحللون الأمريكيون بأنّ الحلقة الحاكمة الضيّقة في هايتي فقدت الثقة في رئاسةٍ مدى الحياة للرئيس البالغ من العمر أربعة وثلاثين عامًا. وبنتيجة ذلك بدأ المسؤولون الأمريكيون، بما في ذلك وزير الخارجية جورج شولتز، بالدعوة علنًا إلى «عملية ديمقراطية» بهايتي. لكن قبل ذلك، كان الوضع بنظرهم مُرضيًا تمامًا.

نجد أنفسنا هنا أمام استخفافٍ يصل حدًّا غير معقول ويمرّ مرور الكرام فلا نجد من يتوقّف عنده في مجتمع مغرَق في التلقين العقائدي. لا بل وباتت إدارة ريغان تتلقّى الآن إشادةً عظيمة لدورها الإيجابي في إزاحة دوفالييه حين استحالت إمكانية الحفاظ على حكمه؛ وهو تمامًا ما حدث حين انقلبت هذه الإدارة ضدّ ماركوس بعد ذلك ببضعة أسابيع في ظروف مماثلة وبعدما بات

جليًّا أنه ما عاد قادرًا على الاستمرار في أداء المهام الموكَلة إليه. والحال فإننا نستدلّ من كلّ هذا على ماهية الانشغال العميق بـ«العملية الديمقراطية» والتي لا تصير أولويّةً بالنسبة إلى شولتز وغيره إلّا في بعض الأحيان، وفي ظلّ ظروف معينة مثيرة للاهتمام.

لا بد من أن تصير هايتي إذًا مثالًا آخر على «المُروق»، جنبًا إلى جنب مع جمهورية الدومينيكان التي تُقدِّم بدورها نموذجًا آخر لضياع أفضل النوايا سُدىً ومن دون أيّ تفسير معقول. وتوجد كذلك أمثلة أخرى لحالات مشابهة في «منطقتنا الصغيرة ها هنا» كما في أماكن أخرى من العالَم.

قبل عشرين عامًا من قيامها «بتعزيز الحرية والتعددية والديمقراطية» في هيسبانيولا، وتوفير «هدوءٍ نسبيّ» لأولئك «المستفيدين» هناك من جهودها والجاحدين لها؛ خاضت الولايات المتحدة الحرب الإسبانية الأمريكية «لدوافع إنسانية أساسًا» (وفق مؤرِّخ جامعة هارفادر فرانك فريدل Frank Freidel). وفي عام 1902، كتب رئيس مكتب التجارة الخارجية في وزارة التجارة الأمريكية عن هذه «الدوافع الإنسانية» من وجهة نظر مغايرة بعض الشيء وأكثر واقعيّة إلى حدٍّ ما:

كانت علاقاتنا الاقتصادية مع جُزُر الهند الغربية وجمهوريات أمريكا الجنوبية هي الأساس الكامن وراء المشاعر الشعبية التي لربّما تلاشت مع مرور الوقت، والتي أجبرت الولايات المتحدة على حمل السلاح ضدّ الحكم الإسباني في كوبا.

وبلغت هذه الغريزة التجارية من الشدّة حدَّ أننا كنا لنتّخذ في نهاية المطاف وبلا أدنى شك خطوات أكثر حدّة لإخماد ما بدا أنه تضييق تجاري، لولا وجود تلك الحالة العاطفية كمثل فظائع الحكم الإسباني المزعومة أو تدمير نهر الماين... ولم تكن الحرب الإسبانية الأمريكية سوى حادثة من ضمن حركة توسّع عامة تكمن جذورها في البيئة المتغيّرة لإمكانات صناعية تفوق بأشواط قدرتنا الاستهلاكية المحلية. بدا من الضروري لنا لا أن نعثر على مشترين أجانب لبضائعنا فحسب، بل وأن نؤمّن كذلك الوسائل التي من شأنها أن تجعل من الوصول إلى الأسواق الأجنبية أمرًا يسيرًا واقتصاديًّا وآمنًا.

والواقع أنّ كوبا عُدّت منذ وقت طويل بمنزلة «ثمرةٍ ناضجة» بوسع الولايات المتحدة قطفها في الأوان المناسب. وفي عام 1823 ألحّ وزير الخارجية كوينسي آدمز على ضرورة دعم الولايات المتحدة السيادةَ الإسبانية على كوبا لحين وقوعها في أيدي الولايات المتحدة بموجب «قوانين الجاذبية... السياسية». وكنت قد نوّهت سابقًا إلى أفكار مماثلة لدى توماس جيفرسون تتعلّق بالحكم الإسباني في أمريكا اللاتينية. والحال فإنّ الأمر استغرق بعض الوقت، لكن بعد مضي سبعة وخمسين عامًا على وضعها، صارت هذه القوانين ساريةً تمامًا مثلما كان متوقّعًا لها، وحدث ذلك حين دنا الثوار الوطنيون الكوبيّون من النصر في كفاحهم الطويل ضدّ الاحتلال الإسباني. لكنّ الولايات المتحدة كانت تحمل لهم في

ذهنها أفكارًا أخرى، وأدّى التدخل الأمريكي إلى إزاحة الحكم الإسباني بالتزامن مع عرقلةٍ فعليّة لاستقلال كوبا، وبسطِ منافع الحرية الخامسة على امتداد المجتمع «المُحرَّر»؛ فتحوّلت كوبا بذلك إلى نموذج أصليّ لـ«المستعمرة الجديدة».

كتب أحد المصرفيين البارزين في وول ستريت عام 1898 بأنّ «على الولايات المتحدة احتلالَ كوبا بالضرورة، وإبقاءها تحت الحكم العسكري لحين تجهيز الشعب فيها ليصير مستعدًّا لحكمٍ ذاتي يكون مُرضيًا لهذا البلد [الولايات المتحدة]»: وهو قولٌ يعكِس المفهوم المعهود للـ«ديمقراطية». وبدت خطط المتمرّدين في كوبا غير مقبولة بتاتًا، وذلك بدعوتهم إلى استقلال كوبا وإجراء اقتراع عام، ما يعني إشراك الفلّاحين والعمال وبينهم كثُرٌ من ذوي البشرة السوداء المحرومين فعليًّا من حقوقهم في الولايات المتحدة، والذين ينبغي حتمًا ألّا يكون لهم صوت في تقرير مصير كوبا، هذه «الثمرة الناضجة» التي آن أخيرًا أوان حصادها.

وأجمعت على ذلك عمومًا وسائل الإعلام والقيادة السياسية والعسكرية الأمريكية، فأعلنت صحيفة نيويورك تريبيون New York Tribune بأنّ الافتراض القائل إنّ الكوبيين باتوا مستعدين لحكم أنفسهم هو افتراض «باطل وواهٍ»، وأضافت بأن الكثيرين من بينهم هم «زنوجٌ جهلة، وأنصاف سلالات[25] وداغو». كذلك

(25) Half-breeds هو تعبير يحمل صبغة إهانة يشير إلى الأشخاص الذين ليسوا نتاج سلالة صافية بل هم من أعراق متمازجة. (م)

وصَف الجنرال إس. بي. إم يونغ S.B.M. Young، وهو قائد فرقة في قوات الاستطلاع الأمريكية، المتمرّدين بأنهم مجموعة تضمّ «الكثير من المنحطّين عديمي الشّرف والعِرفان، ... وليسوا بأكثر قدرة على حكم أنفسهم من رُعاع إفريقيا». بدوره رفض قائد قوات الاستطلاع الجنرال وليم شافتر William Shafter بازدراءٍ مطالبات كوبا بالحكم الذاتي مُلاحِظًا، من دون أن يجانب الصواب، بأننا «تولّينا الحربَ الإسبانية على عاتقنا». كذلك ادّعى ليونارد وود Leonard Wood أنّ موقف «الطبقات المالكة وجميع الأجانب في كوبا بمن فيهم الإسبان» – بوصفهم فئات متمايزة عن «المنحطّين» – كان لصالح ضمّ البلاد إلى الولايات المتحدة؛ وأنّ الولايات المتحدة إنما تولّت الأمور في إطار تحالفٍ مع هذه الفئات التي تتألّف في معظمها من محافظين ممن عارضوا الثورة الكوبية، في نمط يماثل إلى حدّ كبير نمط فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كما بيّنا سابقًا. وشرعت الولايات المتحدة في تأسيس ما أسماه «وود»، «حكومةً حازمة ومستقرّة بين أيدي رجال لن يتردّدوا في استخدام تدابير صارمة حين يتطلّب الوضع القائم ذلك». ورأى «وود» أنّ مثل هكذا تدابير يُفترَض بها أن تكون كافيةً للتعامل مع الكوبيين بوصفهم «شعبًا هادئًا»، «ليس لديه ما يكفي من قوّة الشخصية ليكون مصدر إزعاج جدّي، إن نحن تمكّنا من إبقائه منشغلًا نوعًا ما»، مع العلم أنّه وجَب بجانب ذلك اللجوء إلى أساليب كمثل الجَلد العلَني لمن يعارض سياساته من بين الكوبيين. وأوضح «وود» بصورة أكثر عموميّةً أنه «من غير المستحسن عند التعامل

مع الأجناس اللاتينية الاستسلامُ تحت الضغط، إلّا حين يكون المرء قد بات مهيّأً للتخلّي عن كلّ شيء والاستسلام لفكرة أن يكون خاضعًا». ومن هنا تتأتّى ضرورة الحزم في حال بدأت الأجناس اللاتينية تثير القلاقل، ولا تعي مكانها الصحيح.

كان من شأن هذا التحالف بين الولايات المتحدة والطبقات المالكة والنخب الإسبانية أن وضع الأساس لاستيلاء الشركات الأمريكية على الأراضي والموارد الكوبيّة، وحوّلت هذه الشركات البلاد إلى مزرعة أمريكية، فانغلقت فيها كلّ آفاقٍ للتنمية المستقلة، وخلقت شروطًا لم تتمكّن كوبا من الإفلات منها بعد.

وكان القائد الوطني الكوبي خوسيه مارتي Jose Marti، وهو الذي لطالما خشيَ تدخّل الولايات المتحدة، قد تساءل قبل ذلك بسنوات قائلًا: «ما إن تصير الولايات المتحدة في كوبا، من ذا الذي سيُخرجها؟». وحين تحقّق «تحرير» كوبا من الإسبان، قال مكسيمو غوميز Maximo Gomez الذي قاتل بشجاعة بوصفه زعيمًا للثورة ضدّ إسبانيا، لأحد المراسلين الأمريكيين إنّ «كوبا حاربت ضد سيطرة إسبانيا لتجد نفسها واقعةً تحت نير الولايات المتحدة»، وهذا حُكمٌ حصيفٌ تمامًا.

ثم ما لبثت الولايات المتحدة أن انصرفت على الفور لتنشغل بالفلبين، فدمّرت الأسطول الإسباني العتيق الأعزل، ثمّ «دافعت» عن البلاد ضدّ سكانها بأثمانٍ باهظة، وتركت عواقب ما تزال قائمة بعد انقضاء خمسة وثمانين عامًا.

والواقع أنّ كوبا لم تكن تتسبّب سوى بالقليل من المشكلات حتى ثلاثينيات القرن العشرين حين احتفت إدارة فرانكلين ديلانو روزفلت بسياسة حُسن الجوار Good Neighbor policy عبر الإطاحة بحكومة رامون غراو سان مارتين Ramon Grau San Martin المدنية التي اعتُبِرت مصدرًا لخطر محتمل يهدّد المصالح التجارية الأمريكية؛ لصالح فولجينسيو باتيستا Fulgencio Batista الذي تمتّعت ديكتاتوريّته العسكرية بدعمٍ قويّ من طرف الولايات المتحدة، فردّ المعامَلة بمثلها من خلال المساح بممارسة الحرية الخامسة، واستمرّ الأمر كذلك لحين الإطاحة به على يد قوات فيدل كاسترو Fidel Castro عام 1959. وكما هو الحال دائمًا، بدت المواقف الكوبية تجاه الولايات المتحدة عصيّةً على التفسير، وعبّر الرئيس أيزنهاور Eisenhower عن حيرته إزاء العداء الذي أظهره كاسترو ضدّ الولايات المتحدة، كما أشار إليه السفير الأمريكي بونساي Bonsai بوصفه «رجلًا غير سويّ» – وإلا فكيف يمكن للمرء تفسير موقفه من المُحسِن العظيم؟! وكتب أيزنهاور في شهر أغسطس من عام 1959 قائلًا:

ما أشعر به... ونحن هنا إزاء بلد اعتقدنا بالاستناد إلى تاريخنا أنه سيكون صديقًا حقيقيًّا لنا... وكل تلك الامتيازات التجارية التي منحناها، والعلاقات الوثيقة جدًّا التي أقمناها... أشعر أنّ كلّ هذا يجعل من المحيّر جدًّا معرفة السبب الكامن على وجه التحديد وراء شعور الكوبيين والحكومة الكوبية بهذا القدر من التعاسة، في حين

أنّ أسواقَهم الرئيسة تقع هنا عندنا بكل الأحوال... لا أعلم بالضبط ما كنه الصعوبة التي يواجهون.

ولأنّ ما من برهان عقلاني بوسعه تفسير هذا العداء الكوبي تجاه عمل الولايات المتّحدة الخيِّر الذي دام طويلًا، فمن المؤكّد أنّ الشيوعيين يعملون على تسميم العلاقات الوديّة التي دامت لأكثر من ستين عامًا.

ونستطيع أن نجد في حيرة الولايات المتحدة إزاء موقف كوبا من جديد هنا، برهانًا على فاعليّة نظام التلقين والسيطرة على الفكر السائد في الولايات المتحدة لسنوات عديدة، وهو ما أوضحتُه سابقًا في مثالَي هايتي وجمهورية الدومينيكان.

وفي ديسمبر 1959، بدأت وكالة الاستخبارات المركزية تنظيمَ جيش كوبيٍّ في المنفى، ثُمّ أبلَغ رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ألِن دالس Allen Dulles الرئيسَ أيزنهاور بأنّ كاسترو يشكِّل خطرًا كبيرًا على «الأمن المُتبادَل» تمامًا كحال جاكوبو أربينز Jacobo Arbenz الذي أطيح بحكومته الديمقراطية بغواتيمالا في انقلاب ناجح لوكالة الاستخبارات الأمريكية قبل ذلك بست سنوات. ثم جاء غزو خليج الخنازير، والحرب الإرهابية التي شنّتها إدارة كينيدي ضدّ كوبا؛ وظلّت كوبا تحتل المركز الأول كضحية للإرهاب الدولي على امتداد السنوات العشرين التالية متجاوزةً في ذلك تقريبًا ما عاشته بقيّة دول العالَم مجتمعةً، إذا ما استثنينا حالات الإرهاب التي قد يكون من الأصحّ تسميتُها

عدوانًا خارجيًّا صريحًا، كمثل القصف الإسرائيلي على لبنان بدعمٍ من الولايات المتحدة أوائل السبعينيات. بعد ذلك حلّت نيكاراغوا محلّها في هذا المركز الأول عندما شنّت الولايات المتحدة حربها الإرهابية لإجهاض «تهديد القدوة الحسنة» هناك، وحدث ذلك بعد وقتٍ قصير من الفشل في الاحتفاظ بحكم الحرس الوطني في عام 1979 – مع أننا هنا أيضًا يمكن أن نُصنِّف هذه الأعمال ضمن فئة العدوان الخارجي الصريح. ولعلّ المرء قد يُجادل بأنّ إرهاب الدولة في السلفادور، بصورته التي تجعله يضاهي جيش مرتزَقة أمريكي، يمكن أن يُنظَر إليه بوصفه إرهابًا دوليًّا؛ وإذا ما اعتبرناه كذلك، عندها ستحلّ السلفادور في المركز الأول كضحيّة للإرهاب الدولي في الثمانينيات.

وفي أثناء استيلائها على كوبا من سلطة إسبانيا، غزت الولايات المتحدة بورتوريكو كذلك بهدف حيازة الجزيرة باعتبارها ملكية أمريكية دائمة. وأثناء الاستسلام الإسباني، أبعِد مقاتلو الاستقلال البورتوريكيون عن العاصمة سان خوان؛ تمامًا مثلما مُنِع المتمردون الكوبيون مع انتهاء الحرب ضدّ إسبانيا من دخول سانتياغو أو من أن يكونوا جزءًا من التوقيع على التّسليم؛ وتمامًا مثلما استُبعِد المقاتلون الفلبينيون من مانيلا بالرغم من مشاركة اثني عشر ألف مقاتل منهم في الاستيلاء على المدينة. وفي الحالة الأخيرة، عمدت وزارة البحرية إلى تفسير هذا المنطق، مع أنه كان في الحقيقة قائمًا طوال الوقت وليس حكرًا على حالة الفلبين، بما يلي: إنّ من شأن

التحالف السياسي مع المتمرّدين أن يمكّنهم من «الحفاظ على قضيّتهم في المستقبل»، وهذه عاقبة غير مقبولة بتاتًا.

وجرى تحويل بورتوريكو أيضًا إلى مزرعة للسكّر لمصلحة الأعمال الزراعية الأمريكية، مع القضاء فعليًّا على الزراعة المحلية الأصلية. ثمّ وفي وقت لاحق، أدّت استراتيجية التصنيع القائمة على الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز إلى النمو الصناعي اللازم للتصدير. وبالنسبة إلى المعايير القائمة في العالم الثالث، تحتل بورتوريكو مرتبةً عالية من حيث متوسط دخل الفرد والأجل المتوقّع وما شابه من مؤشرات. لكن يُسجّل في المقلب الآخر أنّ أربعين في المئة من السكان هاجروا باتجاه الأحياء المدينية الهامشية الفقيرة في الولايات المتحدة (وبلغ المعدل ذروته خلال الثمانينيات)، وهُجِرت الأراضي الزراعية فعليًّا، ويعتمد ستون في المئة من السكان على كوبونات الغذاء في حين يعمل الباقون في مصانع مملوكة للأجانب أو في مكاتب حكومية تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، ونسبة الثلثين من البالغين لا تعمل على الإطلاق. وبذا يتوقّف بقاء السكان على «التحويلات المالية الهائلة وعلى تيار هجرة في اتجاهين»، وفق ملاحظات الخبير الاقتصادي ريتشارد وايسكوف Richard Weisskoff الوادرة في دراسة حديثة. ويشير وايسكوف كذلك إلى أنّ الاقتصاد البورتوريكي «يستهلك لكنه لا ينتج... وباختصار يدعم عموم الأمريكيين الشعب البورتوريكي، في حين تقوم الشركات الأمريكية بتحويل

أرباحها المتحصّلة من مصانعها في بورتوريكو باتجاه الولايات المتحدة، وبلا أي ضرائب»؛ ويضيف إنّ «هذه القوة الصناعية العظيمة تقوم على وسيلة تحايل ضريبي تحتمل أيضًا مراجعةً وتنقيحًا. إذ يرتكز بقاء الاقتصاد البورتوريكي في معظمه على الامتيازات المالية، وعلى قواعد ضبط الحسابات الضريبية أو الدولية التي يمكن لها إذا ما تغيّرت أن تجلب المزيد من الصعوبات»، وعلى «اقتصاد مفلس وممزق يعتمد بشكل كبير على الإعانة الرعائية».

وتكشف حالة بورتوريكو بوضوح عن إحدى سمات الإمبريالية التي كثيرًا ما تحجبها الأحاديث المُضلِّلة والخادعة عن «المصلحة الوطنية» وسواها من أشكال التعمية التي تتولّاها المنظومة الأيديولوجية. ويكشف تحليل الأنظمة الإمبريالية عن التكاليف والمنافع التي من المرجّح أنّ مقاديرها تتساوى غالبًا وفق ما تشير إليه بعض الدراسات. ما الذي يدفع إذًا بالقوى العُظمى لأن تسعى للسيطرة على إمبراطوريةٍ (بالمعنى الكلاسيكي أو على شكل استعمار جديد)؟ إذا ما نظرنا إلى الأمر من منظور غُموضيّة «المصلحة الوطنية»، فإنها ستبدو سياسةً عديمة المعنى. لكنها تصير مفعمةً بالمعنى بالمقابل حين نتبيّن أنّ التكاليف تحمل صبغةً اجتماعية، في حين تصطبغ المنافع بصبغة خاصة. ذلك أنّ تكاليف البحرية البريطانية والنظام العسكري الأمريكي وقسائم الطعام اللازمة للسيطرة على الانشقاق الشعبي في بورتوريكو وما إلى

ذلك، تُدفَع جميعها من جيوب عموم الشعب في المجتمع الإمبراطوري. أما الأرباح فتذهب إلى جيوب المستثمرين والمُصَدِّرين، وإلى البنوك والمؤسسات التجارية والأعمال الزراعية وما شابه. وليست الإمبراطورية سوى واحدة من وسائل عديدة يدعم من خلالها الفقراءُ الأغنياءَ في مجتمعهم الأصل. وينطبق الشيء نفسه إلى حدّ بعيد على «المساعدات» التي تأخذ عمومًا شكلًا من أشكال الترويج للصادرات أو تطويرها لتحقيق أرباح محتملة للشركات في نهاية المطاف. ولعلّ التعبير المعروف القائل بأنّ المساعدات هي وسيلة يقوم من خلالها الفقراء في المجتمعات الغنية بدعم الأغنياء في المجتمعات الفقيرة ينطوي على بعض الحقيقة؛ وإن يكن لا بد من الإضافة بالقول بأنها، كحال النظم الإمبريالية عمومًا، وسيلةٌ يقوم من خلالها فقراء الدول الغنية بإثراء أغنياء الوطن الأم أيضًا، مع «تسلل» القليل من الفُتات إلى عامة السكان، حين يكون استيفاء هذا الشرط الثاني ممكنًا. مكتبة سُر مَن قرأ

وبالانتقال من منطقة الكاريبي إلى أمريكا الوسطى، فقد وقفت السفن الأمريكية قُبالة شواطئ السلفادور فيما كان الجنرال هيرنانديز مارتينيز Hernandez Martinez يقود عملية ماتانزا Matanza عام 1932، والتي أسفرت خلال بضعة أسابيع عن مقتل الآلاف من الفلاحين – يصل عددهم إلى ثلاثين ألفًا وفق بعض التقديرات. وأدلى رئيس العملية البحرية الأمريكية بشهادة أمام الكونغرس ذكر فيها أنه «قد تبيّن أن ما من داعٍ لإنزال القوات

الأمريكية والقوات البريطانية، لأن الحكومة السلفادورية كانت تسيطر على الوضع جيّدًا». وما كان من إدارة روزفلت إلا أن منحت مارتينيز الامتياز المستحقّ وعلى أتمّ وجه في سياق ممارسة أخرى لسياسة حُسن الجوار، بفوزه في انتخاباتٍ كان مرشّحها الوحيد، بعدما تم القضاء على المعارضة السياسية أو قمعها. وفي السلفادور أيضًا اعتُبِر أنّ الأمور تسير على خير ما يُرام في واحدة من أكثر دول العالم بؤسًا، لحين الوصول إلى عامَي 1960-1961 حين رعَت الولايات المتحدة انقلابًا عسكريًّا يمينيًّا لتمنع تهديدًا آخر يواجه الحرية الخامسة، وفقًا لمبدأ كينيدي القائل بأنّ «الحكومات ذات الطابع العسكري المتمدِّن القائم في السلفادور هي الأكثر فاعلية في احتواء التغلغل الشيوعي بأمريكا اللاتينية». وسنعود للحديث في عواقب ذلك.

حدثت أوّل عمليّة عسكريّة أمريكية كبرى بنيكاراغوا في عام 1854 حين أحرقت البحريّة الأمريكية مدينة سان خوان ديل نورتي San Juan del Norte الساحلية انتقامًا من إهانة زُعِم أنها وجِّهت إلى المسؤولين الأمريكيين وإلى رجل الأعمال المليونير كورنيليوس فاندربيلت Cornelius Vanderbilt. وجاء إنزال قوى البحرية الأمريكية أول مرة عام 1909 ثمّ من جديد عام 1912، ليؤسس لاحتلال عسكري استمرّ حتى عام 1933 (باستثناء عام واحد)، وليؤدي إلى قيام ديكتاتورية سوموزا بعد حملة دامية لمكافحة التمرد ومكيدة أفضت إلى اغتيال ساندينو.

واستمرّ حُكم سلالة سوموزا الدمويّ الفاسد حتى عام 1979 بدعمٍ أمريكيٍّ كامل، وحوّل سوموزا بلاده إبّان ذلك إلى قاعدة لاستعراض القوة الأمريكية في المنطقة. وأدّى فشل حكومة كارتر في الحفاظ على «نهج سوموزا من دون شخصه» إلى إعادة تشكيل الحرس الوطني وتنشيط الجهود المستمرة لإعادة تحويل هندوراس إلى قاعدة عسكرية أمريكية كبرى بغية ترهيب المنطقة، بما في ذلك حرب جيش الولايات المتحدة بالوكالة ضدّ نيكاراغوا. والحال فقد أسفرت الثورة الساندينية عن حالة انهيام مفاجئ في أوساط النخب الأمريكية بـ«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» بنيكاراغوا، وهو تحول عجائبي كان ليُرفَض مصحوبًا بما يستحق من سخرية في مجتمعاتٍ أقلّ عُرضة من المجتمعات الغربية للتلقين العقائدي التام.

وكذلك في حالة نيكاراغوا، تجد النُّخَب الأمريكية صعوبةً في فهم العداء الذي أظهره نحوَها أولئك المنتفعون من براجمها التاريخية القائمة على «حُسن الطويّة الدولية». وها نحن أمام تفسير لهذا العَداء يقدّمه المحلّل الموقّر وليم شانون William Shannon، سفير الولايات المتحدة إلى إيرلندا سابقًا، والأستاذ الكبير في جامعة بوستون حاليًا؛ إذ يكتب معتبرًا أنّ بالإمكان فهم حقيقة «كره الساندينيين للولايات المتحدة بالنظر إلى محدودية تعليمهم والسنوات التي أمضوها في المنفى أو السجن أو في أعالي التلال فيما هم يُحاربون ما اعتبروه ديكتاتوريّةً مدعومةً من أمريكا». ومع

جهلهم التاريخ الفعليّ للإحسان الأمريكي، يستخدمون معاداة أمريكا مصدرًا يتزوّدون منه بـ«الطاقة لأجل حركتهم السياسية، تمامًا مثلما زوّدت معاداةُ السامية النازيّةَ بما يلزمها من طاقة».

هذه بضعة أمثلة قليلة من صورة كليّة تتشابه عناصرها في مجملها إلى حدٍّ كبير. وبالعودة إلى الانتقاء من بين خيارات كينيدي الثلاثة – أي «نظام ديمقراطي لائق»، و«نظام وفق نموذج كاسترو»، و«نظام وفق نموذج تروخيّو»، ويكون هذا الأخير هو المُفضَّل دائمًا في حال وجِد خطر «كاسترو» – دعونا نتذكّر الحالة الأولى التي تناولناها وتخصّ وقائع تدخل الولايات المتحدة في جمهورية الدومينيكان التي لم تكن مجرّد انحراف، كما رأينا في عرضنا السابق الموجَز. يساعدنا هذا التاريخ، وحكايات أخرى مماثلة له، على فهم إجابة جون كينيدي الرسمية عن سؤالنا: ما الذي يكمن بالضبط وراء هذا السلوك الأمريكي المنهج الذي يظهر جليًّا اليوم في السلفادور ونيكاراغوا؟ فبالنسبة إليه تكون الديمقراطية أمرًا جيّدًا في حالة واحدة، هي أن تأتي نتائجها متوافقة مع احتياجات الأخ الأكبر. لكن إن واجهت هذه الاحتياجات تهديدًا من «نموذج كاسترو» – باتخاذ خطوات لتحقيق ديمقراطية بنّاءة في ظلّ نظام رأسمالي ديمقراطي ملتزم بالإصلاح الاجتماعي والاستقلال، مثلًا – فإننا نستدعي فرق الموت. ويتكرر هذا النمط باطّراد، في تعبير ممنهج عن المبادئ الأساسية للسياسات الخارجية، ومن بينها على وجه التحديد: قُدسيّة الحرية الخامسة.

ولقد مضَت إدارة كينيدي في مسار التفكير هذا إلى حدوده القصوى، فاتّخذت في عام 1962 قرارًا من بين الأكثر أهميّة في التاريخ الحديث لناحية ما ترتّب عليه من عواقب. وقام القرار على تغيير مهمّة المؤسسة العسكرية في أمريكا اللاتينية من «الدفاع عن نصف الكرة الغربي» إلى «الأمن الداخلي». والواقع أنّ المهمّة الأولى لم تعدُ كونها أضحوكة، إذ لم يكن هناك من ينبغي الدفاع عن نصف الكرة الغربي ضدّه سوى الولايات المتحدة، وما كانت المهمة المعلَنة لتقصد ذلك بالطبع. أما «الأمن الداخلي» فليس أضحوكة أبدًا، بل هو يعني حربًا ضدّ السكان الأصليين. ولقد تجسّدت نتائجه على هيئة سلسلة من دول الأمن القومي[26] National Security States تُذكّرنا من جوانب عدّة بالفاشية الأوروبية، ووظّفت هذه الدول في بعض الأحيان مواهب مجرمي الحرب النازيين من أمثال كلاوس باربي الذين جلبتهم الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية بعد خدمتهم في أوروبا ما بعد الحرب؛ كما أنها مثّلت عهدَ إرهاب واسع النطاق، وتعذيبٍ عالي التقنية، و«اختفاءات قسريّة» وفِرق موت. وجاء أوّل انقلاب كبير في البرازيل بدعمٍ وترحيب من حكومة الولايات المتحدة التي أشادت به باعتباره «انتصار الحرية الأوحدَ والأكثر حسمًا في منتصف القرن العشرين» (وفق مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية لينكولن غوردون Lincoln Gordon). وجاءت النتيجة على المستوى المحليّ في

(26) دولة الأمن القومي هي الدولة التي تسيطر فيها اعتبارات الدفاع القومي على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. (م)

صورة «معجزة اقتصادية» أخذت شكل كارثة حلّت بمعظم السكان، ناهيك عن الكارثة التي عصفت بحقوق الإنسان. كذلك ظهر أثر الدومينو في جميع أنحاء المنطقة، وساعد تأسيس دولة الأمن القومي بالبرازيل في إطلاق «وباء قمعٍ» لا مثيل له في تاريخ القارّة، وفق توصيف لجنة لاحقة رفيعة المستوى برئاسة سول لينوفيتز Sol Linowitz، وإن تكن هذه اللجنة قد فشلت في نهاية المطاف في تتبّع الأمر وصولًا إلى مصدره.

وفي السلفادور وضعت إدارة كينيدي البنية الأساس لِفِرق الموت التي أنيطت بها لدى تفعيلها في السنوات اللاحقة مهمّة بثّ الرعب على نطاق غير مسبوق. أما في غواتيمالا فقد تمّت الإطاحة بديمقراطية آريفالو وأربينز الرأسمالية الإصلاحية بانقلاب قامت به وكالة الاستخبارات المركزية عام 1954، فأسست بذلك لعهدٍ من إراقة الدماء والإرهاب استمرّ ثلاثين عامًا؛ ثمّ دعمت إدارة كينيدي انقلابًا عسكريًّا للحيلولة دون خطر إجراء انتخابات ديمقراطية كان يُخشى أن يُسمَح لآريفالو بالمشاركة فيها؛ إذ كما هو الحال مع خوان بوش، نُظر إليه وإلى خليفته أربينز باعتبارهما «نموذج كاسترو» وكان لا بد بالتالي من رفضهما لصالح «نموذج تروخيّو». قاد كل هذا إلى مذبحة هائلة في الجزء الأخير من العقد، قُتِل فيها ما يُقدّر بنحو عشرة آلاف شخص في حملة مكافحة التمرد وبمشاركة مباشرة من قوات القبعات الخضراء[27] Green Berets

(27) تسمّى أيضًا "القلنسوات الخضراء" وهي وحدات خاصة تتبع الكوماندوز في سلاح المشاة، ومتخصصة في التفجيرات وحرب العصابات. (م)

الخاصة الأمريكية، وورَد في التقارير أنّ الطائرات الأمريكية نفّذت غارات بالنابالم انطلاقًا من قواعدها في بنما. وبالرغم من كلّ ذلك، تظلّ هذه المذبحة ضئيلة إن هي قورنت بإرهاب الدولة الذي نظّمته ودعمته الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى خلال السنوات اللاحقة، وبلغ ذروة الرعب مطلعَ الثمانينيات.

شكّل جهاز القمع والتعذيب الذي أنشئ على يد إدارة كينيدي مكوِّنًا أصيلًا من مكوّنات تحالف كينيدي من أجل التقدم. ولقد كان برنامج «التحالف من أجل التقدم» هذا الذي حظي بإشادة كبيرة باعتباره يُبرِز إحسان الولايات المتحدة، مثيرًا للسخرية في مفهومه. ذلك أنّ نشوءه لم يأتِ مدفوعًا باكتشاف مفاجئ لواقع المعاناة والفقر في أمريكا اللاتينية، وإنما جاء بفعل مخاوف من «عدوى» لربّما تنتقل بالانطلاق من «الفيروس» الكوبي. وتمامًا كما في حالة جنوب شرق آسيا التي ناقشتُها في المحاضرة الماضية، يستلزم هذا الخطر هنا أيضًا جهدًا ذا شقّين؛ أولهما هو تدمير الفيروس من مصدره (بالغزو والحصار وعشرين عامًا من الحرب الإرهابية)؛ أما الثاني فهو عبارة عن مجموعة خطوات تهدف إلى تحصين المنطقة من العدوى. والحال فإنّ التحالف من أجل التقدم صُمِّم ليكون مكوّن «روح هذا المشروع الأخير وفكره»، على أن يسير جبًا إلى جنب مع التدابير الرامية إلى ضمان «الأمن الداخلي».

بيد أنّ التحالف من أجل التقدم استلزم في حدّ ذاته اعتماد تدابير عنفيّة. وهو وإن صُمِّم لتعزيز التنمية الاقتصادية، إلا أنها كانت

تنمية اقتصادية من نوعٍ خاص، نوعٍ يتوافق بالتّمام مع متطلّبات الحرية الخامسة. وكان من المقرّر توجيه هذه التنمية نحو الإنتاج بغرض التصدير، وتدفّقت المساعدات بالفعل لكنّها اتجهت كما العادة إلى مستفيدين بعينهم: الشركات الامريكية العاملة في مجالات الأعمال الزراعية والأسمدة والمبيدات الحشرية، والنُّخب المحليّة المرتبطة بها. وسُجِّلت إحصائيًّا بعض النتائج المُبهِرة؛ إذ ارتفع إنتاج لحوم الأبقار في عموم دول أمريكا الوسطى، وإن تزامن ذلك مع انخفاض استهلاك هذه اللحوم فيها، على اعتبار أنّ الإنتاج كان موجّهًا أساسًا للتصدير – وسجّل هذا الانخفاض مستويات حادة في كوستاريكا والسلفادور، ومستويات ملحوظة وإن تكن أقل حدّة في غواتيمالا ونيكاراغوا. وأدّت هذه العمليات أيضًا إلى خفض الإمدادات الغذائية الموجّهة لتلبية الاحتياجات المحلية بفعل تحويل أراضي المحاصيل الزراعية إلى أراضٍ لإنتاج لحوم الأبقار والمحاصيل التجارية، فيما دُمِّرت أراضي الغابات القيّمة ما ترك آثارًا بعيدةَ المدى لا حصر لها؛ وحدث كل ذلك تلبيةً لمصالح الشركات الأجنبية وعملائها المحلّيين والدوليّين، والأقليّة الثريّة القادرة على شراء الموادّ الغذائية والسّلع الكماليّة المستوردة. وكما في حالة «المعجزة الاقتصادية» بجمهورية الدومينيكان والبرازيل، سجّل التحالف نموًّا اقتصاديًّا في أمريكا الوسطى بالتزامن مع تفاقم البؤس والفاقة والجوع في أوساط معظم السكان. والواقع أنّ لهذا النموذج التنموي نتيجة لازِمة بالضرورة هي أنه يتطلّب وجود جهاز قمعيّ للسيطرة على المعارضة والمقاومة

الحتميّتَين، مع كل ما يستتبعه ذلك من معاناة السكان المحليين من تبعاته. وليست فرق الموت وجهًا آخرَ عرَضيًّا للتحالف بل إحدى مكوّناته الرئيسة، ومن هنا فليس من المستغرَب أن يكون تأسيس التحالف من أجل التقدّم قد ترافق بإنشاء جهاز قمعيّ ليكون جاهزًا عن الحاجة.

وتقدِّم لنا قراءة الوقائع التاريخية بالسلفادور نظرة أعمق لفهم إجابة كينيدي عن سؤالنا. أجريت انتخابات في هذا البلد عام 1972، وحين بدا واضحًا أن الفوز سيكون حليف خوسيه نابوليون دوارتي José Napoleón Duarte وغييرمو إنغو Guillermo Ungo، جاء تدخّل الجيش لتولّي المسؤولية باحتيال صارخ، بجانب تدخّل غواتيمالا وسوموزا. إذ أدّى هذا الأخير هنا دورًا مماثلًا لدوره في غواتيمالا، بتأمينه الأساس الذي أتاح لوكالة الاستخبارات الأمريكية إبطال الديمقراطية فيها في عام 1954، وبالمساعدة في الحيلولة دون إعادة تشكيل حكومة منتَخَبة ديمقراطيًّا في جمهورية الدومينيكان عام 1965، وفي غزو جزيرة الخنازير عام 1961. أُسِر دوارتي وعُذِّب، ثم جاء إلى واشنطن بعد إطلاق سراحه، من دون أن يكلّف أحد نفسه عناء مجرّد التحدّث إليه، أكان في أوساط الإعلاميين أم في الكونغرس (ما خلا استثناءَين).

وتكشف هذه المرحلة بأتمّ الوضوح عن مدى احتقار النخب الأمريكية للديمقراطية ما دام كلّ شيء تحت السيطرة، وعن حجم

السخرية الكامنة في الادعاء الحالي بالاهتمام بـ«الانتخابات»، وهو اهتمامٌ لا يعدو كونه ستارًا شفيفًا يحجب من خلفه إرهاب الدولة.

وفي عام 1977 جرَت بطريقة مماثلة مهزلة انتخابية جديدة، استمرّ بالتزامن معها مسار التعذيب والتقتيل والقمع والفساد بصورته المعتادة من دون أن يثير سوى القليل جدًّا من الاهتمام أو ردود الأفعال الجديّة في الولايات المتحدة.

ثمّ بدأت مشكلتان بعينهما تثيران قلقًا بالغًا، الأولى هي الإطاحة الوشيكة بنظام سوموزا، مع الخشية من أن يلقى الدكتاتور السلفادوريّ روميرو Romero المصيرَ نفسه. والواقع أنّ جهود الولايات المتحدة في نيكاراغوا فشلت في فرض «نهج سوموزا من دون شخصه»، وهو التكنيك المعتاد حين يصبح بعض العملاء غير ذوي فائدة أو يتعذّر إنقاذهم. وبدت إدارة كينيدي مصمّمة على عدم تكرار الخطأ ذاته في السلفادور.

أما المشكلة الثانية فكانت أشدّ خطورةً بعدُ، إذ شهدت سنوات السبعينيات في السلفادور نموًّا متصاعدًا واسع النطاق للتنظيمات الشعبية، كمثل مجموعات المساعدة الذاتية المدعومة من الكنيسة وجمعيات الفلاحين ونقابات المعلّمين وما شابه. وهذه علامة خطر داهم، إذ تعني وضع أساس لقيام ديمقراطية بنّاءة لربّما يتمكّن معها السكان عمومًا من المشاركة في صياغة السياسات العامة، ما يؤدي إلى «أزمة ديمقراطية» وتهديد لنظام قرار النّخبة بمصادقة شعبيّة، المُسمّى «ديمقراطية» بلغة الساسة في الغرب. ومن نافلة

القول إنه ليس بمقدور الأفراد المعزولين مواجهة السلطة المركّزة بمفردهم، أكان في الساحة السياسية أو في أيّ مكان آخر. ولا يمكنهم دخول الساحة السياسية إلا إن توافرت لهم السُّبل لتجميع مواردهم المحدودة واكتشاف الحقائق ذات الصلة وتبادل المعلومات وتطوير الأفكار والبرامج والعمل على تحقيقها. وعند الافتقار إلى مثل هذه الوسائل والأشكال التنظيمية، تُختَزل الديمقراطية إلى لعبة تدور بين جماعات النخبة المسيطِرة على الموارد التي تسمح لها بأن تساهِم بفاعلية في النظام السياسي. وعلى هذا فإنّ نمو المنظمات الشعبية في السلفادور لم يكن حدثًا بسيطًا، بل تطوّرًا قد يُخلِّف عواقب وخيمةً إذا ما أسّس لفساد تفاحةٍ قابلٍ للانتشار.

وفي شهر فبراير من عام 1980، كتب الأسقف روميرو Archbishop Romero إلى الرئيس كارتر يناشده عدمَ إرسال مساعدات عسكرية إلى المجلس العسكري الذي «لا يعرف فعل شيء سوى قمع الشعب والدفاع عن مصالح الأوليغارشيّة السلفادورية»؛ موضِحًا بأنّ المساعدات «ستزيد بالتأكيد من حجم الظّلم الواقع هنا وتعزّز حدّةَ القمع المنفلِت ضدّ المنظمات الشعبية المناضِلة للدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية».

بيد أنّ جوهر سياسات الولايات المتحدة إنما يقوم على تدمير المنظمات الشعبية المناضِلة للدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، فما كان من الرئيس كارتر بذلك إلا أن أرسل المساعدات العسكرية

مُرفَقة برسالة إلى الكونغرس يقول فيها إنها ترمي إلى «تعزيز الدور المحوري للجيش في الإصلاحات» – عبارةٌ لو أنها وقعت على أسماع أورويل، لأطلق شهقة انبهار!

وجاءت العواقب تمامًا مثلما توقّعها الأسقف الذي اغتيل بعدها في شهر مارس، ما إن بدأت فِرق الموت عملها. وفُرِضت حالة طوارئ يعاد تجديدها شهريًّا منذ ذلك الحين، ثمّ في شهر مايو شُنَّت حربٌ بكامل عُدّتها وعديدها ضدّ الفلاحين، تحت ستار الإصلاح الزراعي. وكان الفلاحون هم الضحايا الرئيسيون لحرب كارتر-دوارتي في عام 1980؛ وليس هذا بأمرٍ مُستَغرب على اعتبار أنّ «الجماهير وقفت مع العصابات» حين بدأ تطبيق الإصلاح، وفق تأكيد دوارتي لاحقًا.

تجسّدت أولى الفظائع في مذبحة نهر سومبول Río Sumpul التي طالت بالتّقتيل ستمئةٍ من الفلاحين الفارّين، في إطار عملية مشتركة بين الجيشين السلفادوري والهندوراسي. ووصف شهود عيان كيف أُلقِيَ الرضّع في الهواء ليكونوا هدفًا للقنص والتصويب، وقُطِّعت رؤوس الأطفال وعُذِّبت النساء وأُغرِقن في النهر. وقدّم خوسيه نابوليون دوارتي تبريرًا يُشرعن المذبحة باعتبار أنّ جميع ضحاياها كانوا «شيوعيّين» – وعلينا أن نفترض إذًا أنّ هذا يتضمّن الرضّع المقطّعين إربًا بالمناجل! والحال فإنّ دوارتي كان قد انضمّ إلى المجلس العسكري في شهر مارس في محاولة لإضفاء بعض الشرعية عليه في أثناء عمليّات التقتيل التي بدأت بعد ذلك.

وعملت وسائل إعلام أمريكية على طمس المعلومات عن القصة لأكثر من سنة، ثمّ ورَدت على ذِكرها بشكل عابر ولم تقدّم أي تقرير دقيقٍ عنها بالرغم من توافر شواهد موثوقة تمامًا ومتاحة آنَ وقوعها مباشرةً، ونشرتها الصحافة الدولية والصحافة الكنسيّة بالولايات المتحدة.

لاحقًا وفي شهر يونيو، تعرّضت الجامعة لهجومٍ أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص، وحُطِّمت المخابر والمكتبات، وتمّ بذلك القضاء على خطر آخر يتهدّد النظام. ثمّ وفي شهر نوفمبر، أُعدِمت المعارضة السياسية بأيدي قوى الأمن، وقُضي في الوقت نفسه على الإعلام المستقلّ. كما قُصِفت محطة الإذاعة ودُمِّرت، وعُثِر على مُحرِّر إحدى الصُّحف مقطّع الأوصال فيما هرب آخرُ بعدما تعرّض لعدة محاولات اغتيال. هكذا وضِع الأساس لقيام «انتخابات حُرّة»، أجريت في عهد ريغان وسط أجواءٍ من «الرعب واليأس والشائعات المُفزِعة والواقع المروِّع» على حدّ تعبير اللورد تشيتنيس Lord Chitnis الذي ترأس جماعة مراقبي جماعة حقوق الإنسان البرلمانية البريطانية.

وأشادت وسائل الإعلام الأمريكية بانتصار الديمقراطية هذا كما هو متوقّع منها تمامًا. ثم وخلال السنوات اللاحقة، ومع النجاح الملحوظ لمهامّ «تقطيع الرؤوس» وتدمير المنظمات الشعبية، أخذ المحللون الأمريكيون على امتداد الطيف السياسي السائد يعبِّرون عن سعادتهم بهذه الممارسات الموجّهة لأجل «بناء

الديمقراطية» وتأييدهم لها. ولم يقتصر هذا الموقف عليهم، إذ خلُصَت لجنة حكوميّة هولندية لمراقبة الانتخابات إلى «وجود نطاقٍ كافٍ من الخيارات أمام الناخبين»، بالرغم من اعترافها مع ذلك بحدوث «استبعادٍ لأحزاب اليسار إلى حدّ ما من العملية الانتخابية». والحال فإنّ عبارة «استبعاد إلى حدّ ما» إنما تشير في الحقيقة إلى التقتيل الجماعي والتعذيب والاختفاء القسري؛ أمّا تعبير «النطاق الكافي من الخيارات» فيعبِّر عن مفهوم «الديمقراطية» السائد على نطاق واسع في أوساط النُّخَب الغربية. وتضيف اللجنة الهولندية قائلة إنَ السلفادور، كحال نيكاراغوا، «متورّطة في حرب أهلية يؤدّي التدخل الخارجي فيها دورًا رئيسًا»، إذ يحظى المتمرّدون «بدعم فاعل من طرف الهيئات الأجنبيّة»، وهذا قياس لا يستحق أن يتناوله عاقلٌ ولا حتى بمجرّد تعليق، لكنه يلقي الضوء من جديد على السويّة الأخلاقية والفكرية للنُّخَب الغربية.

بتاريخ 26 أكتوبر من عام 1980، أدان الأسقف ريفيرا إي داماس Rivera y Damas الذي جاء خلَفًا لرئيس الأساقفة الشهيد «حربَ الإبادة والإبادةَ الجامعية التي ارتكبتها القوات المسلحة ضدّ السكان المدنيين الأبرياء». ثمّ بعد ذلك ببضعة أسابيع، أشاد دوارتي بهذه القوات المسلّحة ذاتها لأجل «خدمتها الشجاعة بجانب الشعب ضدّ التخريب»، وجاء قوله هذا فيما كان يؤدّي اليمين الدستورية بصفة رئيسٍ للمجلس العسكري، وذلك في محاولة منه للحفاظ على استمرارية تدفّق المساعدات العسكرية

إلى القتلة بعد مقتل أربع عضوات كنيسة أمريكيات، وهو فعل نُظِر إليه باعتباره إجراميًّا. كان هذا دور دوارتي طوال الوقت، ولا يُسجَّل في تاريخ أمريكا اللاتينية أنّ قدرًا مكافئًا من التقتيل وقع بإشراف شخصية واحدة؛ إذ وصل عدد ضحاياه وفق تقديرٍ متحفّظ نسبيًّا إلى ما يقارب أربعين ألفًا خلال فترة اشتغاله على إضفاء الشرعيّة على الفظائع، وضمان أنّ الولايات المتحدة ستستمر في المساهمة فيها بما يكفي لأداء المهمة المحددة. وليس مفاجئًا إذًا أن يكون محبوبَ الإعلام والمحللين الأمريكيين، وأن يُنظَر إليه باعتباره ديمقراطيًّا عظيمًا، ونموذجًا للفضيلة.

تولّى ريغان السُّلطةَ أوائلَ عام 1981 وتصاعدت وتيرة المجازر فباتت أكثر ساديّةً وأوسع نطاقًا، وشاركت فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر فتولّت القوى الجويّة الأمريكية مهامّ مراقبة الضربات الجويّة وتنسيقها، ما أدّى إلى زيادة كبيرة في معدلات القتل الذي طال الفلاحين الفارّين والقرويين العُزّل. وقوبلت هذه الفظائع التي ما تزال مستمرةً بتصفيق متزايد في الولايات المتحدة، إذ بدا الترويعُ قادرًا على تحقيق بعض النجاحات؛ فقد ارتفعت حصيلة أعداد القتلى إلى أكثر من ستين ألفًا، وأعداد اللاجئين إلى ما يفوق المليون.

تلبّي المساعدات الأمريكية التي وصلت مستوياتٍ هائلةً غرَضين رئيسيين هما تنفيذُ عمليات القتل، ودفعُ أجور مجموعات النّخب المستفيدة منها. ويتدفّق نحو ثلثَي المساعدات مباشرةً إلى

حساباتٍ في البنوك الأجنبية لهؤلاء المستفيدين من برامج مكافحة التمرّد الذين يفضلون بطبيعة الحال أن يموِّل دافعو الضرائب الأمريكيون هذه البرامج، وأن يدعموا بضرائبهم علاوة على ذلك ازدياد ثراء هؤلاء المستفيدين. والواقع أنّ دافع الضرائب الأمريكي إنما يرشو الأثرياء لكي يظلّوا في أماكنهم بينما تستمرّ المذبحة. وفي أثناء ذلك، تغرق البلاد في التدهور الاقتصادي بفعل هروب رؤوس الأموال أكثر منه بتأثير الحرب في حدّ ذاتها.

وتأخذ الحكاية في هذا الصدد طابعًا معتادًا إلى حدّ ما، ذلك أنّ مقدار ديون أمريكا اللاتينية الشهيرة التي باتت اليوم موضوع قلق دوليّ بارز، لا يختلف كثيرًا من حيث حجمه عن مقدار احتياطيّ رأس المال الأجنبي لكبار أثرياء أمريكا اللاتينية. ونلحظ هنا من جديد إحدى حقائق المساعدات الخارجية باعتبارها وسيلة يدفع من خلالها فقراءُ المجتمعات الثريّة للأثرياء في المجتمعات الفقيرة، لقاء ما يؤدونه من خدمات لصالح الأثرياء في المجتمعات الثريّة.

ويمثِّل تاريخ التدخّل الحديث في السلفادور، والذي حقّق نجاحًا كبيرًا، أحد أكثر الحوادث دناءة في تاريخ الولايات المتحدة. دُمِّرت المنظمات الشعبية إلى حدٍّ كبير وأُخمِد خطر الديمقراطية. ومن هنا نستطيع أن نفهم بيُسرِ الاستجابةَ الحماسية التي تبديها النُّخَب الغربية إزاء «تعزيز الديمقراطية».

وبالعودة من جديد إلى إجابة كينيدي عن سؤالنا، بلى ستفضّل الولايات المتحدة أيضًا تروخيّو، بل وما هو أسوأ منه، إذا ما تبيّن

وجود تهديد بأن تؤدي المنظّمات الشعبية المرتبطة بالكنيسة وجمعيات الفلاحين والنقابات وما شابها دورًا من شأنه أن يفضي إلى وضع الأساس لديمقراطية بنّاءة. وها نحن ندرك من جديد هنا أنّ مفهوم «كاسترو» واسعُ النطاق جدًّا.

تتيح لنا الحوادث الأخيرة التي شهدتها نيكاراغوا مزيدًا من التبصُّر في فهم الإجابة الرسمية عن سؤالنا. حظيت أسرة سوموزا الحاكمة بمكانة صديق مقرّب، بالرغم من أنّ الأمر لم يخلُ من بضع مشكلات نشأت مع توسُّع بلطجة سوموزا على أوسع نطاق، بحيث باتت تؤثّر في طبقات رجال الأعمال أيضًا، بجانب الضحايا العاديين من العامة وضحاياه المباشَرين؛ ومع انفلات المعارضة الشعبية ضدّ فساده وعنفه من حدود السيطرة؛ تمامًا مثلما حدث مع تروخيّو وماركوس ودوفالييه وغيرهم من رجال العصابات المدعومين من الولايات المتحدة. وحظي سوموزا بدعم الولايات المتحدة على امتداد المراحل التي أظهر فيها قدرة على الصمود، وجاء هذا الدعم مباشرًا في جزء منه، وفي جزءٍ آخر من خلال الدول المرتزقة التي تُستَدعى بانتظام لمثل هذه الأغراض حين ينبغي إخفاء دور الولايات المتحدة عن الجمهور. ولمّا بات واضحًا في عام 1979 أنّ من غير الممكن الاستمرار في الإبقاء على سوموزا، قامت إدارة كارتر بالتحول المتوقّع والطبيعي في سياستها، فدافعت عن «نهج سوموزا من دون شخصه» تمامًا مثلما فعلت في حالات أخرى مماثلة. وكان الانشغالان الرئيسيان هما الإبقاء على

وجود الحرس الوطني الذي درّبته الولايات المتحدة لسنوات عديدة ويتمتّع بصلات وثيقة مع الجيش الأمريكي، بغية حفظ «الاستقرار» و«النظام»؛ وأن تكون النخب القائمة على قطاع الأعمال في وضع يتيح لها السيطرة على العملية السياسية، فيتمّ تأسيس «الديمقراطية» بالمعنى الذي تدلّ عليه في لغة السّاسة الأمريكيين.

واتّبعت الولايات المتحدة لأجل تحقيق هذه الأهداف سياسة المسار المزدوج dual-track policy. وقام أحد مسارَي هذه السياسة على إعادة تشكيل الحرس الوطني اعتبارًا من عام 1979 وفقًا لروايات المنفيين النيكاراغويين والضباط السلفادوريين الذين شاركوا فيه. وحدثت إعادة التشكيل هذه بمشاركةٍ وتدريبٍ قدّمه عملاء جنرالات النازيين الجدد بالأرجنتين الذين يؤدون منذ عام 1980 دور «وكلاء للولايات المتحدة بأمريكا الوسطى» (وفقًا للمتخصص في شؤون الإرهاب برايان جينكينز Brian Jenkins من مؤسسة راند Rand Corporation)، ثمّ خضع تشكيل الحرس الوطني للسيطرة الأمريكية المباشرة منذ عام 1981. أما المسار الثاني فأخذ شكل عرض مبكرٍ للمساعدات على الحكومة الجديدة، وهي مساعدات مصمّمة في حقيقتها لتعزيز قطاع الأعمال الخاص. وحظيت المساعدات الأمريكية بدعم البنوك الدولية التي كانت تخشى من ألّا تتمكن نيكاراغوا من التعهّد بديونها الهائلة الناجمة عن تعاونها مع سوموزا، خصوصًا بعدما فرّ ومعه جزء كبير

من الأصول المتبقية في البلاد. وكالمعتاد، كان من المقرر للمساعدات أن تكون وسيلةً لإجبار دافعي الضرائب الأمريكيين على دعم الأثرياء والأقوياء في الداخل والخارج. والحال فإنّ هذا الجهد الأخير الساعي إلى ضمان استمرارية النظام القديم، والحيلولة دون الإصلاحات الاجتماعية غير المرغوب فيها، وسداد مستحقّات البنوك الأمريكية؛ يوصف على الدوام في الولايات المتحدة بأنه دليلٌ على الشهامة اللافتة التي تسِم الحكومة الأمريكية، وعلى سوء طويّة الساندينيين الذين استمرّوا في اتباع طرقهم الشريرة رغم كل ذلك.

ولقد أثبتت هذه الطرق الشريرة مدى خطورتها بالفعل، فها هي جرائم الساندينيين تتبلور سريعًا على هيئة تحسّن ملحوظ في الصحة والمعرفة بالقراءة والكتابة ومستويات التغذية والرفاه الاجتماعي. وفي شهر يناير من عام 1983، خلص بنك التنمية للبلدان الأمريكية Inter-American Development Bank في عرض تلخيصي للتطورات منذ عام 1979، إلى أنّ «نيكاراغوا حقّقت تقدّمًا ملحوظًا في القطاع الاجتماعي من شأنه أن يُرسيَ دعائم أساس متين لتنمية اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد»، بما في ذلك في مجالات الصحة ومحو الأمية وتنظيم المجتمع وإنتاج الغذاء للسكان وما إلى ذلك. ولاحظت منظمة أوكسفام الخيرية للتنمية Oxfam في تقرير لها عن أمريكا الوسطى في عام 1985 أنّ من بين دول المنطقة التي تعمل فيها (غواتيمالا والسلفادور وهندوراس

ونيكاراغوا)، «لم تُسجَّل سوى في نيكاراغوا وحدها جهود جوهرية لمعالجة مشكلة عدم المساواة في ملكية الأراضي، ولتوسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الزراعية الموجهة إلى الأسر الفلاحيّة الفقيرة»، على الرغم من أنّ حرب الكونترا – التي حقّقت أهدافها – «أبطأت وتيرة الإصلاح الاجتماعي وفاقمت الجوع في الريف الشمالي». وكما ذكرتُ بالأمس، فقد ذهبت المؤسسة المركزية لأوكسفام في لندن إلى ما هو أبعد من ذلك، فصرّحت بأنّ نيكاراغوا تمثّل «استثناءً» من بين الدول الستة والسبعين التي نشَطت المنظمة فيها، لناحية الالتزام الحكومي «بتحسين ظروف الناس وتشجيع مشاركتهم الفاعلة في عملية التنمية» – ومن هنا فإنها تعبِّر تمامًا عما تسميه أوكسفام بدقة «تهديد القدوة الحسنة». من جانبه وصف البنك الدولي تفاني الحكومة في تحسين حياة الفقراء بأنه «رائع» (يونيو 1983)، واعتبر مشاريعه في نيكاراغوا من بين أفضل ما دعَم من مشاريع، ملاحظًا غياب الفساد وحضور انشغالٍ حقيقي بالفقراء. وبطبيعة الحال عملت الولايات المتحدة بفاعلية لوقف مشاريع أخرى من هذا النوع، واعتُبِرت المشاريع التي من شأنها تقديم خدماتٍ للمزارعين في القطاع الخاص عدوانية بوجه خاص، على اعتبار أنها لن تكون مفيدةً اقتصاديًّا للبلد فحسب، بل ستشوِّش أيضًا على الصورة الدعائيّة عن دولة شموليّة، والتي كانت المنظومة الأيديولوجية في الولايات المتحدة قد عمِلت على صياغتها بعناية كبرى.

ولأنّ التسامح مع هذه الجرائم ليس أمرًا مقبولًا للأسباب التي سبقت مناقشتها، كان لا بدّ من الاستجابة لها بالطريقة المعتادة، أي عبر الإرهاب الدولي والحصار الاقتصادي والضغط على المؤسسات الدولية والحلفاء لحجب المساعدات، وحملة ضخمة من الدعاية والتضليل، والتهديد بمناورات عسكرية وطلعات جويّة كجزءٍ مما تُطلِق عليه الإدارة تسمية «إدارة الإدراك» perception management، وغيرها من التدابير العدائية المتاحة بين يديّ دولة قوية وعنيفة. واستدعت موافقة نيكاراغوا على مسوّدة معاهدة كونتادورا Contadora treaty عام 1984 حالةً أقرب إلى الهستيريا في الحكومة الأمريكية، إذ جاء ذلك بعد وقت قصير من إبلاغ ريغان الكونغرس بأنّ الغرض من حرب الكونترا هو إجبار نيكاراغوا على قبول المعاهدة، وأشاد وزير الخارجية شولتز بمسوّدة مشروع المعاهدة وأدان نيكاراغوا للحيلولة دون تنفيذها. وازدادت حدّة الهستيريا حين أجرت نيكاراغوا انتخابات وصفتها الرابطة المهنية لعلماء أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة LASA بأنها حرّة ونزيهة تمامًا، بالرغم من الجهود الأمريكية التي بُذِلت لتقويضها، بما في ذلك بممارسة الضغط على المعارضة المرتكزة إلى مجال الأعمال، وإطلاق حملة تضليل تخصّ استلام طائرات ميغ، بُثّت بتوقيت منتقىً بعناية لإبعاد الانتخابات عن نشرات الأخبار. ومن المسلّم به بطبيعة الحال على امتداد الطيف السياسي أنه إذا ما حصلت نيكاراغوا على طائرات للدفاع عن أراضيها الوطنيّة ضدّ عدوان أمريكي، فسيكون هذا الفعل جريمة لا تقبل التهاون وتبرِّر قصف

نيكاراغوا، وفق تحذيرات الحمائم في مجلس الشيوخ. والحال فإنّ الملاحظات عن الانتخابات التي قدّمتها رابطة علماء أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة LASA في تقريرها التفصيلي، وردت أيضًا في تقارير معظم المراقبين الدوليين، بيد أنّ هذه الحقائق حُظِرت فعليًّا في الولايات المتحدة، فأجمعت الحكومة ووسائل الإعلام على أنّ انتخابات عام 1984 لم تحدث أساسًا. ويكشف رد فعل الولايات المتحدة على انتخابات نيكاراغوا مرة أخرى عن الخوف العميق والكراهية لأشكال الديمقراطية في أوساط النخب الأمريكية في حال تعذّرت السيطرة على النتائج بصورة تضمن هيمنة التحالف التجاري العسكري المرتبط بالقوة الأمريكية على النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وكما ذكرتُ بالأمس، فقد أقرّ مسؤولو الإدارة في سياقات خاصّة «بأنهم راضون برؤية الكونترا تضعف الساندينيين بإرغامهم على تحويل مواردهم الشحيحة نحو الحرب وبعيدًا عن البرامج الاجتماعية»، وهي حقيقة لم تستدعِ أيّ تعقيب عليها في الولايات المتحدة. وبالمثل، يغيب أيّ رد فعل على ما جاء على لسان محلل وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق ديفيد ماكمايكل David MacMichael بناءً على تجربته الشخصية، من توصيفٍ لطبيعة التفكير المحرِّك للتخطيط رفيع المستوى الهادف إلى إضعاف حكومة نيكاراغوا وزعزعتها؛ والذي قدّمه في سياق الإدلاء بشهادته في جلسات المحكمة الدولية:

كانت الإجراءات الرئيسة المزمع اتّخاذها تأخذ طابع عمليات شبه عسكرية يُرتجى منها أن تتسبّب في إثارة هجمات عبر الحدود من طرف القوات النيكاراغوية، فتوظَّف لإظهار طبيعة نيكاراغوا العدوانية ولربّما تستدعي تفعيل التدابير الاحتياطية المرتكزة إلى أحكام منظمة الدول الأمريكية Organization of American States. وكان من المأمول أن تعمد الحكومة النيكاراغوية إلى قمع الحريات المدنية داخل نيكاراغوا ذاتها، فتعتقل قوى المعارضة، وتُبرهِن على طبيعتها الشموليّة المتأصّلة المزعومة، فتزيد من حدّة المعارضة الداخلية في البلاد.

ويُصرّ رأي النخبة على امتداد الطيف السياسي بالولايات المتحدة على ضرورة «احتواء» نيكاراغوا و«عزلها»، ومنعها من «تصدير ثورتها». لا بل وينبغي استئصال «السرطان» إن أمكن – وفق تسمية رونالد ريغان وجورج شولتز وغيرهما – بالرغم من وجود اختلافات في شأن الأحكام التكتيكية، تتعلّق بالكيفية التي ينبغي بها إنجاز هذه المهمة الضرورية. وكما في حالات أخرى ناقشناها سابقًا، توجد نسختان من «نظرية التفاحة الفاسدة»؛ نسخةٌ موجّهة إلى الجمهور وتقول إنّ نيكاراغوا، عميلة السوفييت وقاعدتهم العسكرية، سوف تغزو نصف الكرة الأرضية الغربي وتأخذ كلّ ما نملك. وأخرى تعكس الانشغال الحقيقي الذي يتمحور حول «أثر المحاكاة» demonstration effect، أي محاكاة تنمية ناجحة بوسعها أن تحمل معانيَ بناءة يتلقّفها أناس يعانون في

أماكن أخرى، الأمر الذي يمكن أن يُعرِّض الحريّة الخامسة للخطر إذ يتسبّب «الفيروس» في حدوث «العدوى» و«انتشار فساد العفن». والحال فإنّ درجة السخافة المُطلَقة التي تسِم الاتهامات العامة، والسلسلة المذهلة التي صيغت من أكاذيب وخداع، تكفي لإثبات الاستنتاج بأنّ الولايات المتحدة تتبع مسار عملها التقليدي في هذه الحالة.

وتصل الأكاذيب والخداع إلى مستويات ملحوظةً بحق، ولنا مثال جليٌّ على ذلك في الوثيقة التي نشرتها وزارة الخارجية في شهر سبتمبر من عام 1985 بعنوان «ثورة ما وراء حدودنا» Revolution Beyond Our Borders. إذ تنطوي هذه الوثيقة على جهدٍ واضح لإبطال أيّ إمكان (وإن في الحدود الدنيا) لأن تثير جلسات المحكمة الدولية المنعقدة بالتزامن أيَّ اهتمام يُذكَر. وكما ذكرتُ سابقًا، يرتكز هذا العنوان إلى ترجمة خاطئة لمقطع من خطاب توماس بورخيه وفيه يشرح أنّ ليس بوسع نيكاراغوا «تصدير ثورتنا»، وجلّ ما تستطيع فعله هو «تصدير مثالنا»، في حين تكون «شعوب هذه البلدان... هي المعنية بالقيام بثوراتها». هذا هو التصريح الذي شوّهه نظام التضليل الأمريكي – بما في ذلك الإعلام كما سنرى لاحقًا – واستغلّه بوصفه برهانًا على أن نيكاراغوا تتباهى بالفعل بخطة «عدوانها». وعلى الفور، كشفَ مجلس شؤون نصف الكرة الغربي عن جهود وزارة الخارجية لتشويه هذه التعليقات وتحويلها إلى برهان على النوايا العدوانية

لنيكاراغوا، وهي جهود كانت معروفة بالتأكيد لوسائل الإعلام. وليست هذه الواقعة سوى حادثة واحدة من بين سلسلة من الأكاذيب المشابهة كُشِفت جميعًا في حينه. لكن القصة مستمرة، ففي خطاب ألقاه في شهر يونيو من عام 1986 حثّ فيه مجلس النواب على دعم المساعدات الموجهة إلى الكونترا، وبعد تحذير من الخطر الذي تشكّله نيكاراغوا على وجودنا؛ شقّ «المحاور العظيم»[28] طريقه وصولًا إلى الذروة القصوى لزُخرفه البياني، قائلًا إنّ «نيكاراغوا الشيوعية، ملتزمة – وفق تعبير قياداتها – بثورةٍ بلا حدود». أي أنهم وباختصار يقرّون بأنفسهم بأنهم يعتزمون التغلبَ علينا وتدميرنا.

وجاءت استجابة وسائل الإعلام مثيرة للاهتمام، فنشرت صحيفة نيويورك تايمز وصحفٌ عديدة أخرى غيرها هذا الاستشهاد المأخوذ عن ريغان، وفيه اعتراف شيوعي دراماتيكي بنوايا نيكاراغوا العدوانية، من دون أي تعليق عليه. حدث ذلك بالرغم من أنّ الحقائق كانت معروفة تمامًا لأيّ صحفيّ يتمتع بالحدّ الأدنى من الكفاءة، وهذه مسألة ينبغي التأكيد عليها مرارًا. وفي مقابلة أجرتها صحيفة واشنطن بوست مع نائب رئيس نيكاراغوا سيرجيو راميريزSergio Ramírez، تحدّته أن يشرح تصريح توماس بورخيه في يوليو من عام 1981 والقائل بأنّ «هذه الثورة

(28) أطلِق لقب المحاوِر العظيم the Great Communicator على الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان لما يمتلكه من مهارات خطابية وحوارية، ولقدرته على إلهام الناخبين. (م)

تتخطّى الحدود الوطنية»، وهو المصدر المزعوم لاتهامات ريغان. وفي أقصى الجناح الحمائميّ لوسائل الإعلام الأمريكية، كتب محرّرو صحيفة بوسطن غلوب أنّ «وزارة الخارجية لم تتمكن قط من توثيق ورود شحنة أسلحة إلى نيكاراغوا تهدف إلى إسناد مباهاة الساندينيين بثورة بلا حدود»، وأضافوا بأنّ «فشلهم في نشر ثورتهم وصمتهم المهين عنها، هي أمور ينبغي أن تؤخذ بوصفها علامة مطمئنة، لكن واشنطن تتجاهلها». والحال فقد ابتهج المعلّقون «المحافظون» بطبيعة الحال بصورة هذا المشهد، وصار بوسع مستشاري الرئيس أن يكونوا على ثقة تامة بأنّ وسائل الإعلام لن تكشف الاحتيال وستستمر في تأدية وظيفتها في لحظة حرجة، وهو ما فعلته بالفعل، وفي هذا كله شهادة رائعة على أمجاد الصحافة الحرة!

والواقع أن رد فعل الحمائم يستحق وقفة خاصة، فقد عارضوا تقديم المساعدات إلى الكونترا بالاستناد إلى «الصمت المهين» للساندينيين والمتعلّق بفشلهم في دعم «مباهاتهم» بأنّ نجاح ثورتهم سيكون من شأنه أن يُلهِم الآخرين. ولم يشعر الحمائم بضرورة أن يشرحوا كذِب الرئيس في شأن «المباهاة»، وبأنّ «المباهاة» الحقيقية فشلت بفضل الإرهاب الدولي المُستَلهَم من الولايات المتحدة. ولعلّ الأكثر إثارةً للاهتمام على الإطلاق في كلّ هذا هو أنهم يحمدون من «المطمئِن» أن تفشل بفضل العنف الأمريكي مجملُ الجهود التي بذلها الساندينيون «لمواجهة مشكلات عدم المساواة في ملكية

الأراضي، ولتوسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية للأسر الفلاحية الصغيرة»، وهي جهودٌ فريدة واستثنائية من بين سبع وستين دولة نامية (بحسب منظمة أوكسفام). وبوسع المرء أن يرى هنا عرضًا مذهلًا لعبقرية نظام التلقين العقائدي الأمريكي الذي لا نظير له، حيث يتنافس الحمائم والصقور على من يكون الأكثر انحطاطًا في خدمة خداع الدولة وعنفها.

خلال السنوات الماضية، وجِّهت إلى الساندينيين جميع أنواع التُّهَم بدءًا من الإتجار بالمخدرات وحتى الإبادة الجماعية؛ في حين كاد يغيب تمامًا عن وسائل الإعلام والصحف الكبرى أيّ ذكر للحقائق المؤكّدة عن برامجهم الاجتماعية والاقتصادية. لنأخذ مثالًا أنموذجيًّا ومهمًّا يتعلق بالأشهر الثلاثة الأولى من عام 1986، حين كان الاهتمام منصبًّا على تصويت وشيكٍ للكونغرس يخصّ المساعدات الموجّهة إلى الكونترا. فخلال هذه الفترة، نشرت صحيفتا نيويورك تايمز وواشنطن بوست خمسًا وثمانين مقالة لكتّاب الأعمدة الرئيسيين وضيوفٍ مساهمين. وراوحت الآراء في شأن الساندينيين بين نقدٍ حاد (وهو ما انطوت عليه جميعها فعليًّا) ونقدٍ آخر حاضر ولكن مشروطٌ بعض الشيء؛ وبذا أمكن حفظ حالة من الاتساق تام بنسبة مئة في المئة، في النظرة إلى القضية المركزية. وتعرّض الأشخاص الذين زُعِم بأنهم من المدافعين عن الساندينيين إلى تنديد مرير (من دون ذكر أسمائهم، لضمان عدم إمكانية الرد)، لكن لم يُسمَح لأيّ منهم في المقابل بالتعبير عن رأيه،

بالرغم من إمكان الحصول على أصوات متعاطفة حتى ضمن إطار القيود الأيديولوجية السائدة في الإعلام. ولعلّ ما يُبهِر بوجه خاص في خضمّ جوقة الانتهاكات المنسوبة إلى النظام الساندينيي هو التجاهل شبه التام لأهم سمتين فيه، وهما البرامج الاجتماعية البنّاءة، وحقيقة أنه كان على نقيض تام من عملاء الولايات المتحدة مثل دوارتي في السلفادور، إذ لم تنخرط الحكومة في أي عمليات تعذيب وتقتيل على نطاق واسع. ولا نجد ذكرًا لهذه النقطة الأخيرة في أيّ مكان، ما يعكس ميلًا عامًّا إلى تجاهل الفظائع في أقاليمنا باعتبارها عيوبًا ضئيلة الأهمية. أما بخصوص النقطة الأولى، فباستثناء الإشارة غير المباشرة التي قدّمها أبراهام برومبيرغ Abraham Brumberg (المدير السابق لمجلة «مشكلات الشيوعية» Problems of Communism الصادرة عن وزارة الخارجية الذي قدّم في مواضع أخرى تقييمات دقيقة ومعقولة تمامًا من وجهة نظري في شأن حكومة الساندينيين)، لا نجد سوى عبارة واحدة تشير إلى برامج الساندينيين في مجالات الصحة ومحو الأمية وإصلاح الأراضي والتنمية، مكتوبةً بقلم تاد سكولز Tad Sculz (نيويورك تايمز، 16 مارس) وجاءت في سياق إدانته «القيادةَ المروّعة عمومًا» في هذا «المجتمع القمعي» و«إخفاقاتها». لكنّ الحقيقة أنّ لهذه البرامج بالذات فضل السبق في تفسير هجوم الولايات المتحدة ضدّ نيكاراغوا كما رأينا سابقًا؛ وبالمثل لم يُسمَح بالورود على أيّ ذكرٍ للأسباب الرئيسة لحرب الولايات المتحدة في أعمدة الرأي في الصحف والمجلات، وينطبق الأمر على افتتاحيات

هيئة التحرير. وبالمجمل، من بين ثمانين افتتاحية نشرتها صحيفة نيويورك تايمز عن نيكاراغوا في الفترة بين عام 1980 ومنتصف عام 1986، وجدتُ عبارتين فقط تشيران إلى هاتين السِّمَتين الأساسيّتين لحكومة الساندينيين.

وبطبيعة الحال فقد ناقشت أعمدة الرأي التي تناولت المسألة، والبالغ عددها خمسةً وثمانين، الطريقةَ المُثلى التي ينبغي على الولايات المتحدة اتّباعها للردّ على انتهاكات الساندينيين وجرائمهم. وفي المقابل، سيبحث المرء عبثًا عن وجودٍ لأي مناقشة حول ما إذا كان علينا تأسيس جيش إرهابي لمهاجمة السلفادور، حيث الجرائم هناك أسوأ بمرّات؛ أو حتى مهاجمة الولايات المتحدة ذاتها، بتاريخها الطويل الحافل بتشجيع الفظائع المروّعة في المنطقة ودعمها. وجلّ ما يفعله وجود هذه المناقشات المحدودة هو الإسهام في الإبقاء على انطباع أننا نعيش في «مجتمع منفتح» open society، لكن وكما كان الحال في ما يخصّ الهند الصينية وغيرها الكثير، من المهم ضمان أن يظل مسار المناقشات مقتصرا على الإطار الذي أنشأته مراكز السلطة، حتى يتسنى لمُسلَّماتها أن تؤسِّس حدودَ الفكر الجائِز.

وتوضِّح الأساليب المُتّبعة لمحو الوقائع والبرهنة على «فشل» الساندينيين خطورةَ ما يُخفى من مخاوف كامنة. هكذا سعت لجنة كيسنجر الرئاسية إلى إثبات أنّ «سوء إدارة» الساندينيين أسفرت عن انحدار اقتصادي حدث خلال فترة النمو الاقتصادي، باعتماد

عام 1977 خطّ أساس. وأتاحت لها هذه «السّفسطة الذكية»، كما وصفها المؤرّخ توماس ووكر Thomas Walker، نسبَ انهيار الاقتصاد خلال فترة سوموزو المدعومة من الولايات المتحدة ومذبحة 1978-1979 إلى الساندينيين، وقمعَ التعافي المبكّر من المجزرة. أمّا في العالَم الحقيقي، فقد وقع انهيار الاقتصاد بين عامَي 1977 و1979 بالتزامن مع استمرار الولايات المتحدة وعميلتها الإسرائيلية في دعم نظام سوموزا أثناء اندلاع العنف الأخير، ثم تعافى سريعًا لحين اندلاع حرب الكونترا التي أجهضت هذا التطور الخطير. وخلال عام 1984، وبالرغم من حرب الكونترا و«إضراب رأس المال»، بلغ نصيب الفرد من معدل النمو في نيكاراغوا قيمًا أعلى مما سجّله أي بلد آخر في أمريكا الوسطى، كما ازداد نصيب الفرد من استهلاك معظم السلع الأساسية. هكذا يكون اختيار عام 1977 كخطّ أساس أداةً ملائِمة لإخفاء التحسينات المبكرة التي شهدها هذا البلد وأفضت إلى هذا القلق العميق في واشنطن.

ويستخدم المثقفون الغربيون التهكُّميون في أوروبا الأداة ذاتها، فيشرح عالِم الاجتماع الموقّر رالف دارندورف Ralf Dahrendorf أنّ الاقتصاد «بدأ بالتراجع» في عام 1977، أما «بعد الثورة، فأضحى الانحدار هبوطًا حادًّا» مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي per capita GNP «بين عامَي 1977 و1985» وغياب أيّ «إعادة توزيع جادّة للدخل»، وفي هذا دليل

على فشل الساندينيين. ونجده يُعلِمنا أيضًا وبكلّ ثقة بما «يعتقده النيكاراغويون»، بعدما أمضى ما لا يزيد عن بضعة أيام في نيكاراغوا، مع وفدٍ زائر.

وتتّسم هذه التصريحات الصادرة عن كبار الشخصيات الزائرة بأنها مألوفة جدًّا، ويُنظَر إليها بوصفها ملائمة تمامًا ما دامت الشخصية المعنية تحافظ على النقاء العقائدي بصورته المتعيِّنة في واشنطن. هكذا نجد أنفسنا أمام روبرت لايكن Robert Leiken، أحد أبرز المدافعين عن الكونترا والمفضّل لدى وسائل الإعلام، وهو يؤكّد لجمهوره الغربي بثقة مماثِلة، وبالاستناد إلى تحقيقاته التي لا تقلّ عمقًا، أنّ الدعم العام للساندينيين «اختفى فعليًّا» في حين يتمتّع الكونترا «بتأييد واسع النطاق في ريف نيكاراغوا، وبتعاطف هادئ من طرف العديد من سكان المناطق الحضرية».

ولقد وصلت التشكيلة المُتقَنة من الأكاذيب والخداع أبعادًا مذهلة حدّ إثارتها بعض التعليقات حتى في وسائل الإعلام التابعة للمؤسسة. والحال فإنّ الخداع على هذا النطاق هو ظاهرة مهمة وكاشفة، ومن الواضح أنّ طوفان الأكاذيب يخفي بعض الحقائق البسيطة. أوّلها أنّ الولايات المتحدة تُكرِّس نفسها بحميّة يائسة للدفع بنيكاراغوا نحو أحضان الاتحاد السوفييتي، وذلك بغيبة تبرير هجومها على هذا البلد «دفاعًا عن النفس». وثاني هذه الحقائق البسيطة هو السبب الحقيقي الكامن وراء العدوان والمختبئ خلف طوفان الأكاذيب؛ وهو السبب الذي ناقشتُه سابقًا

والمتمثّل بـ«تهديد القدوة الحسنة» الذي يجب استئصاله قبل أن ينتشر «الفيروس» فـ«يصيب» المنطقة وخارجها. وتبدو هذه الحقائق صريحةً في الوقائع الفعلية الخاصة بالحالة التي نناقشها، وتتوافق تمامًا مع الممارسة الأمريكية التقليدية الواعية تمامًا بالمصالح الحقيقية المحدِّدة للسياسات. ووفقًا للمبادئ والممارسات العملية ذاتها، ليس ممكنًا التعبير عن هذه الحقائق داخل المنظومة الأيديولوجية الأمريكية، بل وحتى بين حلفاء الولايات المتحدة، ما خلا بعض الاستثناءات النادرة.

وترفدنا حالة نيكاراغوا بالمزيد من تعزيز الفهم لإجابة كينيدي الرسمية عن سؤالنا، فالولايات المتحدة تفضِّل «نموذج تروخيّو» كلّما نشأ «تهديد القدوة الحسنة» في مناطق نفوذها. أما أولئك الذين يُكرِّسون أنفسهم لتلبية احتياجات الأغلبية الفقيرة، أو الساعون إلى بناء نظام سياسي لا يخضع لسيطرة مجموعات الأعمال، ونظام عسكري لا يرتبط بالولايات المتحدة ويخضع لسلطتها؛ فهم «نموذج كاسترو» ويجب دفعهم إلى الاعتماد على الاتحاد السوفييتي من خلال الهجمات المتواصلة، وإخضاعهم للعنف الإرهابي وغيره من أشكال الضغط الأخرى؛ والأهم من ذلك، منعهم من ارتكاب جريمة التنمية الناجحة لمصلحة الأغلبية الفقيرة.

تلك هي الأسباب الحقيقية للهجوم على نيكاراغوا، أمّا الأسباب الرسميّة فهي بالكاد تستحق وقفة ازدراء، ولن أهدر الوقت هنا في تفنيدها.

وهذه مسائل كثيرًا ما أطرحها في الولايات المتحدة وأوروبا، ليس في وسائل الإعلام الكبرى بالطبع (مع أنّ أوروبا تختلف إلى حدّ كبير في هذا الصدد لناحية كونها أكثر انفتاحًا بكثير)، إنما أمام جماهير لا تستطيع الدولة والمؤسسات الأيديولوجية الخاصة منعَ الوصول إليها؛ وهذا موضوع مهم سأعود إليه في المحاضرة الأخيرة. وأختتم عمومًا ببعض الملاحظات عن مسؤولياتنا وكيف ينبغي علينا تولّيها. ينتمي البعض من بيننا هنا إلى الديمقراطيات الصناعية الغربية وكوستاريكا، وهي بلدان لا يجب أن يحول عنف الدولة فيها دون الاحتجاجِ النشط ضدّ السياسات التي تحافظ على «الاستقرار» و«النظام»؛ بالرغم من أنّ التوزيع الفعليّ للسلطة على المنظومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ووسائل الإعلام يجعل هذه المهامّ صعبة ومحبطة في أحيان كثيرة. أما وأنّ معظمكم يعيش هنا، فلن أتجاسر على تقديم النّصح لكم، باستثناء كلمة واحدة مختصرة.

من المفيد والمهم أن ننتبه إلى التعصّب الريغاني، ذلك أنّه ينطوي على نصيحة مفيدة إذا ما فُسِّر على نحو صحيح: استمع إلى ما يقوله إرهابيّو الدولة، والتزم بفعل العكس. إنّ أعزّ أمنياتهم هي أن تصبح نيكاراغوا كما يصفونها: عميلًا لروسيا، ودولة قمعيّة وشمولية وحشية «في حربٍ مع الله والإنسان» وفق تعبيرهم، وتسيطرُ حكومتها على سكّانها المذعورين بالسياط والهراوات. وإنّ أعظم مخاوفهم هو أن تتبع نيكاراغوا «منطق الأغلبية»، فتبذل

جهودًا مُخلصة لأجل تخصيص مواردها الهزيلة لتلبية احتياجات الفقراء والمحرومين، ولأجل الحرية والمشاركة الشعبية الحقيقية. تهدف الوحشية الأمريكية إلى تحقيق أمنيات سياسات إرهاب الدولة وإزالة مخاوفه. أما أولئك الذين يعارضون هذه السياسات الخسيسة، فإنهم سيعملون إذًا على إيهان هذه الأمنيات وتحقّق هذه المخاوف.

مكتبة
t.me/soramnqraa

المحاضرة الرابعة

سياسات الأمن القومي

ناقشتُ حتى الآن جوانب متعددة للسياسات الخارجية الأمريكية وخططها ومبادئها وتنفيذها على أرض الواقع. وأودّ الانتقال في هذه المحاضرة إلى مسالة مغايرة وإن تكن على صلة بكل ما سبق، فأتناول سياسات الأمن القومي وسباق التسلّح وخطر الحرب النووية.

ولعلّ أولى النقاط التي ينبغي التأكيد عليها، مع أنّ من المفترض أن تكون واضحةً في ذاتها، هي أنّ الوضع خطير بحقّ. فخطر اندلاع حرب نووية قاضية هو خطرٌ قائم، وإن يكن من الصعب على أيّ كان التكهّن بمدى شدّة هذا الخطر بدقة. لكنّ احتمالية وقوع الكارثة هي بلا شك أكبر مما ينبغي لأي عاقلٍ أن يقبله برباطة جأش.

طُرِحت مسألة استخدام الأسلحة النووية مرّات عدّةً في الماضي، وفي بعضها انطوت الخطوات التي اتُّخِذت في هذا الشأن على مخاطر كبيرة. وتوثّق دراسة صادرة عن مؤسسة بروكينغز Brookings Institution أجراها كلٌّ من باري بليشمان Barry Blechman

وستيفن كابلان Stephen Kaplan بالاستناد إلى سجلّات صادرة حديثة عن القيادة الجوية الاستراتيجية، تسع عشرة حالة بين عامَي 1946 و1973 نشَرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة نووية استراتيجية أو وضعتها في حالة تأهُّب وجهوزيّة تامّة للاستخدام. ويشهد تواتر هذه الحالات على أنّ القيادات الوطنية لطالما نظَرت إلى استخدام الأسلحة النووية باعتباره خيارًا سياساتيًّا حقيقيًّا. فضلًا عن تسجيل حالات نُظِر فيها في أمر استخدام هذه الأسلحة بالفعل، لا بل وجرى التهديد بها؛ أو حالات أفضت معها التوترات الدولية إلى دنوّ القوى العظمى من مواجهة يمكن أن تؤدّي إلى استخدامها. أما بخصوص الأسلحة النووية التكتيكية، فمن المفيد أن نتذكّر المناقشة التي قدّمها الجنرال ناثان توينينغ General Nathan Twining، رئيس هيئة الأركان المشتركة في عهد رئاسة أيزنهاور؛ إذ كتب في منتصف ستينيات القرن العشرين مبيِّنًا أن هذه الأسلحة «إذا ما وجِّهت مرّةً أو اثنتين نحو الأهداف الصحيحة وفي الوقت الصحيح، فإنها ستوقِف في رأيي العدوان القائِم، وستمنع التخريب المستقبلي والحروب ضيّقة النطاق قبل أن تبدأ» (وفق تأكيده). والحال فإنّ مقصده بعبارة «العدوان الحالي» هو «العدوان الداخلي» للفيتناميين ضدّ الغزاة الأمريكيين والجيوش العميلة لهم. وأعطى عدّة أمثلة لإيضاح ما يعنيه بالـ«تخريب»، تضمّ حالات كوبا والكونغو وفيتنام، وهي ثلاث دول كان التخريب منتشرًا فيها بالفعل، بما في ذلك محاولات اغتيال القيادة السياسية (وهو ما شهدته كلّ من الكونغو وفيتنام)

– أي التخريب الذي يحدث بأيدي الولايات المتحدة. والواقع أنّ فكرة أن يكون استخدام الأسلحة النووية ملائمًا «لوقف التخريب المستقبليّ» تستحق وقفةً، فهي تشذّ عن القاعدة (أو ما يجري التعبير عنه علانية على الأقل)، بالرغم من أنّ مفهوم الجنرال توينينغ عن «التخريب» و«العدوان» اعتياديٌّ تمامًا. ولنتذكر هنا أنه وبموجب المبادئ الأوروبيّة للمنطق الغربي، يتأتّى القول بأن الولايات المتحدة ليست أداةً للتخريب والعدوان من التعريف لا من الحقائق؛ ومن ثمّ وبمنطق بسيط، لا بدّ أن يكون أعداء الولايات المتحدة هم المذنبون المسؤولون عن التخريب والعدوان في بلدانهم، إن هم تصرّفوا بأساليب لا تُرضي السيّد، ودخلوا في صراعٍ مع مخططاته.

وبالمناسبة فإنّ بوسع المرء أن يتخيّل في هذا الصدد ردّ فعل الغرب لو صدرت مثل هذه التصريحات عن الأسلحة النووية على لسان أحد القادة العسكريين السوفييت، أو معمّر القذافي أو الخميني.

ولعلّك ستُفاجأ بماهية البعض من بين الحوادث التسع عشرة التي استدعت انخراط القوات النووية الاستراتيجية الأمريكية، أو أنها على الأقل فاجأتني شخصيًّا حين علمتُ بها. كانت إحداها مثلًا هي انتخابات الأوروغواي عام 1947، أما الثانية فكانت انقلاب وكالة الاستخبارات المركزية في غواتيمالا عام 1954. كذلك وكجزء من التخطيط المُسبَق، أرسلت الولايات المتحدة

قاذفات صاروخية مسلّحة نوويًّا إلى نيكاراغوا «وعلى ما يبدو فإنّ في هذا إشارة على الالتزام الأمريكي»، مثلما لاحظ كلّ من بليشمان وكابلان. ونرى هنا إلى أيّ حدٍّ أُخِذت الحاجة إلى تدمير ديمقراطية غواتيمالا على محمل الجدّ.

ولنتذكّر أن هذا كلّه حدث قبل أن تسوء الأمور في نيكاراغوا، أي في تلك «الأيام الخوالي» حين كانت البلاد ما تزال متاحةً كقاعدةٍ للإرهاب والتخريب والعدوان الأمريكي، وبالتالي لم تكن هنالك أيّ حاجة لأن يكترِب الإنسانويون الغربيّون لأجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في نيكاراغوا، أو لأن يشنّوا حربًا إرهابية لأجل «إعادة مواءمة نيكاراغوا مع نمط أمريكا الوسطى» و«المطالبة بسلوك معقول وفق المعيار الإقليمي»، وهو الهدف الحقيقي للسياسة الأمريكية؛ وفق تصريحات محرري صحيفة واشنطن بوست – ويتجسّد هذا «المعيار الإقليمي» وكذلك «نمط أمريكا الوسطى» في كلّ من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونظام سوموزا.

أمّا الأشهَرُ من بين الحوادث التسع عشرة فكانت أزمة الصواريخ الكوبيّة، حين قدّر المخططون الأمريكيون احتمال وقوع الحرب بنسبة الثّلث إلى النصف، رافضين عرض خروتشوف Khrushchev لإنهاء الأزمة بسحب متزامن للصواريخ السوفييتية في كوبا والصواريخ الأمريكية في تركيا – وهذه الأخيرة صواريخ متهالكة عفا عليها الزمن (ويجري استبدالها تدريجًا بغواصات

بولاريس) وكان قد صدر بالفعل أمرٌ بسحبها ولكن لم يوضع بعد موضع التنفيذ. وعُدّ هذا القرار الرائع مصدرَ فخرٍ في أوساط النُّخَب الأمريكية. ويوصِّف البروفيسور غراهام أليسون Graham Allison من جامعة هارفارد، في دراسته الرئيسية التي تناولت هذه الأزمة، آليات التعامل معها معتبرًا إياها «إحدى أفضل الأمثلة على الحكمة الدبلوماسية، ولعلّها أفضل أوقات رئاسة جون كينيدي». ويأتي قول أليسون هذا بالتزامن مع الإشارة إلى أنّ «الحرب لو اندلعت لأفضت إلى مقتل مئة مليون أمريكي، وأكثر من مئة مليون روسي، فضلًا عن ملايين الأوروبيين». والواقع أن ردّ الفعل هذا على ما يمكن اعتباره إحدى أحطّ اللحظات في التاريخ البشري – وهو ردّ فعل متشارَك على نطاق واسع؛ لا يستحق أن يحظى بكثير من اهتمام العقلاء من الناس.

وتظلّ تركيا اليوم موقعًا نوويًّا أمريكيًّا رئيسيًّا توجد فيه طائرات مسلّحة نوويًّا، وعلى «أهبة الاستعداد» دائمًا، وتستهدف الاتحاد السوفييتي. كما تمثِّل تركيا جزءًا من البنية الرئيسية التي تحاوط مناطقَ إنتاج النفط في الشرق الأوسط التي تشكِّل «مصدرًا هائلًا للقوة الاستراتيجية، وإحدى أعظم الغنائم المادية في تاريخ العالَم» وفق توصيف وزارة الخارجية في عام 1945. والحال فإنّ إحدى الوظائف الأساسية للقوات النووية الاستراتيجية الأمريكية، في تركيا كما في مناطق أخرى من العالَم، هي ردع ما يُطلَق عليه تسمية «العدوان السوفييتي»؛ والمقصود به الردّ السوفييتي الذي قد يحدث

إن اختارت الولايات المتحدة إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة «للدفاع عنها» ضدّ «عدوانٍ داخلي».

وتظلّ منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي منطقة صراع محتمَل قد تفضي إلى حدوث مواجهة نووية. لنفترض مثلًا أن وكيل الجيش الأمريكي الذي يهاجِم نيكاراغوا لم يتمكّن من البرهنة على أنه أهلٌ للمهام الموكَلة إليه، أي تنفيذ ما يكفي من الإرهاب والدمار لعرقلة الإصلاحات الاجتماعية، و«زيادة الانشقاق المحليّ داخل البلاد» ومن ثمّ إجبار الحكومة على إثبات «طبيعتها الشمولية المتأصّلة المزعومة» من خلال قمع الحريّات المدنية، وهذا واحد من بين أهداف العمليات الأمريكية وفق شهادة ديفيد ماكمايكل أمام المحكمة الدولية التي كنت قد اقتبستها في المحاضرة السابقة. فإذا ما فشلت جيوش الكونترا المعارِضة في تحقيق هذه الأهداف النبيلة، قد تلجأ الولايات المتحدة إلى وسائل أخرى. وأحد الاحتمالات الواردة وفق ما طرحه ماكمايكل في موضع آخر، هو محاولة منع الشحن البحريّ إلى نيكاراغوا، ولعلّ ذلك يحدث باستخدام زوارق البيرانا Piranha البحرية عالية السّرعة التي استُخدِمت في العمليات الإرهابية السابقة لوكالة الاستخبارات المركزية CIA. والواقع أن مقترحات بهذا المعنى قُدِّمت بالفعل، وجاءت خصوصًا من طرف السيناتور ديف أومينبرغر Dave Omenberger، رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ. ولا تمتلك نيكاراغوا الوسائل اللازمة للردّ، لكنّ كوبا والاتحاد

السوفييتي يمتلكانها. وتقوم افتراضات المخططين الأمريكيين كحالها في الماضي على اعتقاد أنّ الاتحاد السوفييتي سيتراجع متحاشيًا مواجهة خطيرة من المحتمل أن تؤدي إلى اندلاع حرب نووية. وإذا ما حدث ذلك، فسيعني الأمر فرض حصار، وستنعقد الآمال عندها على أن تصير نيكاراغوا عاجزةً قريبًا عن الدفاع عن نفسها في مواجهة أيّ هجوم، في حين يصبح السكان غير قادرين على تقبّل الحرمان والمعاناة الحتمية الناجمة عن الحصار، أو غير راغبين في ذلك.

أما إذا ردَّ الاتحاد السوفييتي وكوبا على أعمال العنف، فسيتعالى حينها صراخُ احتجاجٍ هستيري في الولايات المتحدة، يديره جهاز الدولة الدعائيّ بمشاركة من وسائل الإعلام، بالطريقة المعتادة والمألوفة. وكان وزير البحرية جون ليمان John Lehman قد توقّعَ أنّ بإمكان أي محاولة من طرف الولايات المتحدة لحصار نيكاراغوا أن تستثير صراعًا بحريًّا من شأنه أن يتحول إلى «حرب عالميّةٍ على الفور». وسيكون من الصعب الحدّ من أفق هكذا مواجهة، ما يعني أنها قد تفضي إلى نهاية تاريخ البشرية.

ومن جديد هنا، لن يكون في وسع أحد أن يُقدِّم تقديرًا واقعيًّا لاحتمالية وقوع مثل هكذا تسلسل للأحداث. والواقع أنّ الاحتمال الأرجح هو ألا يكون الاتحاد السوفييتي راغبًا في مواجهة المخاطر، لكنّ أحدًا لا يمكنه الجزم بذلك، ويمكن للمواجهات بكثير من السهولة أن تنزلق إلى حدودٍ خارج السيطرة تمامًا، وبطريقة يصعب

توقُّعها.

وعلى مدى العشرين سنة الماضية، تركّز الخطر الأكبر على الإطلاق في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية هائلة بفعل ما تحتويه من موارد طاقة لا مثيل لها، تُسيطِر عليها الولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير بعدما نجحت في إزاحة فرنسا وبريطانيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولا شكّ في أنّ الولايات المتحدة لن تتسامح مع أيّ تحرّك سوفييتي من شأنه أن يتهدّد سيطرتها على مناطق إنتاج النفط الرئيسية. فمستوى التسلح داخل المنطقة هائل، والقوى العظمى حاضرة بقوة على أطرافها، والمنطقة تمزّقها صراعات خطيرة عديدة، أكثر ما يتهدد السلام العالمي من بينها هو الصراع العربي الإسرائيلي الطويل الأمد.

منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، أخذت تتعزّز شيئًا فشيئًا نظرة المخططين الأمريكيين إلى إسرائيل بوصفها «رصيدًا استراتيجيًّا»، إذ تؤدي دور حاجزٍ يقف في وجه «النزعة القومية العربية الراديكالية» (وبترجمة الأمر بعيدًا عن لغة خطاب الساسة، فإنها تقف في الحقيقة في وجه الحركات القومية التي لا تتبع أوامر الولايات المتحدة، بوصفها حركات متمايزة عن المكوِّنات الأخرى «المعتدلة» التي تدرك موقعها وتلتزمه). وكان من شأن الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1967 أن عززت من قوة هذه العلاقة إذ سحقت إسرائيل الخطرَ «القومي الراديكالي» الذي يمثّله جمال عبد الناصر، ثمّ عملت التطورات اللاحقة على توسيع نطاقها أكثر بعدُ.

في المقابل، حالت الولايات المتحدة دون أي إمكان– وهو إمكان كان قائمًا بالفعل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية – للتوصّل إلى تسوية سياسية تتوافق مع إجماعٍ دوليٍّ واسع النطاق، وتنطوي على ضمانات تكفل أمن جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها، بما في ذلك إسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة في الضفة الغربية المحتلّة وقطاع غزة. وما دامت المواجهة العسكرية قائمةً، سيستمر اعتماد إسرائيل بشكل كامل على الولايات المتحدة، وبذا ستظل دولة موثوقةً، وقائمة على العسكَرة، ومتقدمة تكنولوجيًّا؛ تخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة كما لو كانت شُرطيًّا لها في الشرق الأوسط، وتكون متاحةً لتقديم خدماتها باعتبارها «دولة مرتزقة» تتولّى القيام بمهامنا الأمريكية، كما حدث في أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي.

تنطوي هذه المواجهة العسكرية الإقليمية المستمرة التي تنفجر باستمرار على هيئة حروب، وستعاود على الأرجح الانفجار مرات أخرى، على مخاطر مستمرة من نشوب مواجهة بين القوى العظمى. في عام 1983، علَّق روبرت ماكنمارا قائلًا: «أوشكنا الدخول في الحرب» في شهر يونيو من عام 1967، حين «أجبرت الولايات المتحدة حاملةَ طائرات [سوفييتية] على تغيير مسارها في البحر المتوسط» أثناء الحرب العربية الإسرائيلية. وكان ماكنمارا في تلك الفترة وزيرًا للدفاع في إدارة جونسون؛ وهو لم يقدّم المزيد من التفاصيل في هذا الشأن، لكنّ الحادثة وقعت على الأرجح أثناء

غزو إسرائيل لمرتفعات الجولان السوريّة بعد وقف إطلاق النار، وهو فعلٌ استدعى توجيه تحذيرات شديدة اللهجة من طرف الاتحاد السوفييتي. وكانت الأساطيل السوفييتية والأمريكية حاضرةً بقوة شرقيّ البحر المتوسط، كما سُجِّلت أيضًا أثناء الحرب العديد من اتصالات «الخطوط الساخنة» ذات الطبيعة التهديدية إلى حدّ ما على ما يبدو؛ ووفق ما أورده ماكنمارا فإنّ رئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين Kosygin كان قد حذّر جونسون في مرحلةٍ ما عبر الخطّ الساخن قائلًا: «إن كنتم تريدون الحرب، فلكم ذلك». ثمّ في عام 1973، أطلقت الولايات المتحدة تحذيرًا نوويًّا استراتيجيًّا في ردٍّ على تحذير سوفييتي لإسرائيل حين كانت القوات الإسرائيلية تحاول بعد وقف إطلاق النار تدميرَ الجيش المصري الثالث الميداني المحاصَر، وكان الجيش الإسرائيلي حينها في وضع يسمح له بقصف دمشق. ولاحقًا في عام 1982 أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان بدعم مستمرّ من الولايات المتحدة، دنت الأساطيل السوفييتية والأمريكية من الدخول في مواجهة مباشرة، ووجِّهت تحذيرات بردٍّ سوفييتي في حال صعّدت إسرائيل هجومها على سورية، حليفة روسيا. واستمرّت التوترات مع إنزال الولايات المتحدة مشاة البحرية في لبنان في محاولةٍ لإنقاذ الحكومة التي فرضتها إسرائيل، بعدما أجبرَت المقاومة اللبنانية هذه الأخيرة على الانسحاب من معظم الأراضي التي احتلّتها. وليس من المستبعد وقوع حرب سوريّة إسرائيلية، ويرى العديد من الخبراء العسكريين في إسرائيل بأنّ هذا أمر لا مفرّ منه فعليًّا، كلّ ما في

الأمر أن ما من شيء محسوم في شأن توقيته. وإذا ما حدث هذا، سيكون خطر انخراط القوى العظمى قائمًا بشدّة من جديد، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى مواجهة مباشرة وحرب نووية محتمَلة.

توضِّح هذه الأمثلة الماهية الحقّة للتهديد الأعظم للحرب النووية، إذ خلافًا للمزاعم الشائعة عمومًا، ما من خطر كبير لاندلاع حرب بسبب قضايا تخصّ أوروبا، أو حملة سوفييتية باتجاه الخليج الفارسي – وفق الأوهام التي سادت أوائل الثمانينيات. ولم يكن أيّ من كلّ هذا أمرًا محتمَل الحدوث أساسًا باستثناء بعض الصراعات في سنوات سابقة في شأن وضع برلين، بالرغم من أنّ أوروبا قد تنجرّ مع ذلك إلى حرب تندلع بسبب التوترات الحاصلة في أماكن أخرى. والحال فإنّ الخطر الأساسيّ لحرب نووية ينبع مما نسمّيه «الارتباط الفتّاك» the deadly connection، أي احتمال تصاعد وتيرة صراعٍ ما في العالم الثالث بحيث يخرج عن حدود السيطرة ويقود إلى انخراط القوى العظمى. ويقع الخطر الأكبر على الإطلاق في منطقة الشرق الأوسط منذ منتصف الستينيات، لكنه ليس غائبًا تمامًا عن مناطق أخرى من العالم بما فيها أمريكا الوسطى. وفي هذه المناطق كما في غيرها، تمثِّل سياسات الولايات المتحدة عامِلًا رئيسًا، وإن يكن ليس الوحيد، في تحفيز التوترات والصراعات التي يمكن أن تفضي إلى حربٍ نووية، والإبقاء عليها.

لا شكّ في أنّ التهديد بنشوب حرب نووية هو أمر خطير للغاية، بيد أنّ القضايا التي تشكّل محور انشغال معظم المناقشات الدائرة في

هذا الشأن ليست ذات أهمية تُذكَر، إذ تتناول بشكل رئيسيّ حجم الأسلحة الاستراتيجية المنتشرة و«حرب النجوم» التي أطلقها ريغان (مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI). ومن الملاحظ عادةً في ما يخصّ النقطة الأولى، أنّ عدد الرؤوس الحربية والصواريخ التي تنشرها القوى العظمى هائلٌ إلى حدّ يجعل كل واحدة منها قادرة تمامًا على تدمير الأخرى – ومعها معظم العالم – لمرّات عدّة. لكن حتى إذا ما جرى تخفيض الصواريخ والرؤوس الحربية إلى ما يعادل جزءًا يسيرًا من الترسانات الحالية، تظلّ العواقب المترتّبة على المواجهة النووية خطيرة إلى أبعد حدّ، وما من علاقة بيّنة تربط بين حجم الترسانات النووية واحتماليّة استخدامها.

أما في ما يخصّ حرب النجوم، فيدور معظم النقاش اليوم حول إمكانية أن ينجح نظام كهذا؛ فيجادل الحمائم بأنه لن ينجح، ويردّ الصقور بأنّه قد ينجح. لكنّ الواقع هو أنّ هذا النظام أخطر من ذلك بكثير، ويبلغ من الخطورة حدًّا يجعل نجاحه مرجّحًا تمامًا. ومع أنه لن يكون بالطّبع قادرًا على حماية أيّ بلدٍ ضدّ ضربة أولى، فهذا وهمٌ يتعذّر أن يصدّقه أحدٌ ما عدا المتعصبين وحدهم؛ إلا أنّه قد يتمكّن من الحدّ من الضرر الناجم عن ضربة انتقامية، فيقوِّض بالتالي قوّة الرّدع عند الخصم (وإن يكن حتى نجاحه في هذا ليس أمرًا مرجّحًا تمامًا، وما من حاجة لأن يمتلك المرء معرفةً خبيرة لكي يدرِك بصورة موثوقة إلى حدّ ما أنّ التكنولوجيا البالغة التعقيد، والتي تكون بحكم طبيعتها غير قابلة لأن تُختبر بشكل

كامل، ستعاني من قصور ما). وينبغي على الخصم أن يقوم بتحليلٍ لما هو ممكن في «أسوأ الحالات»، مفترضًا أنّ النظام قد يعمل، وواضعًا خططه وفقًا لذلك. وفي أوقات الأزمات حين لا يُتاح الوقت للمداولات، قد يقود هذا التحليل لما هو ممكن في أسوأ الحالات إلى تحفيز ضربةٍ أولى يائسة، بعد أن وُضعت القدرة الانتقامية أمام تحدٍّ مباشر. وهذا بالضبط ما سيكون عليه ردّ الولايات المتحدة إذا ما تمكّن الاتحاد السوفييتي من نشر درع دفاعي وإن يكن بقدرات محدودة، وما من شيء يدعو إلى الشكّ في أنّ المخططين السوفييت سيفكّرون بالطريقة ذاتها. وبالتالي فإنّ تطوير مثل هذه الأنظمة «الدفاعية» من شأنه أن يزيد بشكل كبير من احتمال اللجوء إلى الأسلحة النووية في أزمنة الأزمات؛ هذا فضلًا عن أنّ مكوّنات مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI لا تقتصر بأي حال من الأحوال على مجرّد «أسلحة دفاعية» ليس إلا.

وبصرف النظر عن «الارتباط الفتّاك»، يكمن الخطر الرئيسي للحرب النووية في ما يشهده تصميم الأسلحة وتصنيعها من تقدّم تقني مستمرّ: تطوير أسلحة هجومية عالية الدقة وبالغة التدمير ويتعذّر كشفها تمامًا، وأنظمة دفاعية مزعومة مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI. يمكن لمثل هذه الأنظمة أن تدفع بالخصم إلى اتخاذ تدابير مضادة شديدة الخطورة، كمثل استراتيجيات الاستجابة المحوسَبة والتفويض المسبق بالسلطة لضباط ذوي رُتب أدنى. وتقلّل الصواريخ عالية الدقّة بزمن طيران قصير من فرص

التدخّل البشري، فيما تتهدّد في الوقت نفسه بمخاطر مرتبطة بفقدان الرّدع و«قطع رأس» القيادة العليا. وبالتالي فهي تفرِض اعتمادية على استراتيجيات «الإطلاق عند التحذير» التي يتحكّم بها الكمبيوتر، وعلى صغار الضباط. ويتمتّع قادة الغوّاصات الأمريكية حتى اللحظة بسُلطة كبيرة تسمح لهم بشنّ ضربة نووية، وهي مسألة ناقشها مؤخّرًا ديزموند بول Desmond Ball في مجلة الأمن الدولي International Security. وينطبق الأمر نفسه على مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI التي أطلقها ريغان وتعزِّز بدورها احتمالية توجيه ضربة أولى في حالة اليأس، للأسباب التي ذكرتُها للتوّ.

ومعلومٌ أنّ الأنظمة الأمريكية المحوسبة تتعرّض لأعطال متكررة، ولقد أدّى خطأ فنيٌّ ما أو سوء تفسيرٍ للبيانات الواردة في حالات عدّة إلى إعطاء إشارةٍ بضربة نووية موجّهة تمكّن التدخُّل البشريّ من إحباطها. ومن المؤكّد أنّ الأنظمة السوفييتية أقلّ كفاءة بكثير، وستكون بالتالي عرضة للفشل في أحيانٍ أكثر. والحال فإنّ الولايات المتحدة بدفعها الاتحاد السوفييتي إلى زيادة اعتماديته على مثل هذه الأنظمة، تُعرّضُ أمنَها وإمكان بقاء البشر إلى خطرٍ شديد.

ولأنظمة الأسلحة الكبرى التي تنشرها الولايات المتحدة في الوقت الحالي هذا الأثر بالضبط. إذ تهدّد صواريخ ترايدنت Trident missles، التي تُطلقها الغواصات وتتّصف بدقة عالية وسرعة كبيرة وتدمير شديد، قوّةَ الردع الأرضية التي يعتمد عليها

الاتحاد السوفييتي. فتدفع هذه الأسلحة بالاتحاد السوفييتي لأن يتبنى إجراءات مضادة تشكّل تهديدًا كبيرًا لأمن الولايات المتحدة، تمامًا مثلما حدث في حالة مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي أطلقها ريغان. والواقع أنّ أنظمة الأسلحة التي تطوّرها الولايات المتحدة حالًا وتعمل على نشرها تتهدّد أمنها بالذات، إذ تزيد من احتمال أن تكون عرضة لتدمير كبير ولو بسبب الإهمال، أو عن طريق الخطأ، أو سوء التقدير في أوقات الأزمات. علاوة على ذلك، سوف يقوم الاتحاد السوفييتي بنَسخ هذه التكنولوجيا العسكرية عاجلًا أم آجلًا، ما يجبر الولايات المتحدة على اللجوء إلى الاعتماد المجنون ذاته على أنظمة استجابة محوسَبة فشلُها أكيد، أو على تفويض مسبَق للسلطة مع كلّ ما ينطوي عليه من مخاطِر هائلة. ومن شأن العملية ذاتها أن تقود المخططين في الولايات المتحدة إلى «تحليل ما هو ممكن في أسوأ الحالات»، ما يزيد من فرص الضربة الأولى في أوقات الأزمات.

وباختصار، فإنّ تهديدات الحرب قائمة بجديّة، بيد أنها لا تكمن في المقام الأول في المجال حيث تدور معظم المناقشة الحالية بين الصقور والحمائم. إذ يحذّر الصقور من احتمال حدوث هجوم سوفييتي على غرب أوروبا أو الخليج الفارسي، وهو احتمال ضعيف للغاية إلا إذا جاء في سياق صراعات ناشئة عن قضايا أخرى؛ في حين يستنكر الحمائم حجم الترسانة النووية وعجز حرب النجوم عن تحقيق أهدافها المُعلَنة. لكن موضوع انشغال

الصقور ليس في جوهر المشكلة بحق كما سبق وأشرنا، كما أنّ قلق الحمائم في غير محلّه؛ ذلك أنّ المشكلات الحقيقية تكمن في موضع آخر، ويتعلّق الأهمّ من بينها بتداخل شؤون العالم الثالث الذي يؤسس للـ«الارتباط الفتّاك» والتقدم التقني المطّرد في تصميم الأسلحة. ومن الناحيتَين، تعمل سياسات الولايات المتحدة على تعزيز خطر الحرب النووية واحتمال تدميرها هي نفسها، بحكم دورها القيادي أولًا في الحفاظ على التوترات القائمة في العالم الثالث وتعزيزها، وهي توترات قد تنفجر في أيّ لحظة إلى مواجهة بين القوى العظمى؛ ودورها الرئيس ثانيًا في تطوير أسلحة أكثر تقدّمًا. فضلًا عن أنّ هذه القضايا لا تشغل بال المخطِّطين، ولا تحتل سوى مساحة هامشية في النقاش الحالي؛ إذ تظلّ الولايات المتحدة متمسّكةً بالتدخل في العالم الثالث، وبالتقدم التقني في مجال تصميم الأسلحة وتصنيعها، بالرغم مما يشكِّله كل هذا من تهديد خطير لأمنها.

تكشف مجمل هذه الاعتبارات عن سرٍّ صغير قذر، وهو أنّ الأمن في حدّ ذاته ليس سوى موضوع انشغالٍ هامشي تمامًا في أحسن الأحوال، بالنسبة إلى المخططين الأمنيين.

وبإلقاء نظرة على التخطيط الاستراتيجي نجدنا نتوصّل إلى استنتاجات مماثلة. إذ كثيرًا ما يُلاحِظ المحللون الاستراتيجيون أنّ التخطيط يبدو غير عقلاني إلى حدّ كبير. لنأخذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI مثالًا من جديد. مهما تكن الآفاق الضئيلة التي

يقدّمها مثل هذا النظام للدفاع عن الأراضي الوطنية، فإنها تتوقّف جذريًّا على تخفيض عامٍّ للقوات الهجومية، لمنع الخصم من إغراق النظام بأسلحة هجومية جديدة. لكنّ البرامج الأمريكية الحالية الأخرى، مثل صواريخ ترايدنت دي-5 Trident D-5 missiles تضمن أنّ الاتحاد السوفييتي سوف يحذو حذوها فيزيد من قدراته الهجومية؛ كذلك فإنّ للموقف الأمريكي المراوغ عمومًا تجاه الحدّ من الأسلحة العواقب نفسها. علاوةً على ذلك فإنّ نظام الدفاع الصاروخي البالستي Ballistic Missile Defense (BMD) يتطلب كحال مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI أن يتعاون الخصم بألّا ينشر أسلحة يمكن لها أن تتخطّى النظام، مثل صواريخ كروز. وفيما تمضي إدارة ريغان قدمًا في مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI، نجدها تستمر في نشر المئات من صواريخ كروز التي تُطلَق من الغواصات sea-launched cruise missiles (SLCMs)، بدلًا من الاستجابة للعروض السوفييتية بحظر مثل هذه الأسلحة. وبذا سيقوم الاتحاد السوفييتي بالأمر نفسه تمامًا بالتأكيد بعد بضع سنوات. وكما علّق عدد من المحلّلين في هذا الشأن، «لو لم تكن صواريخ كروز السوفييتية التي تطلق من الغواصات مقيّدةً بالحدّ من الأسلحة، فإنها كانت لتؤمّن مجابهةً ممتازةً في وجه نظام الدفاع الصاروخي البالستي الأمريكي، مهما بلغت مدى فاعلية هذا النظام ضدّ الصواريخ البالستية السوفييتية. ويتمتع السوفييت في الواقع بميزة جغرافية واضحة في نشر صواريخ كروز التي تُطلَق من الغواصات، وذلك بسبب سواحل بلادنا الطويلة وحقيقة أنّ

غالبية سكاننا يعيشون على امتداد هذه السواحل. وليس بوسع نظام للدفاع البالستي أو غيره من أنواع الدفاع الاستراتيجي، أن يأمل بمجرّد البدء بالحدّ من التهديد النووي ما لم توضع قيود على إنتاج صواريخ كروز التي تُطلَق من الغواصات وغيرها من أنواع صواريخ كروز، وعلى نشرها أيضًا؛ بالرغم من المشكلات التي ستواجهها الجهات المسؤولة عن عمليات ضبط التسلّح للتحقّق من التزام هذه القيود» (يُنظَر: جيفري باوتويل وإف إي لونغ Jeffrey Boutwell and F. A. Long).

تكشف اللاعقلانية الصريحة التي تسِم هذه البرامج، إذا ما قيست بمدى تأثيراتها في الأمن، عن أنّ الأمن في حدّ ذاته ليس المحرّك الدافع لها، مهما تكن التفسيرات التي قد نجهِد أنفسنا في محاولة التوصل إليها.

ما الذي يدفع كلّ إدارة أمريكية إلى الالتزام التام بهذا السباق نحو الدمار؟ توجد إجابة تقليدية عن هذا السؤال، وهي أنّ من الضروري أن ندافع عن أنفسنا ضدّ إمبراطورية الشرّ Evil Empire المُكرَّسة لأجل تدميرنا، ضدّ «المؤامرة الهائلة والقاسية» للسيطرة على العالم، وفق تعبير جون كينيدي. لكنّ هذه الإجابة التقليدية لا تنقل سوى قدرٍ ضئيل جدًّا من المعلومات، لأنها متوقّعة تمامًا في كلّ حال ومهما تكن الحقائق؛ إذ «تُبرّر دائمًا أفعالُ أيّ دولة أكانت عدوانيّة أم كفاحية على أساس مسألة الدفاع هذه». وهكذا جرى تبرير عدوان هتلر في أوروبا الشرقية باعتباره دفاعًا

ضدّ «خنجرٍ مصوَّبٍ نحو قلب ألمانيا» (في تشيكوسلوفاكيا)، وضدّ عنف البولنديين وعدوانيّتهم، وضدّ تضييق القوى الإمبريالية الساعية لخنق ألمانيا؛ كذلك كان غزوه الأراضي المنخفضة[29] وفرنسا «دفاعيًّا» وجاء ردًّا على الأعمال العدائية التي قامت بها فرنسا وإنكلترا العازمَتين على تدمير ألمانيا. ولو توافرت لنا سجلّات تعود إلى زمن أتيلا الهوني[30] Attila the Hun لربّما تكشّفت عن أن أفعاله كانت هي أيضًا دفاعًا عن النفس. وعلى اعتبار أنّ صنيع الدولة يُبرّر دائمًا بوصفه دفاعًا عن النفس، فإن ما نسمعه من تبرير أفعال بعينها بهذا السبب بالذات لا يدلّنا في الواقع على شيء ما خلا أننا بصدد الاستماع إلى خطاب الساسة لدولة ما؛ وهو ما نعرفه مسبقًا.

ومن الضروري التحقق من الظروف والوقائع التاريخية بغية تقييم الخطاب الدفاعي. وحين نقوم بذلك، نجد عمومًا أن هذا الادعاء لا ينطوي سوى على القليل من الاستحقاق. وليس الوضع الراهن استثناءً في شيء، فالسياسات الدولية والأمنية الحالية للولايات المتحدة تتهدد بشدّة أمنها بالذات، وليست هذه المرّة الأولى.

ولنتأمل في هذا الصّدد حالة عام 1950، حين بدأ أوّل ازدهار

---

(29) الأراضي المنخفضة Low Countries مصطلح يشير إلى بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا. (م)

(30) ملك الهون HUNs وهم أجداد الأتراك، عاش بين 395 و453 ميلادي وأسس إمبراطورية هائلة الاتساع في إقليم روسيا وأوروبا. (م)

في المنظومة العسكرية بمرحلة ما بعد الحرب مع تضاعف الميزانية العسكرية ثلاث مرات. وجاء التفسير التقليدي قائلًا بأنّ هذه الزيادة جاءت في استجابة للحرب الكوريّة التي جرى تفسيرها باعتبارها دليلًا على نوايا موسكو في السيطرة على العالَم. وهذا تفسير يكاد يخلو من أيّ مصداقية، لسبب واحد هو أنّ مُقترح المبادرة إلى توسيع النظام العسكري بشكل كبير كجزء من «استراتيجية الدّحر» ضدّ الاتحاد السوفييتي عُرِض في الحقيقة في جلسة مجلس الأمن القومي رقم 68 قبل الحرب الكورية بعدة أشهر كما ذكرتُ في المحاضرة الأولى، وبالتالي لا يمكن عدُّها ردّ فعل على العدوان السوفييتي في كوريا. علاوة على ذلك، لم تظهر في ذلك الحين أيّ أدلّة على أنّ غزو كوريا الشمالية جاء بمبادرة سوفييتية، وما من أدلّة على ذلك حتى اليوم؛ ما حدث بالأحرى هو أنّ المخططين الأمريكيين استغلّوا الغزو وسيلةً لتبرير الخطط المنصوص عليها في الجلسة 68 لمجلس الأمن القومي، والتي كانوا متمسّكين بها لأسباب مغايرة تمامًا. وكما ناقشتُ سابقًا، فإنّ ما نُطلق عليه تسمية «الحرب الكوريّة» لم يعدُ كونه مرحلةً في سياق صراع أطول بكثير، بدأ مع قيام الولايات المتحدة بتدمير الحركة الوطنية الأهليّة بكوريا أواخر الأربعينيات بوحشيّة شديدة، بجانب عرقلة توحيد كوريا الذي كان قد ناصَره على نطاق واسع القوميون الكوريون في نصفي البلاد الجنوبي والشمالي على حدّ سواء. والواقع أنّ الحوادث الحدودية تكرّرت بكثرة أواخر الأربعينيات، وكان معظمها بمبادأة جنوبيّة. وبالمجمل، يستحيل

أن نأخذ الخطاب الدفاعي في هذه الحالة على محمل الجدّ.

ولننظر فضلًا عن ذلك في الحالة العامة لأمن الولايات المتحدة في عام 1950. كنت قد أوضحت في المحاضرات السابقة أنّ الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية في موقع قوّة يكاد يكون غير مسبوق في التاريخ؛ إذ استحوذت على نحو 50 في المئة من ثروة العالم، وكانت آمنةً تمامًا من أيّ اعتداء، ولا أعداء لها في النصف الغربي من الكرة الأرضية؛ كما سيطرت على المحيطات ومساحات واسعة وراءها. والواقع أنّ خطرًا محتملًا واحدًا هو الذي كان يحيق بالولايات المتحدة، وإن لم يتحقّق بعد؛ وهو خطرُ تطوير الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBMs) ذات الرؤوس الحربية شديدة التدمير (القنبلة الهيدروجينية). وكان يُفَترض بكل بساطة أن يفضي القلق بشأن الأمن إلى بذل الجهود للحيلولة دون تطوير أنظمة أسلحة كهذه، وهي الأسلحة الوحيدة القادرة على تهديد الولايات المتحدة بجديّة. لكنّ الوقائع لا تظهر قيام أيّ جهود من هذا القبيل، بالرغم من أنّ منع تطوير ونشر مثل هذه الأسلحة كان أمرًا ممكنًا تمامًا. ولم يتوصّل الاتحاد السوفييتي إلى تحقيق قدرة فاعلة لإطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات إلا بحلول سبعينيات القرن العشرين، ما يعني أنه قد وجِد متّسع من الوقت للمفاوضات حول هذه المسألة، وهو أمر لم يتحقّق قط، أو أنه لم يجرِ التعامل معه بجدية من طرف المخططين الأمريكيين، على حدّ علمنا. يبدو التشابه بيّنًا بين كلّ ما سبق والحالة الراهنة

المتعلّقة بصواريخ كروز التي تُطلَق من الغواصات، وصواريخ ترادينت، ومبادرة الدفاع الاستراتيجي، وغيرها من الأنظمة العسكرية التي تهدّد أمن الولايات المتحدة. ومن جديد، يبدو أنّ الأمن لم يكن سوى موضوع انشغال هامشي للمخططين الأمريكيين.

شهِد النظام العسكري الأمريكي أوّل توسّع كبير أوائل خمسينيات القرن العشرين، لكن الأمر لم يحدث لأسباب أمنية أو لحماية الحلفاء الأوروبيين وغيرهم من الحلفاء، مثلما ناقشنا سابقًا. وينطبق الأمر ذاته على التوسّع الكبير اللاحق الذي حدث في ظلّ إدارة كينيدي وكان من شأنه أن شكّل انطلاقة المرحلة الحالية من سباق التسلّح بنشر ألف من صواريخ مينيتمان Minutemen missiles وبرامج أخرى، بما في ذلك الاستثمار الهائل في مكافحة التمرّد (أي الإرهاب الدولي)، فضلًا عن التغيير الحاسم في مهمة الجيش بأمريكا اللاتينية، بما تركه من عواقب وخيمة ذكرتُها في المحاضرة السابقة. وتمثّلت الذريعة الرسمية في هذه الحالة بـ«فجوة التسلّح الصاروخي» missile gap. وأثناء الحملة الانتخابية لعام 1960، ندّد ليبراليو كينيدي بأيزنهاور مستخدمين المصطلحات ذاتها التي استخدمها الريغانيّون لاحقًا ضدّ جيمي كارتر في حملة عام 1980. فكان أيزنهاور بنظرهم ضعيفًا يفتقر إلى الحسم، ويبدِّد ثرواتنا فيما الروس يزدادون قوّة يومًا بعد يوم مهدِّدين بتطوير قيادة رائدة في مجال الصواريخ سيكون من شأنها أن تمكّنهم من تدميرنا

وغزو العالَم. وأجاب أيزنهاور بأنه لا وجود لـ«فجوة تسلّح صاروخي»، ولقد كان على حقٍّ في ذلك. إذ لم تكن «فجوة التسلّح الصاروخي» سوى عملية احتيال تمامًا كحال «فجوة تفوّق القاذفات» bomber gap السابقة عليها. والحال فقد كانت هنالك فجوة صاروخية في الواقع، لكن لصالح الولايات المتحدة وبمقدار يصل إلى عشرة أضعاف؛ إذ امتلك الروس في ذلك الوقت أربعة صواريخ جاهزة للاستخدام، اكتُشِف أمرها وأمكن تدميرُها بغاية السهولة.

وسرعان ما اكتشفت إدارة كينيدي عدم وجود «فجوة تسلّح صاروخي» لصالح الاتحاد السوفييتي؛ هذا ما لم يكن خبراؤها الاستراتيجيون على علم به منذ البداية، لكنهم اعتبروا هذه الحقيقة غير ذات أهميّة. وكان مستشار الأمن القومي ماكجورج بندي McGeorge Bundy قد كتبَ في مذكّرة داخلية أن عبارة «فجوة التسلّح الصاروخي» انطوت على «تأثير موجز ومفيد في جذب الانتباه إلى... موقفنا العسكري الأساسي» القائم على تصعيد سباق التسلّح، وتوسيع القدرة على التدخّل. وبذا ينبغي لحشد الأسلحة أن يستمرّ، بعيدًا من الذريعة الاحتيالية الواضحة. ومن جديد هنا لم يكن الأمن هو القضية.

وينطبق الأمر نفسه على التعزيز العسكري المتنامي اليوم، والذي يمثّل أسرع وأشدّ توسّع عسكري شهده تاريخ الولايات المتحدة في زمن السِّلم. وكانت إدارة كارتر قد وضعت خطط توسيع

النظام العسكري وتقليص البرامج الاجتماعية في وقت سابق على أزمة الرهائن الإيرانيين والغزو السوفييتي لأفغانستان؛ ما وفّر ذريعة لوضعها موضع التنفيذ. ثمّ توسّعت هذه السياسات بشكل ملحوظ في عهد ريغان – وإن تكن ميزانيته العسكرية قد سلكت إلى حدّ كبير مسارًا يتوافق مع الإسقاطات التي أجرتها إدارة كارتر – وجاءت بذريعة «نافذة الهشاشة» window of vulnerability التي لا تقلّ احتياليّةً عن «فجوة التسلّح الصاروخي» وفق ما تعترف به اليوم جميع الأطراف، بمن فيهم المتحدثون باسم الإدارة. ورافق حشدُ الأسلحة سلسلة لا تنتهي من التلفيقات عن التفوق العسكري السوفييتي المزعوم والمخاطر التي تتهدّد وجودنا. وكما في حالات أخرى سبقت لي مناقشتها، يُخفي الاحتيال هنا الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التحشيد العسكري، وكذلك وراء التوسع العام في منظومة الدولة في عهد ريغان الذي يشكّل هذا التحشيد العسكري أحد مكوّناته الرئيسية. ومهما تكن هذه الأسباب، فإنّ من الوضح أنّ المسائل المتعلقة بالأمن في مواجهة هجمات مسلّحة ضد الولايات المتحدة أو حلفائها ليست مكوِّنًا بارزًا فيها.

ويقدّم لنا ردّ فعل الولايات المتحدة الحالي على مقترحات غورباتشوف المتعلّقة بالانفراج الدولي proposals for détente دليلًا آخر على أنّ الأمن لا يعدو كونه مسألة هامشية لا أكثر. وتضمّنت هذه المقترحات حظرًا أحاديّ الجانب على تجارب الأسلحة النووية، استهلّه الاتحاد السوفييتي في شهر أغسطس من

عام 1985 واستمرّ لمدة ستة أشهر، ثم أعيد تجديده في هذا العام؛ كما تضمّنت مقترحًا لإبطالٍ متزامن يطال حلف وارسو وحلف الناتو العسكري؛ وكذلك اقتراح إبعاد الأساطيل السوفييتية والأمريكية من البحر المتوسّط (وهي خطوات كان من شأنها أن تُخفّض كثيرًا من شدة خطر «الارتباط الفتّاك» الناشئ عن صراعات الشرق الأوسط)؛ ومقترحات أخرى غيرها. ورفضت الولايات المتحدة هذه المقترحات أو تجاهلتها ببساطة وبكثير من الخداع كالعادة، وبالمثل فعلت وسائل الإعلام التابعة لها. جاء ردّ فعل إدارة ريغان بخصوص حظر التجارب مثلًا، بادّعاءٍ يقول بأن لا معنى للحظر لأنّ الاتحاد السوفييتي أتمّ للتوّ سلسلة تجارب متسارعة. ولم يكن هذا الادعاء الذي ردّدته الصحافة الوطنية بولاء تامّ سوى محض خداع، إذ أجرى الاتحاد السوفييتي تجارب أقل عددًا مقارنةً بالعام السابق، وأقلّ عددًا من الولايات المتحدة في عام 1985، كما أنّ مجمل تجاربه ككلّ تظلّ أقل بكثير من الولايات المتحدة في المجمل. ومع ذلك فقد رُفِضت مبادرة غورباتشوف إلى جانب سلسلة من المبادرات الأخرى التي كان بإمكانها، لو نُفِّذت، أن تقود إلى تخفيض كبير في حدّة التوترات الدولية، وتقلّل بالتالي من المخاطر التي تُهدِّد أمن الولايات المتحدة، لا بل وحتى وجودها.

وتُعدّ حالة حظر التجارب مثيرة للاهتمام بوجه خاصّ هنا، إذ تزعم الإدارة أنّ فرض حظرٍ على التجارب النووية هو فعل من

شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة بالأسلحة، ما يجعل منه أمرًا غير مقبول بتاتًا. ويردّ الحمائم أنّ بالإمكان حفظ الثقة في هذه الأسلحة باعتماد تجارب لا تنطوي على تفجيرٍ لهذه الأجهزة. ولو كان موقف الإدارة صحيحًا، فسيكون حظر التجارب ذا فائدة كبرى لأمن الولايات المتحدة، وسيمثّل في الواقع خطوةً نحو الهدف المزعوم لمبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI؛ أي حماية الولايات المتحدة من مبادأة السوفييت بالضربة الأولى. لا شكّ في أنّ السلطة التي ستخاطر بتوجيه الضربة الأولى ستنطلق من ثقة هائلة في أنظمة أسلحتها (إلا في حال اتُّخِذ الإجراء في حالة من اليأس أو من دون تدخّل بشري، في ظلّ ظروف من النوع الذي ناقشتُه في سياق الحديث عن عواقب الموقف العسكري الأمريكي الحاليّ). يجب أن تقترب فاعلية عمل أسلحة الضربة الأولى من المثاليّة، وإلّا سيردّ العدوّ بضربة انتقاميّة مُدمِّرة (كلّ هذا محض خيالٍ في الحقيقة، لكن دعونا نواصل المحاجّة مع ذلك). إن كان من شأن حظر التجارب النووية أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في الأسلحة، فإنه سيقلّل من احتمالية وقوع ضربة أولى ضد الولايات المتحدة، فيعزّز بالتالي أمن الولايات المتحدة. لكنّ تزعزع الثقة هذا لن يؤثّر في الرّدع الذي لا يستلزم على الإطلاق تحقّق فاعلية خالية من العيوب تمامًا. فإذا ما نجح جزء يسير من الأسلحة النووية في بلوغ أهدافه، ستكون النتيجة كارثة ساحقة. وبالتالي إذا كانت الإدارةُ محقّة في ادّعاءاتها، فسيكون عليها أن تؤيّد بشدّة حظر التجارب، أقلّه لأجل هذه الأسباب وحدها.

والواقع أنّ فرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية مقترنًا بحظر تجارب الصواريخ سيؤدي على الأرجح إلى زعزعة الثقة في الأسلحة، وهذه حقيقة متّفق عليها بين جميع الأطراف؛ وبالتالي فإنّ من شأنه إضعاف احتمالية توجيه ضربة أولى بالتزامن مع الإبقاء على قدرة الرّدع. وله بذلك أن يشكّل بديلًا آمنًا وغير مكلف وفعالًا عن حرب النجوم (أو لنقل بدقة أكبر، بديلًا للغايات المزعومة من حرب النجوم). لكنّ إدارة ريغان ليست مهتمةً بهذه المقترحات، ومعها في ذلك المعارضة السياسية ووسائل الإعلام باستثناء بعض مكوّناتها الهامشية. كما لا تحظى هذه الخيارات السياسية بحضور حقيقي داخل النظام السياسي. ومن هنا نجد أنفسنا من جديد أمام الاستنتاج بأنّ عالم تخطيط الأمن القومي قلّما يراعي الاعتبارات الأمنية، لا بل إنه قد لا يأبه بها على الإطلاق.

وتوضّح مسألة حظر التجارب هذه حقيقة جوهريّةً أخرى، وهي أنّ الرأي العام يكاد يكون غير ذي أهمية على الإطلاق. إذ يُظهِر الشعب دعمًا لحظر التجارب النووية بأغلبية ثلاثة إلى واحد، كما عبّرت الأغلبية عن دعمها لحظر تجاربٍ أحادي الجانب من طرف الولايات المتحدة. ولم أجد استطلاعات سألت الجمهور عمّا إذا كان على الولايات المتحدة أن تنضمّ إلى حظر التجارب النووية السوفييتية أحاديّ الجانب، لا بل إن من المحتمل ألّا يعرف بوجود هذا الحظر سوى نسبة ضئيلة من الجمهور، لشدّة ما اشتغل الإعلام

على التعمية عليه منذ بدئه في شهر أغسطس من عام 1985. ويبدو حظرُ التجارب النووية أمرًا ممكنًا ما دام يحظى بدعم الاتحاد السوفييتي والرأي العام العالمي بأغلبيته الساحقة؛ وهو ما يتبيّن باستمرار في الأمم المتحدة حيث تشكّل الولايات المتحدة أقليّة صغيرة، ما لم تكن وحيدةً تمامًا، في معارضة مثل هذه الخطوة. وشهد متخصصون من ذوي التأهيل العالي أنّ التحقّق من الالتزام بالحظر لا يطرح مشكلات جديّة، ومن هنا يكون اعتماد حظر شامل للتجارب النووية (خصوصًا إذا ما اقترن بحظرٍ على تجارب الصواريخ) سياسةً ممكنة وتحظى بدعمٍ عالميٍّ شامل، بل وبتأييد الرأي العام المحليّ؛ وهي فضلًا عن ذلك سياسة مفيدة جدًّا تصبّ في صالح أمن الولايات المتحدة، لكنها غائبة عن خيارات السياسات القائمة. وفي انتخابات عام 1984 على سبيل المثال، لم يُثِر الديمقراطيون هذه القضية إلا على هيئة القليل من الزُّخرف الخطابي، بالرغم من تأييد الحظر بنسبة 75 في المئة في أوساط السكان، وهو رقم مرتفع جدًّا لا سيّما في ظلّ محدودية وجود أيّ تأييد لمقترح الحظر في وسائل الإعلام. وإن كان ثمة شيء الآن، فهو أنّ هذا الاحتمال بات اليوم أبعد عن المشهد السياسي مما كان عليه آنذاك، بالرغم من التحركات السوفييتية الكبيرة التي عملت المؤسسات الأيديولوجية في الولايات المتحدة على تثبيطها.

تطرح هذه المراجعة الموجزة عددًا من الاستنتاجات المثيرة للاهتمام. بات واضحًا بما فيه الكفاية الآن أنّ تخطيط الأمن القومي

لا ينشغل كثيرًا بالاعتبارات الأمنية، وأنّ ما من أهمية تُذكَر للرأي العام، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جدوى الإجراءات التي من شأنها تعزيز سلامة وأمن الولايات المتحدة. وواضح تمامًا أنّ الانشغالات الحقيقية الكامنة، المتخفية وراء الخطاب التقليدي، لا بدّ لها من أن تدفع السباق نحو الدمار.

توجد بالفعل مخاوف جديّة يجري التعبير عنها في بعض الأحيان، حتى على المستوى الشعبي. بدايةً، ليس الخطاب الدفاعيّ احتياليًّا تمامًا. وينبغي على المرء أن يأخذ في الحسبان ببساطة الأساليب الواجب استخدامها لترجمة الغموض الأورويلي التقليدي إلى لغة واضحة. تكرّس الولايات المتحدة نفسها للدفاع عن الحرية الخامسة، لذا يتعيّن عليها الدفاع عن مجالات نفوذها وسيطرتها الشاسعة ضدّ العدو الرئيسي، أي السكان الأصليين الذين غالبًا ما تكون لديهم مخططات في شأن ما أطلق عليه جورج كينان تسمية «موادنا الخام» التي صادف أن وجِدت في أراضيهم. كما أنّ على الولايات المتحدة أن تدافع عن نفسها ضدّ «العدوان الداخلي»، وفق ما أوضحه أحد الحمائم أيضًا، وهو أدلاي ستيفنسون، بخصوص حالة فيتنام. وعليها فضلًا عن ذلك أن تقوم بـ«احتواء» نيكاراغوا وفق المعنى المتفق عليه على امتداد الطيف السياسي، أي أن تدافع عن منطقتنا الصغيرة ها هنا ضدّ تهديد القدوة الحسَنة. ومما لا شك فيه أنّ الولايات المتحدة منشغلة بـ«تأمين» وصولها إلى موارد المنطقة الكبرى، البشرية منها والماديّة؛ وبضمان أن يفهم

المنافسون أنّ كلّ ما لديهم في أفضل الأحوال هو «مسؤوليات إقليمية» ضمن «الإطار العام للنظام» الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. يوجد إذًا انشغال فعليّ بشأن «العدوان الداخلي»، فضلًا عن القلق في السنوات الأخيرة من الخطر الذي تشكّله مراكز القوة الصاعدة مثل اليابان.

أما في ما يتعلّق بصراع القوى العظمى، فما من شكٍّ في أنّ كلّ واحدة منها تفضّل اختفاء الأخرى تمامًا، لكنها أدركت مع ذلك ومنذ زمن بعيد استحالة حدوث هذا من دون الإبادة المشتركة، بالرغم من عودة خطاب الدّحر في أوساط المكوِّنات الأكثر تعصّبًا اليوم، وبعضها في إدارة ريغان. وكما ناقشت من قبل، فقد استقرّت القوى العظمى في إطار نظام من الإدارة العالمية يُسمّى «الحرب الباردة»، بحيث تلجأ كلّ واحدة منها إلى التذرّع بخطر العدو العالمي لتبرير العنف والتخريب والعدوان والاعتداء الذي تمارسه في نطاقات سيطرتها الخاصة – وفي حالة الولايات المتحدة فإنّ هذه المناطق تضم معظم العالم. وأي فعل من هذا النوع هو بمنزلة «دفاع» ضدّ الشيطان الأكبر، وهو أسلوب اعتيادي من أساليب التعبئة الجماهيرية عبر التاريخ. ويحدث أن تقدِّم كلّ واحدة من القوى العظمى دعمًا لإحدى حركات المقاومة التي قد تنهض ضدّ النهب الذي تمارسه عليها القوة الأخرى (مع أنّ الولايات المتحدة تعتبر نفسها صاحبة الامتياز الوحيد بموجب موقعها الرفيع في شراكة الإدارة العالمية)، كما قد تُسجَّل بعض المماحكات حول

بعض التخوم الحدودية. لكنّ النظام يبقى عمومًا مستقرًّا إلى حدٍّ كبير في المدى القصير جدًّا، بالرغم من كونه محفوفًا بمخاطر هائلة، وبكارثة ختامية محتملة، في إطار المدى الطويل الذي لا يأخذه المخطِّطون في الاعتبار.

وبذا يكون الخطاب الدفاعي دقيقًا إلى حدٍّ ما، إن نحن عرفنا كيف نفسّره ونفهمه. ويتمظهر انعكاس هذه الحقائق في النظام العسكري بطرق عدّة أبرزها نشر القوات التقليدية. وعلى سبيل المثال، يُخصَّص نحو ثلاثة أرباع ميزانية ريغان العسكرية للقوات المسلحة التقليدية التي تعكس في جوهرها قُدرةً على التدخّل، مطلوبةً لتأمين المنطقة الكبرى من «العدوان الداخلي» الذي قد تدعمه إمبراطورية الشر في بعض الأحيان، وفق القواعد التي تحكم الحرب الباردة، والتي تتصف بهشاشتها وخطورتها البالغة في آن.

لكن من غير المزمع استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية في حالات التدخل في العالم الثالث – وإن يكن من الوارد استخدام الأسلحة النووية التكتيكية وفقًا لمبادئ الجنرال توينينغ، وتوجد بعض الأدلّة التي تشير إلى أنّ إدارة نيكسون فكّرت في استخدام الأسلحة النووية خلال حرب فيتنام (وكذلك فكّر أيزنهاور في الأمر في كلّ من كوريا وفيتنام)، وكان ممكنًا لها أن تصل بالفعل إلى هذه المرحلة لولا النمو الهائل لحركة السلام في حينه ونشاطها الواسع؛ وهي مسألة بيّنها دانييل إلسبيرغ Daniel Ellsberg بوجه خاص. ما الذي يجعل الولايات المتحدة إذًا تكرّس نفسها بقوة

لتحقيق تحسين مستمرّ في الأسلحة الاستراتيجية، بالرغم مما تشكّله من تهديد على بقائها نفسه؟

لدى الولايات المتحدة التزام عميق بسباق التسلّح الاستراتيجي، وهو التزام لا يمكن تغييره برأيي من دون إجراء تغييرات مؤسّسية كبرى. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين؛ أوّلهما هو أنّ موقف الترهيب ضروريّ لضمان استمرارية التدخل مع الإفلات من العقوبة تحت «المظلّة النووية»، ومن هنا تتأتى الحاجة لا إلى قوات تقليدية فحسب، بل ومعها منظومة أسلحة استراتيجية من أجل التدخّل والتخريب، وهذه هي «السياسات التنفيذية للحرب الباردة». وكما أوضح هارولد براون Harold Brown وزير دفاع حكومة كارتر للكونغرس في عام 1980، فإنّ وضع قدراتنا الاستراتيجية موضع التنفيذ من شأنه أن يجعل من «قواتنا الأخرى أدوات فعّالة للسلطة العسكرية والسياسية». ويقدّم يوجين روستو Eugene Rostow، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح Arms Control and Disarmament Agency إبّان ولاية ريغان الأولى، طرحًا مماثلًا وفي التوقيت ذاته. إذ كتب في عام 1979 أنّ الترسانة النووية الأمريكية هي «مركز شبكة من العلاقات، تتعيّن فيها السلطةُ السياسية والعسكرية للولايات المتحدة»؛ إذ تؤمّن لنا قوتنا النووية «ضمانًا نوويًّا لمصالحنا في أجزاء كثيرة من العالم، وتجعل الدفاع عن هذه المصالح ممكنًا دبلوماسيًّا أو باستخدام القوة العسكرية التعبويّة»؛ كما أنها تهبنا «درع الحماية»

اللازم للمضي قُدمًا في تحقيق «مصالحنا العالمية» باستخدام «الوسائل التقليدية أو القوى العسكرية التعبوية» – أي عن طريق التدخُّل والتخريب والدول العميلة والمرتزقة وما إلى هنالك.

وكان بول نيتز، وهو الذي أعدَّ قرار مجلس الأمن رقم 68 وبات اليوم فاعلًا مؤثِّرًا في إدارة ريغان، قد لاحظ قبل ذلك بكثير في سياق وثيقة عالية السرية (قرار مجلس الأمن رقم 141 لعام 1953) أنّ ما يحققه السوفييت من تقدّم في مجال الأسلحة قد «يفرض على سياسات الحرب الباردة لدينا قدرًا أكبر من الحذر» بسبب المخاوف من حربٍ نووية. ولذلك نجده يُناصِر برامج الدفاع المدني التي من شأنها برأيه الإسهام في التغلب على هذا القلق، مع ملاحظة أنها قادرة أيضًا على تسهيل الضربة الأولى. وبما أنّ الدفاع المدني هو ضرب من ضروب الخيال ليس إلّا، فقد كان من اللازم التغلّب على «الحذر الشديد» من خلال تعزيز «الدرع النووي». ولنلاحظ هنا أنّ محاجّتي نيتز (أي التغلّب على الحذر، وتسهيل الضربة الأولى) تنطبقان تمامًا على فنتازيا حرب النجوم الراهنة؛ لكن الأهم من ذلك هو الحفاظ على موقف ترهيبٍ كافٍ يتيح تنفيذ «سياسات الحرب الباردة» المتمثّلة في التدخّل والتخريب، من دون قلق لا مبرر له.

ويمكننا أن نتوصّل من مجمل هذه الاعتبارات إلى معرفة السبب الرئيسي لالتزام الولايات المتحدة سباقَ التسلّح، بيد أنّ هنالك سببًا آخر داعمًا. لطالما كان نظام البنتاغون Pentagon system هو

الأسلوب الذي تحثّ الدولة الجمهورَ بواسطته على دعم القطاعات الصناعية المتقدّمة، وكان من شأن نجاح الاقتصاد الخاضع لتنظيم الدولة بعد الحرب العالمية الثانية أنْ علّم مديري الشركات (الذين أداروا الاقتصاد زمن الحرب) درسًا في الكينزية Keynesianism قوامه أنّ التدخّل واسع النطاق للدولة يمكن له أن يتغلّب على الأزمة العميقة للرأسمالية. وبدا هذا الدرس لافتًا للنظر بوجه خاص في ضوء فشل التدابير الأكثر محدوديةً التي اتُّخذت في سياق الصفقة الجديدة New Deal. وتوجد أسباب وجيهة لتفضيل اعتماد نظام البنتاغون – وهو في الواقع عبارة عن سوق تكفلها الدولة لإنتاج نفايات التكنولوجيا المتطورة high technology waste production إلى جانب الدعم الحكومي للبحث والتطوير – على الأساليب الكينزية الأخرى بما فيها تلك المعتَمدة في دعم الدولة لما يُسمّى بالمؤسسات «الخاصة»؛ وقد أوضَحت نخبة من رجال الأعمال هذه الأسباب بجلاءٍ تامّ. والحال فإنّ مؤسسات قطاع الأعمال هذه هي مؤسسات «خاصة» من حيث أنّ أرباحها خاصّةً، في حين يُتوّقع من الجمهور أن يدفع تكاليف البحث والتطوير وحماية أسواق التصدير والوصول إلى المصادر ومستوىً إنتاجي (للأسلحة عمومًا) يكفي لتأمين مُتكأ تستند إليه الشركات في أوقات التدهور الاقتصادي، وإلى ما هنالك. إنّ نظام الدعم الشعبي القسري بإدارة الدولة هو ما تُطلِق عليه البنى الأيديولوجية الغربية تسمية «نظام الاقتصاد الحرّ» free enterprise system.

وخلافًا لسوء الفهم السائد، ليست الصناعة العسكرية المستفيدَ الأوحد، ولا هي حتى المستفيد الأوّل من هذا النظام. ذلك أنّ أساس المجتمع الصناعيّ الحديث يقوم على أجهزة الكمبيوتر، ولقد كان قطاع صناعة الكمبيوتر يحصل على دعم عامة الشعب من خلال النظام العسكري أثناء مرحلة البحث والتطوير عالية التكلفة، ثمّ انتقل إلى مرحلة تحقيق الأرباح بعدما حقّق تقدمًا كافيًا يسمح بأن يصير السوق متاحًا أمامه. وهذه حقيقة ما تزال قائمةً اليوم، إذ يتحمّل الشّعب النفقات الهائلة للجيل المقبل من أجهزة الكمبيوتر («كمبيوترات الجيل الخامس»)، ويمرّ ذلك عبر النظام العسكري بأن يجري تحويل الدعم الشعبي عبر البنتاغون ووكالة ناسا ذات الصلة بالمجال العسكري ووزارة الطاقة المسؤولة عن إنتاج الأسلحة النووية. وحين تبدأ الكمبيوترات الأكثر تطوّرًا بدرّ الأرباح، يبدأ قطاع الصناعات «الخاصة» بتسويقها، بعد أن يكون الجمهور قد أدّى وظيفته في دعم المراحل المبكّرة المكلفة. وينطبق هذا إلى حدّ بعيد على مجموعة واسعة من التكنولوجيات المتقدّمة الأخرى، فعلى سبيل المثال تتوافق نفقات مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI على نحو وثيق مع نفقات النظام الاقتصادي الخاضع لتنظيم الدولة في اليابان، والذي ليس بوسع الولايات المتحدة بأي حال تقليده بشكل مباشر، بفعل مجموعة متنوعة من الأسباب الاجتماعية والتاريخية.

والواقع أنّ مبادرة الدفاع الاستراتيجية تكاد تكون مثالية تمامًا

للأغراض الحالية؛ ذلك أنها، كحال نظام البنتاغون بصورة أكثر عموميّةً، قد تسهم في التغلّب على مشكلة الإفراط في الاستهلاك في مقابل انخفاض سوية الاستثمار نسبيًّا، وهي المشكلة التي تؤرِّق الاقتصاد الأمريكي؛ فهي تجبر عامة الشعب على دعم التكنولوجيا الصناعية المتطورة. بيد أنها تسهم فضلًا عن ذلك في تحفيز سباق التسلّح والإبقاء على المواجهة الدولية قائمةً، فتؤمِّن بالتالي فوائد طويلة الأجل لكلّ من نظام الدعم الشعبي والأرباح الخاص، من خلال النظام العسكري.

وتتجلّى الفاعلية المبهرة لمنظومة البروباغندا الأمريكية في قدرتها على التعبير بمسمّى «المحافِظة» عن الكينيزية المتعصّبة التي تسِم إدارة ريغان والتي وسّعت قطاع الدولة في الاقتصاد بسرعة تفوق أيّ مرحلة أخرى لاحقة على الحرب العالمية الثانية عبر حشد دعم شعبيّ كبير لصالح صناعة التكنولوجيا المتقدمة وتكبُّد التكاليف المتوقّعة في آن؛ وتمثّلت هذه التكاليف على وجه الخصوص في عجزٍ ضخم قلّما أثار اهتمام مخططي الشركات الذين يتولّون إدارة ضوابط منظومة الدولة – بالرغم من أنه يثير في المقابل قلقًا متزايدًا في أوساط قطاعات أخرى من النخب الشركاتية والمالية التي لا تشارك عقليّة «أنا وبعدي الطوفان» التي يتبنّاها أتباع ريغان فيما هم يرهنون مستقبل البلاد. وقدّم هؤلاء «المحافظون» في الوقت نفسه سلسلة من التدابير لتقوية الدولة وحمايتها من الرقابة العامة، ووضع القيود على المناقشات الحرة المفتوحة، بجانب تدابير أخرى

من شأنها أن تولّد شعورًا بالخزي في أوساط المحافظين، إذا ما أمكن الكشفُ عن أيّ منها.

يترك نظام الدعم الشعبي للصناعة «الخاصة» الذي تطوّر خلال فترة ما بعد الحرب عواقب سلبيّة كثيرة في الاقتصاد. فهو في المقام الأول ضعيف الفاعليّة إلى حدّ كبير مقارنةً بالنظام الياباني القائم على التنظيم الحكومي المباشر للصناعة والموجّه نحو السوق التجارية. وهو يُبعِد الموارد الفكرية والمادية عن الإنتاج المفيد ليوجهها نحو إنتاج تبذيري موجّه إلى أسواق الدولة وتقتصر جدواه التجارية على «ربح مفاجئ» عرَضي. ولا يوجد سوى القليل من التخطيط العقلاني الذي يبدو ممكنًا في المدى الطويل. وبدأت تظهر مشكلات كبيرة حتى في المجال الضيق للإنتاج العسكري، إذ يضطر البنتاغون إلى الاعتماد بشكل متزايد على مصادر خارجيّة (فروع تابعة لشركات عابرة للحدود القومية مقرّها الولايات المتحدة) لتأمين القطع اللازمة لتصميم الأسلحة الثقيلة وتصنيعها، وهو اتجاه له آثار كبيرة في المدى الطويل؛ ومع أنه ينطوي على مجموعة من العواقب الضارّة، إلا أنّه ليس من السهل ابتكار بديل يتوافق مع الحاجة الجوهرية في حفظ صلاحيات الإدارة وضمان تأدية الدولة وظيفتها الرئيسة القائمة على خدمة مصالح رأس المال الخاص، من دون أن يترافق ذلك بتعزيز المصالح العامة التي يمكن أن تتعارض مع هذه الأولوية المركزية. وبمجرّد أن يوضع هذا النظام موضع التطبيق، فإنه يكتسب زخمًا

خاصًّا به بفعل اعتمادية الاقتصادات المحلية والقوى العاملة ورأس المال الخاص عليه في بقائها.

وبالعودة إلى الثيمة الأساسية، تجدر الإشارة إلى أنّ أسبابًا وجيهة تمامًا تكمن وراء التزام صنّاع القرار الأمريكي بسباق التسلّح، وتفسِّر الموقع الهامشي الذي تحتله المسائل المتعلّقة بالأمن والرأي العام في تخطيط الأمن القومي. ويمكن كذلك فهم سياسات الولايات المتحدة بخصوص الحدّ من الأسلحة بالانطلاق من هذه الاعتبارات الواقعية. ما عاد الإنتاج يُمثِّل المزيّة التنافسية للولايات المتحدة، بل حلّ محلّه الابتكار التكنولوجي، لكنّ عدم كفاءة نظام البنتاغون في تقديم الدعم الشعبي للصناعة «الخاصة» أخذ يسهم في فقدان البلاد هذه المزيّة أيضًا. وعليه فإنّ الولايات المتحدة سترحّب بتخفيض الأسلحة النووية الذي أضحى الآن مسألة ضئيلة الأهمية، على اعتبار أنّ وجود جزء صغير فحسب من الترسانة الحالية يكفي لكي يتسبّب في تدمير غير مقبول، ما دام قد تمّ استيفاء شرطين رئيسين وهما: بقاء موقف الترهيب الذي يتيح ممارسةً حرةً لأعمال التخريب والتدخل، ونظام البنتاغون القائم على الدعم الشعبي القسري للقطاعات الصناعية المتقدمة. تشكِّل حرب النجوم المقترنةُ بتخفيض أعداد الأسلحة موقفًا طبيعيًّا للولايات المتحدة بالنظر إلى الضرورات السياسية القائمة، بالرغم من احتمال أنّ تقف التناقضات التي تحكم برامج الأسلحة والتي ناقشنا بعضها مسبقًا، في طريق ذلك. ويمكن تصميم منظومات

عقائدية استراتيجية ملائمة حسب الرغبة، وحسب الحاجة. ومن ناحية أخرى، سوف تستمر المناقشات حول جدوى الدفاع الصاروخي وخيارات الصواريخ وإلى ما هنالك في مسار غير ذي صلة على الإطلاق بكل ما سبق، فيما يستمر سباق التسلح قائمًا.

لست أنوي ترجيح أن تكون الأسباب الحقيقية الكامنة وراء سباق التدمير متخفية بالكامل خلف الزخرف الخطابي عن الشيطان الأكبر. وكما في حالة «نظرية التفاحة الفاسدة» (أو نظرية الدومينو)، ما تلبث الحقيقة أن تتسرّب بين حين وآخر، كما بيّنت بعض الأمثلة التي أوردناها سابقًا. وفي بعض الأحيان يشرح لنا المسؤولون التنفيذيون في الشركات ضرورةَ الوثوق بـ«الأوامر العسكرية»، ذلك أنّ «الدفاع عن الوطن» هو «أحد أعظم النداءات التي يحوزها السياسيون لتعديل النظام» (صموئيل داونر Samuel Downer، المدير التنفيذي لشركة LTV Aerospace). ويوضّح البروفيسور صموئيل هنتنغتون، مدير مركز الشؤون الدولية بجامعة هارفارد Harvard University's Center for International Affairs بأنك قد تُضطر إلى «الترويج له [أي التدخّل أو غيره من الأعمال العسكرية] على نحو يولّد انطباعًا خاطئًا بأنّك تقاتل الاتحاد السوفييتي»، مثلما فعلت الولايات المتحدة «منذ مبدأ ترومان»، والذي استدعته ذريعةً لحملة مكافحة التمرد الدموية في اليونان عام 1947. لكن في العموم، تنجح الطبقات المتعلِّمة في حجب الأسباب الحقيقية، آخذةً الإطار

الرسمي للمناقشة على محمل الجد، أو مدّعيةً ذلك على الأقل.

وفي حين ينصبّ تركيزي هنا على الولايات المتحدة، فإنه سيكون من التضليل ألّا أشير إلى الإسهام المادي لقوىً أخرى، وأبرزها الاتحاد السوفييتي، في هذا السباق نحو الدمار. والحقيقة أنّ الحشد العسكري الذي يمتلكه الاتحاد السوفييتي هائل ويتجاوز إلى حدّ كبير أيّ احتياجات دفاعية يمكن تصوّرها، رغم المبالغة في شأنه لأغراض البروباغندا في الولايات المتحدة. بيد أنّ العوامل الداخلية التي تحرّك سباق التسلّح في الاتحاد السوفييتي تختلف عن مقابلاتها في الولايات المتحدة، ففي الاقتصاد الموجّه الخاضع لإدارة الدولة، وفي مجتمعٍ لا توجد أمامه سوى سبُلٍ جِدّ محدودة للتعبير العام أو المشاركة؛ ما من ضرورة للّجوء إلى النظام العسكري بغية فرض مستوىً عالٍ من الاستثمار، إذ توجد عوامل أخرى يمكن لها أن تفضي إلى نتائج مماثلة، وكنت أوردتُها بإيجاز سابقًا. تعتمد النخبة العسكرية البيروقراطية الحاكمة في نهاية المطاف على القوة للسيطرة على الإمبراطورية الداخلية ومواطنيها، فضلًا عن الدول التابعة لها – رغم أنّ علينا أن نضيف هنا بخصوص هذه الحالة الأخيرة أنّ الخطاب الدفاعي لا يخلو من بعض الموضوعية؛ إذ لن تكون أيّ حكومة في روسيا، مهما يكن تركيبها، قادرةً على تخفيف القيود عن أوروبا الشرقية ما دامت ألمانيا المعاد تسليحها تشكّل جزءًا من تحالف عسكريّ غربيّ معادٍ، وذلك لأسباب تاريخية واستراتيجية بيّنة لا تستلزم شرحًا.

أمّا بالنسبة إلى أوروبا الغربية، فقد كان الخيار المحايد احتمالًا واردًا فيها على الدوام، ويمثّل بكل تأكيد عاملًا دافعًا يحثّ حركة نزع السلاح الشعبيّة هناك؛ إلّا أنّ عناصر النخبة تلتزم مع ذلك التزامًا راسخًا بنظام المواجهة والعسكرة الذي ساد الحرب الباردة. وبالرغم من الكثير من الخطابات المحمومة، يبدو واضحًا أنّ دول أوروبا الغربية لا تأخذ التهديد بالهجوم السوفييتي على محمل الجدّ؛ إذ تتمتّع هذه الدول باقتصاد أوسع كثيرًا من اقتصاد الاتحاد السوفييتي، وبوسعها نشر منظومة عسكرية على مستوى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، إن هي أرادت ذلك. كما أنّ لأوروبا كذلك مصلحة في تحقق الانفراج الدولي بسبب النماذج التجارية والتبادليّة القائمة فيها بصرف النظر عن مخاوف الدمار. مع ذلك نجد أنّ العروض التي يقدّمها السوفييت من حين لآخر لتقليص أو إزالة الكتل العسكرية – وهي عروض يتعذّر الحكم على مدى مصداقيتها نظرًا لرفضها دائمًا من طرف الغرب ومن دون أيّ مناقشة – تثير رعشةَ خوفٍ لدى النخب المهيمنة في أوروبا الغربية. ولعلّ القلق الرئيسي يتمثّل في ما أعرب عنه جان كريستيان سميتس في خطاب إلى وينستون تشرشل عام 1943 كنت اقتبستُه في المحاضرة الأولى: «مع إطلاق العنان للسياسة بين تلك الشعوب، قد نواجه موجة من الفوضى وانتشارًا للشيوعية بالجملة في جميع تلك الأجزاء من أوروبا». ويشكّل نهج اتفاقيات التحالف والمواجهة، القائم في أوروبا، عائقًا جديًّا أمام إطلاق العنان للسياسة بين تلك الشعوب، مع كلّ ما قد يستتبعه ذلك من

ضروب العواقب المحتملة التي تخشى النخب المهيمنة مجرّد التفكير فيها.

وبالعودة إلى الولايات المتحدة، يتّصف الالتزام بالسباق نحو الدمار لدى المجموعات القائمة على مجال الأعمال، والتي تسيطر إلى حدّ بعيد على الدولة، بأنه عميق جدًّا وقائم على احتياجات جديّة: أوّلها الحفاظ على «درعٍ» يسمح بممارسة سياسات الحرب الباردة في التدخُّل والتخريب في المنطقة الكبرى، بجانب الإبقاء على الدعم الشعبي لقطاعات الصناعة الأكثر تقدُّمًا. ومن هنا يأتي التجاهل المنتظم للرأي العام، لا بل وحتى للقضايا المتعلّقة بالبقاء في حدّ ذاته.

قد نجد أحيانًا من يحاجج بأنّ مثل هكذا تخطيط هو ضرب من ضروب الجنون، وهو قول صحيح لكنه غير ذي صلة هنا؛ ذلك أنّ التخطيط في إطار الحكومة كما في مجال الأعمال يتّصف بأنه قصير المدى، أما المدى البعيد فهو موضوع انشغالٍ لدى أشخاص آخرين. وهذه حالة طبيعية في المجتمعات التنافسيّة حيث يصعب على أولئك الذين لا يكرّسون أنفسهم لتحقيق الامتيازات في المدى القصير أن يستمرّوا فيكونوا جزءًا من المنافسة في المدى الطويل. ولا ينبغي أن نفاجأ كثيرًا بحقيقة أنّ الولايات المتحدة لا تبذل أيّ جهود لإنهاء تطوير الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBMs) – وهي الأسلحة الوحيدة التي يمكن أن تمثّل تهديدًا جديًّا لها – كما أنها تُشجّع تطوير أسلحة من نوع صواريخ كروز

التي تُطلَق من الغواصات (SLCMs)، وهي من أنواع الأسلحة التي ستضع الولايات المتحدة نفسَها في خطر في الوقت الراهن؛ كما لن نُفاجأ بانفتاح «فجوات التسلّح الصاروخي» أو «نوافذ الهشاشة» أو انغلاقها بصورة مستقلّة تمامًا عن أيّ حقائق قائمة؛ أو بأنّ مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI التي أطلقها ريغان صيغت من دون أيّ إسهام من طرف البنتاغون أو أيّ دافع استراتيجي (فهذا الأخير جاء في وقت لاحق)، وهي مستمرّة بصرف النظر عن الخطر الذي يتهدّد البقاء؛ أو بأنّ الولايات المتحدة تتجنّب اتخاذ تدابير من قبيل الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تدابير من شأنها أن تسهم في تدعيم أمنها، وما إلى هنالك. لا تبدو هذه العوامل موضوع انشغال في أوساط المخططين الذين ينصبّ اهتمامهم بدلًا من ذلك على «الحفاظ على التفاوت» على أتمّ نحوٍ ممكن؛ والحيلولة دون انتقال «عدوى» عفن التفاح الفاسد إلى الآخرين؛ وضمان الحقّ الجوهريّ في السّلب والاستغلال؛ وكفالة بقاء المنظومة المحليّة القائمة على الدعم الشعبي والأرباح الخاصة؛ وفي العموم خدمة القطاعات صاحبة الامتيازات والسلطة في المجتمع المحلي.

وقد نجد في أوساط عامة الناس بعض الشكوك في شأن برنامج حرب النجوم ودعمًا ساحقًا للتجميد النووي وتخفيض الإنفاق العسكري بدلًا من الاجتماعي – وهي شكوك قائمة بالفعل. لكنّ كلّ هذا يبدو غير ذي أهمية تمامًا كحال الجدوى الواضحة من

فرض حظر شامل على التجارب النووية وغيرها من التدابير التي من شأنها تعزيز فرص البقاء. ذلك أنّ صوت عامّة الناس يبقى محدودًا جدًّا حين يتعلق الأمر بهكذا قضايا، وما دام السكان في حالة هدوء، فرأي العامّة لن يشغل جماعات النخبة المسيطرة على أجهزة الدولة، تمامًا مثلما لن يشغلها الأمن والبقاء و«حقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة وإرساء الديمقراطية». ذلك أنّ شعوب أمريكا اللاتينية، لا بل ومعها بقية شعوب الأرض كذلك بما فيها شعب الولايات المتحدة، تمثّل جميعًا «عارضًا لا غاية»، وفق العبارة التي أثارت إعجاب وودرو ويلسون كثيرًا.

ولا يرجع الأمر إلى أنّ من يتولّى القيادة «أشخاص سيئون»، وليس من المرجّح أن يتغير الكثير إذا ما حلّ مكانهم «أشخاص أفضل». ذلك أنّ الأسباب مؤسسية، وينبغي إذًا مواجهة هذه المشكلات بعيدًا عن الأوهام، وفي سياق فهمٍ للوقائع الاجتماعية.

المحاضرة الرابعة: مناقشة بتاريخ 6 مارس 1986

سؤال: إذا أخذنا في الاعتبار واقع أنّ الرأي العام يبدو غير ذي صلة بتخطيط الولايات المتحدة وبمخططيها؛ وكذلك صعوبة، ما لم يكن استحالة أن تصل إلى عامة الناس نوعيةُ المعلومات التي تقدّمها هنا، فضلًا عن احتمالية وصول العالم إلى دمار مرجّح، أو حتى حتميّة ذلك. ماذا تقترح؟

جواب: أودّ الحديث غدًا عن المجتمع المحليّ الأمريكي وكيف يبدو من الداخل، وسيكون هذا سياقًا مناسبًا لإثارة هذا التساؤل. وباختصار أشير إلى أنني سأطرح الآتي: ما دامت البنى المؤسسية الحاضرة اليوم قائمةً دون تغيير، فإنّ جلّ ما نستطيع فعله (والحديث هنا عن شعب الولايات المتحدة، وهو ليس موجّهًا إلى مواطني نيكاراغوا) هو محاولة إبطاء الكوارث الأسوأ. وأعني بذلك محاولة عرقلة نظام الأسلحة المجنون المقبل، والتدخّل المستقبلي في العالم الثالث، مع علمنا بأنّ كلّ ما نقوم به لا يعدو حدود وضع لصاقة طبيّة على موضع إصابة بالسرطان. أنت تقوم بذلك لأنك تريد حِفظ بقاء العالم لوقت أطول قليلًا، ولأنّ على عاتقك تقعُ مسؤوليةُ محاولة العمل على حماية الأشخاص الذين

يتعرّضون للتعذيب والقتل. وهذا ما يسمى «عملًا مرحليًّا»، أما ما يجب القيام به في نهاية المطاف فهو تغيير المؤسسات، وهذه مهمّة كبيرة.

سؤال: بروفيسور تشومسكي، أودّ أن أحصل منك على تعليق في شأن الميزانية الوطنية الأمريكية للفترة 1984-1985. كم بلغت مخصصات الجيش والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحة؟ وعلى اعتبار أنّ لدينا هنا في نيكاراغوا قدرًا هائلًا من الميزانية الوطنية مخصصًا للجيش لأغراض الدفاع؛ لكي نرى كيف نقارن حالتين مختلفَتين، إذ أنّ الولايات المتحدة لا تواجه جيش «كونترا» معارض يهاجمها كحالنا هنا في نيكاراغوا.

جواب: ليس بمقدوري إعطاء الأرقام الدقيقة لسببين. أوّلهما أنني لا أذكرها حقيقةً، والثاني هو أنّ من الصعب جدًّا اكتشافها. إذ ليست الميزانية العسكرية مجرّد ميزانية البنتاغون، توجد وكالة تابعة للحكومة الأمريكية تُسمّى وزارة الطاقة – وهذا قول يبدو إيجابيًّا إذ يريد الجميع الطاقة بطبيعة الحال؛ والواقع أنّ هذه الوكالة هي التي تتولّى صناعة الأسلحة. توجد أيضًا وكالة أخرى تُسمّى ناسا NASA، معنيّة نظريًّا باستكشاف الفضاء لغايات علميّة، لكنها أساسًا جزء من البنتاغون. كما توجد ضروبٌ أخرى من أشياء عديدة تشكّل جميعها أجزاء من النظام العسكري. لذا فإن من الصعب جدًّا إجراء حسابات دقيقة، وإن كان ممكنًا في المقابل إجراء بعض الحسابات التي تعطي رقمًا تقريبيًّا تصل معه الميزانية

العسكرية الفعلية إلى نحو 10 في المئة من الناتج القومي الإجمالي. وهذه نسبة أقلّ بكثير مما في نيكاراغوا، لكنّ الولايات المتحدة بلد غني بصورة خيالية لذا فإنّ هذه الأرقام لا تعني الكثير.

وبالعودة إلى النقطة التي ذكرتَها، أؤكّد من جديد بأنني لا امتلك الأرقام الفعلية، لكن الصورة العامة تُظهِر تصاعدًا في ميزانية منظومة الدولة state system إبان عهد ريغان. وتركّزت معظم الزيادات في المنظومة العسكرية في حين شهدت منظومة الرفاه الاجتماعي تدهورًا سريعًا؛ والحقيقة أنّ أشياء أخرى تدهورت أيضًا، من بينها دعم الحقوق المدنية على سبيل المثال. وتوجد قوانين تفرض على السلطة التنفيذية للدولة دعمَ برامج معينة، كأن تحمي مثلًا حقّ الناس في التصويت في ولاية ألاباما. والحال فإنّ الحكومة توقفت عن تأدية هذا الدور، وما لبثت منظمات الحقوق المدنية الخاصة أن اضطرت إلى تولّي دور الدولة في تطبيق القانون.

توجد في الولايات المتحدة منظمة محترمة ومحافِظة جدًّا تُسمّى الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU)، وجدَت أنّ عليها أن تأخذ على عاتقها مهمة إنفاذ القانون في مسائل من قبيل حقوق التصويت أو حقوق المرأة، ومجمل ما يتعلّق بالنظام القانوني الذي ترفض الحكومة تطبيقه. هكذا كان على المنظمات الخيرية من نمط الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية العمل على تفعيل تطبيق القانون من خلال المحاكم، وهو أمر غير فعّال في حقيقته على الإطلاق.

وسأختتم إجابتي بحكاية صغيرة، إن إحدى الأشياء التي تحاول

حكومة ريغان فعلها هي القيام ببيع جزء من الاقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال، توجد في الولايات المتحدة منظومة سكك حديدية بالكاد تعمل، مدعومة جزئيًّا من الحكومة ومملوكة جزئيًّا لها. وهم يريدون بيعها بغية تعزيز المشاريع الخاصة، وبالتالي يصير ممكنًا استخدامها في تحقيق الأرباح باعتمادها لنقل البضائع بدلًا من نقل الناس؛ وهو فعل غير كفءٍ بتاتًا. ذلك أنّك إن رغبت في إرسال البضائع، تستطيع ببساطة ملء عربة كاملة، لكن الناس في المقابل سيعترضون إن أنت أردت نقلهم مكتظين في عربة على هذا النحو. وقِس على ذلك في الكثير من الأمور، فهذه في حقيقتها إذًا طريقة لتقليص الخدمات العامة. وفي شهر ديسمبر المنصرم، أصدر الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) بيانًا عامًّا عرض فيه شراء وزارة العدل، وقال في بيانه إنّ إدارة ريغان لا تطبّق القانون، فلماذا لا تسمحون لنا بشراء وزارة العدل ما دمنا نحن من نتولّى محاولة تطبيق القانون على أي حال. وكما ذكرتُ عدة مرات سابقًا، فإنّ المجتمع الأمريكي منضبطٌ جدًّا، لذا لم تُنشَر هذه المعلومات في الصحافة قط، على حدّ علمي.

مكتبة
t.me/soramnqraa

المحاضرة الخامسة

المشهد المحلّي

أودّ أن أختتم هذه المحاضرات ببعض التعليقات عن المجتمع الأمريكي نفسه، فأتناول كيفية صياغة سياسات الدولة والإمكانات المتاحة لتعديلها. ويتلخّص السؤال الرئيسي هنا في ما يأتي: إلى أيّ مدى يمكن أن نعتبر الولايات المتحدة مجتمعًا ديمقراطيًّا يكون بإمكان عامة الناس فيه التأثير في السياسات العامة؟ هذا سؤال متعدد الأبعاد ما من إجابة بسيطة عنه، وسنعمل في ما يأتي على تناول بعضٍ من أبعاده.

يتعلّق أحد الأبعاد الجوهرية التي تسمح بتقييم المؤهلات الديمقراطية لبعض الأنظمة السياسية بسلطة الدولة التي تخوّلها إكراه مواطنيها وحماية نفسها من مراقبتهم وضبطهم، وسلطتها في منع حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحفظ أسرار الدولة وإدارة شؤونها بغير وعي أو تأثير شعبي. ولقد نوقشت هذه المسائل بقوة في السنوات الأولى من عمر الجمهورية بعد حرب الاستقلال الأمريكية. ويقول الليبراليون أنّ تمتُّع الشعب بالسيادة يعني أنّ على الدولة الخضوع له وليس العكس. مثلًا، إذا ما تمتّع المشرِّعون بالحق الدستوري في حرية التعبير مع الحصانة من

الملاحقة القضائية، ينبغي ألا تقلّ حقوق المواطنين عن ذلك؛ ويجب على وجه الخصوص أن يتمتعوا بحق إدانة الحكومة وممارساتها من دون خوف من الملاحقة القضائية بدعوى «التشهير والتحريض على الفتنة». وهذا الأخير هو مبدأ مفاده أنّ الدولة يمكن أن تكون عُرضةً لاعتداء جنائيّ ضدّها بمجرد الكلام أو الكتابة من دون أي فعل، ولها الحقّ في معاقبة هذه الجريمة من خلال المحاكم أو البرلمان. ويجدر بنا التوقف هنا عند حقيقة لافتة وهي أنّ مبدأ القانون العام common law هذا، لم يشهد فعليًّا أيّ تشكيك على امتداد القرن الثامن عشر، وقبِل بمشروعيّته كبار المدافعين عن المُثُل التحرّرية من أمثال جون ملتون John Milton وجون لوك John Locke وبنجامين فرانكلين Benjamin Franklin وتوماس جيفرسون، وغيرهم. لا بل ذهب قلّة من بينهم حدّ إعلان الحقيقة بوصفها دفاعًا عن النفس ضدّ التشهير؛ والواقع أنّ التُّهم الحقيقية اعتُبِرت الأكثر استحقاقًا للإدانة، لأنها تسيء إلى سمعة السلطة وتتهدّد النظام المدني. وما يزال هذا الصراع قائمًا لم ينته بعد، حتى في الديمقراطيات الغربية الصناعية حيث نجده الأكثر حضورًا. وليس هذا بالطّبع سوى جانب واحد من الجوانب العديدة المتعلّقة بالموضع الذي تحتله السيّادة في النظام السياسي، والحقوق الممنوحة للشعب وسلطات الدولة.

وعلى امتداد هذا الخط، تتوضّع الولايات المتحدة عند الحد الأقصى التحرري من طيف المجتمعات القائمة. وبمنظور نسبي،

يمكن اعتبار الولايات المتحدة مجتمعًا حرًّا ومنفتحًا لا تمتلك الدولة فيه سوى وسائل إكراه محدودة لتستخدمها ضدّ مواطنيها. وهذه حقيقة بالغة الأهمية، لأنها تعني أنّ بوسع الجمهور المتيقّظ أن يؤثّر في السياسات بطرائق عدّة، تراوح بين العمل السياسي والعصيان المدني وصولًا إلى المقاومة. كذلك يمكن معرفة الكثير عن الحكومة وخططها وممارساتها؛ ولعلّ الولايات المتحدة أكثر حريّةً وانفتاحًا في هذه النواحي من أيّ مجتمع آخر في العالَم. وبالرغم من العيوب في الممارسة العملية، يظل بالإمكان اعتبار الحماية الممنوحة للمواطنين بموجب شرعة الحقوق Bill of Rights، وبموجب الحقوق التي أخذ يتيحها في السنوات الأخيرة قانون الوصول الحرّ إلى المعلومات Freedom of Information Act (الذي يسمح بوصول واسع النطاق إلى وثائق الدولة)؛ حماية غير عادية ما لم تكن فريدة من نوعها بين الأنظمة السياسية القائمة. ولا عجب إذًا في أن يسعى الرجعيون الدّولانيّون[31] من أتباع ريغان إلى تقليص هذه الحقوق كجزء من مشروعهم في تعظيم الدولة وتوسيع نطاق سلطاتها.

في ما يخصّ هذه النواحي إذًا تقع الولايات المتحدة في الطرف النقيض من الطيف العالمي، مقارنةً بثاني القوى العظمى التي تأخذ هيئة مجتمع مغلق تكون الدولة فيه محميّةً من أي تمحيص ولديها ما يكفي من الوسائل لقسر السكان.

---

(31) Statists : المنادون بمبدأ تركيز السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أيدي الدولة. (م)

وتكون الولايات المتحدة وفق هذا البُعد الجوهري واحدةً من بين المجتمعات الأكثر حريّةً في العالم، وستظلّ كذلك بالرغم من تعدّيات ريغان على الحرية الفردية، والجهود المبذولة لتعزيز سلطة الدولة. ونحن هنا من جديد أمام حقيقة حاسمة وبالغة الأهمية. لكننا قد نلاحظ مع ذلك أنّ ما من أسباب وجيهة تدفعنا إلى توقّع وجود ارتباط بين الحرية الداخلية لمجتمع ما وعنفه وقمعه على المستوى الخارجي؛ إذ لا يكشف التاريخ عن مثل هذا الارتباط. وقد يكون مجتمع ما حرًّا ومنفتحًا نسبيًّا في الداخل، لكنه وحشيٌّ وقاتل في الخارج.

ما الذي يتيح لنا أن نكون على ثقة إلى حدّ ما من أنّه بالرغم من الجهود التي تبذلها المكوّنات الرجعية من النوع الريغاني، ستبقى الدولة محدودة في قدرتها على القسر والسيطرة؟ يمكن العثور على الإجابة في مناحٍ أخرى أكثر اتّساعًا في المجتمع الأمريكي. الولايات المتحدة ديمقراطية رأسمالية إلى حدّ ما، هو الحدّ الذي يمكن معه أن ينطوي هذا المفهوم على دلالة حقيقية (وهو حدّ ضيّق ومحدود، لأن الرأسمالية تضع عوائق جديدة في وجه الديمقراطية البنّاءة، وهي مسالة سأعود إليها بعد قليل). وبالطبع، ليست الولايات المتحدة مجتمعًا رأسماليًّا بحق؛ ذلك أن ما من نظام من هذا القبيل قادرٍ على الاستمرار زمنًا طويلًا، لأسباب باتت مفهومةً تمامًا لا سيّما في أوساط عالم الأعمال، وعلى امتداد قرنٍ من الزمان. يتطلّب عالم الأعمال تدخُّل الدولة في الاقتصاد بهدف

تنظيم الأسواق وبالتالي دعم مصالح قطاع الأعمال، كما يتطلّب أيضًا استخدامها أساليب عنفيّة على الساحة الدولية بالطريقة التي وصفها وودرو ويلسون في الأوراق الخاصة التي ذكرتها في المحاضرة الأولى؛ من بين جملة خدمات أخرى يجب على الدولة توفيرها للأثرياء وأصحاب الامتياز. ومن جانبه لا يرغب قطاع الأعمال في أن تكون الدولة منافسًا قويًّا يتدخّل في صلاحيات رجال الأعمال أو ينظِّم القوة الشعبية التي يمكن لها أن تتّخذ إجراءات فاعلة في الساحة البرلمانية أو في أيّ مكان آخر لمواجهة هيمنة رجال الأعمال في المجتمع. ومن هنا لطالما جمعتْ بين عالم الأعمال والدولة علاقة تنطوي على الحب والكراهية في آن؛ فمصالح الأعمال تريد دولة قويّة لتخدم احتياجاتها، دولةً قادرةً على التدخل في الشؤون الداخلية والنظام الدولي؛ وتريد أيضًا دولة ضعيفة لن تتدخل في الامتيازات الخاصة، لا بل ستعمل على تعزيزها. وإلى حدّ كبير، يُختَزل النقاش السياسي في دولة ديمقراطية رأسمالية مثل الولايات المتحدة إلى الجهود التي تبذلها شرائح مختلفة من مجتمع الأعمال لحل هذا الإشكال ضمن إجماع مشترك، وبأسلوب يتوافق مع مصالحها التي يمكن أن تكون هي في حدّ ذاتها متضاربةً في بعض الأحيان.

وبالرغم من أنها بعيدة من أن تكون مثالية، تظلّ الولايات المتحدة من مناحيَ عدة أقرب إلى النظام الرأسمالي من غيرها من الديمقراطيات الصناعية الرائدة. والحال فإنّ كلّ شيء يميل لأن

يصير سلعة في النظام الرأسمالي، بما في ذلك الحرية، إذ بوسعك أن تحصل على ما شئت منها ما دمت قادرًا على الشراء. وبذا فإنّ من مصلحة الأثرياء وأصحاب الامتياز الحفاظ على الحرية الفردية والحد من السلطة القسريّة للدولة، باعتبارهم المنتفعين الرئيسيين منها. في المقابل لا ينطوي نظام الحريات الشكلية على أيّ معنىً يُذكَر في نظر مراهقين من ذوي البشرة السوداء يقطنون في غيتو، بالنظر إلى أن وصولهم إليها محدود جدًّا – وهنا أيضًا يسعى الرجعيون من النوع الريغاني إلى المزيد من تقييد الوصول إليها من خلال تقويض الدعم القانوني الموجّه للفقراء، والحدّ من القيود المفروضة على سلطة الشرطة، وما إلى هنالك. هكذا سيعمل الأثرياء وأصحاب الامتياز على الدفاع عن الحرية الشخصية ضدّ تعديات الدولة، لكنّ موقفهم هذا قد يتغيّر مع ذلك في أوقات تصاعد الصراع الطبقي والتحدي الداخلي في مواجهة حكمهم الفعلي. وبالنظر إلى أهمية النخب المهيمنة في الحدّ من سلطة الدولة، بوسعنا أن نكون واثقين إلى حدّ كبير من أنّ الحقوق الفردية سوف تصمد في وجه هجمات الرجعيين الدولاتيين. وإحدى النتائج المترتبة على ذلك هي أنّ الأقليات المنشقة تنتفع هي أيضًا بالحرية التي يدافع عنها أصحاب الامتياز، بقدر ما تتقاسم معهم الامتيازات المتاحة تقريبًا. وفي مجتمع ثريّ كالولايات المتحدة، يشتمل هذا على جزءٍ كبير من السكان بدرجات متفاوتة.

يوجد بعد جوهريّ آخر يمكن من خلاله تقييم المؤهلات

الديمقراطية، ويعبِّر عنه ببساطة التساؤل عمّن يتّخذ القرارات الرئيسية بشأن ما يحدث داخل المجتمع، وكيف يتصرّف على الساحة الدولية؟ وبوسعنا هنا أن نميّز بين فئتين كبريين من القرارات، هما قرارات الاستثمار، والقرارات السياسية. وتتعلّق الأولى بما الذي يُنتَج، وكيف يجري إنتاجه، وكيف يتوزّع كلّ من الإنتاج والأرباح وعلى من، وكيف تُدار ظروف العمل وما آليات التحكم بها، وما إلى ذلك. أما الفئة الثانية فتتعلّق بسياسات الدولة، أي بتعيين أيٍّ من المجموعات ستشارك فعليًّا في تشكيلها.

والواقع أنّ القرارات التي تخصّ مسائل الاستثمار تُستَبعد فعليًّا من السيطرة الشعبية، أكان على مستوى القانون أم الممارسة، في الولايات المتحدة التي لا تطمح إلى ديمقراطية بالمعنى التام للكلمة، وإنما إلى الديمقراطية الرأسمالية التي هي أمرٌ مختلف نوعًا ما. والحال فقد كان أهمّ أعداء الحرية من منظور تحرّريي القرن الثامن عشر هم النظام الإقطاعي والعبودي ومعهما مؤسستان قويتان: الكنيسة والدولة. وعليه فقد استطاعوا تصوّر نظام اجتماعي يكون فيه الأفراد (أي أصحاب الأملاك الذكور البيض على وجه الدقة) متساوين وأحرارًا إلى حدّ ما، بمجرد إزالة هذه العوائق التي يمثّلها أعداء الحرية. ولم يتمكّنوا من التنبّؤ بتمركز السلطة الفعلية في أيدي النظامين الصناعي والمالي لرأسمالية الشركات. ولتطبيق مُثُلهم التحرّرية على العالَم الحديث، يجب على المرء الذهاب إلى ما هو أبعد من الانشغال بالدور القسريّ الذي

تؤديه كلّ من الكنيسة والدولة. ومن وجهة نظري، أرى أنّ الورثة الحقيقيين لليبرالية الكلاسيكية هم الاشتراكيون التحرريون والفوضويون الذين يعارضون البُنى الهرَمية والمؤسسات الاستبدادية على نطاق أوسع بكثير.

في الديمقراطية الرأسمالية، يجب أن يكون الشغل الشاغل للجميع هو ضمان رضا الأثرياء؛ وكلّ ما عدا ذلك ثانوي. إذ ما لَم تُلبّ رغبات المستثمرين، لن يتحقق إنتاج أو عمل ولن تتاح مصادر للرفاه الاجتماعي، وباختصار ستنعدم إمكانية البقاء؛ والقضية هنا ليست قضية الرضا بـ «الكل أو اللاشيء» لكن «بما يقارب ذلك». وبمقدار ما تتمّ تلبية مطالب الأثرياء – أي أولئك الذين يتحكّمون في قرارات الاستثمار – يصير بوسع السكان عمومًا أن يأملوا بحياة كريمة في إطار دورهم بوصفهم خدَمًا للسلطة الخاصة، يؤجّرون أنفسهم لأولئك الذين يملكون الاقتصاد الخاص ويديرونه. وهذا أيضًا عامل ذو أهمية أساسية.

كذلك تتّسم الديمقراطية الرأسمالية وفق نموذج الولايات المتحدة بعدم المساواة في توزيع الموارد، وتنعكس عدم المساواة هذه فعليًّا على شكل تفاوت كبير في القدرة على المشاركة بطريقة بنّاءة ولو في حدود أضيقِ هامشٍ متبقٍّ من القرارات ضمن النظام السياسي. وعلاوة على ذلك، يجب تكريس النظام السياسي لضمان تلبية مطالب الأثرياء، حاله في ذلك كحال جميع أوجه الديمقراطية الرأسمالية الأخرى؛ وإن لم يحدث ذلك يتدهور المجتمع وينهار.

ويمكن للتهديد بحجب الاستثمار أو هروب رؤوس الأموال أن يكون كافيًا لتضييق حدود اتخاذ القرار ضمن النظام السياسي إلى أبعد حد، وهذه حقيقة يعيها تمامًا سكان أمريكا اللاتينية.

في العالم الواقعي، تتحدّد سياسات الدولة إلى حدّ بعيد بأيدي هذه الجماعات التي تتحكّم في الموارد، وهو تحكُّم عائد جوهريًّا إلى ملكيتها الاقتصادَ الخاص وإدارتها له، أو إلى مكانتها باعتبارها تضمّ المهنيين الأثرياء. وغالبًا ما يشغلُ مواقعَ صنع القرار الرئيسية في السلطة التنفيذية للحكومة، ممثلو الشركات الكبرى والمصارف وشركات الاستثمار مع عدد قليل من مكاتب المحاماة العاملة أساسًا في خدمة مصالح الشركات، والتي تُمثِّل بالتالي المصالح الواسعة للملّاك والمديرين بدلًا من تمثيل المصالح الضيّقة عمومًا، وكذلك مصالح المثقّفين المنتقين الذين أصبحوا «خبراء»، وفق ما بيّنه هنري كيسنجر ذات يوم دون سخرية؛ وذلك بحكم قدرة مكاتب المحاماة هذه على التعبير عن إجماع الأقوياء وإدارة شؤونهم بالنيابة عنهم. في المقابل تكون السلطة التشريعية أكثر تنوّعًا، لكنها مُستمدّة بأغلبيّتها الساحقة من طبقات رجال الأعمال والمهنيين. والحقيقة أنّ هذا الواقع كان صحيحًا منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، حين كان المشرِّعون ولفترة وجيزة قبل اكتمال تشكُّل الجمهورية، ينتمون إلى مجموعة واسعة من الطبقات الاجتماعية. وإذا ما غادر أحد أعضاء مجلس النواب أو الشيوخ الكونغرس، فإنه (أو إنها، فقد تكون امرأة في بعض الأحيان) لن يخرج منه

ليعود فيحتل موضع عامل صناعيّ أو مزارع صغير أو سائق شاحنة أو كاتب أو ما شابه؛ إنّما يخرج عادةً إلى شركة أو مكتب محاماة. وعليه فإنّ المشرِّعين، في التزاماتهم وارتباطاتهم وإدراكهم الواقعَ الاجتماعي، يمثّلون طبقات رجال الأعمال والمهنيين الأثرياء.

بالإضافة إلى ذلك، تتحدّد الشروط الخارجية لتشكيل السياسات على أيدي النخبة الضيقة ذاتها التي تضمّ الجماعات صاحبة الامتياز. هؤلاء ينفّذون دراسات التخطيط، ويموّلون الأحزاب السياسيّة، ويسيطرون على جماعات الضغط بواشنطن، ويحددون بطرائق أخرى متنوعة مجملَ الظروف التي يعمل من خلالها النظام السياسي.

وباختصار فإنّ الديمقراطية الرأسمالية هي في أحسن الأحوال شكلٌ من الديمقراطية، محدودٌ جدًّا.

هذه كلُّها أمور باتت مفهومة منذ مدّة طويلة. ورأى جون جاي John Jay، رئيس الكونغرس القارّي Continental Congress وأول كبير قضاة بالمحكمة العليا الأمريكية U.S. Supreme Court، أنّ «الناس الذين يملكون البلاد، يجب أن يحكموها». وصُمِّم النظام السياسي ومعه النظام الاجتماعي لخدمة احتياجات الطبقات المالكة، وقد يصادف أن يحقّق آخرون منافع بدورهم معها، حين تسنح الفرصة. وسارت الأمور على هذا المنوال منذ ذلك الحين، ففي حين تشكّل الولايات المتحدة حالة غير اعتيادية

من بين الديمقراطيات الصناعية لناحية عجز الدولة نسبيًّا عن قسر مواطنيها وعن حماية نفسها من مراقبتهم؛ فهي في الوقت نفسه حالة غير اعتيادية لناحية ضيق الخيارات المتاحة داخل النظام السياسي. ما من حزب سياسي يرتكز إلى العمال والفقراء، ويستجيب إلى حدٍّ ما إلى احتياجاتهم ومصالحهم، ويلتزم العملَ على تحقيق إصلاحات محدودة في النظام الرأسمالي؛ من قبيل الأحزاب الاشتراكية أو العمّالية أو الشيوعية الموجودة في أوروبا. وتُعدّ الولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير دولة الحزب الواحد، ويضمّ الحزب الحاكم فعليًّا فصيلين يتنافسان للسيطرة على الحكومة. والواقع أن التاريخ السياسي للولايات المتحدة هو إلى حدٍّ بعيد تاريخ الصراع بين أولئك الذين يحتلّون موضعًا يخوّلهم اتّخاذ قرارات في مجال الاستثمار. فنشهد حين لا تفرّقهم سوى القليل من القضايا الرئيسية، فترةَ انسجام سياسي؛ وحين تظهر فِرقةٌ إزاء مثل هذه القضايا، يدور صراع سياسي حولها. وتُتاح لعامّة الناس فرصة التّصديق على قرارات النّخبة، غير أنّ خيار المشاركة في صنع هذه القرارات يكون في المقابل محدودًا، ومقتصرًا إلى حدّ بعيد على النخب صاحبة الامتياز.

ويدرك قسم كبير من الجمهور تهميشَه وانعدام صلة النظام السياسي بانشغالاته، لا بل إنّ نحو نصف النّاخبين لا يكلّفون أنفسهم حتى عناء الذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية؛ أما أولئك الذين يدلون بأصواتهم، فكثيرون من بينهم يقومون بذلك بمعزل عن مواقف المرشّحين العلنيّة من القضايا

الحاسمة. خذ مثلًا أحدث انتخابات رئاسية (انتخابات عام 1984)؛ نجدنا على الدوام أمام توصيفٍ لهذه الانتخابات باعتبارها تمثّل انتصارًا ساحقًا لرونالد ريغان و«نزعته المحافِظة» — وهي لا تعدو أن تكون في حقيقتها شكلًا من أشكال الشوفينية الرجعية التي قد تبدو بغيضة بالنسبة إلى المحافظين الحقيقيين. لكنّ الحقيقة أنه لم يكن هناك «انتصار ساحق»، إذ حصل ريغان على أقلّ من 30 في المئة من الأصوات المتوقّعة. وعبّر نحو 60 في المئة من بين الذين صوّتوا لصالح ريغان عن شعورهم بأنّ برنامجه التشريعي سيضرّ بالبلاد، وبلغت نسبة الناخبين الذين صوتوا له لأنهم اعتبروه «محافظًا حقيقيًّا»، ما لا يتعدّى 1 في المئة.

وأظهرت استطلاعات الرأي التي أُجريت بعد الانتخابات أنّ نصف الجمهور يعتقد بأنّ الحكومة تدار بأيدي «مجموعة صغيرة من أصحاب المصالح الكبرى الباحثين عن مصالحهم الخاصة». وكما هو الحال دائمًا، جاء معدّل التصويت منحرفًا بشدّة لصالح القطاعات ذات الامتياز، وأعلى بكثير في أوساط العمال ذوي الياقة البيضاء[32] مقارنة بالعمال ذوي الياقة الزرقاء[33]، ومنخفضًا جدًّا بين الفقراء والعاطلين عن العمل الذين من الواضح أنهم لا

(32) العمال ذوو الياقة البيضاء white collar workers، تعبير يشير إلى موظفي المكاتب من مشرفين وإداريين وموظفي حسابات وغيرهم ممن يتولون الوظائف المكتبية التي تتطلب تعليمًا ومهارات فكرية وليست يدوية. (م)

(33) العمال ذوو الياقة الزرقاء blue collar workers، تعبير يشير إلى فئة العمال اليدويين الذين يأخذون أجورهم عادةً في الساعة ويتطلّب عملهم جهدًا بدنيًّا ومعرفة مهنية أو مهارة، لكنه لا يستلزم تعليمًا عاليًا. (م)

يعتبرون أنفسهم ممثّلين داخل النظام السياسي. وتستحق هذه الحقائق وقفةً خاصّة بالنّظر إلى الجهود الاستثنائية من أجل «التحفيز على التصويت»، والدعاية الوطنية المتواصلة عن عظَمة الديمقراطية الأمريكية. أما التصورات الدقيقة إلى حدّ كبير، التي يتبناها نصف السكان، فستتعرض للانتقاد بوصفها «متطرفة» أو «ماركسية»، هذا إن انشغل أحد بالتعبير عنها بوضوح. لكنّ الكثير من الناس يدركون دقّة مقولة جون جاي، بالرغم من الجهود المبذولة داخل المنظومة العقائدية لإقناعهم بالعكس.

بالرغم من أنني لا أعرف بوجود أيّ دراسة مباشرة تتناول هذه المسألة، فإنّ من المنصف الاعتقاد بأنّه مع ارتفاع مستوى التعليم، ينخفض مستوى فهم هذه الحقائق الاجتماعية. ونستطيع أن نتوصّل إلى شواهد على هذا الاستنتاج في واقع أننا قلّما نشهد نقاشات تتناول هذه الموضوعات داخل المؤسسات الأيديولوجية التي تديرها الطبقات المتعلّمة، أي في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات وصحف الرأي. وفي لحظة نزاهة نادرة صنّفت دراسة كنت ذكرتها سابقًا، وأجرتها اللجنة الثلاثية Trilateral Commission عن «أزمة الديمقراطية»، المدارسَ والجامعات باعتبارها من ضمن المؤسسات التي تتولّى مسؤولية «تلقين الشباب». والحال فإنّ الأشخاص الأكثر عُرضةً لهذا التلقين الذي ما يلبث أن يستمرّ في حياتهم اللاحقة عبر وسائل الإعلام والصحافة والكتب الشعبية، بل والكتب العلمية أيضًا في الغالب؛

هم أنفسهم الأكثر عُرضةً أيضًا للخضوع لأوهامه. علاوة على أنّ الطبقات المتعلّمة لا تشكّل الهدف الرئيسي لنظام التلقين العقائدي فحسب، بل الممارِسَ الرئيسي له كذلك؛ إذ تملي عليها مصالحها الذاتية ضرورة أن تتبنّى مبادئه وتؤمن بها، ليتمكن أفراد هذه الطبقة من تأدية أدوارهم باعتبارهم مُربّين أو صحفيين أو «مثقفين مسؤولين» يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الامتيازات وقدرة التأثير والحصول على الاحترام. والأدهى من ذلك هو أنّ ضحايا نظام الاستغلال يطوّرون فهمًا حدسيًّا لواقعهم من خلال حيواتهم ذاتها. وبذا لا تعود تفاهة الخطاب المثقّف وما فيه من سطحيّة وسخافة مطلقة مفاجِئة بتاتًا في الكثير من الأحيان.

وسيجد أولئك المهتمون بالنظر في الوقائع الفعليّة ما يكفي من البراهين الجليّة على مدى السخرية من النظام السياسي، الحاضِرة همسًا في أوساط الشرائح الأقلّ تعليمًا بين السكان. وعلى سبيل المثال، كان تصعيد الحرب في فيتنام إحدى القضايا الأساسية في الحملة الانتخابية لعام 1964، وشهد معارضةَ الناخبين وبأغلبية ساحقة، فصوّتوا بفارق الضّعف للمرشّح الذي أعلن أنه لن يمضي في تصعيد الحرب – في حين كان هو نفسه منخرطًا في مخطّطات للقيام بعكس ذلك تمامًا، فكان التصعيد أوّل ما شرع القيام به فور انتخابه. وبالمثل، حين تولّى رونالد ريغان منصبه الرئاسي في عام 1980، بدأ ومعه الكونغرس في العمل على تفكيك دولة الرفاه (المحدودة أصلًا بالمعايير الأوروبية) التي كانت أسسها قد وضِعت

منذ «الاتفاق الجديد» في ظلّ ضغوط الحركات الشعبية المتنامية في الستينيات؛ وحدث ذلك بزعم الاستجابة إلى تعليماتٍ «محافِظة». وفي غضون ذلك، عبّر السكان في استطلاعات الرأي واحدًا تلو الآخر عن معارضتهم لهذه الخطوات وبفوارق كبيرة جدًّا. وتكشف الاستطلاعات باستمرار عن تأييد الجمهور لأن تطال عمليات التخفيض البرامجَ العسكرية بدلًا من الاجتماعية، لا بل وعن دعمه لزيادة الضرائب إذا ما اقتضت الضرورة بغية تعزيز برامج الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة ومعايير السلامة في العمل وحقوق المرأة والمساعدات المدينية، وما إلى ذلك من قضايا عبّر الجمهور عن تأييدها بأغلبية ساحقة فيما كانت تختفي شيئًا فشيئًا عن الأنظار. وفي مسح لاستطلاعات الرأي العام أجرياه مؤخّرًا، يخلُص كلّ من توماس فيرغسون Thomas Ferguson وجويل روجرز Joel Rogers إلى أنّ «الرأي العام كان يسير ضدّ رئيس البلاد في جميع القضايا المهمة فعليًّا المرتبطة بثورة ريغان». وينطبق هذا تمامًا على الجوانب المتعلّقة بالسياسات الأمنية التي ناقشتها بالأمس، إذ لا يحظى الرأي العام بأي أهمية تذكر ما دام السكان هادئين وخاضعين. والواقع أنّ الكونغرس والرئيس كانا يستجيبان إلى أصوات أخرى، لا إلى تفويض شعبي وفق ما تنصّ عليه العقيدة التقليدية.

ولقد شهد النظام السياسي محاولاتٍ للتغلّب على هذا التهميش لعامة الشعب. هكذا بدأت الحركة الشعبوية Populist

movement تبرز في أواخر القرن التاسع عشر بوصفها قوة سياسية مستقلّة تمثّل مكوِّنات تتجاوز النُّخَب صاحبة الامتياز. لكنها سرعان ما استدعت ردود فعل حادّة من طرف جماعات الأعمال المهيمنة، فأزيحَت من المشهد. وأفضى سقوطها إلى حدوث موجة هجرة كبيرة من الولايات التي تضمّ حركات راديكالية زراعية باتجاه كندا، ما شكّل إسهامًا كبيرًا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية الكنديّة التي ما من نظير حقيقيّ لها في الولايات المتحدة. كذلك كان تنظيم العمل صراعًا عصيبًا ومريرًا، اتّسم في الولايات المتحدة بتاريخ حافل بعنف شديد من طرف الدولة والسلطة الخاصة. ولعلّنا نتذكّر في هذا السياق أنّ عيد العمال في الأول من مايو كان في أساسه تعبيرًا عن تضامن دوليّ مع النضالات العمالية الأمريكية. ولقد غابت كلّ ذكرى لهذا، ولم يعد الأول من مايو عيدًا للعمال بل عطلةً عماليّة ومناسبةً للتصريحات الشوفينيّة؛ إنه «يوم القانون» Law Day، اليوم الذي أعلن فيه ريغان أنّ الولايات المتحدة سوف ترفض قبول حكم المحكمة الدولية، وستعلن «حالة طوارئ وطنية» وتفرض حظرًا على نيكاراغوا.

وبالإضافة إلى كلّ ما سبق، فقد كرّس قطاع العلاقات العامة الضخم في الولايات المتحدة، منذ نشأته التي ترجع إلى بدايات القرن العشرين، جهودَه المبهرة في العمل على تقويض الحركة العمّالية وحماية قرارات الاستثمار وسلطة الشركات من الوقوع تحت

السيطرة العامّة. وجاءت النتيجة وفق توصيف الباحث الأسترالي ألكس كيري Alex Carey على هيئة «ديمقراطية تديرها البروباغندا»، وفيها يتعيّن ما يُسمّى بـ«نظام الاقتصاد الحرّ»، في «الوعي الشعبي، بكلّ قيمة عزيزة»؛ في حين يجري تعيين «الحكومات الموجّهة نحو الرفاه والنقابات القويّة (وهي الهيئات الوحيدة التي بمقدورها وضع ضوابط على السيطرة الكاملة للشركات على المجتمع)» باعتبارها تمثّل «الاستبداد والقمع، بل وحتى التخريب». وفي الوقت نفسه يجري التعتيم بطبيعة الحال على الدور الهائل والمتزايد الذي تمارسه الدولة في دعم «الاقتصاد الحرّ» وخدمة احتياجاته. ولطالما استُخدمت «مناهضة الشيوعية» باعتبارها وسيلة فاعلة جدًّا في السيطرة على الحركة العمّالية، بالتعاون مع القيادات العمالية التي أشرفت على تراجع النقابات في الولايات المتحدة لتضمّ ما لا يزيد على 20 في المئة من القوة العاملة، فيما عملت بالتزامن على تقويض الوحدة العمالية والاستقلالية عن سيطرة رأسمالية الدولة في الخارج أيضًا، بما في ذلك في أمريكا الوسطى. ولقد انطوى كلّ من «الخوف الأحمر» Red Scare في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى والهجوم على العمّال والحقوق المدنية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (وغالبًا ما تُطلَق عليه خطأً تسمية المكارثية McCarthyism)، على قمع الدولة بجانب هجوم بروباغندا إعلامية هائلة عملت على تنسيقها جماعات الأعمال التي تتمتّع في الولايات المتحدة بدرجة عالية وغير اعتيادية من الوعي الطبقي، وتعمل بفاعلية للتأكد من

أنها الوحيدة في هذا المضمار. كذلك قدمت الإنتلجنسيا مواهبها بحماسة لأجل هذه القضية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتخلّت عن الأوهام السابقة بأنها قد تكسب قدرًا من السلطة إن هي ركبت موجة النضال الشعبي (الحلم اللينيني)، وأدركت أنّ السلطة الحقيقية وأساس امتيازاتها ستظلّ قائمة في قطاعات الأعمال التي يسيطر عليها نظام رأسمالية الدولة.

شهدت سنوات الستينيات وأوائل السبعينيات من جديد تصاعد النشاط الشعبي والحركات الشعبية التي من الممكن أن تتهدّد سيطرة عالم الأعمال على النظام السياسي، مع ظهور حركات الحقوق المدنية ومناهَضة الحرب والنسوية والحركات العرقية وتنظيمات المجتمعات المحليّة وما إلى ذلك. ولقد أثارت هذه التطوّرات قلقًا فوريًّا وجديًّا في أوساط جماعات النخبة، إذ جسّدت «الأزمة» التي عرّفتها اللجنة الثلاثية الليبرالية بوصفها تهديدًا كبيرًا للـ«ديمقراطية» وفق مفهومها في إطار النظام العقائدي السائد. وكما لاحظ أحد المشاركين في دراسة اللجنة الثلاثية، فقد كان «ترومان قادرًا على حكم البلاد بالتعاون مع عدد صغير نسبيًّا من المحامين والمصرفيّين في وول ستريت»، لكن يبدو أنّ هذه الأيام الخوالي – حين لم تكن الديمقراطية في أزمة – باتت إلى أفول مع بدء دخول الجماعات ذات القاعدة الشعبية إلى الساحة السياسية.

ولمواجهة «أزمة الديمقراطية» هذه، شنّت النخب صاحبة الامتياز هجومًا متعدد الجوانب، تضمّن نموًّا هائلًا لجماعات

الضغط الممثِّلة لقطاع الأعمال؛ وانتكاسة في الانفتاح الموقت والمحدود الذي كانت قد شهدته وسائل الإعلام وجاء انعكاسًا لنموّ الحركات الشعبية؛ وانتشار «مراكز التفكير» think tanks وبروباغندا شاملة لقَصر الأجندة السياسية على تلبية احتياجات المتنفِّذين؛ وتعديًا على الحقوق العمّالية والمدنية من جانب إدارة ريغان (التي تُمثِّل إلى حدّ كبير هذه القوى النخبوية المناهضة للديمقراطية)؛ وخطوات كبرى تهدف إلى تقويض تدابير دولة الرفاه الاجتماعي وتوسيع النظام العسكري؛ وسياسات خارجية «نشِطة» تقوم على التدخّل المتجدد والتخريب والإرهاب الدولي الصريح في الخارج. كلّ ذلك بهدف التغلّب على تأثيرات «أزمة الديمقراطية» وإعادة الجمهور إلى حالته الأصلية القائمة على اللامبالاة والطاعة، فيما يبقى النظام السياسي لعبةً تدور في أوساط النخب صاحبة الامتياز وحدها.

وتعكس الموضوعات الرئيسية لمنظومة البروباغندا في مرحلة ما بعد فيتنام هذه الأجندة. إذ مع دخول سبعينيات القرن العشرين، أدركت أغلبية كبرى من السكان أنّ حكومة الولايات المتحدة كانت متورّطة في جرائم كبرى. وبرزت الحاجة جليّةً إلى إيجاد طريقة تسمح باستعادة أسطورة «الإحسان الأمريكي» التي أسهمت لسنوات طويلة في تعبئة السكان دعمًا لعنف الدولة. ومع تعذُّر إنكار الأعمال الإجرامية للدولة، بدا من الضروري إظهار أنها كانت عبارة عن مجرّد قصور في قيادة شخصية معيبة انحرفت عن

الطريق القويم، وليست إذًا انعكاسًا لأفعال مؤسسية تتوافق مع أنماط تاريخية طويلة الأمد. ولقد استُغِلّت جرائم نيكسون السخيفة ببراعة لتحقيق هذه الغاية. والواقع أنّ جرائم نيكسون الحقيقية استُبعِدت بعناية من قضية ووترغيت. هكذا قامت موجة عارمة من الاستياء بشأن «قائمة أعداء» نيكسون التي تضمّنت شخصيات متنفّذة من جماعات النّخَب بجانب آخرين ما كان وجودهم ليثير أيّ اهتمام، لكنّ إجراءات ووترغيت لم ترِد في المقابل على ذكر حقيقة أنّ الشرطة السياسية الوطنية (أي مكتب التحقيقات الفيديرالي FBI) شاركت في ظلّ إدارة نيكسون في اغتيال مؤسِّس حركة الفهود السود Black Panther فريد هامبتون Fred Hampton بشيكاغو. إنّها لجريمة أذًا أن تُلقى ألقابٌ مسيئةٌ سرًّا على أشخاص من ذوي النفوذ (لم يحدث شيء لأيٍّ من الأشخاص الموضوعين على «قائمة الأعداء»، أعلم ذلك بالتأكيد لأنني كنت واحدًا منهم)، في حين أنّ اغتيال المؤسِّس الأسود ليس كذلك. دار محور اتهامات ووترغيت حول الغارة الفاشلة على مقرّ الحزب الديمقراطي التي قامت بها مجموعة مرتبطة بنيكسون. وفي الوقت نفسه، كُشِف عن وثائق سرية تُظهِر أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان متورّطًا في ممارسات مماثلة ضدّ حرب العمال الاشتراكي (وهو حزب سياسي قانوني) منذ زمن إدارة كينيدي، بجانب الأعمال الإجرامية المُنفّذة لتقويض الحركات الشعبية، وإثارة العنف في الغيتويات، وما إلى ذلك. مجمل هذه القضايا هي بلا شكّ أشدّ خطورة بكثير من الاتهامات التي

وجِّهت فعليًّا إلى نيكسون، ومع ذلك صُرِف النّظر عنها تمامًا، لأنّ تتبُّعها كان من شأنه أن يؤدي إلى ما هو أبعد من مجرّد تناول عيوب شخصيّة لفردٍ واحدٍ سيء، إذ سيقود إلى النقد المؤسسي وهو ما لا يمكن قبوله على الإطلاق. كذلك لم يظهر «القصف السرّي» لكمبوديا على لائحة الاتهام وإن يكن ورَد في الدعوى، لكن ليس على اعتبار أن الهجوم الدموي على مجتمع فلاحيّ أسفر عن مقتل عشرات الآلاف هو «الجريمة»، بل عدم إبلاغ الكونغرس بالأمر بالصورة المناسبة. وطُرِد نيكسون بسبب جرائمه من الجسم السياسي الذي صار بذلك مُطهّرًا وجاهزًا ليعود إلى دعوته التقليدية إلى «حُسن الطويّة الدولية».

كذلك استولت منظومة البروباغندا التي صرّحت في عهد كارتر أنّ حقوق الإنسان هي «روح سياستنا الخارجيّة» على برنامج حقوق الإنسان بالكونغرس الذي كان انعكاسًا لما أحدثته الحركات الشعبية في الستينيات من تحسّن كبير في المناخ الأخلاقي والفكري. لكنّ هذا الالتزام الكبير لم يمنع كارتر من أن يدعم بحماس المذبحة التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من التيموريين في الغزو المدعوم من الولايات المتحدة، والقصف الدمويّ لجنوب لبنان على أيدي عميل الولايات المتحدة، وأنظمة سوموزا وماركوس، وما إلى ذلك؛ وفي غضون ذلك اتُّهِم كارتر بإضعاف «أصدقائنا» بالتزامن مع التماس الأعذار لـ«أعدائنا». وبحلول عهد استلام ريغان السّلطة، كان من المفترض أن نكون قد تجاوزنا «متلازمة

فيتنام» المروّعة، وجرى تحويل «روح سياستنا الخارجية» نحو الصراع ضدّ «الإرهاب الدولي»، المعرَّف في حدود ضيقة بغية استبعاد الدور المحوري للولايات المتحدة في توليد «وباء العصر الحديث» هذا؛ وجرى ذلك بقدر كبير من التزوير والخداع لـ«إثبات» أنّ الوباء كان جزءًا من مؤامرة مستلهمة من الكرملين وتهدف إلى الاستيلاء على كلّ ما لدينا.

وتظهِر الوقائع كيف أبدَت منظومة البروباغندا قدرًا كبيرًا من الإقدام والبراعة، فتركت آثارًا غير قابلة للإنكار، وإن تكن أقلّ حضورًا بكثير في أوساط السكان مما يُعتَقد عمومًا.

وقد يلمس المرء تشابهًا بين المخاوف التي أثارتها «أزمة الديمقراطية» في الداخل وتلك التي شهدتها بلدان تابعة مثل السلفادور حيث أثار نموّ المنظّمات الشعبية في السبعينيات أيضًا قلقًا بالغًا كما رأينا سابقًا. ومن الطبيعي أن تختلف استجابة جماعات النخبة لـ«أزمة الديمقراطية» في الداخل والخارج. هكذا تمّ التغلب على الأزمة في السلفادور باستدعاء فرق الموت، أما في الداخل عندنا فقد تطلّب الأمر اللجوء إلى وسائل أكثر مُكرًا.

كنت قد عرّجت سابقًا على النقطة الرئيسية في هذا الصدد، وهي أنّ الديمقراطية البنّاءة ينبغي أن تبنى على هيكلية تنظيمية تتيح للأفراد المنعزلين فرصةَ دخول مجال صنع القرار من خلال تجميع مواردهم المحدودة معًا، وتثقيف أنفسهم والآخرين، وصياغة الأفكار والبرامج التي بإمكانهم إدراجها في الأجندة السياسية

والعمل على تحقيقها. وفي غياب مثل هذه المنظّمات، تصير الديمقراطية السياسية ميدانًا لجماعات النخبة المسيطِرة على الموارد، وبالتالي على الاقتصاد الخاص في نهاية المطاف. ويكون نطاق الإمكانات محدودًا في ظلّ الديمقراطية الرأسمالية، إذ يُستبعَد الجمهور من المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية التي تخصّ الإنتاج والعمل. وداخل الأُطُر الضيّقة لأصحاب الامتياز والنفوذ، يُنظر حتى إلى الخطوات المحدودة تجاه الديمقراطية السياسيّة الفعّالة باعتبارها تمثّل تهديدًا شديدًا؛ وفي حقبة ما بعد فيتنام، كرّس أصحاب الامتياز والنفوذ هؤلاء من جديد طاقات هائلة بغية تجنّب هذا التهديد الذي يشكّل خطرًا على سيطرة النخبة.

ذكرتُ في ما سبق بعدَين رئيسيين يمكن من خلالهما تقييم المؤهلات الديمقراطية لبعض الأنظمة الاجتماعية السياسية، وهما سلطة الدولة في قسر مواطنيها وحماية نفسها من مراقبتهم؛ ومراكز صنع القرار في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما البعد الجوهريّ الثالث فذو صلةٍ بالمنظومة الأيديولوجية، وهو يقوم على التساؤل إلى أيّ حدّ يمكن أن يحظى الناس باطّلاع على المعلومات، بما يحقّق شرطًا أساسيًّا للممارسة الديمقراطية؟ والواقع أنني تناولت هذا السؤال مرّات عدّة على امتداد هذه المحاضرات، وأشرت إلى أنّ الحقّ في حريّة التعبير محفوظ بقوّة في الولايات المتّحدة، بمعنى أنّ ضوابط الدولة ضعيفة جدًّا في هذا الصدد، وفق منظور مقارَن. من جانب آخر، تعمل المنظومة الأيديولوجية في

إطار قيود ضيّقة جدًّا ويُستَبعد فعليًّا أولئك الذين لا يقبلونها. فالمناظرة مسموحة، لا بل ومرغوبة يُشجَّع عليها، ما دامت تتبنّى المبادئ الجوهريّة للمنظومة الأيديولوجية. ففي حالة حرب فيتنام على سبيل المثال، وحين بات واضحًا التصاعد الكبير في التكاليف التي تتحمّلها الولايات المتحدة، أمكن طرح قضية الحرب للنقاش في الصّحف الوطنية، لكن ضمن حدود معينة. إذ بوسع المرء أن يتبنى موقف الصقور الذين اعتبروا أنّ توافر ما يلزم من إخلاصٍ وتفانٍ سيجعل الولايات المتحدة قادرةً على الفوز؛ أو أن يتبنّى موقف الحمائم الذين اعتبروا الفوز أمرًا غير مرجّح بالرغم من أننا «نصلّي جميعًا» من أجل أن يكون الصقور على حقّ، وبالرغم من أننا «سنحيّي حكمة وحنكة الحكومة الأمريكية» في خوضها حربًا تتحوّل معها فيتنام إلى «أرض الخراب والحطام» إذا ما ثبُتت صحّة أحكام الصقور، وفق ما أوضَحه المؤرِّخ آرثر شليزنغر الذي تعتبِره وسائل الإعلام الرسمية «زعيمًا مناهضًا للحرب». أما أولئك الذين اعتبروا العدوان خطأً حتى وإن آل إلى نجاح في نهاية المطاف، فقد استبعِدوا بصورة ممنهجة من أيّ نقاش. وكما ذكرتُ سابقًا فإنّ التاريخ المكتوب بشكله الرسمي في الولايات المتحدة وحتى يومنا هذا لا يتضمّن أي حادثة تسمّى الهجوم الأمريكي على فيتنام الجنوبية؛ بالرغم من أنّ هذه الحادثة تشكّل وبكل وضوح العنصر المركزي في الحرب الهندوصينيّة.

وينطبق الأمر ذاته على حالات أخرى ناقشنا البعض منها في ما

سبق. ولنا في النقاش الجاري اليوم بشأن نيكاراغوا في إطار التيار الرئيسي السائد مثالًا دالًّا. وكما أشرتُ في المحاضرة الثالثة في سياق مراجعة الصحافة الوطنية، فإنّ النقاش مسموح ولكن في حدود ضيّقة جدًّا. ولنتذكّر هنا أنه وخلال الأشهر الثلاثة الحاسمة الأولى من عام 1986، وفيما كان النقاش محتدمًا في شأن التصويت الوشيك في الكونغرس بخصوص المساعدات الموجّهة إلى الكونترا، عبّرت أكبر صحيفتين وطنيّتين عن موقف موحّد تمامًا في ما يخصّ القضيّة الرئيسية، وهو موقف لا يفسح أدنى مجال للتعاطف مع الحكومة الساندينيّة. لم يرِد على الإطلاق ذكر الحقيقة التي لا يُستهان بها من أنّ الساندينيين، وعلى النقيض الأقصى من عملاء الولايات المتحدة في المنطقة، لا يذبّحون شعبهم؛ أما إصلاحاتهم الاجتماعية التي هي السبب الرئيسي لهجوم الأمريكيين عليهم، فلم تحظَ بأكثر من عبارَتين عابرتين. وينطبق الأمر على التعليقات التحريرية المتشابهة تمامًا منذ عام 1980 كما أوضحت سابقًا. وفي حين أثار فرض حالة حصار على نيكاراغوا في شهر أكتوبر من عام 1985 استنكارًا غاضبًا؛ مرّ تجديد الحصار على السلفادور بعدها بيومين مرور الكرام بلا أيّ تعليق، فلا نجد أي ذكر له على الإطلاق في افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز. وهذه الملاحظات جميعًا مفيدة جدًّا في ضوء الحقيقة المؤكّدة، وهي أنّ حالة الحصار السلفادورية طُبِّقت بقسوة أشدّ بما لا يضاهى منذ اعتمادها عام 1980، وأنّ السلفادور ليست عُرضة لهجوم القوى الإقليمية العظمى، خلافًا لحال نيكاراغوا.

كذلك في أماكن أخرى، قمت وغيري بالبحث في التغطية الصحفية لهذه القضايا، وقضايا أخرى أشدّ انحرافًا. وجاءت النتائج واحدةً دائمًا: طمسٌ للحقائق أو تبرير لها حين يتعلّق الأمر بجرائم الولايات المتحدة وعملائها؛ وأسىً وغضب يستندان غالبًا إمّا إلى ذاك النوع من الأدلة الواهية التي كانت لتُرفَض بازدراء إذا ما تمّ الإدلاء بها في قضايا ذات صلة بالولايات المتحدة وامتيازاتها، أو إلى اختلاق صريح حين يتعلّق الأمر بجرائم منسوبة إلى الأعداء الرسميّين. وهذا سلوك يتوقع المرء أن يجده في الصحافة الرسمية لدولة شمولية. وقد يفاجأ بل ويُصدَم أيًّا يكن من يسعى إلى التحقيق في هذه المسائل بأمانة، إذ يكتشف أنّ كل ما ذكرناه عن الصحافة الرسمية ينطبق تمامًا حتى على الصحافة التي تعمل من دون الخضوع علانية لضوابط من الدولة. وبالرغم من توافر توثيق واسع النطاق عن هذه المسألة، إلّا أن تجاهله أمر شائع تمامًا لأنّ محتواه غير مؤاتٍ بكل بساطة، خاصة حين يتعلّق الأمر بتناول طبيعة وسائل الإعلام التي تكون – ويا للمفارقة الهائلة – عُرضةً للإدانة باستمرار بسبب موقفها «العدائي» من سُلطة الدولة والسلطة الخاصة!

يسهل تحديد أسباب إذعان وسائل الإعلام الدائم إلى السلطة الخارجية، فهي تمثّل جهات المصالح ذاتها التي تسيطر على الدولة والاقتصاد الخاص، وعليه فليس من المُستَغرب أن نكتشف أنها تعمل عمومًا على حصر النقاشات العامة والفهم ككل في إطار ما

يلزم لتلبية احتياجات المتنفِّذين وأصحاب الامتياز. فوسائل الإعلام هي شركات كبرى في المقام الأول سوقها الرئيسي هو عالم الأعمال (أي المعلِنون)، ومن هنا فإنّ عليها كغيرها من الشركات أن تنحني أمام احتياجات مجتمع المستثمرين. وإن هي سعَت لاتخاذ مسار مستقلّ، وهو أمر غير مرجَّح، فستكون عُرضة للمحاسبة على الفور ولن تتمكن من البقاء. كما أنّ إدارتها العليا (من محرّرين وغيرهم) تكون منتقاةً من بين صفوف المهنيين الأثرياء الذين يميلون بطبيعة الحال إلى تبنّي تصوّرات المتنفِّذين وأصحاب الامتياز، أي أولئك الذين حققوا مراكزهم وحافظوا عليها من خلال إظهار كفاءتهم في مهمة خدمة احتياجات النخب المهيمنة. فضلًا عن أنهم يميلون بحكم ارتباطاتهم ومركزهم الطبقي وتطلّعاتهم وما إلى ذلك، إلى مشاطرة أولئك الذين يمتلكون السلطة الفعليّة تصوراتهم والتزاماتهم. وعليه فإنّ من المتوقّع تمامًا أن يقع إطار تفسير وانتقاء ما هو مهمّ ليشكّل «أخبارًا»، وتعيين الآراء المسموح بها وما إلى ذلك؛ ضمن النطاق الذي يتوافق مع الرابطة التي تجمع بين سلطة الدولة الخاصة المهيمنة على الاقتصاد من جهة، والنظام السياسي من جهة أخرى.

والخيارات المتاحة أمام الصحفيين وكتاب الأعمدة هي إما الامتثال أو الاستبعاد، مع ملاحظة أنّ مكاسب الامتثال في المجتمعات الغنية قد تكون هائلة. وسرعان ما سيجد أولئك الذين يختارون الامتثال أنفسهم وقد باتوا يستدخِلون ما يعبِّرون عنه من

معتقدات ومواقف تصوغ عملهم. وإنه لمن النادر جدًّا وجود فردٍ قادرٍ على أن يعتقد بأمر ما ويصرِّح قولًا بغيره بشكل دائم ومستمر. هذا ويوجد نطاق ما للتسامح مع بعض الآراء التي تتّصل عمومًا ببعض المسائل التكتيكية الضيّقة الواقعة ضمن الإجماع المشترك الأكبر المتّصل بـ«المصلحة الوطنية»، كما ينبغي عدم إغفال وجود النزاهة المهنية لدى بعض أفضل الصحفيين وأكثرهم صدقًا. غير أنّ البنية المؤسسية للنظام معادية في جوهرها لاستقلالية العقل، ومن هنا فليس من المستغرب ألا نجد لهذه الاستقلالية ظهورًا حقيقيًّا. وليست القضية متعلّقة بعدم نزاهة الصحفيين والمحلّلين، بل في أنهم لن يجدوا لهم مكانًا في الإعلام السائد ما لم يمتثلوا لمتطلّباته. قد نجد على هامش المنظومة – في الإذاعات المحليّة التي يدعمها المستمعون مثلًا – بعض خروجٍ عن المعايير السائدة، وقد يرقى بعض هذا الخروج عن المعايير إلى مستوى «الخطأ الإحصائي» حتى ضمن التيار الرئيسي السائد أحيانًا؛ لكن يبقى أنّ هذه المعايير المتجذّرة بعمق في الهيكلية المؤسسية قلّما تكون عُرضةً للانتهاك. ومع بعض الفروقات، ينطبق الأمر نفسه عمومًا على المدارس والجامعات، ولأسباب مماثلة.

وكحالها في ما يخصّ النظام السياسي، كذلك تعدّ الولايات المتحدة حالة غير اعتيادية بين الديمقراطيات الرأسمالية لناحية القيود التي تلتزمها وسائل الإعلام. وقد يصعب على المرء أن يجد ولو اشتراكيًّا ديمقراطيًّا معتدلًا واحدًا في وسائل الإعلام، كما

يصعب تصوّر وجود صحافة معارِضة حقيقية. تشذّ الولايات المتحدة إذًا عن القاعدة السائدة في الديمقراطيات الرأسمالية من هذه النواحي، ويرجع ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأسباب التي لا مجال لتناولها هنا، ومن بينها قوّتها وأهميّتها في النظام العالمي.

وبذا يتبيّن أنّ المبدأين الرئيسيّين اللذين ذكرتهما في أول محاضرة وعملتُ على إيضاحهما طيلة الوقت، متجذّران بقوّة في البنية المؤسسية للمجتمع ولديهما مقاومة عالية للتغيير – وأتحدث هنا عن مبدأ التزام الدولة خدمة السلطة الخاصة في الساحتين المحليّة والعالمية؛ ومبدأ التزام المؤسسات الأيديولوجية العمل على الحدّ من الفهم الشعبي للواقع الاجتماعي. ولقد أدرك المراقبون بوعيٍ ووضوح تامَّين ومنذ وقت طويل الامتثاليّةَ البيّنة في الرأي الأمريكي. وبعد مضيّ ستين عامًا على الثورة الأمريكية، علّق ألكسيس دي توكفيل على «الامتثال الجامِع» الذي وجدَه في الولايات المتحدة بقوله: «لا أعلم بوجود بلد آخر يضاهي أمريكا في ضعف حضور الاستقلالية الحقيقية للفكر وحرية النقاش». ولقد علّق المؤرّخ لورانس فريدمان Lawrence Friedman على هذه الملاحظات بعد اقتباسها في مراجعة له تناولت الحقبة ما بعد الثورية قائلًا: «لم يكن في الأمّة الجديدة أي تقليد نشِط وفعّال أو حتى مرئيّ، يعمل على معارضة النزعة الوطنيّة الباسطة جناحيها فوق الجميع». والواقع أنّ عبادة الشخصية التي نشأت حول جورج واشنطن والآباء المؤسسين عمومًا، وصلت إلى أقصى حدود

السخافة وما تزال كذلك. كتب أحد المنشقّين النادرين، هنري ديفيد ثورو Henry David Thoreau، في مذكراته عام 1858 ما يلي:

ما من حاجة لوضع قانون بغية التحقق من رخصة عمل الصحافة، فهذه الأخيرة قانون لذاتها بها يكفي ويزيد. إذ اجتمعت الجماعة عمليًّا واتفقت على تعيين ما يجوز أن يُقال، واتّفقت على برنامج عمل وعلى الحرمان لمن يخرج عنه؛ ولا يجرؤ واحد في كلّ ألف على التلفظ بأي شيء آخر.

ولربما علينا القول توخّيًا لمزيد من الدقة إنّ ما من واحد في الألف قادر على التفكير بشكل آخر، وبذا يكون نظام التحكّم في التفكير قد نجح في تحقيق مفعوله السحري.

وبحلول القرن العشرين، أصبح التزامُ السيطرة على الفكر أمرًا مُدركًا بذاته. فقد أدرك كبار علماء السياسة والصحفيون وممثّلو قطاع العلاقات العامة الصّاعد وآخرون غيرهم، أنه في بلد حيث يمكن سماع صوت الناس، من الضروري ضمان أنّ يقول هذا الصّوت ما هو صائب. ففي دولة تقوم على العنف الداخلي، تكفي السيطرة على ما يفعله الناس، أمّا ما يفكرون فيه فهو أمر قليل الأهمية ما دام بالإمكان السيطرة عليهم بالقوة في نهاية المطاف. وكلما كان عنف الدولة محدودًا أكثر، تزداد ضرورة السيطرة على ما يفكّر فيه الناس. وباختصار نقول إنّ هنالك علاقة بين التحرّر من قسر الدولة في الولايات المتحدة، والفاعليّة الملحوظة لنظام

السيطرة على التفكير؛ وهذه حقيقة كثيرًا ما نجد اعترافًا صريحًا بها في أوساط النّخبة التي أكّدت على أهمية «تصنيع الإذعان» manufacture of consent (الصحفي والمعلّق السياسي المتميّز والتر ليبمان Walter Lippmann)، أو «هندسة الإذعان» engineering of consent (إدوارد بيرنيز Edward Bernays الشخصية الرائدة التي تحظى باحترام كبير في قطاع العلاقات العامة)، لضمان مصادقة السكان على قرارات القادة بعيدي النظر والذين ينبغي أن يكونوا متحررين من تأثير جمهور الرعاع.

كتب عالم السياسة روبرت دال Robert Dahl، وهو أحد النقّاد النادرين لهذه المفاهيم، أنّه «إذا ما افترض المرء أنّ ما يجري هو ببساطة عمليّة إدراج للتفضيلات السياسية داخل النظام يقوم بها القادة (من رجال أعمال وغيرهم) بغية استخلاص ما يلزمهم منه، فسيكون عندها نموذج ديمقراطية الاقتراع العام مكافئًا إلى حدٍّ كبير لنموذج الحكم الشمولي». لكننا نجد في العموم قبولًا لضرورة السيطرة على التفكير لدى أولئك الذين يتفكّرون في الأمر؛ إذ يتبناها الغالبية ببساطة وسلبيّة باعتبارها القاعدة السائدة. هكذا يكون من غير المُستغرَب أن تُحذِّر اللجنة الثلاثية الليبرالية من خطر التحليل النقدي للمؤسسات المسؤولة عن «التلقين العقائدي للشباب»، وخصوصًا المدارس والجامعات.

وتتّصف أدوات «تصنيع الإذعان» بأنها تفوق في إتقانها تدابير البروباغندا التي تتبنّاها المجتمعات الشموليّة حيث يُحفَظ الحُكم

بالهراوة، ولعلّها تفوقها فاعليّةً أيضًا. وقد تكون إحدى أكثر وسائلها فاعليّة هي تشجيع النقاش لكن ضمن منظومة من الافتراضات المُسبَقة غير المُعلَنة التي تستدمِج المبادئ الرئيسية للنظام العقائدي. استُبعِدت هذه المبادئ إذًا من نطاق ما يخضع للتمحيص، وصارت إطارًا لما يمكن التفكير فيه لا موضوعاتٍ للتفكّر العقلاني. وكلما احتدم النقاش ضمن حدود ما هو مسموح، ازدادت فاعليّة ترسيخ المسلّمات التي لا جدال فيها بوصفها حقائق مقدّسة. ولقد قدّمت على ذلك أمثلة عدّة في سياق هذه المناقشة، كما أوردت في منشوراتي أمثلة أخرى كثيرة لربما باتت تشغَل آلاف الصفحات حتى الآن؛ وفعل آخرون غيري الأمر نفسه. لكن أيًّا من هذا لم يُفهَم، بل قُل لم تُسمَع حتى كلماته، في الأوساط الفكرية المرموقة بالولايات المتحدة.

وعليه فيجب ألّا نستغرب أنه وبالرغم من انفتاح المجتمع، تقوم وسائل الإعلام والكثير من الدراسات بالتعتيم على العناصر الرئيسية لتخطيط السياسات وأنماطها التاريخية، وتبقى المعرفة بالسجلّ الوثائقي للتخطيط محدودةً ومقيّدةً ضمن أُطُر ضيقة، ونادرًا ما يُطّلَع عليها وتُفهَم. وكذلك يجب ألّا نستغرب عجزَ ممثّلي وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى عن اكتشاف فظائع الكونترا التي كشف عنها بسرعة صحفيون من بلدان أخرى أو محققون في مجال حقوق الإنسان؛ أو من وجوب أن تمّحي من السجل التاريخي الإصلاحاتُ الاجتماعيةُ في نيكاراغوا ومعها انتخابات عام 1984

(التي لم تحدث)؛ وأن يختفي معها الهجوم الأمريكي على فيتنام الجنوبية الذي لم يحدث أيضًا، وما إلى ذلك، وإلى ما لا نهاية. أما في ما يخصّ الصحفيين والمحلّلين، فيوجد من بينهم من يفهم مسار طريق النجاح بوعي ويلتزمه، في حين يستدمج البعض الآخر بنجاح عقائد الإيمان القائمة إلى حدٍّ تتعذّر معه أيّ إمكانيةٍ لأن يُفكِّر في ما هو غير مقبول. ولا يخلو الأمر من استثناءات نادرة، قد نشهد تسامحًا بوجودها على الهوامش وتبدو المناقشة العقلانية في سياقها ضربًا من ضروب الجنون المُلتَبس، وبعيدةً كلّ البعد عما حفرته منظومة البروباغندا عميقًا في أذهان الجميع يومًا بعد يوم.

ومنظومة تصنيع الإذعان ناجحة جدًّا، أقلّه في أوساط الطبقات المتعلِّمة. أما تأثيراتها في عموم السكان فتبدو أقلّ وضوحًا، لكنّ هذا لا يهمّ في شيء ما دام الجمهور سلبيًّا وهادئًا ولا يتسبّب في «أزمة ديمقراطية». وتوجد شواهد تبيِّن وجود فجوة كبيرة بين الرأي العام من جهة، والعقائد التي تتبنّاها الطبقات المتعلّمة المنضبطة من جهة أخرى. وكنتُ أوردتُ سابقًا بعض الأمثلة وسأضيف إليها مثالًا هنا. دعونا نتوقّف عند المواقف تجاه الحرب في فيتنام. يسود اعتقاد بأنّ وسائل الإعلام ومعها الطبقات المتعلِّمة عمومًا هي التي تصدّت لنقد الحرب، وهذا اعتقاد خاطئ تمامًا؛ ذلك أنّ معارضة الحرب نشأت في مناخ من العداء الحاد من طرف فئات المثقفين الليبراليين المفصلية ووسائل الإعلام. ولم يصبح النقد الواضح ظاهرة ملحوظة إلّا بعدما بدأت أوساط عالَم الأعمال

تتحوّل ضدّ الحرب بسبب تكاليفها؛ لكنه ظلّ حتى ذلك الحين محصورًا في الأوساط السائدة والمرموقة عمومًا، بالصورة التي ذكرتُها سابقًا. وجاء وهم الاعتقاد الخاطئ من واقع أنّ أصوات الانتقاد التي لقيَت أخيرًا آذانًا صاغية، وجاءت نتيجة نشاط شعبيّ جماهيري، جاءت عمومًا من جانب أقليّة صغيرة من المتعلّمين وأصحاب الامتياز، المرتبطين بالحركات الشعبية بطبيعة الحال. لكنّ هؤلاء لم يكونوا «قادتها»، كما أنّهم بعيدون كل البعد عن تمثيل المجتمع الفكري، خلافًا للكثير من الأوهام السائدة اليوم.

يمكن الحصول على مؤشّر عن الحقائق الفعلية من خلال نتائج دراسة معمّقة تناولت مواقف «النخبة المثقّفة الأمريكية» وأجريَت في ربيع عام 1970 في ذروة المعارضة للحرب بعد الغزو الأمريكي لكمبوديا، والتي شهِدت إغلاقًا للجامعات بعدما وصلت الاحتجاجات الطلّابية والانشقاقات الشعبية إلى أبعاد بدت مخيفة جدًّا بنظر جماعات النخبة. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الجميع كان معارضًا للحرب فعليًّا ويمكن تصنيفه مع الحمائم، لكن إن نحن انتقلنا إلى أسباب هذه المعارَضة، نجد أنّ الأغلبية الساحقة عارضت بناءً على «أسس براغماتية» – أي على اعتبار أنّ الحرب لن تنجح في تحقيق مقاصدها؛ فيما عارضت أقليّة فحسب بسبب أنّ الحرب أصبحت دمويّةً بشكل مفرط (وهو ما أسمته الدراسة «أسسًا أخلاقية»)، ذلك أنّ وجود قدر معيّن من القتل والتشويه والتعذيب هو أمر ذو مشروعية تمامًا، لكن كثرته يمكن لها أن تسيء

إلى النفوس الحسّاسة. أما معارضة الحرب لأسباب تتعلّق بالمبدأ ذاته فقد كانت ضئيلة جدًّا حتى يكاد يتعذّر رصدها، وحدَثَ أنّ ما نسبته نحو 1 في المئة فقط من العينة عارض الحرب بناءً على أسس رفض الاعتداء باعتباره أمرًا خاطئًا، حتى وإن حدث على أيدي الولايات المتحدة. لكن ومن ناحية أخرى، لو طُرِحت على العيّنة نفسها من المثقّفين أسئلة تستطلع آراءهم بخصوص غزو الاتحاد السوفييتي تشيكوسلوفاكيا، لعارضها الجميع على أسس مبدئيّة (إذ يبدو واضحًا هنا أنّ من غير الممكن معارضتها على «أسس براغماتية»، على اعتبار أنّها نجحت؛ ولا على «أسس أخلاقية»، لأنها لم تخلِّف سوى القليل من الضحايا). لكن يحتاج المرء في حالة الولايات المتحدة إلى التخلي عن المبدأ بصورة تامّة، وإلا فقد مكانته باعتباره مثقّفًا محترمًا. ولعلّ مسحًا لهيئة الأركان العامة الألمانية بعد ستالينغراد كان ليفضي إلى نتائج مماثلة. ولنلاحظ هنا من جديد أنّ التخلّي عن المبدأ لم يكن مسألة خداع واعٍ؛ بل الحقيقة هي أنّ فكرة انخراط الولايات المتحدة في حالة عدوانية بمهاجمتها فيتنام الجنوبية، أو أن مثل هكذا ممارسة قد تكون خاطئة من حيث المبدأ، أو حتى مجرّد وقوع هكذا حدث؛ بدت في أوساط النخبة الثقافية ببساطة أمورًا لا يمكن تصوّرها، وحتى يومنا هذا ما يزال يتعذّر سماع هذه الكلمات.

في المقابل عارض الكثير من عامة السكان الحربَ على أساس المبدأ. وحتى أواخر الثمانينيات، وبعد عقد كامل من الجهود الرامية

للتغلّب على «متلازمة فيتنام»، ما يزال أكثر من سبعين في المئة من السكان ينظرون إلى الحرب باعتبارها «خاطئة في جوهرها وغير أخلاقية»، وليست مجرّد «خطأ» مثلما يدّعي الحمائم الرسميون؛ وموقف العامة هذا تتبناه أعداد أقلّ بكثير من بين «قادة الرأي» (مجموعة تتضمّن رجال الدين وما إلى ذلك)، ولم تتبنه في المقابل سوى أقلية صغيرة جدًّا من المثقفين، حتى في ذروة الاحتجاجات المناهضة للحرب. وتُسجَّل نتائج مماثلة في حالات أخرى، فعلى سبيل المثال سجّل الاجتياح الإسرائيلي للبنان موافقةً بهامش 3 مقابل 2 في أوساط الأشخاص الأكثر تعليمًا، وعارضه بهامش مكافئ تقريبًا الأشخاصُ الأقل تعليمًا، القادرون على فهم أنّ العدوان والمذبحة هما عدوان ومذبحة، لا فعلًا مشروعًا للدفاع عن النفس وفقًا للمثل العليا للحضارة الغربية.

من المفيد الاستزادة من الإضاءة المهمة التي نتوصّل إليها بالاطلاع على مرحلة الاحتجاج على حرب فيتنام. إذ نشأت حركة شعبية جماهيرية بصورة عفوية، من دون قيادة تنظيمية أو مركزية، واتخذت أشكالًا عديدة؛ وجاء نشوؤها في مناخ من العدائية الحادة جدًّا في الإعلام وأوساط أصحاب الرأي المفصليّ بشكل عام. وكما بيّنتُ في المحاضرة الثانية، فقد وصلت الأمور حدًّا باتت معه الحكومة عاجزةً عن القيام بتعبئة وطنية حقيقية مثلما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية، لا بل واضطرت لخوض حرب «قوة أو رفاه». لكنّ حجم الهجمات كان كبيرًا إلى الحدّ الذي أدى إلى

عواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي الذي بدأ بالانحدار مقارنةً بمنافسيه الحقيقيين: أوروبا واليابان. وعلاوة على ذلك فقد بدأ الجيش بالانهيار من الداخل، وهو أمرٌ يُحتَسب لصالحه ويعكس حالة الانشقاق داخل المجتمع المحليّ. وجاء هجوم تيت Tet في شهر يناير من عام 1968 ليقنع كبار أوساط الأعمال بضرورة تصفية الاستثمارات؛ إذ ما عادت بكل بساطة تستحق التكاليف التي تتطلّبها، بما فيها أثرها في «أزمة الديمقراطية» الصاعدة والتأثيرات المضرّة بالاقتصاد. فأرسِل وفد من «الحكماء» إلى واشنطن للدعوة إلى التخفيض التدريجي من انخراط الولايات المتحدة، والتحول نحو حرب على كثافة رأس المال capital-intensive war مع انسحاب معظم القوات الأمريكية واتخاذ خطوات للتسوية عن طريق التفاوض. وبعد انقضاء نحو سنة على كلّ ذلك، بات انتقاد الحرب مشروعًا في وسائل الإعلام، وإن بقي ضمن الحدود التي ناقشتها سابقًا، كذلك فإنني سبق وناقشت نتائج كلّ هذا.

وينطبق الأمر ذاته على أمريكا الوسطى، إذ تولّت إدارة ريغان مهمّة واضحة تقوم على نيّة التحرك صوب تدخل عسكريّ مباشر في السلفادور. وجاءت وثيقة الكتاب الأبيض White Paper الصادرة في شهر فبراير من عام 1981، بما تتضمّنه من ادعاءات خيالية في شأن العدوان الذي قامت به نيكاراغوا بوصفها وكيلًا لمؤامرة الكرملين؛ بمنزلة إعلان واضح لهذه المخططات. وكان من

المفترض أن يجري التغلّب على «متلازمة فيتنام» لكي تتمكّن الولايات المتحدة من العودة إلى نمطها التاريخي القائم على التدخّل المباشر، وهذه خلاصة بدت معقولة في ضوء ما يجري التعبير عنه من آراء صريحة. وقوبل الكتاب الأبيض في أوروبا بالتشكيك أو السخرية، في حين لقي قبولًا في وسائل الإعلام الأمريكية باعتباره الحقيقة العليا. غير أنّ ردّ الفعل الشعبي جاء سلبيًّا وغير متوقع واتّسع ليشمل نطاقًا كبيرًا؛ واتّسم بعفويته وعدم تنظيمه، كما لعبت الكنائس فيه دورًا جديًّا. فما كان من الإدارة إلا أن تراجعت عن خطابها النّاري خوفًا من أن تُعرِّض للخطر برامجَها الأكثر مركزيّةً، كمثل برنامج عسكرة المجتمع الأمريكي. وفي وقت لاحق، بدأت وسائل الإعلام توجّه نقدًا إلى الكتاب الأبيض ، كما تحسّنت لفترة وجيزة التغطية الإعلامية للحرب في السلفادور والتي اتّصفت ببشاعة هائلة. واضطرت الإدارة إلى اللجوء إلى المزيد من تدابير الإرهاب الدولي غير المباشرة، بما خلّفه ذلك من عواقب مررتُ على ذكرها سابقًا.

توضّح هذه الأمثلة وأخرى كثيرة غيرها ما يمكن فعله في ظلّ شروط الديمقراطية الحالية بالولايات المتحدة. فالحدود التي تحكم فعل قسر الدولة تفسح المجال أمام الكثير من أنماط التعلّم والمنظّمات والمبادرات التي تقع خارج نطاق الهياكل المؤسسية الرسمية. ولن يُرسَل المنخرطون في مثل هذه المساعي إلى معسكرات اعتقال أو سجون الأمراض النفسية، كما أنّهم لن

يستهدفوا حتى القضاء التام عليهم على أيدي فرق الموت. لا شكّ في أنهم سيكونون عُرضة للتهميش أو التشهير، أو مجرّد التجاهل بكل بساطة إن كانت تأثيراتُ أفعالِهم طفيفة. وغالبًا ما تكون الجهود المبذولة مُخيّبة للآمال. ففي أواخر عام 1966 على سبيل المثال، لم يكن تنظيم مظاهرات شعبية كبيرة مناهضة للحرب أمرًا متاحًا في بوسطن – ولعلّها المدينة الأكثر ليبرالية في الولايات المتحدة – من دون القلق من عرقلتها بعنف، حتى وإن نُظِّمت في الكنائس. وغالبًا ما وجد معارضو الحرب أنفسهم يتكلّمون إلى مجموعة من جيرانهم (معادية عمومًا لآرائهم) في غرفة معيشة أحدهم، أو إلى جمهور لا يتعدى عشرات الأشخاص في الكنائس أو الجامعات معظمه من منظِّمي الفاعلية أنفسهم. لكنّ الجهود الموسّعة من هذا النوع ما لبثت أن تركت تأثيرًا في نهاية المطاف، وبلغ الحراك ضدّ الحرب أبعادًا كبيرة في أوساط السكان عمومًا، واشتمل على أفعالٍ مقاوِمةٍ جدّ شجاعة ومبدئية، في أوساط الشباب خصوصًا. والحال فقد كانت الرواية السائدة عمّا حدث خلال تلك السنوات كاذبة إلى حدّ كبير، لا بل وسخيفة أيضًا؛ وجاءت انعكاسًا للمخاوف التي أثارها في أوساط النخب صاحبة الامتياز النشاطُ الشعبي الآخذ في الانفلات من سيطرة «قياداته الطبيعية». ومع أنّ انعكاسات الاحتجاج والمقاومة لم تكن كافية بحد ذاتها للحيلولة دون حدوث مذابح كبرى ودمار واسع النطاق في بلدان الهند الصينية، لكنّ هذه البلدان تمكّنت على الأقلّ من البقاء على نحو ما، وبأكثر مما كان متوقّعًا لها لو لم تصل الحركة

الاحتجاجية إلى مثل هكذا نطاق.

وفي غياب تغيير مؤسسي ذي أهمية، يصير هذا الأنموذج هو ما ينبغي على الجهود الشعبية اتّباعه لتؤثّر في سياسات الدولة. إذ تجد المنظومة الأيديولوجية نفسها بذلك حذرة إزاء إقصاء التحريات الجديّة أو التعليقات الانتقادية التي تخصّ الشؤون الدولية والقضايا الأمنية. وسيظل هذا النشاط الحراكي عفويًّا إلى حدّ كبير، ويفتقر إلى الاستمرارية، وليس فيه سوى القليل من نقل الخبرة بين مرحلة ما وما بعدها. ويرجع ذلك إلى غياب صحافة معارضة، أو أحزاب سياسية تكون جماعاتها المستهدفة فئات العمال والفقراء، أو منظمات على شاكلة النقابات توفّر أساسًا مستقرًّا ومستمرًّا للتعليم والعمل الاجتماعي والسياسي.

لكنّ الأيديولوجيا ليست سوى مسألة واهية بنظر الكثير من السكان، ويمكن الوصول إلى عمومِ الناس بتكريس جهود ملتزِمة. ويمكن لعامة الناس أن يكونوا فاعلين بطرائق شتّى فيؤثّرون في وسائل الإعلام ولو بشكل هامشي، ويحدثون تغييرًا في القرارات التي يتوصّل إليها النظام السياسي عادةً بعد إقصائهم عنها إلى حدّ كبير. ويمكن أن يترك كلّ هذا آثارًا كبيرة وتنطوي على دلالات مهمة بالنسبة إلى ضحايا عنف الدولة.

كذلك فإنّ المؤسسات ليست ثابتةً إلى الأبد. ولم يصل التاريخ إلى نهايته، مع أنه قد ينتهي قريبًا ما لم يحدث تغيير مؤسسي كبير للأسباب التي ناقشتها بالأمس. والمستقبل مفتوح ولا يمكن التنبؤ

به، وينطوي على مخاطر جسيمة كثيرة لكنه ينفتح كذلك على العديد من الاحتمالات المفعمة بالأمل.

مكتبة
t.me/soramnqraa

المحاضرة الخامسة: مناقشة بتاريخ 7 مارس 1986

سؤال: أودّ أن أطرح سؤالًا بسيطًا بخصوص القسر الأيديولوجي. نعرف أنّه في أثناء غزو غرينادا، منعت حكومة الولايات المتحدة الصحفيين من زيارة المكان لخمسة أيام، وهو فعل يرقى إلى مستوى الرقابة على الصحافة. أودّ أن أعرف في أي ظروف جرى استخدام الرقابة على الصحافة في الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاثين الماضية؟

جواب: اسمح لي أن أبدأ بالإشارة إلى أنّ الصحافة الأمريكية احتجّت على ذلك بالفعل. لنتذكر أنني ذكرت أكثر من مرّة أثناء المناقشة عددًا من مبادئ التحليل، وكان أحد هذه المبادئ هو أنه في حال نوقش أيّ أمر بحرية، فهو على الأرجح غير ذي أهمية، ولقولي هذا أسباب وجيهة كنت أحاول شرحها طوال الوقت. لنقل الآن أن الدولة حاولت بالفعل فرض الرقابة أثناء غزو غرينادا، الواقع أن هذه الحقيقة لم تكن ذات أهمية كبيرة؛ ذلك أنّ الأهم منها بكثير هي الرقابة التي مارستها الصحافة بنفسها على نفسها.

قبل خمسة أيام من وقوع الغزو، كانت الحكومة الكوبية قد اتّصلت بحكومة الولايات المتحدة عارضةً عليها التعاون بشأن

إخراج الطلاب الأمريكيين. وذكرت كوبا أنّ القوات الكوبية، وكانت صغيرة جدًّا، لن تقاوم الإنزال الأمريكي ولن تُطلق النار ما لم تبادر القوات الأمريكية بإطلاق النار عليها. ومع البدء بالغزو، هاجمت القوات الأمريكية القوات الكوبية التي ردّت بإطلاق النار. وأقرّت حكومة الولايات المتحدة سرًّا بوقوع ذلك، لا بل وبدر عن الولايات المتحدة في اليوم الأول من الحرب اعتذار فاتر لكوبا، بصورة سريّة. وكانت كلّ هذه المعلومات متاحةً بين يدي الصحافة الأمريكية منذ يوم الغزو الأول، وهي معلومات تقوِّض تمامًا الرواية الرسمية عن الغزو.

ما الذي حدث إذًا لهذه المعلومات؟ لم تذكرها صحيفة نيويورك تايمز على الإطلاق. أما ثاني كبريات الصحف، واشنطن بوست، فكان لديها مراسل صحفي ممتاز إلى أمريكا الوسطى حينها – أظنّها كانت في الواقع امرأة أمريكية لاتينية. وحصلت هذه المراسلة ع[1] رواية عن الغزو، من واشنطن على ما أعتقد؛ وفي الجزء الأخير من مقالتها حيث توضع الأمور المهمّةُ عادةً، وبعدما انتهت من عرض رواية البروباغندا الأمريكية بوصفها الحقيقة، أضافت فقرة ذكرت فيها أنّه وفقًا للبروباغندا الكوبية، فقد اقترحت كوبا التعاون وإلى ما هنالك. وكانت هي تعرف كما الجميع في الولايات المتحدة أنّ الأمر لم يكن بروباغندا كوبيّة، إذ أصدِرت وثائق تبين بوضوح أنّ الأمر لم يكن دعائيًّا قط.

لست أعرف المراسلة بصورة شخصية، لكنني أعتقد أنها لربّما

وضعت المعلومات بهذه الطريقة لكي تتمكّن من نشرها.

بعد ذلك بوقت قصير يصل إلى أسبوع على ما أعتقد، وحين انتهى كلّ شيء، نشرت صحيفة بوسطن غلوب التي تُعدّ بالمناسبة إحدى أفضل الصحف في البلاد، مقالةً عرضت فيها الحقائق بدقة. كتب المقالة محرّر واحد، وكانت هذه على حدّ علمي المناقشة الوحيدة لهذه المسألة في الولايات المتحدة؛ أو أقلّه في الصحافة الكبرى، فأنا لا أقرأ جميع صحف البلدات الصغيرة.

وهذا طمسٌ بالغ الأهمية للحقائق. لم يكن الأمر يتعلّق برقابة الدولة، بل واقعٌ ينطوي على ما هو أهم بكثير من مجرد عدم سماح الحكومة للمراسلين الأجانب بالإنزال على الشاطئ رفقةَ الجيش.

شعرت الصحافة بجرحٍ مسّ كبرياءَها المهني لاستبعادها من سفينة الإنزال، لكن الواقع أنها كانت قادرة على تزويد قرّائها بأخبار أكثر أهمية بكثير بالاستناد إلى ما توافر لديها من معلومات. لديّ شخصيًّا على سبيل المثال مصادر معلومات محدودة، لكنّ كلّ هذه الوثائق وصلتني في زمن قصير بعد الغزو، ولست أشكّ ولو للحظة أنها وصلت إلى أيدي الصحافة أيضًا، وعلى الفور. لكن الصحافة اختارت خدمة الدولة من خلال قمع الحقائق الحاسمة، وهو خيار ينسحب ما خلا الاستثناء الذي ذكرتُه، على المقالات الاسترجاعية والمعلومات التاريخية التي يجري تقديمها في الذكرى السنوية، وما إلى ذلك. هذا هو الوضع المعتاد في الولايات المتحدة، وهذه هي الطريقة التي يعمل وفقها بحقّ نظامُ السيطرة على

التفكير.

أشار سؤالك في الحقيقة إلى حالة نادرة من رقابة الدولة، وهي مسألة لم تكن مهمة جدًّا في الحقيقة، ولهذا نجدها قد نوقِشت على أوسع نطاق.

سؤال: لدى الدول الأوروبية أحزاب ترتكز إلى العمال. ولقد تخلّت الأحزاب الاشتراكية في بلدان مثل إسبانيا والبرتغال عن المصالح التي كان يُفترَض بها الدفاع عنها، إذ صارت تماشي وجهة حلف الناتو وتسمح بتنامي أمور كمثل البطالة، والانقسام إلى أجزاء متباينة داخل الحزب ذاته، تمامًا كحال الولايات المتحدة.

جواب: أذكّر هنا أنّني قلت أنّ الأحزاب التي تفتقر إليها الولايات المتحدة – أحزاب العمل والأحزاب الاشتراكية والشيوعية وما إلى هنالك – هي أحزاب إصلاحية معتدلة ملتزمة بنظام رأسمالية الدولة لكنها متجذّرة مع ذلك في الطبقة العاملة وفئات السكان المحرومة، وقادرة أن تمنحها بعض أدوات المشاركة السياسية العامة وأن تمثّل مصالحها إلى حدّ ما. ويوضّح التعليق هذه الحقيقة تمامًا، فهؤلاء هم إصلاحيون معتدلون لا يطرحون، بالنسبة إلى البنية المهيمنة في المجتمع، أي مشكلة جديّة بحق.

لكنّ لهم أهميتهم مع ذلك. لنأخذ إنكلترا مثلًا، وهي دولة تشبه كثيرًا الولايات المتحدة من مناحي عدة. يوجد في هذا البلد حزب عمال، وهو حين يستلم السلطة تأتي أفعاله مشابهة إلى حدٍّ كبير لما يقوم به حزب المحافظين. بيد أنّ وجود هذا الحزب يوفّر بالرغم

من ذلك نوعًا من الاستمرارية للأنشطة الاحتجاجية. وبذا فإنّ أيّ نوع من الاحتجاج في إنكلترا أكان بشأن نزع السلاح أو التدخل العسكري أو أي أمر آخر، يرتبط بصورة أو بأخرى بحزب العمال. ويؤمِّن هذا الحزب في الواقع آلية معيّنة محدودة يتمكّن بفضلها العديد من قطاعات السكان، بمن فيهم مشاركون من القوة العاملة والعمال، من الانخراط في مثل هذا النوع من النشاط. توجد إذًا سبُلٌ للوصول إلى الناس ودرجة ما من الاستمرارية، لا بل وفرص تعلُّم وبناء لتحقيق أداء أفضل في المرات المقبلة. وهذا فارق كبير ومهم بين الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الصناعية.

سؤال: ذكرتَ يوم الثلاثاء [المحاضرة الثانية] أنّ مقترحات الانفراج الدولي كانت وسيلة استخدمها الاتحاد السوفييتي لاقتسام الحرب. ما الصلة التي تراها بين هذا، وفكرة الولايات المتحدة القائلة أنّ ما يجري في أمريكا الوسطى هو تدخّل سوفييتي؟

جواب: لا شكّ في أنّ الانفراج هو فكرة قصدها الاتحاد السوفييتي باعتبارها نظامًا لإدارة عالمية مشتركة، تتولاها القوتان العظميان ويكون الاتحاد السوفييتي في إطارها شريكًا أصغر في إدارة العالم. وتحتفظ كلّ قوّة ضمن هذا النظام بحقها في دعم حلفاء في أماكن أخرى. لذا تتوقّع الولايات المتحدة على سبيل المثال أن تمتلك حقّ تدمير الحركات المعارضة داخل نطاقاتها الخاصة. والواقع أن الاتحاد السوفييتي لا يحاول مساعدة السلفادوريين أو

الغواتيماليين على سبيل المثال، الذين تقتلهم القوات العميلة للولايات المتحدة.

تتغير القصة حين تأخذ الصراعات بعدًا دوليًّا. ولهذا السبب أضحت فيتنام الشمالية ونيكاراغوا قضايا سياسية كبرى في الولايات المتحدة، في مقابل غياب الانشغال بهجوم الولايات المتحدة ضدّ فيتنام الجنوبية، وبتنظيم إرهاب الدولة التابع لها في السلفادور. ولم يحرِّك الاتحاد السوفييتي ساكنًا لمحاولة إنقاذ شعب فيتنام الجنوبية، تمامًا كما لم يفعل في السلفادور؛ والواقع أنه لمن حسن الحظّ أنه لم يفعل، إذ لو فعل لما تمكّنا من الحديث في الأمر لأن العالم كان لينفجر. في المقابل، حين يتعلّق الأمر بالمنظومة بين الدولية inter-state system، فقد نجد الاتحاد السوفييتي يتولّى دعم دولة ما ضدّ هجوم أمريكي، وهذا ما يقع ضمن مفهوم الانفراج كما يفهمونه. وهم يصرّون بالطبع على ألا تتدخل الولايات المتحدة إن هم قرّروا سحق بعض حركات المعارضة في نطاقات سيطرتهم، وبالطبع فإنّ الولايات المتحدة لا تتدخّل؛ لذلك لم تتدخّل الولايات المتحدة لدعم الهنغاريين حين كانت الدبابات الروسية تقتلهم. أما إذا تعلّق الأمر بالمنظومة بين الدولية، فإنّ الولايات المتحدة ستقدّم عندها درجةً من الدعم، لا بل والكثير من الدعم في بعض الأحيان.

ملاحظات ببليوغرافية

بما أنّ النصّ السابق يتكوّن من مجموعة من المحاضرات المُحرّرة، فإنه لا يضمّ سوى عدد قليل جدًّا من المراجع. ولذلك أضفتُ بعض المراجع أدناه، محاضرةً تلو الأخرى، وتقريبًا بالترتيب تبعًا لصلتها بالنصّ. وفي ما يخصّ المحاضرات الخمس، يمكن الوصول إلى العديد من الاقتباسات والإحالات الوقائعية، مع ذكر مصادرها، في كتابي المعنون «تحويل المسار» (South End 1985) Turning the Tide. كما يمكن العثور على مجموعة أخرى منها في كتبٍ سابقة لي، منها على وجه الخصوص «نحو حرب باردة جديدة» Towards a New Cold War (Pantheon 1982)؛ و«الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان» Political Economy of Human Rights (South End 1979) (كتاب في مجلّدين بالاشتراك مع إدوارد هيرمان Edward S. Herman)؛ و«لأسباب تتعلّق بالدولة» For Reasons of State (Pantheon 1973).

المحاضرة الأولى

Wm. Roger Louis, *Imperialism at Bay* (Oxford, 1978); Michael Schaller, *The American Occupation of Japan* (Oxford, 1985); R. W. Van Alstyne, *The Rising American Empire* (Oxford, 1960); Stephen Shalom, *The United States and the Philippines* (ISHI, 1981); Melvyn Leffler, "The American Conception of National Security and the Beginnings of the Cold War, 1945-8," *American Historical Review,* April 1984; National Security Council, NSC 5432, "U.S. Policy Toward Latin America," Aug. 18, 1954; *Memorandum*

for the Special Assistant to the President for National Security Affairs, "Study of U.S. Policy Toward Latin American Military Forces," Secretary of Defense, 11 June 1965; Thomas M. Franck and Edward Weisband, *Word Politics* (Oxford, 1971); Ruth Sivard, *World Military and Social Expenditures 1981* (World Priorities, 1981); Paul Quinn-Judge, *Far Eastern Economic Review,* Oct. 11, 1984 (on casualty estimates in Vietnam); Michael Evangelista, "Stalin's Postwar Army Reappraised," *International Security,* Winter 1982/3.

المحاضرة الثانية

Richard Welch, *Response to Revolution: The United States and the Cuban Revolution, 1959-1961* (U. of North Carolina Press, 1985; Eisenhower citation); Edward S. Herman, *The Real Terror Network* (South End, 1982); Noam Chomsky, *Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World* (Claremont, 1986); Julia Preston, *Boston Globe,* Feb. 9, 1986; Dianna Melrose, *Nicaragua: The Threat of a Good Example?* (Oxfam, London, 1985); Gabriel Kolko, *Anatomy of a War* (Pantheon, 1985); George M. Kahin, *Intervention* (Knopf, 1986).

المحاضرة الثالثة

Council on Hemispheric Affairs, *COHA's 1985 Human Rights Report* (Washington, 1986); "Cerezo's balancing act," *Washington Report on the Hemisphere,* COHA, April 16, 1986; "Amnesty International's Current Concerns in El Salvador," AI Index AMR

29/09/85, Amnesty International, London, June 1985; "El Salvador: Recent Allegations of Torture of Political Detainees," AI Index AMR 29/45/85, Amnesty International, London, October 1985; "Despite Government Pledge, Mass Abuses Continue in El Salvador," *Amnesty Action,* Jan./Feb. 1986; *Settling into Routine,* Americas Watch, May 1986; Ambrose Evans-Pritchard, *Spectator,* 10 May 1986; Allan Nairn, "Confessions of a Death Squad Officer," *Progressive* (March 1986); Bruce Cameron and Penn Kemble, *From a Proxy Force to a National Liberation Movement,* ms., Feb. 1986; Donald T. Fox and Michael J. Glennon, *Report* to the International Human Rights Law Group and the Washington Office

on Latin America, April 1985; Michael Glennon, "Terrorism and 'intentional ignorance'," *Christian Science Monitor,* March 20, 1986; Teófilo Cabestrero, *Blood of the Innocent* (Orbis Books, Maryknoll NY, 1985); Council on Hemispheric Affairs, "Misleading the Public," April 3, 1986 (citing DIA "Weekly Intelligence Summary," July 16, 1982); Joshua Cohen and Joel Rogers, *Inequity and Intervention: the Federal Budget and Central America* (South End, 1986); Bradford Burns, review of *Turning the Tide, Los Angeles Times,* June 8, 1986, on U.S. military expenditures in Central America and combined national budgets; Arthur M. Schlesinger, Jr., *A Thousand Days* (Fawcett Crest, 1967, 704-5), citing Kennedy; Bruce Calder, *The Impact of Intervention* (U. of Texas, 1984); Jan Knippers Black, *The Dominican Republic* (Allen & Unwin, 1986); Piero Gleijeses, *The Dominican Crisis* (Johns Hopkins U., 1986); Cole Blasier, *The Hovering Giant* (U. of Pittsburgh, 1976); Samuel P. Huntington, "American Ideals versus American Institutions," *Political Science Quarterly,* Spring 1982 and correspondence, Winter 1982/3; CBS Document #0606T, 18 April 1986, "Haiti"; Serge Gilles, *Le Monde diplomatique,* Feb. 1986; Lester D. Langley, *The Banana Wars* (U. of Kentucky, 1983); David S. Landes, *New Republic,* March 10, 1986; Hewson A . Ryan, "Haiti: Two centuries of well-intentioned US involvement," *Christian Science Monitor,* Feb. 14, 1986; *Critique of 1985 Department of State's Country Reports on Human Rights,* Americas Watch, May 1986; *Haiti: Human Rights Under Hereditary Dictatorship,* Americas Watch, October 1985; Council on Hemispheric Affairs, *News and Analysis,* Feb. 1, 8, 1986; *Haiti: Family Business* (Latin America Bureau, London, 1985); Robert S. Greenberger, *Wall St. Journal ,* Feb. 10, 1986; Philip S. Foner, *The Spanish-Cuban-American War and the Birth of American Imperialism* (2 volumes, Monthly Review, 1972); Richard Weisskoff, *Factories and Food Stamps: the Puerto Rico Model of Development* (Johns Hopkins U., 1986); Archdiocese of Sao Paulo, *Torture in Brazil* (Vintage, 1986); Douglas R . Shane, *Hoofprints on the Forest: Cattle Ranching and the Destruction of Latin America's Tropical Forests* (ISHI, 1986); William H. Durham, *Scarcity and Survival in Central America* (Stanford U., 1979); Dr. Thorn Kerstiens and Drs Piet Nelissen, *Report on the Elections in Nicaragua, 4 November 1984,* on behalf of [Dutch] Government Observers; David Felix, "How to Resolve Latin America's Debt Crisis," *Challenge,* Nov./Dec. 1985; Brian Jenkins, *New Modes of Conflict*

(Rand Corporation, June 1983); Inter- American Development Bank Report No. DES-13, *Nicaragua,* Jan. 1983, cited in Penrose, *op. cit.;* Jim Morrell, "Nicaragua's War Economy," *International Policy Report,* Nov. 1985; Morrell, "Redlining Nicaragua," *ibid.,* Dec. 1985; Jim Morrell and William Goodfellow, "Contadora: Under the Gun," *International Policy Report,* May 1986; David MacMichael, testimony, International Court of Justice, Sept. 16, 1985, UN A/40/907, S/17639, 19 Nov. 1985, 26; Thomas W . Walker, *Nicaragua* (Westview, 1986), 71; Ralf Dahrendorf, *Die Zeit,* March 21, 1986 *(World Press Review,* May 1986); Reynaldo Rodriguez, *Survey of the Nicaraguan Economy: 1985,* COHA, Washington, April 8, 1986; Chomsky, "U.S. Polity and Society: the Lessons of Nicaragua," in Thomas

Walker, ed., *Reagan versus the Sandinistas* (Westview, 1987).

المحاضرة الرابعة

Barry M. Blechman and Stephen S. Kaplan, *et. al., Force without War* (Brookings Institution, Washington, 1978); Nathan Twining, *Neither Liberty nor Safety* (Holt, Rinehart & Winston, 1966, 244- 5); Editorial, *Washington Post* weekly edition, March 31, 1986; Graham T. Allison, *Essence of Decision* (Little Brown, 1971, I, 39); AP, "McNamara: US near war in '67," *Boston Globe,* Sept. 16, 1983; Donald Neff, *Warriors for Jerusalem* (Simon & Schuster, 1984), on threat of war in 1967; Chomsky, *Fateful Triangle* (South End, 1983), on threats of war in Middle East; Ze'ev Schiff, "The Spectre of Civil War in Israel," *Middle East Journal,* Spring 1985, on inevitability of Israel-Syria war; Desmond Ball , "Nuclear War at Sea," *International Security,* Winter 1985/6; Jeffrey Boutwell and F. A. Long, "The SDI and US Security," *Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences,* Feb. 1986; Gorbachev's proposals: AP, April 18, 21, 1986, Serge Schmemann, *New York Times,* and AP, March 27, 1986, on Reagan Administration rejection; Cohen and Rogers, *op. cit.,* on arms buildups; Harold Brown, "Report to Congress on the Budget and Defense Programs," Jan. 29, 1980; Eugene V. Rostow, *Commentary,* Feb. 1979; Downer cited by Bernard Nossiter, *Washington Post,* Dec. 8, 1968; Huntington cited by Cohen and Rogers *op. cit.*

Leonard W. Levy, *Emergence of a Free Press* (Oxford, 1985); Joshua Cohen and Joel Rogers, *On Democracy* (Penguin, 1983); Thomas Ferguson, "Party Realignment and American Industrial Structure," *Research in Political Economy,* 6.1-82, 1983; Vicente Navarro, "The 1984 Election and the New Deal," *Social Policy,* Spring 1985; Thomas Ferguson and Joel Rogers, "The Myth of America's Turn to the Right," *Atlantic Monthly,* May 1986 and *Right Turn* (Hill and Wang, 1986); Edward Countryman, *The American Revolution* (Hill and Wang, 1985); Gabriel Kolko, *Main Currents in American History* (Pantheon, 1984); Alex Carey, "Managing Public Opinion," ms., U. of New South Wales, 1986; Lawrence J. Freedman, *Inventors of the Promised Land* (Knopf, 1975); Henry David Thoreau, *Journal,* 2 March, 1858, cited by John Dolan in *Thoreau Quarterly,* Winter/Spring 1984; Chomsky, "Visions of Righteousness," *Cultural Critique,* Spring 1986; Dahl, cited by Carey, *op. cit.;* Charles Kadushin, *The American Intellectual Elite* (Little Brown, 1974); Chomsky, *Fateful Triangle.*

سجل في مكتبة
اضغط الصفحة
SCAN QR

كثيرًا ما يُنظَر إلى نعوم تشومسكي باعتباره أحد أبرز منتقدي السياسة الخارجية الأمريكية في العالم. ولقد نشر الكثير من الكتب والأبحاث والمقالات الرائدة التي تتناول السياسة العالمية والتاريخ واللغويات. ومن بين مؤلَّفاته الأخيرة نذكر «سادة الجنس البشري» Masters of Mankind، و«آمال وآفاق» Hopes and Prospects. ويعد هذا الكتاب، مع المجلّد المرفق به والمعنون «ما بعد الكارثة» After the Cataclysm، جزءًا من مجموعة تضمّ اثنتي عشرة طبعة جديدة من أعمال تشومسكي الكلاسيكية الصادرة عن دار النشر Haymarket Books.

مكتبة
t.me/soramnqraa

نعوم تشومسكي

عن السّلطة والأيديولوجيا

في العموم وعلى مرّ التاريخ، تقدِّم لنا قوّة دولةٍ ما مقياسًا مقبولًا يعكس عنفها الخارجيّ ودرجة النفاق التي تسم منظومتها العقائدية، ويمكن الوثوق به لإعطاء صورة عن سلطة الدولة من حيث النبالة غير المسبوقة، والتفاني الملهِم في خدمة القيم الأخلاقية العليا. وتَعتبر المنظومة الأيديولوجية أنَّهُ من المقبول، لا بل ومن الجدير بالتقدير، تسجيل «أخطاء» و«إخفاقات» في مسار السعي لتحقيق هذه الأهداف النبيلة؛ لكن من غير المقبول في المقابل الكشف عن أنماطها الدائمة وإرجاع هذه «الأخطاء الفادحة» إلى تخطيطٍ واعٍ يكمن بانتظامٍ وراءها، أو إلى جذورها الكامنة في نمط الامتياز والهيمنة في المجتمع المحلي.

WWW.PAGE-7.COM
ISBN: 978-603-8387-91-7
9 786038 387917
Designed by Tawfiq Omrane

صفحة